مَآخِذُ ابْنِ الأَنبَارِيِّ فِي
(إِيضَاحِ الوَقْفِ والابْتِدَاءِ)
عَلَى أَبِي حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيِّ
دِرَاسَةً وَتقْوِيمًا

إعداد

د/ أيمن السيد أحمد بيومي الجندي

الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية بالمنوفية

جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

المُقدِّمَةُ

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على أشْرفِ الأنبياءِ والمرْسَلينَ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وعَلى آلهِ وصَحْبِهِ، وتابِعيهِمْ بإِحْسَانٍ إلى يَومِ الدِّينِ. وبعد:

فإنَّ العِنايةَ بتجويدِ الحروف، والتزامِ الصَّحيحِ من الوقوفِ وَسِيلةٌ إلى تَدَبُّرِ كتابِ اللهِ تعالى، والتَّعرُّفِ الصَّحيحِ على معنَاه، وهذانِ يُفْضِيانِ إلى العَملِ بمَا جاءَ به، والأخْذِ بتشْريعهِ، وتَنْفيذِ أحْكامه، واتِّباعِ أوامرِهِ، واجْتنابِ زواجرِهِ.

ولقدْ أدْركَ العُلماءُ الأوائِلُ تلكَ الحقِيقَةَ، يقولُ الإمامُ عليٌّ-رضي الله عنه-:" التَّرْتيلُ: مَعرفةُ الوقوفِ، وتحقيقُ الحروفِ، وهذا القرآنُ نزلَ باللغةِ العربيَّةِ، والوقفُ والقطعُ من حِلْيتِها؛ فإنَّ الوقفَ حِليةُ التِّلاوةِ، وتَحْليةُ الدِّرايةِ، وزينةُ القارىءِ، وبَلاغةُ التَّالي، وفَهْمُ المسْتمِعِ، وفَخْرُ العَالِمِ"(١).

وقال أَبو حاتمٍ السِّجِسْتانيُّ :" مَنْ لَمْ يَعْلَمِ الوَقْفَ، لَمْ يَعْلَمْ مَا يَقرَأُ"(٢)؛ لأنَّ الوقفَ يُعْلَمُ به الفرقُ بينَ المعْنَيَينِ الْمُخْتلِفَينِ، والقِصَّتَينِ المتَنَافِيتَنِ، والآيتَينِ المتَضَادتَينِ، والْحُكْمَينِ المتقَارِبَينِ، وبينَ النَّاسخِ والمنسُوخِ، والْمُجْمَلِ والْمُفَسَّرِ، والْمُحْكَمِ والْمُتشَابِهِ، ويُمَيِّزُ بينَ الْحَلَالِ والْحَرَامِ، وبينَ ما يَقتضي الرَّحْمةَ والعذَابَ، وبينَ السَّاكنِ والمتحركِ؛ أَلَا تَرَى أنَّه لا يُبْتدأُ بساكنٍ ولا يُوقفُ على متحرِّكٍ، وهو أدَبُ القرْآنِ، ومَسَامِيرُهُ ودُسُرُهُ(٣).

ومِنْ أَجْلِ ذلكَ كانَ النبيُّ -ﷺ- يُعلِّمُهُ أصْحَابَهُ، يدلُّ على ذلك قولُه: (إنَّ هذا القرْآنَ أُنْزِلَ على سبْعةِ أحْرُفٍ، فاقرءُوا ولا حَرجَ، ولكنْ لا تَخْتِمُوا ذِكْرَ رَحْمةٍ بعذابٍ، ولا ذِكْرَ عذابٍ برحْمةٍ)(٤).

---

(١) انظر هذا الخبر في: الوقفُ والابتداء للهذلي ٧٤، والنشر ٢٥٥/١، والإتقان ٢٣٢/١، ولطائف الإشارات ٢٤٩/١.

(٢) وفي بعض الروايات عنه: (لم يعلم القرآنَ). انظر: الوقف والابتداء للهذلي ٧٤، ولطائف الإشارات ٢٤٩/١.

(٣) انظر: الوقف والابتداء للهذلي ٦٩، ويراجع: إيضاح الوقف والابتداء ١٠٨/١، والقطع والائتناف ١١/١، والمكتفى ١٠٢.

(٤) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة ١٠٠/٦، وأحمد في مسنده ١١٤/٥، ١٢٢، ١٢٤، ومسلم في صحيحه ٥٦٢/١.

قال أبو جعفرٍ النَّحاسُ في تعليقهِ على هذا الحديثِ:" فهذا تعليمُ التَّمامِ تَوْقِيفًا من رسُولِ الله –ﷺ–، بأنَّه ينبَغي أنْ يَقطعَ على الآيةِ التي فيها ذِكْرُ الجنَّةِ والثَّوابِ، ويُفصِّلَ ما بعدَها إنْ كانَ بعدَها ذِكْرُ النَّارِ أو العِقابِ، نحو: (يُدْخِلُ مَن يَشَاء فِي رَحْمَتِهِ)[1] ، ولا يَنبغي أنْ يقولَ: (وَالظَّالِمِينَ)؛ لأنَّه منقطعٌ عَمَّا قبلَهُ؛ لأنَّه مَنصوبٌ بإضْمارِ فِعلٍ، أيْ: ويُعذِّبُ الظالمينَ، أو وَأَوْعَدَ الظالمينَ"[2].

هذا، ولَمْ تَقتصِرِ العِنايةُ بالوقْفِ والابتداءِ على القرآنِ الكريمِ فحسْب، بلْ إنَّ الأمرَ تَعدَّاهُ ليَشملَ سَائرَ الكلامِ العربيِّ، فقدْ نَقَلتْ إلينا بعْضُ النُّصُوصِ مَدى حِرصِ العَربِ على الوقفِ السَّليمِ، ورعايةِ حُسْنِ الابتداءِ في مواضعهِ الدقيقةِ في مخاطَباتِهم، تنبيهًا على تَوخِّي الدِّقَّةِ في الكلامِ، وتعليمًا للأدَبِ بمقتضى المقامِ، بِغَضِّ الطَّرْفِ عن نِيَّةِ المتكلمِ في إلقاءِ مَقالهِ، فالأصْلُ حَمْلُ الكلامِ على ظاهرِهِ؛ ولذا أنكرَ النبيُّ–ﷺ–على مَنْ قالَ: (مَا شاءَ اللهُ وشِئْتُ)[3] ، ولم يسألْهُ عن نيَّتِهِ، وكذلكَ القاطِعُ على ما لا يَجِبُ أنْ يَقِفَ عليه، وإنْ كانَ نيَّتُهُ غيرَهُ، فإنَّه يُكرَهُ ذلكَ كلُّهُ، فقدْ رُويَ عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه: أنَّه قال لرجُلٍ معهُ ناقةٌ: أَتبيعُهَا بكذا؟ فقال: لا عَافاكَ اللهُ؛ فقال: لا تقلْ هكذا، ولكن قلْ: لا، وعَافاكَ اللهُ، فأنكرَ عليه لفظه، ولم يسألْهُ عن نيَّتهِ[4].

وهكذا نَجدُ أنَّ ارتباطَ المعنى بمواطنِ الوقفِ والابتداءِ ذُو صِلَةٍ وَثيقَةٍ وقَويَّةٍ.

لِكلِّ مَا تقدَّم أردتُ أنْ أكتُبَ في موضوعٍ يَتَّصِلُ بعلمِ الوقفِ والابتداءِ، فكانَ هذا البحثُ الذي وَسَمْتُهُ بـ (**مَآخِذ ابْنِ الأَنبَاريِّ فِي الإِيضَاحِ علَى أَبِي حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيِّ "دِرَاسَةً وَتقْوِيمًا"**).

كما دفَعني لاختيار هذا البحثِ أمورٌ أخرى، منها:

أَوَّلًا: أنَّه يَجمعُ بينَ عَلمَينِ كَبِيرَينِ من مُتقدِّمِي النُّحاةِ، لكلٍّ منهما إسْهاماتٌ كبيرةٌ في خدمةِ اللغة العربيةِ والقرآنِ، أَحدهما بَصْريٌّ، والآخر كُوفيٌّ. وبهذا يُشكِّلُ البَحثُ سِجِلًّا حَافلًا بكثيرٍ من مسائلِ الخلافِ بين البصريين والكوفيين في أعاريبِ القرآن وغيرِها، ممَّا أغفلهُ أصحابُ كُتبِ الخلاف.

---

(١) سورة الإنسان من الآية ٣١.

(٢) القطع والائتناف ١/١٣، ويراجع: المكتفى ١٠٢، ١٠٣.

(٣) الحديث رواه أبو داودَ في سننه برقم (٤٩٨٠)، وغيرُه، وإسنادُه صحيحٌ، وهو في سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني برقم (١٣٧).

(٤) انظر تفصيلا لما ورد في ذلك في المراجع الآتية: البيان والتبيين ١/٢٦١، والقطع والائتناف ١/١٤، والمكتفى ١٠٢.

ثانيًا: مَا لَمَسْتُهُ فِي جَمِيعِ نُقولِ ابنِ الأنباري في كتابه (إيضاح الوقف والابتداء) عن أبي حاتمٍ منْ رَدٍّ وتضعيفٍ، اتَّسمَ في بعض الأحيانِ بالعنفِ والتحاملِ، كأنْ يقولَ: (وهذا خطأٌ منه، وهذا القولُ فاسِدٌ، وليسَ كما ظنَّ، وليس كذلك، وليس كما قال، وهذا غلطٌ، وهذا عندي بعيدٌ)، كما هو مُبَيَّنٌ في أثناء البحثِ.

فقصدتُ الوقوفَ على حَقيقةِ هذه المآخذِ؛ لِنَرَى، هلْ كانَ ابنُ الأنباريِّ مُنْصِفًا في تَعَقُّبِهِ وتَغْلِيطِهِ أبا حاتمٍ أمْ كانَ دَافِعَهُ التَّعصبُ بين الكوفيينَ والبصريينَ؟

ثالثًا: إِبْرازُ الصِّلاتِ القويَّةِ بينَ الإعْرابِ والوقفِ والابتداءِ، وما يَترتبُ على ذلكَ من تَعددٍ للمعاني المختلفةِ، وبإثباتِ تلك الصِّلاتِ يُمكننَا إبطال دَعْوَى " أنَّ النحاةَ لمْ يتعرَّضُوا لتعليلِ الوقفِ والابتداءِ، مُكْتفينَ ببيانِ كيفيتهِ وصفتِهِ على ما هو مُبيَّنٌ في علم الصرفِ، وأنَّ القرَّاءَ وحدَهم هم الذينَ اختصوا بهذا الفضلِ، وفازوا بهذا السَّبقِ"[(١)].

رابعًا: مَا تُشكِّلُهُ أقوالُ أبي حاتمٍ التي نقلَها عنه ابنُ الأنباريِّ من توجيهاتٍ قيِّمةٍ تربطُ بينَ المعنى والإعرابِ، مع العلمِ بأنَّ بعضَ هذه التوجيهاتِ يُعدُّ من انفراداتِ أبي حاتمٍ، الأمرُ الذي يَجعلُها-بحقٍّ-إضافةً قيمةً إلى إعراب القرآنِ الكريمِ.

خامسًا: مَا يُمثِّلُهُ كتابُ (إيضاح الوقف والابتداء) من كونهِ مَرْجعًا من مراجعِ النحوِ الكوفيِّ، فقدْ نقلَ لنا كثيرًا من أقوالِ عُلماءِ الكوفةِ، وأئمتِها، بالإضافةِ إلى أقوالِ ابنِ الأنباريِّ نَفسِهِ، فهو منهمْ، ممَّا يُقدِّمُ مادةً عِلْميةً ثرَّةً لمنْ أرادَ دراسةَ نحو الكوفيين، وبخاصَّةٍ في ظلِّ قلَّةِ مواردِهِ.

سادسًا: اتصالُ هذا الموضوعِ بالدراساتِ القرآنية، وهي أخلَدُ على الزَّمنِ، وأنفعُ للناسِ، وأجدرُ أنْ تبذلَ فيها الجهودُ، وأولى أنْ تُصرفَ إليها الهِمَمُ.

خطَّةُ البحثِ:

اقتضتْ طبيعةُ الموضوعِ أنْ يَكونَ في مقدمةٍ، وتمهيدٍ، ثُمَّ مسائلِ البحثِ، وأعقبتُ ذلك بالخاتمة، وثبتِ المصادر والمراجع، وفهرسِ الموضوعات.

أولاً: المقدِّمة، وقدْ عقدتُها للحديث عن أهمية الوقفِ والابتداء، وقيمةِ البحثِ، والأسبابِ الداعيةِ لاختيارِهِ، والخطَّةِ التي انتظمتُها في معالجتهِ، ومنهجِ دراستي فيه.

ثانيًا: التمهيد، وفيه مبحثان: أحدهما: التعريفُ بأبي حاتمٍ، وابنِ الأنباريِّ، وثانيهما: الوقف: تعريفه، أنواعه، صلته بالنحوِ.

---

(١) تنظر هذه الدعوى في: مقدمة في الوقف والابتداء، د/ أحمد خطاب العمر، مجلة آداب الرافدين ١٦٥/٨، سنة ١٩٧٧م، ومقدمة تحقيق المكتفى ص ١١.

ثالثًا: مسائل البحث، وفيه قصرتُ الحديثَ على جميع المآخذِ التي نسبها ابنُ الأنباري في كتابه (الإيضاح) إلى أبي حاتمٍ السجستانيِّ.
رابعًا: الخاتمة، وفيها عَرضتُ لأبرزِ النتائجِ التي توصَّلْتُ إليها من خلالِ البحثِ.
خامسًا: ثبت المصادر والمراجع.
سادسًا: فهرس الموضوعات.

منهجُ البحثِ:
منهجي في تناول هذا البحثِ يتلخَّصُ في الآتي:
أولا: قمتُ بحصْرِ مآخذِ ابنِ الأنباري في كتابه (الإيضاح) على أبي حاتمٍ.
ثانيًا: رتَّبْتُ هذه المآخذَ حسبَ ورودها في (الإيضاح)، إلَّا في بعضِ الأحيان كنتُ أخالفُ ترتيب الكتاب؛ لأجعلَ الأقوال المتشابهةِ في مَكانٍ واحدٍ، رغبةً في ضَمِّ النَّظيرِ إلى النَّظيرِ، تَيْسِيرًا للقارئ والباحثِ، وخُضُوعًا لمنهجِ البحث العلميِّ السَّليمِ، وقدْ أشرتُ إلى ذلك في موضعه من البحث.
ثالثًا: وضعتُ عُنوانًا مُناسبًا لكلِّ مَسألةٍ، مع ترقيم المسائل ترقيمًا كتابيًّا بالحروف.
رابعًا: أثبتُ نصَّ الآيةِ المشتمل على موضعِ الوقفِ والابتداء، ثمَّ أتبعتُ ذلك بنصِّ ابن الأنباري المشتملِ على قولِ أبي حاتمٍ.
خامسًا: قمتُ بتوثيق نقولِ ابنِ الأنباري عن أبي حاتمٍ وتحقيقِها من غالبِ كُتبِ الوقف والابتداء، وكذلك كتبِ التفسير والإعراب التي عُنِيَتْ بأقوالِ أبي حاتمٍ.
سادسًا: ناقشتُ المسْألةَ مُناقشةً عِلميَّةً مُعتمِدةً على الأدلَّة المقنعةِ والبراهين الواضحةِ، مع الحرص الشديدِ على بيانِ ما إذا كان ابنُ الأنباري محِقًّا في مآخذه على أبي حاتمٍ أمْ جانبَهُ الصَّوابُ في ذلك، دونَ تَعصُّبٍ أو هوًى.
سادسًا: عَزوتُ كُلَّ قوْلٍ نحويٍّ إلى قائلِه – غالبًا – بما في ذلك تخريج الآياتِ القرآنية، وقراءاتها – مع مراعاة بيان درجة القراءة من حيثُ التَّواترُ والشُّذُوذُ – والأحاديثِ النبويَّة، والشواهدِ الشعريَّة، والأمثالِ – إنْ وجدتْ –.
سابعًا: تعقيب كلِّ مسألة بالاختيار والترجيح – غالبًا –.
هذا، ولمْ يقفْ دوري في هذا البحث عند حَدِّ جمع المادة العلمية فحسب، بل حاولتُ المناقشة، واستخراجَ المعنى المترتب على كلٍّ من وجْهي النَّصب والجزم، وغير ذلك ممَّا تقتضيه طبيعةُ البحثِ العِلميِّ.
وبعدُ: فيعلمُ اللهُ كمْ بذلتُ من جُهدٍ ووقتٍ في إعدادِ هذا البحثِ حتَّى خرَجَ بهذه الصورةِ، ولا أَمْلِكُ دَعوَى فَضْلٍ بما أُوتيتُ، فالفضلُ لذي المشيئة وحدَهُ، وقدْ شاءَ بما

وجَّه وأعانَ، وحسْبي أنَّني لم أُقصِّرْ في سبيلِ هذا العمل، ولم أبخلْ عليه بأغْلَى ما أمْلِك، فإنْ كنتُ قدْ أصبتُ – وهذا ما أرجوه – فذلك فضلُ الله يؤتيه مَنْ يَشاءُ، وإنْ كانتِ الأخرى فالأمَلُ في اللهِ أَنْ يُقَوِّمَ مَا أَوْرَثَتْهُ الغَفلَةُ والزَّلَلُ.

واللهُ من وراءِ القصدِ، وهو يَهدي السَّبيلَ.

التَّمْهِيدُ

وفيه مبحثانِ:

المبحث الأول: التعريف بأبي حاتم، وابنِ الأنباري.

المبحث الثاني: الوقف: تعريفه، أنواعه، صِلته بالنَّحْوِ.

المبحث الأول: التعريف بأبي حاتمٍ، وابنِ الأنباري

أَوَّلًا: التعريف بأبي حاتمٍ[1]:

- **اسمه ونسبه:**

هو: الإمامُ أبو حاتمٍ سهْلُ بنُ محمَّد بن عثمانَ بن يزيدَ السِّجِسْتاني، وقيل: الجُشَمي[2]. والسِّجِسْتَاني: نسبة إلى (سِجِسْتَانَ)[3] ، والجُشَمِي: نسبة إلى بَني جُشَمٍ بالولاءِ[4].

- **مولده ونشأته:**

لَمْ تُشِرْ مصادرُ ترجمته إلى سنةِ ولادته، وكلُّ ما أفادته أنَّه كان فتًى يَطلبُ العلمَ بالبصرةِ، واختلفَ إلى علماءِ عصره فأخذَ عنهم علومَ اللغةِ والقراءاتِ والشِّعْرِ. فهو سِجِسْتانيُّ الأصْلِ، بَصْريُّ المسْكنِ والموطنِ والمنْشأ[5].

وقدْ نشأَ مُحبًّا للعلمِ والتعلُّمِ منذُ الصِّغر، وما زالَ مقبلًا على النَّهل من موارده المختلفة إلى أنْ أصبحَ إمامًا له حلقته، وله تلاميذه؛ لذا فهو يُعَدُّ في المفسِّرين، والمقرئينَ، والمحدِّثينَ، واللغويينَ، والنحويينَ، والرواةِ، والبارعين في الْمُعَمَّى من الشِّعْرِ[6].

- **صفاته:**

---

(١) انظر في ترجمته: الجرح والتعديل للرازي ٢٠٤/٤، والأنساب للسمعاني ٨٦/٧، والبداية والنهاية ٢/١٢، ٣، ومعرفة القراء الكبار للذهبي ٢١٩/٢، وغاية النهاية ٣٢٠/١، وتهذيب التهذيب لابن حجر ٢٥٧/٤، والمزهر للسيوطي ٤٤٥/٢، وبغية الوعاة ٦٠٦/١، وطبقات المفسرين ٢١٠/١، والأعلام ١٤٢/٣، ومعجم المؤلفين ٢٨٥/٤، ومقدمات التحقيق لكتبه المطبوعة، وبخاصة كتابه (فعلت وأفعلت) تحقيق د. خليل العطية، وكذا كتابه (النخلة) تحقيق د. حاتم صالح الضامن.

(٢) انظر: وفيات الأعيان ٤٣٠/٢، والبداية والنهاية ٣/١٢، والأعلام ١٤٢/٣.

(٣) هي: إحدى البلاد المعروفة بكابُل، كانَ بها ومنها جماعة كثيرة من العلماء والمحدِّثينَ. انظر: الأنساب للسمعاني ٨٦/٧، ومعجم البلدان ١٩٠/٣، والمزهر للسيوطي ٤٤٥/٢. وذكر ياقوت الحموي: (أنَّ بعض الهرويين قال له: سمعت محمد بن يوسف يقول: أبو حاتمٍ السجستاني من (كورة) بالبصرة، يُقال لها: (سِجِسْتانة)، وليس من (سجستان) خراسان، ثمَّ أنكر ذلك بقوله: ولم يذكر أحدٌ من الحفاظ أنَّه من غير (سِجِسْتانَ) المعروف". (معجم البلدان ١٩٢/٣).

(٤) انظر: وفيات الأعيان ٤٣٤/٢، وسبائك الذهب في معرفة قبائل العرب ٧٤/١، ١٤٨، ومعجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة ١٨٧/١.

(٥) انظر: الأنساب للسمعاني ٨٦/٧، والمزهر للسيوطي ٤٤٥/٢،.

(٦) انظر: الفهرست ٨٧، ونزهة الألبا ١٨٩، وإنباه الرواة ٥٩/٢، ٦٠.

كان – رحمه الله – صالحًا عفيفًا، كثيرَ الصدقةِ، والتلاوةِ، يَتصدَّقُ كلَّ يومٍ بدينارٍ، ويَقرأُ بخَتْمَةٍ[١]، وكانَ هو وأبواهُ قدْ جعلُوا الليلَ بينهم في القيامِ والتعبدِ أثلاثًا، فكانَ أبوهُ يقومُ الثلثَ، وأمُّه تقومُ الثلثَ، وأبو حاتمٍ يقومُ الثلثَ الأخيرَ، فلَمَّا ماتَ أبوهُ جعل أبو حاتمٍ الليلَ بينه وبين والدته نصفين، فلَمَّا ماتتْ أمُّه، جعل أبو حاتمٍ يقومُ الليلَ كلَّهُ[٢].

وذُكِرَ أنَّه أَمَّ الناسَ في جامعِ البصرةِ ستينَ سنةً في صلاة التراويح وغيرِها، فما أخطأَ يومًا، ولا لحنَ يومًا، ولا أسقطَ حرفًا، ولا وقفَ إلَّا على حرفٍ تامٍّ[٣].
وفي تَصدُّقِهِ كُلَّ يومٍ بدينارٍ دليلٌ على أنَّه كان في رَغدٍ من العيشِ، وسَعَةٍ في الرِّزقِ[٤].
وقدْ قيل: إنَّه كانَ كثيرَ الدُّعَابةِ[٥].

- **ثناءُ العلماءِ عليه:**

أبو حاتمٍ إمامٌ في القراءة واللغة والنَّحو والعروضِ، وقدْ بلغَ من تعظيمِ أهل البصرةِ له، أنَّهمْ كانوا يَقولونَ له: أنتَ شيخُنا، وأستاذُنا... وغير ذلك من عبارات التبجيلِ والاحترامِ[٦].
وقدْ جلسَ للإقراءِ بإذنٍ من شيخهِ يعقوبَ، وهو ما زالَ على قيدِ الحياةِ[٧]. كما نصحَ شَيْخُهُ أبو زيدٍ الأنصاريُّ طلابَ العلمِ، وروَّادَهُ بالقراءةِ عليه بعدَ وفاته[٨].
قال عنه أبو البركات الأنباري:" كان أبو حاتمٍ كثيرَ التصانيفِ في اللغة، وصنَّفَ في النَّحو والقراءة"[٩].
وقالَ فيه أبو الطيبِ اللغويُّ:" كانَ أبو حاتمٍ في نهاية الثقةِ والإتقانِ والنهوضِ باللغة والقرآنِ، مع علمٍ واسعٍ بالإعرابِ ... وكتبُهُ في نهاية الاستقصاءِ والحسنِ والبيان"[١٠].

---

(١) انظر: وفيات الأعيان ٢/٤٣٠، والبداية والنهاية ١٢/٣،.
(٢) انظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ١/٣٢٠.
(٣) انظر: السابق نفسه.
(٤) انظر: إنباه الرواة ٢/٥٩، وطبقات المفسرين ٢/٢١١.
(٥) انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٠١، وإنباه الرواة ٢/٦٠.
(٦) انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٠١.
(٧) انظر: مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي ٧٨.
(٨) انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٠١.
(٩) نزهة الألبا في طبقات الأدباء ١٨٩.
(١٠) مراتب النحويين ٨٠.

وقال عنه السّيوطيُّ:" أبو حاتمٍ السِّجِسْتاني كان إمامًا في علوم القرآنِ واللغةِ والشِّعرِ، قرأَ كتابَ سيبويه على الأخفشِ مرتينِ، وروى عن أبي عُبيدةَ، وأبي زيدٍ، والأصمعيّ...، وعنه ابنُ دُريد، وغيره ... وكانَ أعلمَ الناسِ بالعروضِ، واسْتخراج المعَمَّى، وكانَ يُعدُّ من الشعراء المتوسطينَ، وكانَ يُعنَى باللغة، ... وكانَ جمَّاعًا للكتب يتَّجِرُ فيها، ذكره ابنُ حِبَّانَ في الثقات، وروى له النّسائيُّ في سننه، والبزَّارُ في مسنده"[(١)].

ونعته ابنُ النديم بأنَّه كانَ صادقَ الرِّواية[(٢)]، وابنُ خلكان قال فيه:" النحويُّ اللغويُّ، صاحبُ المصنفات الكثيرة، كان بارعًا في اللغة... وكان صالحًا، كثيرَ التلاوة والصدقة"[(٣)].

- **مذهبه النَّحوي والعَقَدِي:**

كانَ أبو حاتمٍ بَصْريًّا، شديدَ التعصُّبِ لمذهبهم في اللغة والنحو وعلومِ العربية بعامَّةٍ، أمَّا عن مذهبه العَقَدِي فقيل: إنَّه كان يَظهرُ السُّنَّةِ، ويُضمرُ الاعتزالَ، ويُظهرُ العصبيَّةَ مع أصحابِ الحديث، ويُضمرُ العدْلَ[(٤)].

- **شيوخه:**

أخذَ أبو حاتمٍ السِّجستانيُّ العلمَ على كثير من مشاهير عصره، في مختلف العلوم والفنون، ومنهم:

١-أيوب بن المتوكل الأنصاري البصري. (ت ٢٠٠هـ)[(٥)].

٢- أبو عامر العقدي: مالك بن عمرو القيسي البصري المحدِّث المقرىء. (ت ٢٠٤هـ)[(٦)].

٣- يعقوب بن إسحاق أبو محمَّد الحضرمي. (ت ٢٠٤هـ)[(٧)].

---

(١) بغية الوعاة ٦٠٦/١.
(٢) انظر: الفهرست ٨٧/١.
(٣) انظر: وفيات الأعيان ٤٣٠/٢، ويُراجع مزيدٌ من ثناء العلماء عليه في: الخصائص ٢٤٣/١، والكشف لمكي ٣٥/١، ونزهة الألباء ١٨٩، وتهذيب التهذيب لابن حجر ٢٥٧/٤، وطبقات المفسرين للداودي ٢١٠/١.
(٤) انظر: مراتب النحويين ٨٠، ٨١، والمزهر ٤٠٨/٢.
(٥) انظر: معرفة القراء الكبار ١٤٩/١، وغاية النهاية ٣٢٠/١.
(٦) انظر: العبر ٢٧٢/١، ومعرفة القراء للذهبي ٢٢٠/١، وتهذيب التهذيب ٤٠٩/٦.
(٧) انظر: العبر ٢٧٢/١، وشذرات الذهب ١٤/٢.

٤- أبو عبيدة معْمر بن المثنى. (ت ٢١٠هـ)[١] .
٥- أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس الأنصاري. (ت ٢١٥هـ)[٢] .
٦- الأخفش سعيد بن مسْعدة. (ت ٢١٥هـ)[٣] .
٧- الأصمعي عبد الله بن قُريب. (ت ٢١٦هـ)[٤] .
٨- إسماعيل بن أويس، الإمام أبو عبد الله المدني ابن أخت الإمام مالك بن أنس (رضي الله عنه)[٥].
إلى غير ذلك ممَّن أخذ عنهم أبو حاتمٍ السِّجسْتاني[٦].

- **تلاميذه:**

تلمذَ لأبي حاتمٍ السجستانيِّ خَلْقٌ كثيرٌ، صاروا مناراتٍ للعلم والمعرفة خلفًا له، ومنهم:
١-أبو سعيدٍ السكريُّ، الحسنُ بنُ الحسين بن عبد الرحمن بن أبي صفرةَ. (ت ٢٧٥هـ)[٧].
٢- ابن قتيبةَ، عبدُ الله بن مسلم الدينوري، أبو محمد. (ت ٢٧٦هـ)[٨] .
٣- المبرد، أبو العباس محمَّد بن يزيدَ. (ت ٢٨٥هـ)[٩] .
٤- النسائي، المحدِّث، صاحب السنن. (ت ٣٠٣هـ)[١٠] .
٥- أبو بكر العبدي البصري، يموت بن المزرَّع، ابن أخت الجاحظ. (ت ٣٠٤هـ)[١١].
٦- محمّد بن جرير، أبو جعفر الطبري، المفسِّر. (ت ٣١٠هـ)[١٢] .
٧- ابن خزيمة، محمّد بن إسحاق السُّلمي، صاحب الصحيح. (ت ٣١١هـ)[١٣] .

---

(١) انظر: إنباه الرواة ٢٨٠/٣، وشذرات الذهب ٢٤/٢.
(٢) انظر: العبر ٢٨٩/١، وطبقات المفسرين ١٧٩/١، وشذرات الذهب ٣٤/٢.
(٣) انظر: نزهة الألبا ١٣٣، وإنباه الرواة ٣٦/٢، وشذرات الذهب ٣٦/٢.
(٤) انظر: طبقات النحويين واللغويين ١٩٢، والعبر ٢٩١/١، وشذرات الذهب ٣٦/٢.
(٥) انظر: غاية النهاية ١٦٢/١.
(٦) للاستزادة راجع: مقدمات التحقيق لكتبه المطبوعة.
(٧) انظر: نزهة الألبا ٢١١، ومعجم الأدباء ٩٤/٨، وغاية النهاية ٣٢١/١.
(٨) انظر: العبر ٣٩٧/١، وشذرات الذهب ١٦٩/٢.
(٩) انظر: العبر ٤١٠/١، وشذرات الذهب ١٩٠/٢، ١٩١.
(١٠) انظر: طبقات الشافعية للسبكي ٨٣/٢، وشذرات الذهب ٢٣٩/٢.
(١١) انظر: العبر ٤٤٧/١، وشذرات الذهب ٢٤٣/٢.
(١٢) انظر: غاية النهاية ١٠٨/٢، وشذرات الذهب ٢٦٠/٢.
(١٣) انظر: معرفة القراء الكبار ٢٢٠/١، وتهذيب التهذيب لابن حجر ٢٥٧/٤.

٨- ابنُ دُريد، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي. (ت ٣٢١هـ)[١] .
إلى غير ذلك ممَّنْ تلمذَ لأبي حاتمٍ السِّجِسْتانيِّ[٢].

- **آثاره ومؤلفاته:**

مَدَّ أبو حاتمٍ المكتبةَ العربية بكثيرٍ من المؤلفات والآثارِ في اللغة، والقرآنِ وعلومِهِ، والنحو، والأدب، ولكنَّه لم يصلنا منها إلّا القليل، ودونكَ إطلالةً على أشهرها:

١-الأضداد، (نُشر ضمن مجموعة كتب الأضداد، في بيروت ١٩١٣م).
٢- الادِّغَام[٣].
٣- إعراب القرآن[٤].
٤- تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية. (حققه د/ محمد أحمد الدالي- ٢٠٠١م).
٥- فعلتُ وأفعلت.(حققه د/ خليل إبراهيم العطية، ١٩٩٦م).
٦- ما تلحنُ فيه العامة[٥].
٧- المختصر في النحو على مذهب الأخفش وسيبويه[٦].
٨- المذكر والمؤنث. (حققه د/ إبراهيم السامرائي).
٩- المقاطع والمبادىء، أو كتاب: وقف التمام[٧].
١٠- المقصور والممدود[٨].
١١- النخلة. (حققه د/ حاتم صالح الضامن. ٢٠٠٢م)[٩] .

- **وفاته:**

اخْتُلِفَ في سنة وفاته، فهي: ٢٤٨هـ، أو ٢٤٩هـ، أو ٢٥٠هـ، أو ٢٥٥هـ. ولعلَّ أقربَ هذه الروايات هي رِواية ابنِ دُريد، قال:" ماتَ أبو حاتمٍ بالبصرة في رجب سنة خمسٍ

---

(١) انظر: غاية النهاية ١١٦/٢، وشذرات الذهب ٢٨٩/٢.
(٢) للاستزادة راجع: مقدمات التحقيق لكتبه المطبوعة.
(٣) انظر: الفهرست ٨٧/١، وبغية الوعاة ٦٠٦/١، وطبقات المفسرين ٢١٢/١.
(٤) انظر: بغية الوعاة ٦٠٦/١، كشف الظنون ١٢١/١.
(٥) انظر: الفهرست ٨٧/١، وبغية الوعاة ٦٠٦/١، والأعلام ١٤٣/٣.
(٦) انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٠٠/١، والأعلام ١٤٣/٣.
(٧) انظر: الفهرست ٨٧/١، ووفيات الأعيان ٤٣١/٢، وطبقات المفسرين ٢١٢/١.
(٨) انظر: بغية الوعاة ٦٠٦/١، ومعجم المؤلفين ٢٨٥/٤.
(٩) للاستزادة راجع: مقدِّمات التحقيق لكتبه المطبوعة.

وخمسينَ ومائتين، ودُفِنَ بِسرَّةِ المصلَّى، وصَلَّى عليه سليمانُ بن جعفر بن سليمان بن عليّ بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، وكان والي البصرةِ يومئذٍ"[1].

ثانيًا : التعريف بابن الأنباريّ[2]:

- **اسمه ونسبه:**

هو مُحَمَّدُ بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة، الإمامُ أبو بكر بن الأنباري النَّحوي اللُّغوي.

- **مولده ونشأته:**

وُلِدَ ابنُ الانباري في يوم الأحد لإحدى عشرة ليلة خلتْ من رجب سنة إحدى وسبعين ومائتين[3].

ونشأ في بيتِ عِلْمٍ، فتلقى العلمَ منذُ نعومةِ أظفاره على يد والده، ووالدُه إمامٌ من أئمة الكوفيين المشهورين، حتى أصبحَ يُملي وهو شابٌ في ناحية من المسجد، وأبوه في ناحية أخرى[4]، ثم لزم ثعلبًا، فأخذ عنه النحو واللغة، ثم تلمذَ لكثير من علماء عصره، كما سيرد في شيوخه، حتى أصبح شيخًا وهو حَدَثٌ.

- **صفاته:**

كان ابن الأنباري صدُوقاً زاهداً متواضعاً فاضلاً، أديباً ثقةً خيِّراً من أهل السنة حَسَنَ الطريقة[5].

وقد شرع منذ نعومة أظفاره يَعبُّ من مناهل العربية، عاضدَه على ذلك علمُ أبيه، وحافظةٌ عجيبةٌ، فقد كان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت شاهداً في القرآن، وكان يحفظ مائةً وعشرين تفسيراً بأسانيدها[1].

---

(١) انظر: الفهرست ٨٧، وإنباه الرواة ٦١/٢.

(٢) انظر في ترجمته: طبقات النحويين واللغويين ص١٥٣، والفهرست ٧٥/١، وإنباه الرواة ٢٠١/٣، والأنساب ٢١٢/١، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري ص١٩٧، ومعجم الأدباء ٤١٠/٥، واللباب في تهذيب الأنساب ٨٦/١، ووفيات الأعيان ٣٤١/٤، وتاريخ الإسلام ٢٤٧/٢٤، والوافي بالوفيات ٢٤٥/٤، والبداية والنهاية ١٩٦/١١، والبلغة ص٢١٢، وطبقات النحاة لابن قاضي شهبه ١٢٠/١، وبغية الوعاة ٢١٢/١، وهدية العارفين ٣٥/٦، وابن الأنباري سيرته ومؤلفاته تأليف د/حاتم الضامن. (وقد أفدت منه).

(٣) تاريخ بغداد ١٨٢/٣، وإنباه الرواة ٢٠١/٣، ومسالك الأبصار١٣٤/٧.

(٤) إنباه الرواة ٢٠٢/٣، ومسالك الأبصار ١٣٣/٧.

(٥) يُنظر: نزهة الألباء ١٩٧، ومعجم الأدباء ٧١١/٦.

وذُكر أنّه مرض فعاده أصحابه فرأوا من انزعاج والده أمراً عظيماً فطيّبوا نفسه فقال: كيف لا أنزعج وهو يحفظ جميع ما ترون، وأشار إلى خزانة مملوءةٍ كُتُبًا[٢].

وقيل: "كان آيةً من آياتِ الله تعالى في الحفظ، وكان أحفظَ الناس للغة والشّعر"[٣].

ولم يكنِ ابنُ الأنباري يميلُ إلى اللّهو ومُتَعِ الحياة ، بل كان منصرفاً إلى العلم. كما لم يكن يميلُ إلى الإكثار من الأكل، وحينما سُئل عن ذلك، قال: أُبقي على حِفْظي[٤].

- **ثناءُ العلماء عليه:**

كَثُرَ ثناءُ العلماء على أبي بكر بن الأنباري، وإليك بعضَ أقوالهم فيه:

قال فيه تلميذه الأزهري:" كان واحدَ عصره، وأعلمَ من شاهدتُ بكتاب الله ومعانيه وإعرابه، ومعرفته اختلاف أهل العلم في مُشْكِله، وله مؤلفات حسان في علم القرآن، وكان صائناً لنفسه، مقدَّماً في صناعته، معروفاً بالصدق، حافظاً، حسن البيان، عذبَ الألفاظ، لم يُذكر لنا إلى هذه الغاية من الناشئين بالعراق وغيرها أحد يخلُفُه، أو يسدُّ مسدَّه"[٥].

وقال فيه أبو البركات الأنباري:" كان من أعلم الناس، وأفضلهم في نحو الكوفيين، وأكبرهم حفظا للغة، وكان زاهدا متواضعا"[٦] .

وقال فيه ياقوت:" كان من أعلم الناس بنحو الكوفيين، وأكثرهم حفظًا للغة، وكان صدوقا زاهدا متواضعا فاضلا، أديبا ثقة خيِّرًا من أهل السنة، حسن الطريقة"[٧].

- **مذهبه النَّحْوي والعَقَدِي:**

حملَ ابنُ الأنباري لواءَ النحو الكوفي خلفًا لشيخه ثعلب، حتى صار من أعلام نحاة الكوفة، قال الذهبي :" وكان إماماً في نحو الكوفيين"[١]، وقال أيضا:" وكان رأسا في نحو الكوفيين"[٢] .

---

(١) يُنظر: طبقات الحنابلة ٢/٧٠، ونزهة الألباء ١٩٨، وسير أعلام النبلاء ١٥/٢٧٥، وطبقات الحفاظ ٣٥١.

(٢) يُنظر: طبقات النحويين واللغويين ١٥٤، والوافي بالوفيات ٢٤٥، ومرآة الجنان ٢٢١.

(٣) معجم الأدباء ٦/٧١٢.

(٤) يُنظر: تاريخ بغداد ٤/٣٠٢، وإنباه الرواة ٣/٢٠٣.

(٥) تهذيب اللغة ١/٢٨.

(٦) نزهة الألباء ص١٩٧.

(٧) معجم الأدباء ٥/٤١٠.

ويقول د/المخزومي:" وأما أبو بكر بن الأنباري فهو الذي ترسَّم خطا الكوفيين، وتأثر أستاذَه ثعلبًا، وعُرف بتعصبه لمدرسته، ونقوله الكثيرة عن شيوخها ... وهو كوفيٌّ نابهٌ كثيرُ الحفظ واسع الاطلاع"(٣).

أمَّا مذهبُه العَقدي، فقد كان يَعتقدُ مُعْتقدَ أهلِ السُّنة والجماعةِ(٤). وكان حنبليَ المذهبِ، ومن ثمَّ أدرجَه علماءُ الحنابلة في كُتبهم(٥).

- **شيوخه**(٦):

تلقى أبو بكر بن الأنباري العلمَ على كثير من مشاهير عصره، في مختلف العلوم والفنون، ومنهم:

١- أحمد بن الحسين أبو جعفر(٧).
٢- أحمد بن سهل الأشناني(٨).
٣- أحمد بن عبيد أبو جعفر(٩).
٤- أحمد بن الهيثم بن خالد البزَّار(١٠).
٥- أحمد بن يحيى ثعلب أبو العباس(١١).
٦- إسماعيل بن إسحاق القاضي(١٢).
٧- إدريس بن عبد الكريم الحداد(١٣).
٨- سليمان بن يحيى الضبي(١٤).

---

(١) تاريخ الإسلام ٢٤٧/٢٤.وانظر: الوافي بالوفيات ٢٤٥/٤.
(٢) طبقات القراء ٣٥٢/١، ومعرفة القراء الكبار ٥٥٩/٢.
(٣) مدرسة الكوفة ص٢٠٧.
(٤) انظر: الأنساب ٢١٣/١، وإنباه الرواة ٢٠١/٣، وتاريخ الإسلام ٢٤٧/٢٤، والبداية والنهاية ١٩٦/١١، وبغية الوعاة ٢١٢/١.
(٥) انظر: طبقات الحنابلة للقاضي أبي يعلى ٦٩/٢، والمقصد الأرشد ٤٨٧/٢-٤٨٩.
(٦) رتبت هؤلاء الأشياخ هجائيًا؛ لأنَّ عددًا منهم لم أعثرْ على تاريخ وفاتهم.
(٧) انظر: الزاهر ٢١٨/٢، والأضداد ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٦٩.
(٨) انظر: طبقات القراء ٣٥٠/١، ومعرفة القراء الكبار٥٥٧/٢.
(٩) انظر: الفهرست ٧٥/١.
(١٠) انظر: الزاهر ٢٤٤/٢، والأضداد ١٧٦، وتاريخ بغداد ٣٠٠/٤.
(١١) انظر: الفهرست٧٥/١، ومعجم الأدباء ٤١٠/٥، وبغية الوعاة ٣٩٨/١.
(١٢) انظر: تاريخ بغداد ١٨٢/٣، وطبقات القراء٣٥٠/١.
(١٣) انظر: غاية النهاية ١٥٤/١، ومعرفة القراء الكبار ٥٥٧/٢.
(١٤) انظر: طبقات القراء٣٥٠/١، ومعرفة القراء الكبار ٥٥٧/٢.

٩- القاسم بن محمد الأنباري(أبوه)[١].
١٠- محمد بن أحمد بن النضر[٢].
١١- محمد بن يونس الكُدَيْمِي أبو العباس[٣].
إلى غير ذلك ممَّن أخذَ عنهم أبو بكرِ بن الأنباري[٤].

- **تلاميذه :**

تلمذَ لأبي بكر بن الأنباري خلقٌ كثيرٌ، أصبحوا مناراتٍ للعلم خلفًا له، ومنهم :
١- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. (ت ٣٣٧هـ)[٥].
٢- أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يُونس المرادي، أبو جعفر النحاس النحوي. (ت ٣٣٧هـ)[٦].
٣- أبو علي إسماعيل القالي. (٣٥٦هـ)[٧].
٤- أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه النحوي. (ت ٣٧٠هـ)[٨].
٥- أبو منصور الأزهري، محمد بن أحمد. (ت ٣٧٠هـ)[٩].
٦- أبو أحمد العسكري، الحسن بن عبد الله. (ت ٣٨٢هـ)[١٠].
٧- المرزباني، أبو عبد الله محمَّد بن عمران. (ت ٣٨٤هـ)[١١].
٨- الدار قطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي. (ت ٣٨٥هـ)[١٢].
٩- أبو الفرج المعافى بن زكريا النهرواني. (ت ٣٩٠هـ)[١٣].
إلى غير ذلك ممَّنْ تلمذَ لأبي بكر بن الأنباري[١].

---

(١) انظر: الفهرست١/٧٥، ومعجم الأدباء ٥/٤١٠.
(٢) انظر: الأضداد ١٦٩، وتاريخ بغداد ٣/١٨٢.
(٣) انظر: تاريخ بغداد ٣/١٨٢، وطبقات القراء١/٣٥٠، ومعرفة القراء الكبار ٢/٥٥٧.
(٤) للاستزادة راجع: ابن الأنباري سيرته ومؤلفاته، ومقدمات التحقيق لكتبه المطبوعة.
(٥) انظر: وفيات الأعيان٣/١٣٦، وبغية الوعاة ٢/٧٧.
(٦) انظر: وفيات الأعيان ١/١٠٠، وطبقات المفسرين للداودي ١/٦٧.
(٧) انظر: وفيات الأعيان ٢/٢٢٦، وطبقات القراء١/٣٥٠.
(٨) انظر: وفيات الأعيان ٢/١٧٨، وبغية الوعاة ١/٥٢٩.
(٩) انظر: التهذيب ١/٢٨.
(١٠) انظر: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٣٢٧.
(١١) انظر: الموشح ٢٢٦.
(١٢) انظر: تاريخ بغداد٣/١٨٢، وطبقات القراء١/٣٥٠.
(١٣) انظر: الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي ١/١٨٥، ٢١٤، ٢٣١، ٢٤١، ٢٦٥.

- **آثاره ومؤلفاته :**

خلَّفَ ابن الأنباري للمكتبة العربية كتبًا عديدة، مختلفةَ المشارب، ما بين علوم قرآن، وحديث ، ونحو، ولغة، وأدب، ودونك إطلالةً على أبرزها :

١-الأضداد، وقد حققه أ/محمد أبو الفضل إبراهيم ، بعد طبعة (هوتسما).

٢- إيضاح الوقف والابتداء، وقد حققه د/محيي الدين رمضان، وحققه أيضاً الشيخ عبد الرحيم الطرهوني بالقاهرة سنة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٣- الزاهر في معاني كلمات الناس، حققه د/حاتم الضامن.

٤- شرح الألفات المبتدآت في الأسماء والأفعال ، وقد حققه/ أبو محفوظ معصومي، نشر ضمن مجلة المجمع العلمي بدمشق ، م٣٤، ج٢، ٣، لسنة ١٩٥٩م. وحققه أيضا د/ حسن شاذلي فرهود ، تحت عنوان : (مختصر في ذكر الألفات).

٥- شرح خطبة أم المؤمنين (عائشة) في أبيها. وقد حققه د/صلاح الدين المنجد، وأعاد تحقيقه د/حاتم الضامن.

٦- شرح القصائد السبع الطوال، وقد حققه أ/عبد السلام هارون.

٧- غاية المقصود في المقصور والممدود ، تحقيق ودراسة الأخ الزميل د/أحمد رجب أبوسالم ، ط/ دار الكتب العلمية –بيروت ، ط١-٢٠١٣م.

٨- غريب اللغة ، حققه د/عبد الجليل مغتاظ التميمي، ط/عصمي للنشر والتوزيع بالقاهرة-١٩٨٩م.

٩- المذكر والمؤنث، حققه د/ طارق الجنابي ، وحققه أيضا الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة.

١٠- مرسوم الخط ، وحققه د/امتياز على عرشي ، وأعاد تحقيقه د/حاتم الضامن.

١١- مسألة في كلمة التعجب ، حققها د/محيي الدين توفيق في مجلة آداب الرافدين سنة ١٩٧٤م. وأعاد تحقيقه د/حاتم الضامن ضمن: ابن الأنباري سيرته ومؤلفاته[٢].

- **وفاته:**

توفي-رحمه الله- في ذي الحجة ليلة عيد النحر سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة ببغداد[٣]، على الراجح[١].

---

(١) للاستزادة راجع : ابن الأنباري، سيرته ومؤلفاته، ومقدمات التحقيق لكتبه المطبوعة.

(٢) للاستزادة راجع: ابن الأنباري سيرته ومؤلفاته، ومقدِّمات التحقيق لكتبه المطبوعة.

(٣) انظر: طبقات النحويين واللغويين ص١٥٤، وكتاب الأوراق:٢/١٤٤- قسم أخبار الراضي بالله والمتقي لله، والإعلام بوفيات الأعلام للذهبي ص٢٢٦، وشرح القصيدة اللامية في تاريخ خلفاء الدولة الإسلامية، لابن أبي العز الحنفي ص٢٧٥-رسالة ، وبغية الوعاة ١/٢١٤.

(١) وقيل: إنه توفي سنه سبع وعشرين وثلاثمائة. انظر: تاريخ العلماء النحويين ص١٨٠، ومسالك الأبصار ١٣٤/٧.

المبحث الثاني: الوقف: تعريفه، أنواعه، صِلته بالنَّحْوِ

أولًا: تعريف الوقف:

الوقفُ لغةً: الحبسُ والكفُّ[1]. حَكى أبو عمرو الشيباني:" كلَّمتُهم، ثمَّ أَوْقفْتُ عنْهمْ، أي: أمْسَكْتُ، وكلُّ شيءٍ تُمسِكُ عنه، تقول: أوْقفْتُ"[2]. ويُقال: وقفَ القارىءُ على الكلمة وُقوفًا: عَلِمَ مواقِعَ الوقْفِ، ووقفَ على الكلمةِ جعلها موضِعَ وقْفٍ[3].

واصْطلاحًا: عبارةٌ عن قَطعِ الصَّوتِ زَمنًا يَتنفَّسُ فيه عَادةً، بنيَّةِ اسْتئنافِ القراءةِ؛ إمَّا بِمَا يَلي الحرفَ الموقوفَ عليهِ، أو بِما قبلَهُ لا بنيَّةِ الإعراضِ[4]. وقيل: هو قطعُ صوتِ القارىءِ على آخرِ الكلمةِ الوضعيَّةِ زمانًا[5].

وهو عندَ النحويينَ: قطعُ الكلمةِ عمَّا بعْدَها، أو هو: قطعُ النطقِ عندَ إخراجِ آخرِ اللَّفظةِ[6].

هذا، وقد يَستخدمُ بعضُ النحويين –كسيبويهِ – الوقفَ بمعنى البناءِ على السكون، فقال:" هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية، وهى تجرى على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف...، وقال: وأمَّا الفتحُ والكسرُ والضمُّ والوقفُ فللأسماءِ غيرِ المتمكنة..."[7].

والفرقُ بينَ الوقفِ والسَّكتِ والقطعِ، أنَّ السَّكتَ: قطعُ الصَّوتِ زمنًا مَا دون زمنِ الوقفِ عادةً من غيرِ تَنفُّسٍ، أمَّا القطعُ فهو: قطعُ القراءةِ رأسًا مِمَّا يُؤذِنُ بانقضائها، والانتقالِ منها إلى حالةٍ أخرى، والمتقدِّمونَ من العلماء لا يُفرِّقونَ بينَ هذه الألفاظِ الثلاثةِ[8].

ثانيًا: أنواعُ الوقف :

---

(١) انظر: الصحاح، واللسان (وقف).
(٢) انظر: المرجعين السابقين، ومعجم مقاييس اللغة (وقف).
(٣) انظر: مادة (وقف) في: معجم متن اللغة، والمعجم الوسيط، والمنجد في اللغة العربية المعاصرة.
(٤) انظر: النشر ١/٢٤٠، ولطائف الإشارات ١/٢٤٨، ومعالم الاهتداء ١٧٣، والوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم ١٨.
(٥) انظر: لطائف الإشارات ١/٢٤٨، ومنار الهدى ٨.
(٦) انظر: المرجعين السابقين، وشافية ابن الحاجب بشرح الرضي ٢/٢٧١، والارتشاف ٢/٧٩٨، والمساعد ٤/٣٠١، والتصريح ٢/٣٣٨، والأشموني ٤/٢٠٣.
(٧) الكتاب ١/١٣، ١٥، ٢/٢٤١، ويراجع: المقتضب ٣/١٩.
(٨) انظر: النشر ١/٢٣٩، والإتقان ١/٢٤٣، ومنار الهدى ٨، ومعالم الاهتداء ١٧٣.

أكثرُ العلماءِ على أنَّ الوقفَ قسمان: أحدهما: وقفٌ اضطراريٌّ. وثانيهما: وقفٌ اختياريٌّ[1].

وقدْ ذكرَ العلماءُ للوقفِ الاختياريِّ أنواعًا وألفاظًا، اختلفتْ عندَ كلِّ باحثٍ فيه[2]، فهي عند أبي حاتمٍ السجستانيِّ: تامٌّ، ومفهومٌ، وهو الكافي، وصالحٌ، وهو الحسنُ، وناقصٌ، وهو القبيح.

وعند ابنِ الأنباري: تامٌّ، وحسنٌ، وقبيحٌ. وعند أبي جعفرٍ النحاسُ: التامُّ، والكافي، والحسنُ، والصالح، والجيدُ، والبيان، والتبيين، والمفهوم، والقبيح، وهي عندَ السجاوندي على خمسِ مراتب: لازمٍ، ومطلَقٍ، وجائزٍ ومُجوّزٍ لوجهٍ، ومُرخّص ضرورة، وما لا يَجوزُ الوقفُ عليه، أمَّا عندَ الأشمونيِّ فهي: تامٌّ وأتمُّ، وكافٍ وأكْفَى، وحَسَنٌ وأحْسنُ، وصالحٌ وأصلحُ، وقبيحٌ وأقبحُ، وبيانٌ.

وفيما يَلي تعريفٌ للمشهور من هذه الوقوف – قصدًا للإيجاز – وهي: التامُّ، والكافي، والحسنُ، والقبيحُ[3].

١-الوقفُ التامُّ: هو ما يَحْسُنُ الوقفُ عليه، والابتداء بما بعده، ولا يتعلَّقُ ما بعده بشيءٍ ممَّا قبله، لا لفظًا ولا معنى، وسُمّي تامًّا؛ لتمامِ لفظه بعدَ تعلُّقهِ، وأكثرُ ما يُوجد عندَ رؤوسِ الآي.

٢- الوقفُ الكافي: هو ما يَحسنُ الوقفُ عليه، والابتداء بما بعدَه، إلَّا أنَّ له به تعلُّقًا مَا من جهةِ المعنى، فهو منقطعٌ لفظًا، متصلٌ معنًى، وسُمِّيَ كافيًا؛ لاكتفائه واستغنائه عَمّضا بعدَه، واستغناء ما بعده عنه بألَّا يكونَ مقيّدًا له، وهذا واضحٌ في الحروف التي يبتدأ بها في أوائل بعض السورِ.

٣- الوقفُ الحسنُ: هو ما يَحسُنُ الوقفُ عليه، ولا يَحسُنُ الابتداءُ بما بعدَه؛ لتعلُّقه به معنًى ولفظًا، كما في قوله تعالى: (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ)[4] . قال أبو حاتمٍ:" الوقفُ على (جَمِيعًا) حسنٌ في السَّمعِ، وليس بتمامٍ؛

---

(١) انظر: نظام الأداء في الوقف والابتداء ٢٨، والبرهان ٣٥٩/١، والنشر ٢٥٥/١، والإتقان ٢٣٧/١، والوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى ٣٩.

(٢) انظر تفصيلًا لهذه الأنواع في: إيضاح الوقف والابتداء ١٤٩/١، والمكتفى ١٠٦، وعلل الوقوف ١٢٥/١، والوقف والابتداء للسجاوندي ١٠٥، ونظام الأداء ٢٨، وجمال القراء ٥٦٣/٢، ومنار الهدى ٨، ومعالم الاهتداء ١٨.

(٣) تنظر هذه التعريفات في: إيضاح الوقف والابتداء ١٤٩/١، والمكتفى ١٠٧، ونظام الأداء ٣٠، ومنار الهدى ١٠، والإتقان ١٤٦/١، والوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى ٣٩.

(٤) سورة البقرة من الآية ٢٩.

لأنَّ (اسْنوى) معطوفٌ على (خَلَقَ)، فهو داخلٌ في الصِّلةِ، ولا يُوقَفُ على الصِّلةِ دونَ الموصُولِ، ولا على الموصُولِ دونَ الصِّلةِ"[١].

٤- الوقفُ القبيحُ: هو الذي لا يُفهَمُ منه المرادُ؛ لِشدَّةِ تعلقه بما بعدَه لفظًا ومعنًى، مثل الوقف على المضاف دونَ المضافِ إليه، والوقف على المنعوت دونَ النعتِ، والوقفِ على العاملِ دونَ المعمولِ. قال ابنُ الأنباريِّ:" والوقفُ القبيحُ: الذي ليس بتمامٍ، ولا حسَنٍ، قوله: (بِسْمِ اللهِ)[٢] الوقفُ على (بِسْمِ) قبيحٌ؛ لأنَّه لا يُعلَمُ إلى أيِّ شيءٍ أَضْفتَهُ. وكذلك الوقفُ على (مَالكِ)، والابتداءِ (يَوْمِ الدِّينِ)[٣] قبيحٌ، يُقاسُ على هذا كلُّ ما يَرِدُ مِمَّا يُشاكِلُهُ"[٤].

أمَّا الابتداءُ، فهو في اللغةِ: افتتاحُ الشيءِ، والبدءُ: فِعْلُ الشيءِ أوَّل مرَّةٍ[٥].

وفي الاصْطلاحِ: هو الشروعُ في القراءةِ بعْدَ وقْفٍ أو قطعٍ، وهو في أقسامهِ كأقسامِ الوقفِ الأربعةِ السَّابقةِ، ويتفاوتُ تمامًا، وكِفايةً، وحُسْنًا، وقُبْحًا بحسبِ التَّمامِ وغيره، وفسادِ المعنى وإحالته إلى معنًى غيرِ مقصودٍ[٦].

ثالثًا: صِلةُ الوقفِ بالنَّحْوِ :

الإعرابُ يعني العَلاقةَ، ولُحمةَ النسبِ بينَ الكلماتِ داخلِ الجملةِ الواحدةِ؛ ومِنْ ثَمَّ عُدَّ التأليفُ فيه تحصِينًا للنصِّ القرآني من أيِّ فَهْمٍ خاطيءٍ، بما يَضعُهُ من سُبُلِ الإبانةِ عن معانيهِ[٧].

ولا شَكَّ أنَّ مِنْ أهمِّ عواملِ ضَبطِ الإعْرابِ، واسْتقامةِ المعاني مَعرِفةَ مواطنِ الوقفِ، ومواطنِ الابتداءِ في الكلامِ.

وقدْ تنبَّهَ المتقدِّمونَ من النُّحاةِ إلى تلكَ الحقيقةِ، يُؤَكِّدُ ذلك أبو بكرِ بنِ الأنباري؛ حيثُ يقول:" ومِنْ تمامِ مَعْرفةِ إعْرابِ القرآنِ ومعانيه وغريبِهِ، مَعرفةُ الوقفِ والابتداءِ فيهِ"[٨].

---

(١) انظر: القطع والائتناف ٤٩/١، ومنار الهدى ٣٧.
(٢) جزء من الآية الأولى من سورة الفاتحة.
(٣) سورة الفاتحة آية ٤.
(٤) إيضاح الوقف والابتداء ١٥٠/١.
(٥) انظر: اللسان، والقاموس المحيط (بدأ).
(٦) انظر: كتاب الوقف والابتداء للهذلي ٧٠، ومعالم الاهتداء ٦٨، وهداية القارئ ٣٩٢/١، والوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم ١٩.
(٧) انظر: ضوابط الفكر النحوي ١٦٠/١.
(٨) إيضاح الوقف والابتداء ١٠٨/١.

وأبو جعفرٍ النحاسُ في مقدمة كتابه الماتع (القطع والائتناف) يؤكِّدُ أنَّه بحاجةٍ ماسَّةٍ في تأليفهِ هذا الكتابَ إلى النحْويين وكُتبِهِمْ؛ مؤكِّدًا بهذا الصلة الوثيقة بينَ الوقفِ والنحو، وأنَّ الوقفَ لا يَصِحُّ إلّا بالنَّحْوِ، فيقول:" وأمَّا النَّحويُّونَ فلهمْ كُتبٌ سَنذكُرُ منها مَا يُحْتاجُ إليه في هذا الكتاب، فمنَ النَّحويينَ سعيد بن مسعدة (الأخفشُ الأوسط)، وسهْل بن محمَّد (أبو حاتم السجِسْتاني)، وأحمد بن جعفر (أبو علي الدينوري)، ولِمُحمَّدِ بن وليد (ابن ولَّاد المصري) شيءٌ قدْ عملَهُ في التَّمام، وفي كُتبِ الكسائيِّ، والفراء، وأبي عُبيدةَ، وغيرِهِمْ مِمَّا يُحْتاجُ إليه في هذا الكتابِ"[1].

ويَسْتمرُّ النَّحاسُ في تأكيدِ العلاقة بين الوقف والنحوِ، بل والعلومِ العربية والشرعية بعامَّةٍ، فيقول:" ذكرَ لي بعضُ أصحابِنا عن أبي بكرِ بن مجاهدٍ أنَّه كانَ يقولُ: لا يَقومُ بالتَّمامِ إلَّا نحْويٌّ عالمٌ بالقراءات، عالمٌ بالتفسير، عالمٌ بالقصصِ وتلخيص بعضِها من بعضٍ، عالمٌ باللغةِ التي نزلَ بها القرآنُ، وقال غيرُهُ: يَحتاجُ صاحِبُ التَّمامِ إلى المعرفةِ بأشياء من اختلافِ الفقهاء في أحكامِ القرآن"[2].

وإنَّما كانَ الوقفُ والابتداءُ بحاجةٍ شديدةٍ وظاهرةٍ إلى النَّحو والإعْرابِ – شأنُه في ذلك شأنُ غيرِهِ من العلومِ العربية والشرعية[3] –؛ لأنَّ أغلبَه مَبنيٌّ على قَواعدِ النَّحْوِ وأحْكَامِهِ؛ إذْ إنَّه من المعلوم في النَّحو أنَّه لا يتِمُّ الوقفُ قبلَ إتمامِ أركانِ الجملةِ ومتعلقاتِهَا؛ وذلكَ حتَّى يتَّسِقَ النَّظمُ، ويَسْتقِمَ المعنى، ومن هنا نجدُ كُتبَ الوقوفِ قدْ أسهبتْ في ذكر ما لا يتمُّ الوقفُ عليه لغةً، أي: من جهةِ النَّحو؛ فقدْ قالُوا: إنَّ كلَّ كلمةٍ تعلَّقتْ بما بعدَها، وما بعدَها من تمامها لا يُوقَفُ عليها، كالمضافِ دونَ المضافِ إليه، ولا على المنعوتِ دون نعته ما لم يكن رأسَ آيةٍ، ولا على الشَّرطِ دون جوابِه، ولا على العاملِ دونَ معمولِهِ، ولا على المؤَكَّدِ دونَ توكيدِهِ، ولا على المعطوف دونَ المعطوفِ عليه، ولا على البدلِ دونَ المبدلِ منه، ولا على (إنَّ)، أو (كانَ)، أو (ظنَّ) وأخواتِهنَّ، دونَ اسمِهنَّ، ولا اسْمِهنَّ دونَ خبرِهنَّ، ولا على المستثنى منه دونَ المستثنى، (على خلاف في الاستثناء المنقطع)، ولا يُوقفُ على الموصولِ دونَ صلته، ولا على الفعلِ دونَ مصدره، ولا على حرفٍ دُونَ متعلَّقه، ولا على المبتدأ دونَ خبره، ولا على الْمُمَيَّزِ دون مُمَيِّزِهِ، ولا على القَسَمِ دونَ جوابه، ولا على القولِ دونَ مقوله، ونحو ذلك

(١) القطع والائتناف ٢/١، ٣.
(٢) القطع والائتناف ١٨/١، وانظر: البرهان في ٢٤٣/١، والإتقان ٢٤١/١.
(٣) ينظر في ذلك: أثر القواعد النحوية في بناء الأحكام الشرعية في تفسير القرطبي ص ٦٠٩، وما بعدها، للباحث، بحث منشور في حولية كلية اللغة العربية بالمنوفية (٢٠١١م).

مِمَّا يترتَّبُ عليه إخلالٌ بالمعنى؛ لشدَّةِ ارتباطِ الكَلِم فيه، واتصال بعضِه ببعضٍ، وهذا إنَّما يُعلَمُ بالإعرابِ فهو الذي يُوقَفُ عليه[1].

ومِمَّا تَجْدُرُ الإشارةُ إليه – هنا – أنَّ كثيرًا من أحكامِ الوقفِ والابتداءِ قدْ تختلفُ باختلافِ التقديراتِ النَّحوية، فـ "**قد يكونُ الوقفُ تامًّا على إعْرابٍ، ويكونُ غيرَ تامٍّ على آخرَ**"[2]، مِمَّا يُعَزِّزُ الصِلةَ بينَ الوقفِ والإعرابِ.

قالَ الزركشيُّ:" فأمَّا احتياجه (أي: الوقف والابتداء) إلى معرفةِ النَّحوِ وتقديراتِهِ، فلأنَّ مَنْ قالَ في قوله تعالى: (مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ)[3] : إنَّه منصوبٌ بمعنى (كَمِلَّةِ)، أو أعملَ فيها ما قبلَها، لم يَقفْ على ما قبلَها، وكذلك الوقفُ على قوله: (وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا)[4]، ثمَّ يَبتدِىءُ (قَيِّمًا)[5] ؛ لِئلَّا يتخيلَ كونه صفةً له؛ إذ العوجُ لا يكونُ قيِّمًا"[6].

وذكرَ ابنُ هشامٍ أنَّ بعضَهمْ حكى أنَّه سَمعَ شيخًا يُعربُ لتلميذه (قَيِّمًا): صفةً لـ (عِوَجًا). قال: فقلتُ له: يا هذا، كيفَ يكونُ العِوَجُ قَيِّمًا؟ وترحَّمتُ على مَنْ وقفَ من القرَّاءِ على ألفِ التنوينِ في (عِوَجًا) وقفةً لطيفةً دَفْعًا لهذا التَّوهُّمِ[7].

وما جاءَ في البحث من مسائلَ فيه غنيةٌ عن الإسهابِ في هذا الموضوع.

وإذا علِمنا أنَّ النَّحويين هم أوَّلُ مَنْ أَلَّفَ في عِلْمِ الوقف والابتداء علمنا مدى الصِّلةِ الوثيقةِ بين هذين العِلْمينِ. (الوقف، والنَّحو)[8].

---

(١) انظر: كتاب الوقف والابتداء للهذلي ٧٤، والتسهيل لعلوم التنزيل ١٧/١، ومنار الهدى ١٧، ١٨. وقولُ الأئمةِ لا يَجوزُ الوقفُ على كذا؛ إنَّما يُريدونَ بذلكَ الجوازَ الأدائيَّ – وهو: الذي يحسُنُ في القراءةِ، ويَرُوقُ في التلاوةِ – ولا يُريدون بذلك أنَّه حرامٌ، ولا مكروه، وكذلك قولهم: وقفٌ لازمٌ، أو واجبٌ؛ لأنَّه لا يُوجدُ في القرآنِ الكريمِ وقفٌ واجبٌ شرعًا، اللهمَّ إلا أنْ يُقصدَ بذلك خلافُ المعنى الذي أراده الله؛ فإنَّه يكفرُ فضلا عن أنْ يأثمَ. راجع: النشر ٢٣٠/١، والإتقان ٢٣٩/١، ولطائف الإشارات ٢٥٥/١، ومعالم الاهتداء ٧١.

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر ٢٢٧/١، والتسهيل لعلوم التنزيل ١٧/١.

(٣) سورة الحج من الآية ٧٨.

(٤) سورة الكهف الآية ١.

(٥) سورة الكهف من الآية ٢.

(٦) البرهان ٣٤٤/١، وراجع: إيضاح الوقف والابتداء ٧٥٦/٢، والقطع والائتناف ٣٨٤/١.

(٧) انظر: المغني ٣٠/٦، والقراءة التي أشار إليها ابنُ هشامٍ هي قراءةُ حفصٍ عن عاصمٍ بخلافٍ عنه. انظر: الإرشاد في القراءات لابن غلبون ٧١٥/٢، وجامع البيان١٢٩٩/٣، والبحر المحيط ٩٤/٦، والدر المصون ٤٣٥/٧.

(٨) فقد كتب فيه أبو عمرو بن العلاء، وأبو جعفر الرؤاسي، والكسائي، واليزيدي، والفراء، والأخفش، وابن سعدان الضرير، وأبو حاتمٍ السجستاني، وثعلب، وابن كيسان، والزجاج،

****

المسألة الأولى: عِلَّةُ حَذفِ الواوِ من الفعلِ المرْفوعِ لغيرِ جَازمٍ

قالَ ابنُ الأنباريِّ:" وقد حُذفتِ الواوُ من أربعةِ أفعالٍ مرفوعةٍ أولها: (وَيَدْعُ الإِنْسَانُ بِالشَّرِّ)[1] الوقف عليه (ويدعُ) بلا واوٍ، وكذلك: (وَيَمْحُ اللهُ الْبَاطِلَ)[2] تقف عليه (يمحُ) بلا واو ... والحرف الثالث: (يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ)[3] تقف عليه (يدع) بلا واو، والحرف الرابع (سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ)[4] الوقف عليه (سندع)، والعلةُ في هؤلاء الأربعة أنَّهم اكتفوا بالضمةِ من الواو فأسقطوها، ووجدُوا الواوَ ساقطةً من اللَّفظ؛ لسُكونها، وسكونِ اللَّام فبُني الخطُّ على اللَّفظِ.... **وقال السِّجستانيُّ:** لا بدَّ من إثباتِ الواو في الوقفِ في هؤلاء الأربعة – السابقة – **وهذا غلطٌ منه؛** لأنَّ العربَ حَذفتْ وَاوَ الجمعِ، فحذفُ واوِ الجمعِ أغلظُ من حذفِ لامِ الفعلِ فإذا جَازَ حذفُ ما يدلُّ على الجمعِ كانَ حذفُ ما لا يدلُّ على معنًى أسهلَ. ويدلُّ على بطلانِ قوله اجتماعُ المصاحفِ على حذفِ اللامِ. يُقاسُ على هذا إنْ شاءَ الله"[5].

ذكرَ ابنُ الأنباري – في نصِّه السابق – أنَّ حذفَ حَرفِ العلَّةِ (الواو) من الفعل المضارع المرفوع يكون في أربعة مواضع فقط من القرآن الكريم[6].

ثمَّ بيَّنَ أنَّ الوقف في هذه المواضع يكون بغير الواو، وغلَّط أبا حاتمٍ فيما ذهب إليه من أنَّ الوقفَ هنا يلزمُ أنْ يكونَ بالواوِ.

وَبناءً على ذلك فقد اختُلِفَ في الوقف في هذه المواضع الأربعةِ على قولين:

القول الأول: أنَّ الوقف يكون بالواو – وإنْ كانت محذوفة في الكتابة –؛ إذْ هو الأصلُ، فالأفعالُ الأربعةُ مرفوعةٌ، وليستْ مجزومةً، قال الواحديُّ:" القياسُ إثباتُ الواو

وابن الأنباري، والنحاس، والسيرافي، وهؤلاء كلُّهم من النحاة بل من مُتقدميهم. انظر تفصيلا لذلك في: كتب الوقف والابتداء وعلاقتها بالنحو ص ١٧٤، والتوجيه النحوي للوقفِ اللازم في القرآن الكريم ص ٣٩٩، ومقدمة تحقيق كتاب الوقف والابتداء للسجاوندي ٣٨، ومقدمة تحقيق كتاب علل الوقوف للسجاوندي ٢٤/١.

(١) سورة الإسراء: ١١.

(٢) سورة الشورى: ٢٤.

(٣) سورة القمر: ٦.

(٤) سورة العلق: ١٨.

(٥) إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٩، ٢٨٠.

(٦) انظر في ذلك: معاني الفراء ٢٣/٣، ومعاني الزجاج ٣٩٩/٤، وتفسير الطبري ٢٧/١٣، والتفسير البسيط ٥١٤/١٩، والنشر ١٤١/٢، والبرهان ٣٩٨/١، ومنار الهدى ٢٢٢، والإتحاف ١٤١/١.

في (ويدعو)، وحُذفَ في المصحف من الكتابة؛ لأنَّها لا تظهرُ في اللفظ، ولم تحذفْ في المعنى؛ لأنَّها في موضع رفعٍ"(١). وهو قولُ أبي حاتمٍ السجستانيّ(٢)، وعليه من القراءِ يعقوبَ، فيما انفرد به أبو عَمرٍو الداني، وبه قرأَ ابنُ الجزريِّ، قال:" وَقَدْ نَصَّ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ عَنْ يَعْقُوبَ عَلَى الْوَقْفِ عَلَيْهَا بِالْوَاوِ عَلَى الْأَصْلِ. وَقَالَ: هَذِهِ قِرَاءَتِي عَلَى أَبِي الْفَتْحِ وَأَبِي الْحَسَنِ جَمِيعًا، وَبِذَلِكَ جَاءَ النَّصُّ عَنْهُ. قُلْتُ: وَهُوَ مِن انْفِرَادِهِ، وَقَدْ قَرَأْتُ بِهِ مِنْ طَرِيقِهِ"(٣).

وممَّا يُستدلُّ به لهذا القول أنَّ الواوَ قدْ ثبتتْ في مُصحف الإمامِ نافعٍ. قال الزمخشريُّ:" فإنْ قُلتَ: إنْ كان قولُه: (وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ) كَلاماً مبتدأ غير معطوف على (يختمْ)، فما بالُ الواو ساقطة في الخط؟ قلتُ: كما سقطت في قوله تعالى: (وَيَدْعُ الإِنْسَانُ بِالشَّرّ)، وقوله تعالى: (سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ) على أنها مثبتةٌ في بعض المصاحف"(٤). قال النَّسفيُّ مُعَيِّنًا هذا المصحفَ:" وإنما سَقطتِ الواو في الخطِّ كما سَقطتْ في (وَيَدْعُ الإنسَانُ بِالشَّرِّ) ... على أنها مثبتةٌ في مصْحفِ نَافعٍ"(٥).

القول الثاني: أنَّ الوقفَ يكونُ بغير واوٍ، وهو ما عليهِ الجمهورُ من القرَّاءِ والمفسرينَ والمعربينَ(٦)، وهو اختيارُ ابنِ الأنباري. واستدلَّ بأنَّ العربَ حذفتْ وَاوَ الجمعِ، وحذفُها .... إلى آخر ما ذكرَ سَابقًا. كما استدلَّ باجتماعِ المصاحفِ على حذفِ اللامِ. **(وقد ثبتَ بُطلانُ ذلكَ بإثباتِ الواوِ في مُصحفِ الإمامِ نافع)**.

هذا، وَقَدْ قَالَ النَّحاسُ، ومَكِّيٌّ، وغيرُهما: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَعْتَمِدَ الْوَقْفُ عَلَيْهَا (أي: الآيات الأربعة السَّابقة)، وَلَا عَلَى مَا يُشَابِهُهَا؛ لِأَنَّهُ إِنْ وَقَفَ بِالرَّسْمِ خَالَفَ الْأَصْلَ، وَإِنْ وَقَفَ بِالْأَصْلِ خَالَفَ الرَّسْمَ(٧). وأيضًا فإنَّه لا يجوزُ الوقفُ علي العامل دون معمولِه.

---

(١) التفسير البسيط ٢٧٠/١٣، وراجع: القرطبي ٢٢٦/١٠، وتفسير البغوي ٨١/٥.
(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢٧٩/١.
(٣) النشر في القراءات العشر ١٤١/٢، وراجع: البرهان ١٠٤/٤، والإتقان ١٤١/١.
(٤) الكشاف ٢٢٦/٤، وانظر: التحرير والتنوير ٨٧/٢٥.
(٥) تفسير النسفي ٨٦/٤، وانظر: البحر المديد ٥٥٦/٦.
(٦) ينظر: كشف المشكلات ١١٩٨/٢، والتبيان في إعراب القرآن ٣٤٠، والفريد ٢٤١/٤، والنشر ١٤١/٢، والدر المصون ٥٥١/١٠، ١٢٤/١١، والبرهان ٣٩٧/١، والإتحاف ١٤١/١.
(٧) إعراب النحاس ٢٣٤/٣، والكشف لمكي ٩٦/٢، وانظر: منار الهدى ٣٤٧.

قال ابن الجزري مُعقبًا على ذلكَ:" وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ، فَإِنَّ الْوَقْفَ عَلَى هَذِهِ وَأَشْبَاهِهَا لَيْسَ عَلَى وَجْهِ الِاخْتِيَارِ. وَالْفَرْضُ أَنَّهُ لَوِ اضْطُرَّ إِلَى الْوَقْفِ عَلَيْهَا كَيْفَ يَكُونُ؟ وَكَأَنَّهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ مَا لَمْ تَصِحَّ فِيهِ رِوَايَةٌ وَإِلَّا فَكَمْ مِنْ مَوْضِعٍ خُولِفَ فِيهِ الرَّسْمُ وَخُولِفَ فِيهِ الْأَصْلُ. وَلَا حَرَجَ فِي ذَلِكَ إِذَا صَحَّتِ الرِّوَايَةُ"[1]. ثمَّ ذَكر روايةَ أبي عمرٍو عن يعقوبَ، وقد سبقَ بيانُ ذلك.

وأرى: أنَّ مَنْ يَقِفُ مُضطرًا علي (يمحُ ، أو يدعُ ، أو سندعُ) – في الآيات الأربعة السابقة – فإنَّه مِن الأولى أنْ يَحذِفَ الواوَ اتِّباعًا لخطِّ المصحف الإمام (مصحف عثمان).

أمَّا عن عِلَّةِ سُقوطِ الواو لفظًا في هؤلاء الأربعة فقد اختُلِفَ فيها على النحو الآتي:

أولا: أنهم اكتفوا بالضمة من الواو فأسقطوها، ووجدوا الواو ساقطةً من اللفظ؛ لسكونها، وسكون اللام فبُنِيَ الخطُّ على اللفظ، قاله ابنُ الأنباري[2].

ومعني ذلك أنَّ هذه الواوَ لما استقبلتْ حرفًا ساكنًا، وهو حرف اللام في الكلمات التالية لها قصرت وصارت ضمة قصيرة، وليس للضمة القصيرة رمزٌ حينئذٍ، فبنَوا الخط علي اللفظ، وأسقطوا رمز الضمة الطويلة ، " وذلك من حيثُ عَاملوا فى كثير من مواضع الكتابة اللفظ والوصل دون الأصل والقطع"[3].

قال ابن الأنباري:" والحجة في هذا أنهم اكتفوا بالضمة من الواو، وأنشد الفراء:

إِذَا هُ سِيمَ الْخَسْفَ آلَى بِقَسَمْ *** بِاللهِ لا يَأْخُذُ إِلَّا مَا احْتَكَمْ[4].

أراد: إذا هو، فحذفَ الواوَ"[5].

---

(١) النشر ١٤١/٢.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٢٦٨/١، ويُنظر: معاني القرآن للفراء ٢٣/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٥٩/٥، ٦٠، والقطع والائتناف للنحاس ٤٦٤، ومشكل إعراب القرآن ٢٣٨/٢، وكشف المشكلات ١١٩٨/٢، والتبيان في إعراب القرآن ٣٤٠، والفريد ٢٤١/٤، والمساعد ٣٤٥/٤، والدر المصون ٥٥١/١٠، ٥٥٢، ١٢٤/١١.

(٣) ينظر: رسم المصحف د / غانم قدوري الحمد ص ٣٠٠.

(٤) هذان بيتانِ من مشطور الرَّجز، وقدْ أنشدهما ابنُ منظور عن الكسائي، (اللسان. ها)، ولم يعزهما إلى قائلٍ معينٍ، ويُنظر: الإنصاف ٦٧٨/٢، وخزانة الأدب ٢٦٥/٥.

(٥) إيضاح الوقف والابتداء ٢٦٩/١، ومعاني الفراء ٢٣/٣.

وقال الكسائيُّ:" بعضهم يُلقي الواو من (هو) إذا كان قبلها ألفٌ ساكنةٌ، فيقول: حتى هُ فعلَ ذلك، وإنِّما هُ فعلَ ذلك"(١).

ثانيًا: أنَّ الكتبةَ كتبوا المسموع، ذكره ابنُ عطيةَ، وأبو حيانَ(٢).

ثالثًا: أنّها حُذفتْ تخفيفاً في النطق، وتبِعَ حذفَها في النطق حذفُها في الرسم اعتباراً بحال النطق(٣).

رابعًا: ردّ ابنُ جني سببَ الحذف إلى الوقف على هذه الأربعة بغير واوٍ(٤).

والحقيقةُ أنَّه لا علاقة للوقف بحذف الواو في الآيات الأربعة؛ إذ إنَّ هذه الكلمات يُوقف عليها في غير هذه المواضع بالواو، فيقال في الوقف عليها: يمحو، ويدعو، بواو ثابتة في اللفظ والخط، أما عند الوقف عليها فى المواضع المذكورة فلا مناص من حذفها فى اللفظ اتباعًا لخط المصحف(٥).

خامسًا: أغربَ الزركشيُّ في تعليله لهذا الحذف، فهو يري أن هذه الواوَ: قد سقطت تنبيهًا علي سرعة وقوع الفعل وسهولته علي الفاعل، وشدة قبول المنفعل المتأثر به في الوجود.

ففي قوله تعالى: (وَيَدْعُ الإِنْسَانُ بِالشَّرِّ) حَذْفُ الواو يدلُّ على أن هذا الدعاء سَهُلَ على الإنسان يسارع فيه كما يسارع إلى الخير، وإتيان الشر إليه من جهة ذاته أقرب إليه من الخير.

وفي قوله تعالى: (وَيَمْحُ اللهُ الْبَاطِلَ) حُذفتْ منه الواو علامةً على سرعة الحق وقبول الباطل له بسرعة، بدليل قوله: (إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً).

والسِّرُّ في حَذْفِها من (يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ) الإشارةُ إلى سرعة الدُّعاء، وسرعة إجابة الداعين.

وفي قوله تعالى: (سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ) حذفُ الواو فيه سرعةُ الفعل، وإجابة الزبانية وقوة البطش(٦).

إنَّ هذا التفسيرَ علي الرغم من طرافته غير جائز؛ إذ القول بأنَّ حذف هذه الواو دليل علي سرعة وقوع الفعل وسهولته علي الفاعل يعني أنَّ وجودها يدل علي بطء وقوع

---

(١) يُنظر: المحكم لابن سيدة ٣٤٥/٤.
(٢) المحرر الوجيز ٤٥١/٣، والبحر المحيط ١٢/٦.
(٣) انظر: التحرير والتنوير ٨٧/٢٥.
٤) الخصائص ٢٣٦/٣
٥) انظر: الكشف لمكي ٩٦/٢.
(٦) البرهان ٣٩٧/١، ٣٩٨، وراجع: منار الهدى ٢٢٢، ومناهل العرفان ٣٧٥/١.

الفعل وصعوبته علي الفاعل. وقد ثبتت الواو في مواضع أخري من القرآن الكريم، نحو قوله:

(يَمْحُو اللهُ مَا يَشَاءُ) (١)، وقوله: (لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ والْيَوْمَ الآخِرَ) (٢). فلا يجوز تأويل مثل ذلك على نقيض ما ذكره الزركشي لثبوت الواو فيها وفضلاً عن ذلك فإنه لا " يعتقد أنَّ كُتَّابَ الوحي كانوا يرمزون للمعاني الدقيقة التي يحاول هو أن يستنبطها برموز كتابية مختلفة، وهو ما لم يخطر علي بال أحد منهم بلا ريب"(٣).

سادسًا: يرى بعضهم أنّ قولَه تعالى: (وَيَمْحُ اللهُ الْبَاطِلَ) عطف على الفعل المجزوم (يختم)، والمعنى: ويمحُ الله الباطلُ بأنْ يُنْزِلَهُ على لسان نبي آخر، وهو قول يعقوب الحضرمي(٤)، وتبعه محمد بن سعدان(٥). وقد ردّ هذا القول ابنُ الأنباري، وغيرُه(٦).

قال ابنُ الأنباريُّ:" وقال أبو جعفر محمد بن سعدان: الوقف على قوله: (ويمح الله الباطل) و(يمح) بدون واو؛ لأنه نسقٌ على الجزاء، وهذا لا يصلح؛ لأنَّ (ويمح) في موضع رفع على الاستئناف، ولا يجوز أن يكون مجزوماً على معنى: (فإن يشأ الله يختم على قلبك ويمح)؛ لأنّ الله تعالى قد شاء أنْ يمحوَ الباطل، فقال تعالى: (لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ) (٧)، والحجة في هذا أنهم اكتفوا بالضمة من الواو"(٨). وهو ما يُسَمَّى بالاجتزاءِ بالضمةِ عن الواو.

وقال أحمد الأشموني: "وقيل موضع (يمح) جزم عطفاً على (يختم)، وليس كذلك لفساد المعنى؛ لأنّ الله قد محا الباطل بإبطاله إياه بقوله: ليحق الحق ويبطل الباطل، والأصح ارتفاعه لرفع ما بعده، وهو يحقُّ الحقَّ بكلماته"(٩).

---

(١) سورة الرعد آية ٣٩.
(٢) سورة الأحزاب آية ٢١.
(٣) ينظر: فصول في فقه العربية، د/ رمضان عبد التواب ١٨.
(٤) يُنظر: القطع والائتناف ٦٣٤.
(٥) يُنظر: الإيضاح ٢٦٨/١.
(٦) يُنظر: معاني الفراء ٢٣/٣، ومعاني الزجاج ٣٩٩/٤، وإعراب النحاس ٢٣٤/٣، ٥٩/٥، والتفسير البسيط ٥١٣/١٩.
(٧) سورة الأنفال: ٨.
(٨) إيضاح الوقف والابتداء ٢٦٨/١، ٢٦٩.
(٩) منار الهدى٣٤٧، وراجع: الكشاف ٢٢٦/٤، وروح المعاني ٢٤٠/٨.

سابعًا: أنَّ حذفَ الواو لغةٌ عن العرب – **وهو ما يرجحه البحث** –، ذكر ابن منظور ذلك قائلاً: "وحكى اللحياني عن الكسائي: أقبل يضربه لا يأْلُ، مضمومة اللام دون واو، ونظيره ما حكاه سيبويه من قولهم: لا أدرِ"(١).

قال ابنُ الأنباري:" وحكى الكسائي عن العرب: أقبل يضربه لا يألُ، أراد: لا يألو، فاكتفى بالضمة من الواو"(٢).

وممّا يدلُّ على أنّ هذه لغة عن العرب قراءة(٣) (يَوْمَ يَأْتِ) (٤) بغير ياء والاحتراز عنها بالكسرة وقد ذُكرَ أن هذه لغة هذيل(٥).

****

المسألة الثانية: معنى (كَلَّا)

قال ابن الأنباري: "وقولُه تعالى: (كَلاَّ بَل لاَّ تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ)(٦)، قال الفراء: (كَلَّا) بمنزلة (سوف)، لأنها صِلةٌ، وهي حرفُ رَدٍّ، فكأنها (نَعَمْ)، و(لا) في الاكتفاء.

وكان أبو جعفر محمد بن سعدان يقول في (كَلَّا) مثل قول الفراء. وقال الأخفش: معنى (كَلَّا): الردع والزجر. وقال المفسرون: معناها: حقًّا.

وقال السجستاني: جاءت (كَلَّا) في القرآن على وجهين، فهي في مواضع بمعنى: (لا يكون ذلك)، وهو رَدٌّ للأوَّلِ كما قال العجاج:

قَدْ طَلَبَتْ شَيْبَانُ أن يُصَاكِمُ *** كَلَّا وَلَمَّا تَصْطَفِقْ مَآتِمُ(٧).

المعنى: لا، لا يكون ذلك كما ظنّوا، وليس ذلك كما ظنوا حتى تصطفق المآتمُ، والمآتمُ النساء المجتمعات في خير أو شر.

---

(١) لسان العرب ١٩٢/١.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٢٧٠/١، وراجع: معاني الفراء ٨٨/١، والمقنع ٣٥، والنشر ١٤١/٢.

(٣) وهي قراءة السبعة. يُنظر: السبعة ٣٣٨، والحجة للفارسي ٣٧٣/٤، والكشاف ٤٩٨، والبحر المحيط ٢٦٠/٥، والمهذب في القراءات العشر ٤٠/٢.

(٤) سورة هود: ١٠٥.

(٥) يُنظر: الكشاف ٢٢٦/٤، والبحر المحيط ٢٦٠/٥.

(٦) سورة الفجر: آية ١٧.

(٧) من الرجز، ولم أعثر عليه في ديوانه ، وهو في: لسان العرب (كلا) ١٥٢/١٢. (يُصاكِمُ) : صكمه أي ضربه ودفعه. لسان العرب (صكم) ٣٧٩/٧. (تصطفق): أي تضطرب. لسان العرب (صفق) ٣٦٦/٧.

قال وتجيء في معنى: (ألا) التي هي للتنبيه، يُستفتح بها الكلام كقوله: (أَلا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُواْ مِنْهُ أَلا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ)[1]، وهي زائدةٌ في الكلام لو لم يأتِ بها لكان الكلام تامًّا مفهوماً.

لو قلت: إنهم يَثنون صدورهم لكان تامًّا. قال: فمِمّا جاءت فيه (كلَّا) بمعنى (ألا) قول العرب: (كَلَّا زعَمْتَ أنَّ العِيرَ لا يُقاتِلُ)[2]، وهو مثلٌ للعرب، واحتج بقول أعشى قيسٍ:

كَلَّا زَعَمْتُمُ بِأَنَّا لَا نُقَاتِلكُمْ *** إِنَّا لِأَمْثَالِكُمْ يَا قَوْمَنَا قُتُلُ[3].

قلت: وهذا غلط منه. معنى (كَلَّا) في المثل والبيت: (لا)، ليس الأمر على ما يقولون.

كَلَّا زَعَمْتُمُ بِأَنَّا لَا نُقَاتِلكُمْ *** إِنَّا لِأَمْثَالِكُمْ يَا قَوْمَنَا قُتُلُ.

واحتج السجستاني في أنّ (كَلَّا) بمعنى (ألَا) بقوله: (كَلاَّ إِنَّ الإِنسَانَ لَيَطْغَى)[4]، قال: فمعناهُ: أَلَا إنَّ الإنسانَ، وذلكَ أنَّ جبريلَ عليه السلام، أوَّل شيءٍ نزل به من القرآنِ خمس آياتٍ من سُورة العلق مكتوبة في نَمَطٍ فَلقَّنها النبيَّ صلى الله عليه، آيةً آيةً، والنبيُّ صلى الله عليه، يَتكلَّمُ بها كما يُلقنه، فلمَّا قال: (مَا لم يَعلَمْ)[5]، طوى النَّمطَ"[6].

إنَّ (كلَّا) من الأدوات التي امتازتْ بخصائصَ ربَّما لا تُوجد في غيرها من الأدوات الأخرى[7]؛ لذا نجدُ الخلافَ فيها ظاهرًا بين العلماء في أصلها، وفي معناها، وفي الوقف عليها، وقدْ عرَضُ ابنُ الأنباري في هذا النصِّ بعضَ أقوال النحويين واللغويين والمفسرين في معناها، ومن هؤلاء **أبو حاتمٍ السجستاني**، وقد ردَّ قولَه، ووصفَه بالغلط، وهاكَ توضيحًا لأشهر معاني (كلَّا)، مع مناقشة تخطئة ابن الأنباري أبا حاتمٍ السجستاني:

---

(١) سورة هود: ٥.

(٢) جاء هذا المثل في: مجمع الأمثال ١٤٢/٢ برقم (٤٠٣٤)، ولفظه: كَلَّا زَعَمْتَ العِيرَ لا تقاتل. قال وهو يُضرب للرجل قد كان أمِنَ أن يكون عنده شيء، ثم ظهر منه غيرُ ما ظنّ به، ويُنظر هذا المثل في: المستقصى في أمثال العرب ٢٣٠/٢، ولسان العرب (كلا) ١٥٢/١٢.

(٣) من البسيط، في: ديوانه ١٥٣، وذيل الأمالي ٢١١/٣، ولسان العرب (كلا) ١٥٢/١٢.

(٤) سورة العلق آية ٦.

(٥) سورة العلق آية ٥..

(٦) الإيضاح ٤٢١/١ – ٤٢٥.

(٧) انظر: في رحاب القرآن، د/ محمد سالم محيسن ٧٢/٢.

أولًا: ذهبَ أبو حاتمٍ السجستانيُّ إلى أنَّ (كلَّا) لها معنيان، أحدهما: أنْ تكونَ رَدًّا للكلام الأوَّلِ، بمعنى (لا). والآخر: أنْ تكون بمعنى (ألَا) التنبيهية التي يُستفتحُ بها الكلام[(١)]، ووافقه الزجاج[(٢)]، واختاره ابنُ هشامٍ، قال:" وقولُ أبي حاتمٍ عندي أوْلى؛ لأنَّه أكثر اطرادًا، وأوسعُ تناولا"[(٣)].

واحتج أبو حاتمٍ على أنها تكون بمعنى (لا) بقول العجاج السابق، كما احتجَّ على أنها تأتي بمعنى (ألا) الاستفتاحية بآية العلق السابقة، وببيت الأعشى السابق أيضًا، وبالمثل العربي المتقدم.

وقد خطّأه ابنُ الأنباري في احتجاجه بالمثل وببيت أعشى قيسٍ؛ إذ قال: "وهذا غلط منه. معنى (كلَّا) في المثل والبيت (لا) ليس الأمر على ما يقولون"[(٤)].

وهذه التخطِئةُ مردودةٌ؛ لِمَا يأتي:

١-أنَّها لا تتأيَّدُ بدليلٍ، قال ابنُ فارسٍ:" زعَمَ بعضُ المتأخرينَ أنَّ (كَلَّا) رَدٌّ، وإبطالٌ لِمَا قبله من الخبر، كما أنَّ (كذلك) تحقيقٌ، وإثباتٌ لما قبله من الخبر ... قلنا: هذا كلامٌ مدخولٌ من جهتين: إحداهما: أنَّه غيرُ محفوظٍ عن القدماء من أهل العربية. والثانية: أنَّه ممَّا لا يتأيَّدُ بدليل"[(٥)].

٢-أنَّه إذا صلحَ الموضعُ للردعِ ولغيره، جاز الوقفُ عليها على احتمال أنْ تكونَ للردع، وجاز الابتداء بها على احتمال أنْ تكونَ بمعنى (ألا) الاستفتاحية، أو بمعنى (نعم). على اختلاف التقدير في كلٍّ[(٦)].

---

(١) وَردَ قولُ السجستاني في: إيضاح الوقف والابتداء ٤٢٢/١، ٤٢٣، والقطع والائتناف ٣١٩، وشرح (كلَّا، وبلى، ونعم) لمكي ٢٥، وشرح المفصل للخوارزمي ١٦٣/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٩، والتسهيل لابن مالك ٢٤٥، وارتشاف الضرب ٢٣٧٠/٥، والجنى الداني ٥٧٧، والمساعد ٢٣٣/٣، ومغني اللبيب ٦٣/٣، والدر المصون ٦٣٧/٧، والبرهان ٣١٦/٤، والهمع ٣٨٥/٤، والوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم ٣٠٤.

(٢) يُنظر: تسهيل الفوائد ٢٤٥، والجنى الداني ٥٧٧، والمساعد ٢٣٣/٣، والهمع ٣٨٥/٤.

(٣) المغني ٦٤/٣، وانظر: معالم الاهتداء، لفضيلة الشيخ/ محمود الحصري ١٢٩.

(٤) الإيضاح ٤٢٤/١، وانظر: اللسان (كلا).

(٥) مقالة (كلا) لابن فارس صـ ٨، ٩، والصاحبي ٢٥٠، ٢٥١.

(٦) ينظر: المغني ٦٦/٣، ومعالم الاهتداء١٣١.

٣-أنَّها قدْ تُستعملُ في بعضِ المواضع محتملةً معنيين، أو أكثرَ، والذي يُحددُ معناها، ويكشفُ المرادَ منها، إنما هو سياقُ الكلام[١]. وسياق بيتِ الأعشى، والمثلِ يُوحِي بأنَّها بمعنى (ألا) الاستفتاحية؛ بدليل الخطاب في (زعمتُم) في البيت، و(زعمتَ) في المثل؛ ولأنَّه لو حُذفتْ فيهما لكانَ الكلامُ تامًّا مفهومًا.

ثانيًا: أنّها حَرفُ رَدْعٍ وزَجْرٍ، تقولُ: - لِمَنْ قالَ لكَ: (فلانٌ كريمٌ) -: (كَلَّا) أي: ارتدعْ عن هذا الكلامِ، ولا تذكُرْهُ[٢]، هذا قولُ الخليل[٣]، وسيبويه[٤]، والأخفش[٥]، وعامة البصريين[٦]. قال ابنُ هشامٍ:" لا معنى لها عندهمْ إلا ذلك، حتَّى إنَّهم يُجيزون أبدًا الوقفَ عليها والابتداءَ بما بعدها"[٧]؛ لأنَّ في الذي قبلها دلالة عليها. وقدْ وصفَ النحاسُ هذا القولَ بأنَّه من أحسن الأقوال التي قيلتْ في معنى (كلَّا)[٨].

واحتجَّ بعضهم على صحَّةِ ما ذهبوا إليه بأنّ (كلَّا) لم تقع في القرآن إلاّ في سورة مكية؛ لأنّ فيها معنى التهديد والوعيد، وأكثر ما نزل ذلك بمكة؛ لأنّ أكثر العتوِّ كان بها[٩].

وفيه نظر؛ لأنَّ لزومَ المكيَّةِ إنَّما يكون عن اختصاص العُتُوِّ بها لا عن غلبته، ثمَّ قدْ تكونُ السورة مدنيَّةً، وجاء فيها (كلَّا) للزجر، إشارة إلى عُتُوٍّ سابقٍ في مكةَ، وقد تكونُ الآيةُ التي فيها (كلَّا) مكيَّة لا السورة كلها[١].

---

(١) ينظر: معالم الاهتداء ١٣١، والوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن ٣٠٥.

(٢) انظر: المحرر في النحو ١٤٠/٤.

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب ٢٣٧٠/٥، والجنى الداني ٥٧٧، والمساعد ٢٣٢/٣، ومغني اللبيب ٦٠/٣.

(٤) انظر: الحاشية السابقة، والكتاب ٢٣٥/٤، والبيان ٥٣١/٢، والمحرر في النحو ١٤٠/٤.

(٥) يُنظر: إيضاح الوقف والابتداء ٤٢٢/١، ومعاني الحروف للزجاجي ٢٦، والدر المصون ٦٣٧/٧.

(٦) يُنظر: الجنى الداني ٥٧٧، ومعالم الاهتداء ١٢٨، والوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم ٣٠٣.

(٧) مغني اللبيب ٦٠/٣، وراجع: الهمع ٣٨٤/٤، والإتقان ٢٢٠/٢، وفي حاشية الأمير على المغني ١٦٠/١:" وهذا ليس بلازمٍ للوقف عليها؛ إذْ قدْ يقفُ الإنسانُ، ثمَّ يرجعُ، ولا يجوز له الابتداءُ بما بعدَ الوقف".
(ثمَّ إنَّ الوقف عليها؛ لأنَّها زجرٌ وردعٌ لما قبلها، وما بعدها منقطعٌ عمَّا قبلها، ولعلَّ هذا ما أراده ابنُ هشامٍ).

(٨) يُنظر: البرهان ٣٦٨/١.

(٩) يُنظر: التبيان ٨٨١/٢، ومغني اللبيب ٦١/٣، والهمع ٣٨٤/٤.

ويُناقشُ أصحابُ هذا المذهبِ: بأنَّ هذا المعنى لا يُمكنُ تحقُّقُهُ في بعض آيات القرآن الكريم، كآية سورة العلق السابقة التي استدل بها السجستاني على أنَّ (كلَّا) فيها استفتاحية لا غير؛ لأنَّ الزجرَ يقتضي كلامًا سابقًا يُزجرُ عليه(٢).

ثالثًا: أنها بمنزلة (سوفَ)؛ لأنها صلةٌ، وهي حرف رَدٍّ، فكأنها بمنزلةِ (إيْ)، و(نَعَمْ)، معنًى واستعمالا، و(لا) في الاكتفاء، أيْ: في الوقف. وهو قولُ الفراء(٣)، وتبعه أبو جعفر محمد بن سعدان(٤)، ومن تابعهما(٥). قال الفراء:" وإنْ جعلتها صلةً لما بعدها لمْ تقف عليها، كقولك: (كلَّا وربِّ الكعبةِ)، لا تقف على (كلَّا)؛ لأنَّها بمنزلة قولك: إيْ وربِّ الكعبة، ومنه قوله تعالى: (كَلَّا وَالْقَمَرِ)(٦)، فالوقفُ على (كلَّا) قبيحٌ؛ لأنها صلةٌ لليمين"(٧). وهذا القولُ لمْ يستوعبْ آيَ القرآنِ الكريمِ كلَّها(٨).

رابعًا: أنَّها بمعنى (حقًّا). وهو قول الكسائي(٩)، ومتابعيه(١٠)،، ونقله ابنُ الأنباري عن المفسرين(١١)، وصحَّحهُ قال مُعقِّبًا على استدلال السجستاني بقوله تعالى: (كَلَّا إِنَّ الإِنْسَانَ لَيَطْغَى) على أنَّ (كلَّا) بمعنى (ألا) الاستفتاحية، قال:" قلتُ: فهذا يُصحِّحُ مذهبين: مذهبَ مَنْ قال: معنى (كلَّا) (حَقًّا)، كأنَّه قال: حقًّا إنَّ الإنسانَ ليطغى.

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٦١/٣.
(٢) انظر تفصيلا لذلك في: إيضاح الوقف والابتداء ٤٢٥/١، وجمال القراء ٦٠٥/٢، ومغني اللبيب ٦١/٣.
(٣) يُنظر: إيضاح الوقف والابتداء ٤٢١/١، والقطع والائتناف ٣١٩، وشرح المفصل ١٦/٩، والقرطبي ١٤٧/١١، والجنى الداني ٥٧٧.
(٤) يُنظر: إيضاح الوقف والابتداء ٤٢٢/١، والهمع ٣٨٤/٤.
(٥) وهو أيضًا قول النضر بن شُميل. (مغنى اللبيب ٦٤/٣)، وعبد الله بن محمد الباهلي. (الجنى الداني ٥٧٧).
(٦) سورة القمر آية٣٢.
(٧) يُنظر: إيضاح الوقف والابتداء ٤٢١/١، ٤٢٢.
(٨) انظر تفصيلا لذلك في: مغني اللبيب ٦٤/٣، ومعالم الاهتداء ١٣٠، والوقف والابتداء ٣٠٥.
(٩) يُنظر: ارتشاف الضرب ٢٣٧٠/٥، والجنى الداني ٥٧٧، والمساعد ٢٣٢/٣، ومغني اللبيب ٦٤/٣، وهمع الهوامع ٣٨٤/٤.
(١٠) ذكر المرادي: أنَّ معه تلميذه نُصير بن يوسف، ومحمد بن أحمد بن واصل. (الجنى الداني ٥٧٧).
(١١) إيضاح الوقف والابتداء ٤٢٢/١، وانظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد ٢٣.

ومذهبَ مَنْ قال: معنى (كلَّا) (لا)، كأنَّه قال: لا، ليس الأمرُ على ما تظنون يا معشرَ الكفرة"[(١)]. وعلى هذا القول لا يَجُوزُ الوقفُ عليها؛ لأنَّها من تمام ما بعدَها[(٢)].

قال مكيٌّ معقِّبًا على هذا القول:" ولا تُستعملُ بهذا المعنى عند حذَّاقِ النحويين إلا إذا ابتدِىء بها؛ لتأكيد ما بعدها، وقد يُبتدَأ بها، ولا يجوزُ أنْ تكون بمعنى (حقًّا) لعلَّةٍ..." [(٣)].

قال ابن هشام موضِّحًا بعض هذه العلة:" .... ولأنَّ تفسيرَ حرفٍ بحرفٍ – يقصد تفسير (كلَّا) بـ (أَلَا) – أوْلى من تفسير حرفٍ باسمٍ"[(٤)].

لِذا، فقدْ عَدَّ ابنُ هِشامٍ مذهبَ أبي حاتم السجستاني أوْلى من مَذهَبيْ الكسائي والفراء، ومَنْ نحا نحوَهُمَا[(٥)].

وما أحسنَ قولَ السخاوي:" ... فإنْ قلْنا بصحة الأقوال كلها فيها، وأنّها تكون بمعنى الردِّ، وبمعنى (ألا)، وبمعنى (حقًّا)، فعلى أنَّها تصلح لذلك؛ ثمَّ إنَّ القولَ بأنَّها لا تكون إلا ردًّا وردعًا لا يستقيمُ في كلِّ موضعٍ، وكذا القول بأنها بمعنى (حقًّا)، والقول بأنَّها بمعنى (ألا) مُطَّردٌ مستقيمٌ في جميع المواضع، ويُؤيِّدُه ابتداءُ اللهِ سبحانه وتعالى بها في سورة العلق"[(٦)].

وأختمُ هذه المسألةَ بقول فضيلة الشيخ/ محمود خليل الحصري (رحمه الله)؛ حيث يقول بعد أن أورد تلك المعاني السابقة:" وقدْ تُستعمل (كلَّا) في بعض المواضع محتملةً

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٤٢٥، ٤٢٦.
(٢) يُنظر: شرح (كلا وبلى ونعم) ٢٤، وجمال القراء ٢/٥٩٨، والبرهان ٤/٣١٥.
(٣) شرح (كلا وبلى ونعم) ٢٥، وانظر: البرهان ٤/٣١٦، وقيل: (العلَّة هي أنَّ (إنَّ) لا تُكسَرُ بعدَ (حقًّا)، ولا بعدَ ما هو بمعناها، وتُكسر بعد (ألا) الاستفتاحية). (راجع: معاني الحروف للرماني ١٢٢، والمغني ٣/٦٥، وأوضح المسالك ١/١٤٦، والمقصد ٢٣)، ولعلَّ فيما ذكره الدماميني الإجابةَ عن هذه العلة، قال:" إنَّما يمتنعُ كسرها بعدَ (حقًّا)، إذا كانت (حقًّا) واقعةً في ابتداء الكلام، فيكون ما بعدها فاعلا بفعلٍ ناصبٍ لها لها، أو مبتدأ مخبرًا عنه بها ... ، وأمَّا إذا جعلت (حقًّا) متعلقة بالكلام السابق عليها لا بما بعدها فلا مانع من كسر (إنَّ) حينئذٍ، بل هو الواجبُ على هذا التقدير؛ لأنَّها في محلِّ الجملة، كما إذا قلت: زيدٌ أكرمته، حقًّا إنَّه فاضلٌ ...". (انظر: حاشية الشمني على المغني ٢/١٩، وحاشية الدسوقي ١/٢٠١، وحاشية الأمير ١/١٦١).
(٤) مغني اللبيب ٣/٦٥.
(٥) راجع تفصيل ذلك في: مغني اللبيب ٣/٦٤، ومعالم الاهتداء ١٢٩.
(٦) جمال القراء ٦٠٦.

معنيينِ أو أكثرَ من هذه المعاني. والَّذِي يُحدِّدُ معناهَا، ويَكشفُ المرادَ منها، إنَّما هو معنى الآيةِ وفحواها، وهدفُها ومرماها..." (١).

****

المسألة الثالثة: أوجه إعراب (ذَلِكَ) في قوله تعالى: (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيْهِ) (٢).

قال ابنُ الأنباري:" وقوله: (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيْهِ) ، في (ذلك) خمسة أوجهٍ: **إحداهنَّ**: أنْ ترفعَه بـ (الم) والمعنى: هذه الكلماتُ يا محمَّدُ، ذلك الكتابُ الَّذي وعدتكَ أنْ أُوحِيهِ إليكَ، فعلى هذا المذهبِ لا يَحسُنُ الوقفُ على (الم)؛ لأنَّها مرفوعة بـ (ذلكَ)، و(ذلكَ)، مرفوعٌ بها(٣)، والرافعُ مضطَّرٌ إلى المرفوع. **والوجه الثاني**: أنْ ترفعَ (ذلك) بـ (هُدًى)، و(هُدًى) به. فعلى هذا الوجه يَحسُنُ الوقفُ على (الم)؛ لأنَّها غيرُ متعلقةٍ بما بعدها. **والوجه الثالث**: أَنْ ترفعَ (ذلك) بما عادَ من الهاءِ المتصلَّةِ بـ (في) (٤). **والوجه الرابع**: أنْ ترفعه بموضع (لا رَيبَ فيهِ)، كأنَّكَ قُلتَ: ذلك الكتابُ حقٌّ وهدًى. **والوجه الخامس**: أنْ ترفعَ (ذلك) بـ (الكتاب)، و(الكتاب) به. فعلى هؤلاءِ الأربعةِ المذاهب يحسُنُ الوقف على (الم)؛ لأنَّها مستغنيةٌ عمَّا بعدها.

وقال الأخفشُ: (ذلكَ) مبتدأ، و(الكتاب) نعته، و(لا ريبَ فيهِ) خبر المبتدأ. **وأنكر ذلك السجستانيُّ**، وقال: أوَّلُ سورةِ الرعدِ يَدلُّكَ على أنَّه ليس كما ظنَّ الأخفشُ؛ لأنَّه لم يَذكرْ ثَمَّ (رَيْبًا)، ولا شيئًا يكونُ خبرًا له. **وهذا غَلَطٌ من السجستانيِّ**؛ لأنَّه إذا جاءَ بعدَ (الكتاب) رافعٌ كان نعتًا، وإذا لم يجيءْ رافعٌ كان خبرًا، وفي أوَّل سورة الرعد: (المر تِلكَ آياتُ الكِتابِ) (٥)، لا يجوزُ أنْ تكون (آيات الكتاب) نعتًا لـ (تلكَ)؛ لأنَّ (هذا، وذلك، وتلك)، وما اشتُقَّ منهنَّ لا يَتبعْهُنَّ إلَّا اسمٌ فيه الألفُ واللامُ، كقولك: هذا الرجلُ، وذلك الرجلُ، وتلك المرأةُ"(٦).

---

(١) يُنظر: معالم الاهتداء ١٣١.

(٢) سورة البقرة آية ٢.

(٣) على أنَّ المبتدأ والخبر يرفع كلٌّ منهما الآخرَ، وهو المذهب الكوفي، وهو منهم. قال النحاس:" والكوفيون يقولون: رفعنا هذا بهذا، وهذا بهذا). (إعراب القرآن له ١/١٧٨)، وانظر: الإنصاف مسألة رقم ٢٥.

(٤) في (إعراب النحاس ١/١٧٨): "ويكون (لا ريب فيه) الخبر، والكوفيون يقولون: الهاء العائدة الخبر".

(٥) الآية الأولى من سورة الرعد.

(٦) إيضاح الوقف والابتداء ١/٤٨٤ – ٤٨٦.

عرضَ ابنُ الأنباري في نصِّهِ السابق أوجهَ إعرابِ (ذلك) في الآية السالفة[1]، ومن الأوجه التي أوردها إعراب الأخفش، وهو أنَّ (ذلك) مبتدأ، و(الكتاب) صفة له، و(لا ريب فيه) خبر (ذلك)[2]، ثمَّ ذكرَ أنَّ السجستاني أنكر هذا الإعراب، مُحتجًّا بأوَّلِ سُورة الرعد؛ لأنَّه ليس بعدَه: (لا ريبَ فيه)، ولا شيءٌ يكون هو الخبر. ثمَّ ردَّ ابنُ الأنباريُّ هذا الإنكارَ، ووصفَه بالغلطِ. وما رَدَّ به ابنُ الأنباريِّ صحيحٌ؛ لأنَّه –كما قال – (هذا، وذلك، وتلك)، وما اشتُقَّ منهنَّ لا يَتبعْهُنَّ إلَّا اسْمٌ فيه الألفُ واللامُ).

قال الزمخشري:" وإنْ جعلتَ (الم) بمنزلة الصوت كان (ذلك) مبتدأ خبره (الكتاب)، أي: ذلك الكتاب المنزل هو الكتاب الكامل، أو (الكتاب) صفة، والخبر ما بعده"[3].

وقال السمينُ الحلبيُّ:" ويَجوزُ أنْ يَكونَ (الم) خبرَ مبتدأ مُضمرٍ، تقديرُه: هذه الم، فتكونُ جُملةً مُستقلةً بنفسِها، ويكونُ (ذلك) مبتدأً ثانياً، و (الكتابُ) خبرُه، ويجوزُ أنْ يكونَ صِفةً لَه أو بدلاً أو بياناً، و (لاَ رَيْبَ فِيهِ) هو الخبرُ عن (ذلك)"[4].

وقد ذكرَ النَّحاسُ إعرابَ الأخفشِ، ورَدَّ على أبي حاتمٍ إنكارَه له بوجهٍ آخر غير ما ذكره ابنُ الأنباري، فقال:" ... فإنَّه يكون (الكتابُ) نعتًا لـ (ذلك)، و(لا ريب فيه) الخبر، وهذا قول الأخفش سعيدٍ حكاه عنه أبو حاتمٍ، قال: كذا قال معلمنا الأخفشُ، وليس كما ظنَّ، واحتجَّ بقوله جلَّ وعزَّ: (الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ)[5]؛ لأنَّه ليس بعده (لا ريبَ فيه). قال أبو جعفر: وهذا لا يلزم؛ لأنَّه إذا كان بعده (لا ريبَ فيه) فهو خبر، وإذا لم يكن ذلك بعده فالخبر غيره"[6].

****

المسألة الرابعة: وَجْهُ الاستئنافِ بقوله تعالى: (اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ)

(١) انظر تفصيلا أوسعَ في إعراب (ذلك) في: معاني الفراء ١٠/١، ومعاني الزجاج ٦٦/١، وإعراب النحاس ١٧٨/١، والتفسير البسيط ٣٤/٢، والكشاف ١٤٢/١، والمحرر الوجيز ١٠٣/١، والتبيان ١٠/١، وتفسير القرآن لابن أبي الربيع ٢٠٤/١، والبحر المحيط ١٥٤/١، والدر المصون ٨١/١، ومنار الهدى ٢٩، والمقصد ٢٩، والتحرير والتنوير ٢٢١/١.

(٢) ذكر هذا الوجهَ كلٌّ من: الزمخشري في (الكشاف ١٤٣/١)، والسمين الحلبي في (الدر المصون ٨١/١)، ولكن دون نسبة إلى الأخفش أو غيره.

(٣) الكشاف ١٤٣/١.

(٤) الدر المصون ٨١/١، وانظر: تفسير القرآن الكريم لابن أبي الربيع ٢٠٩/١، ومنار الهدى ٢٩.

(٥) الآية الأولى من سورة يونس.

(٦) القطع والائتناف ٣٣/١.

قال ابنُ الأنباريّ في أثناء حديثه عن قوله تعالى: (وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُواْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ، اللَّهُ يَسْتَهْزِىءُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ)[1]:" والوقفُ على (المستهْزِئينَ) حَسَنٌ ....، **وقال السجستانيُّ**: لا أحبُّ استئنافَ (اللهُ يَسْتَهْزِىءُ بِهِمْ) ، حتَّى أصلَهُ بما قبلَهُ.

قال أبو بكرٍ: ولا معنى لهذا الذي ذكرَهُ؛ لأنَّه يَحْسُنُ الابتداءُ بقوله: (اللهُ يَسْتَهْزِىءُ بِهِمْ) على معنى: (الله يُجَهِّلُهمْ ويُخَطِّىءُ فِعْلَهمْ)، كما تقول: إنَّ فلانًا لَيُسْتَهْزَأُ بهِ مُذِ اليومِ إذا فعَلَ فِعْلًا عابَهُ النَّاسُ، وأنْكَرُوهُ عليهِ، فكانَ عيبُ الناسِ له بمنزلة الاستهزاءِ به، والدليلُ على هذا قوله تعالى: (وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا) [2]، فالآياتُ لا تعقلُ الاستهزاءَ والسُّخريةَ إنَّما المعنى: (يُكْفَرُ بِها ويُعَابُ). وقال أصحابنا[3]: (اللهُ يَسْتَهْزِىءُ بِهِمْ)، معناه: (يُجازيهم على استهزائِهم)، فيكونُ الاستهزاءُ والمكرُ والخديعةُ واقعةً بهم"[4].

يَرى ابنُ الأنباريّ أنَّ الوقفَ على قولِه تعَالى: (مُسْتَهْزِئُونَ) حَسَنٌ، ثمَّ بيَّنَ أنَّ السجستانيَّ لا يُحبُ هذا الوقفَ، وليس بصالحٍ عنده؛ لأنه لا يُستأنَفُ: (اللهُ يَسْتَهْزِىءُ بِهِمْ) [5]، ثمَّ أبدى اعتراضه على ما رآه السجستاني بقوله: (ولا معنى لهذا الذي ذكرَه)، وقدْ دعَمَ اعتراضه بالمعنى الذي ذكره في نصِّه السابق.

وقد تابع ابنَ الأنباري في هذا الاعتراض أبو عمرٍو الداني؛ حيث قال:" (مُسْتَهْزِؤُنَ) كافٍ، وكان أبو حاتمٍ يكره الابتداءَ بقوله: (اللهُ يَسْتَهْزِىءُ بِهِمْ)، وما أشبهه، والابتداء بذلك عندنا حَسَنٌ، والقطعُ قبلَهُ كافٍ؛ لأنَّ معنى الاستهزاء والمكر

---

(١) سورة البقرة الآيتان ١٤، ١٥.
(٢) سورة آل عمران من الآية ١٤٠.
(٣) هذا قول جمهور المفسرين، وبه قال أبو عمرو الداني. (انظر: المحرر الوجيز ٩٧/١، القرطبي ٣١٤/١، والمكتفى ١٢٠).
(٤) إيضاح الوقف والابتداء ٤٩٨/١، ٤٩٩.
(٥) أورد رأيَ السجستاني كلٌّ من: النحاس في (القطع والائتناف ص ٣٩)، وأبي عمرو الداني في (المكتفى ص ١١٩)، والشيخ زكريا الأنصاري في (المقصد ص ٣٤)، وأحمد الأشموني في (منار الهدى ص ٣٤).

من الله تعالى: المثوبة والجزاء، أي: يُجازيهم على استهزائهم ومكرهم، وقيل: المعنى بأنَّ عليهم العذابَ الذي يَستحقونه من حيث لا يشعرونَ"[(١)].

وكذلك أحمد الأشموني[(٢)]، والشيخ زكريا الأنصاري، قال:" (مُسْتَهْزِؤُنَ) كافٍ، وإنْ كَرِهَ أبو حاتمٍ الابتداءَ بقوله: (اللهُ يَسْتَهْزِىءُ بِهِمْ)؛ إذْ لا وجْهَ لكراهته؛ إذْ المعنى: أنَّه تعالى يجازيهم على استهزائهم"[(٣)].

وإنَّما تَحرَّجَ السجستاني من الاستئناف بقوله تعالى: (اللهُ يَسْتَهْزِىءُ بِهِمْ) لما فيه من إسناد الاستهزاء إلى الله تعالى.

قال أحمد بن عبد الكريم الأشموني مُوجِّهًا ما ذهبَ إليه أبو حاتمٍ:" ... وظهور المعنى في قول الله: (اللهُ يَسْتَهْزِىءُ بِهِمْ) مع اتِّصاله بما قبلَه يَظهرُ في حال الابتداء بضربٍ من الاستنباط، وفي حال الاتصال يظهر المعنى من فحوى الكلام، كذا وجَّهَ أبو حاتمٍ"[(٤)].

هذا، وقد ربط النحاسُ صحةَ الوقف هنا بالمعنى، فقال:" قال أبو حاتمٍ: (مُسْتَهْزِؤُنَ) ليس بوقفٍ صالحٍ؛ لأنَّه لا يستأنف (اللهُ يَسْتَهْزِىءُ بِهِمْ)، قال: والتَّمامُ (فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ)[(٥)]، وقال يعقوب: هو كافٍ. الذي قاله يعقوبُ صوابٌ على قول مَنْ قال معنى (اللهُ يَسْتَهْزِىءُ بِهِمْ): بجهلهم وبغيِّهم – وهذا يتَّفقُ وما ذكره ابن الأنباري – ... ومَنْ قال: معنى (اللهُ يَسْتَهْزِىءُ بِهِمْ): يُجازيهم على استهزائهم، كان الوقف عنده (يَعْمَهُونَ)"[(٦)].

ويترجَّحُ الوقفُ على (مُسْتَهْزِؤُنَ)، والابتداء بقوله تعالى: (اللهُ يَسْتَهْزِىءُ بِهِمْ)؛ لأنَّ اللهَ ليس كمثلِهِ شيءٌ، ولا يُعقلُ أنْ يكونَ استهزاؤه كاستهزاء البشر؛ ثمَّ إنَّ هذا الموضعَ رأسُ الآية، والوقف عليه من السنَّةِ، ويُقوي ذلك استدلالُ ابنِ الأنباري بالآية الأخرى.

---

(١) المكتفى صـ ١١٩، ١٢٠.
(٢) منار الهدى ٣٤.
(٣) المقصد ٣٤.
(٤) منار الهدى ٣٤.
(٥) سورة البقرة من الآية ١٠١.
(٦) القطع والائتناف ٣٩.

أَمَّا عن إعرابِ قولِه تعالى: (الله يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ): (اللهُ) رفعٌ بالابتداء، و(يَسْتَهْزِئ):جملةٌ فعليةٌ في محلِّ خبرِه، و(بهم): متعلقٌ به، ولا محلَّ لهذه الجملة؛ لاستئنافِها[1].

قال أحمدُ الأشموني:" وإنَّما فَصَلَ (اللهُ يَسْتهزِئُ بِهم)، ولم يَعطفه على: (قَالُوا)؛ لئلَّا يُشاركَه في الاختصاصِ بالظرف، فيلزم أنْ يكونَ استهزاءُ الله بهمْ مُختصًّا بحالِ خُلوِّهِمْ إلى شياطِينهم، وليس الأمرُ كذلك ....، وأمَّا وجْهُ الوقفِ على (مُسْتَهْزِؤُنَ) أنَّه معلومٌ أنَّ الله لا يَجوزُ عليه معنى الاستهزاءِ، فإذا كان ذلك معلومًا عُرِفَ منه معنى المجازاة، أي: يُجازيهم جزاءَ الاستهزاءِ بهم"[2].

والاستئناف بقوله: (اللهُ يَستهزِئُ بهمْ) في غاية الفخامة والجزالة؛ لأنَّه واقعٌ موقعَ الاعتراضِ، والأكثرُ في الاعتراض ترك العاطف.

قال الزمخشريُّ:" فإنْ قلتَ: كيف ابتُدِئ قولُه: (الله يَستهزئُ بهم)، ولم يعطف على الكلام قبله؟

قلتُ: هو اسْتئنافٌ في غايةِ الجزالة والفخامةِ، وفيه أنَّ الله عزَّ وجلَّ هو الذي يَستهزئُ بهم الاستهزاءَ الأبلغَ الذي ليس استهزاؤهم إليه باستهزاء، ولا يُؤبَه له في مقابلته؛ لما ينزلُ بهم من النَّكال ويَحلُّ بهم من الهوانِ والذلِ، وفيه أنَّ الله هو الذي يتولى الاستهزاءَ بهم انتقامًا للمؤمنين ولا يُحوِج المؤمنين أنْ يُعارضوهم باستهزاءٍ مثلِه"[3].

****

المسألة الخامسة: مَوْقعُ قوله تعالى: (أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ) من الإعراب

قال ابنُ الأنباريّ عند قوله تعالى: (فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ)[4]:" والوقفُ على (الْحِجَارةِ) على ضربينِ: إنْ جَعلتَ (أُعِدَّتْ) حالًا لـ (النَّار) على معنى: (مُعدَّة للكافرين)، وأضمَرتَ معه (قدْ)، كما قال: " (أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)[5] فمعناه (حصرةً صدُورهم)، ومع (حَصِرتْ) (قدْ) مضمرة؛ لأنَّ

(١) انظر: إعراب النحاس ١٩١/١، والبحر المحيط ٢٠٣/١، والدر المصون ١٤٨/١، واللباب لابن عادل ٣٦٣/١.
(٢) منار الهدى ٣٤.
(٣) الكشاف ١٨٥/١، وانظر: التحرير والتنوير ٢٩٣/١.
(٤) سورة البقرة من الآية ٢٤.
(٥) سورة النساء: من الآية ٩٠.

الماضي لا يكون حالاً إلاّ مع (قدْ)[1]. فعلى هذا المذهب لا يَتِمُّ الوقفُ على (الحجَارة). والوجه الآخر: أنْ تكونَ (أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ) كلامًا منقطِعًا ممَّا قبلَه، كما قال: (وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمْ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ)[2]، فإذا بُنِيَ الوقفُ على هذا، كانَ الوقفُ على (النَّار) أحسْنَ منه في المذهب الأوَّل. (وقال السجستانيُّ: (أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ) من صلةِ (الَّتي)، كما قال في (آل عمران): (وَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ)[3].

قال أبو بكرٍ: **وهذا غلطٌ**؛ لأنَّ (الَّتي) في سورة البقرة قدْ وُصِلَتْ بقوله: (وَقُودُهَا النَّاسُ)، فلا يَجُوزُ أنْ يُوصلَ بصلَةٍ ثانيةٍ، وفي سورة (آل عمران) ليس لها صلةٌ غير (أُعِدَّتْ)"[4].

ذكر ابنُ الأنباريّ في هذا النصِّ أنَّ جُملةَ: (أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ) تَحتملُ وجْهينِ منَ الإعرابِ، أحدهما: أنْ تكونَ حالًا من (النَّار)، والثاني: أنْ تكونَ مستأنفةً، ثمَّ نقلَ وجهًا ثالثًا عن السجستاني، وهو أنْ تكونَ صِلةَ الاسمِ الموصول (الَّتي)[5]، **ثمَّ أنكرَ منه هذا الإعرابَ، ووصفه بالغلَط.**

اختلفَتْ كلمةُ المعربين في موقع جملة (أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ) من الإعراب على أقوالٍ أربعة، وبناءً عليه يختلفُ حكم الوقف في كلٍّ منها، وذلك على النحو الآتي:

القول الأول: أنها صِلةُ الموصول لا محلَّ لها من الإعراب، وهو قولُ أبي حاتمٍ، وقدْ شبهَهُ بقوله تعالى: (وَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ)[6]، وبناءً على ذلك لا يَجوزُ الوقف على (والحِجارة)؛ لأنَّ (أُعِدَّتْ) من صلة (الَّتي). قال أبو جعفرٍ النحاسُ:" وقدْ غَلِطَ أبو حَاتمٍ في هذه الآية؛ لأنَّه لمْ يُجزْ الوقفَ على (والحجارة)، وزعم أنَّ (أُعِدَّتْ) داخلةٌ في الصِّلةِ، وشبَّهَهُ بالذي في (آل عمران)"[7].

---

(١) وهذا قول البصريين. انظر: الإنصاف ٢٥٤/١، وائتلاف النصرة ١٢٤، وحاشية شيخ زاده ٤١٢/١، وقد تابعهم ابنُ الأنباري الكوفي في هذا.

(٢) سورة فصلت: من الآية ٢٣، وفي نصِّ الكتاب (وذلك) مكان (وذلكم)، وهو تصحيفٌ.

(٣) سورة آل عمران آية ١٣١.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ٥٠٥/١.

(٥) انظر تحقيق رأي السجستاني في: القطع والائتناف ٤٥/١، ٤٦، وتفسير القرطبي ٣٥٧/١، والدر المصون ٢٠٨/١، واللباب ٤٤٥/١.

(٦) انظر: القطع والائتناف ٤٥/١، ٤٦، وتفسير القرطبي ٣٥٧/١، والدر المصون ٢٠٨/١، واللباب ٤٤٥/١.

(٧) القطع والائتناف ٤٥/١.

وقدْ غلَّطه ابنُ الأنباري –كما سبقَ – محتجًّا بأنَّ التي في (آل عمران) ليس لها صلة إلا (أُعِدَّتْ)، كذلك ردَّه النحاس، بل ووصفه بالغلطِ البيِّنِ، قال:" قال أبو جعفرٍ: هذا غلطٌ بيِّنٌ؛ لأنَّ (التي) في (آل عمران) لمْ تجىءْ لها صلةٌ قبل (أُعدت)، وليس كذا (التي) في هذه السورة"[(١)]، وتابعَ ابنَ الأنباري في ذلك القرطبيُّ[(٢)] محتجًّا بما احتجَّ به.

ويُمكنُ ألا يكونَ قولُ أبي حاتمٍ غَلطاً؛ لأنَّا لا نُسَلِّم أنَّ (وَقُودُهَا الناسُ) والحالةُ هذه صلةٌ، بل إمَّا مُعترضةً؛ لأنَّ فيها تأكيداً، وإمَّا حالاً، وهذان الوجهانِ لا يَمْنَعهُما معنىً ولا صناعةٌ[(٣)].

القول الثاني: أنَّها في مَحلِّ النصبِ عل الحال من (النار)، والعامِلُ فيها (اتَّقَوا)، على معنى: (مُعدَّة للكافرين) وهو أحدُ قولَيْ ابنِ الأنباري، قال: (فعلى هذا المذهبِ لا يَتِمُّ الوقفُ على (الحجَارة)[(٤)]. وتابعه العكبريُّ[(٥)]، والبيضاويُّ[(٦)]. قال أبو حيَّان مُعترِضًا:" وفيه نظرٌ؛ لأنَّ جعلَ الجملةِ حالاً يصير المعنى: فاتَّقُوا النارَ في حال إعدادها للكافرين، وهي مُعدّة للكافرين، اتَّقَوا النارَ أو لم يتقوها، فتكونُ إذْ ذاك حالاً لازمةً. والأصلُ في الحال التي ليست للتأكيد أنْ تكون منتقلةً"[(٧)].

قال أبو البقاء:" ولا يَجوزُ أنْ تكونَ حالاً من الضمير في (وَقُودُها)؛ لثلاثة أشياء أحدها: أنَّها مضافًا إليها. الثاني: أنَّ الحَطَبَ لا يعملُ، يعني: أنه اسمٌ جامدٌ. الثالث: الفصلُ بين المصدرِ أو ما يَعْمَلُ عَمَلَهُ وبين مَا يَعْمَلُ فيه بالخبر، وهو (الناسُ)، يعني: أنَّ الوُقودَ بالضمِّ وإن كان مَصدراً صالحاً للعملِ، فلا يجوزُ ذلك أيضاً؛ لأنَّه عاملٌ في الحالِ وقد فَصَلْتَ بينه وبينها بأجنبي وهو (الناسُ)"[(٨)].

---

(١) السابق ١/٤٥، ٤٦.
(٢) تفسير القرطبي ١/٣٥٧.
(٣) انظر: الدر المصون ١/٢٠٨، واللباب ١/٤٤٥.
(٤) إيضاح الوقف والابتداء ١/٥٠٤.
(٥) انظر: التبيان ١/٤١، وراجع: البحر المحيط ١/٢٥١، والدر المصون ١/٢٠٨، واللباب ١/٤٤٥.
(٦) انظر: حاشية شيخ زادة على البيضاوي ١/٤١٢.
(٧) البحر المحيط ١/٢٥١، وانظر: الدر المصون ١/٢٠٨، واللباب ١/٤٤٥.
(٨) التبيان ١/٤١، وانظر: الدر المصون ١/٢٠٨، واللباب ١/٤٤٥، وحاشية شيخ زاده ١/٤١٢.

القول الثالث: أنَّها بدلٌ من جملةٍ (وَقُودُها النَّاسُ والحِجَارَةُ)، وهو مذهب السجاوندي، قال: "و(الحجارة) وقفٌ جائزٌ، على تقدير: هي أُعِدَّتْ، والوصلُ أجوزُ، لأنَّ قوله: (أُعِدَّتْ) بدلٌ من الجملة الأولى في كونها صلة (الَّتِي)"(١).

القول الرابع: أنَّها جملةٌ منقطعةٌ عمَّا قبلها، فهي مستأنفةٌ لا محلَّ لها من الإعراب، وهو قولُ ابنِ الأنباري الآخر، واختاره النحاسُ، وأبو حيانَ، والسمينُ الحلبيُّ، وابن عادل، وأحمدُ الأشموني، والشيخ زكريا الأنصاري، والشيخ الطاهر بن عاشور(٢).

أمَّا عن درجة الوقف على (والحجارة) على هذا القول، فهو عند النَّحاسِ، وأحمدَ الأشمونيِّ حَسنٌ(٣)، وعند السَّجاونديِّ جائزٌ(٤)، وعند الشيخِ زكريا الأنصاريِّ صَالحٌ(٥).

ويترجح لدى البحثُ أنَّ جملةَ (أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ) جملةٌ مستأنفةٌ؛ لأنَّها كأنَّها وقعت جوابًا لِمَنْ قال: لِمَ كانَ أمرُها بهذه الشدَّةِ والفظاعةِ حتَّى كان وقودها الناس والحجارة؟ أو قال: لِمَنْ أُعِدَّتْ هي؟ فقيل: إنَّها أُعدَّتْ للكافرين(٦).

قال أبو حيانّ:" والأوْلى عندي أنْ تكون الجملة لا موضع لها من الإعراب، وكأنَّها سؤالُ جوابٍ مقدّرٍ كأنَّه لَمَّا وُصِفتْ بأنَّ وقودَها الناسُ والحجارة، قيل: لمنْ أُعدَّتْ؟ فقيل: أعدتْ للكافرين"(٧).

وقال الشَّيخُ الطَّاهِرُ بنُ عاشورٍ:" قوله: (أُعِدَّتْ للكافرينَ): (استئنافٌ لم يُعطفْ؛ لقصدِ التنبيه على أنَّه مقصودٌ بالخبرية؛ لأنَّه لو عُطفَ؛ لأوهم العطفُ أنَّه صفةٌ ثانيةٌ، أو صلةٌ أخرى، وجعله خبراً أهولُ وأفخمُ، وأدخلُ للرَّوعِ في قلوب المخاطبينَ، وهو تعريضٌ بأنها أُعدتْ لهم ابتداءً؛ لأنَّ المحاورةَ معهم"(٨).

****

(١) علل الوقوف ١/١٩١، ١٩٢، وكتاب الوقف والابتداء له ١٢٩.
(٢) انظر: القطع والائتناف ١/٤٥، والمقصد ٣٦، والبحر المحيط ١/٢٥١، والدر المصون ١/٢٠٨، واللباب ١/٤٤٥، ومنار الهدى ص٣٦، والتحرير والتنوير ١/٣٤٥.
(٣) القطع والائتناف ١/٤٥، ومنار الهدى ٣٦.
(٤) علل الوقوف ١/١٩١، ١٩٢، وكتاب الوقف والابتداء له ١٢٩
(٥) المقصد لتلخيص ما في المرشد ٣٦.
(٦) انظر: البحر المحيط ١/٢٥١، وحاشية شيخ زاده ١/٤١٢، والتحرير والتنوير ١/٣٤٥.
(٧) البحر المحيط ١/٢٥١.
(٨) التحرير والتنوير ١/٣٤٥.

المسألة السادسة: مَوقعُ جُمْلةِ (ثُمَّ يُمِيتُكُمْ) منَ الإعرابِ

قال ابنُ الأنباريِّ عند قوله تعالى: (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ)(١):" **وقال السجستانيُّ**: الوقفُ على (فَأَحْيَاكُمْ) تَامٌّ؛ لأَنَّهُمْ إنَّما وُبِّخُوا بما يَعرفونُه ويُقرُّونَ به، وذلك أَنَّهم كانوا يُقِرُّونَ بأَنَّهم كانوا أمواتًا؛ إذْ كانوا نُطَفًا في أصْلابِ آبائِهم، ثمَّ أُحْيَوا من النُّطفِ، ولم يكونوا يَعترفون بالحياة بعدَ الموتِ، فقال مُوبِّخًا لهمْ: (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ)، أي: وَيْحَكُمْ كيفَ تكفُرونَ بالله، وكنتمْ أمواتًا فأحياكم؟ ثمَّ ابتدأ فقال: (ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ).

قال أبو بكرٍ: وهذا الذي قالَ تَنْقُضُه الآيةُ عليه؛ لأنَّه زعمَ أنَّ اللهَ لا يُوبِّخُهم إلَّا على ما يَعترفُونَ به، وقدْ قال: (كَيْفَ تَكْفُرُونَ)؟ فوبَّخَهمْ بالكُفرِ، ولمْ يكونوا يَعترفونَ بِأَنَّهمْ كفارٌ ... **والوقف على (فَأَحْيَاكُمْ) غيرُ تامٍّ**؛ لأنَّ قولَه: (ثُمَّ يُمِيتُكُمْ) نَسَقٌ عليه، ومتَّصِلٌ به، **وليس هو مستأنَفًا على ما زعمَ السِّجِسْتانيُّ**"(٢).

في هذا النَّصِّ أَوْرَدَ ابنُ الأنباريِّ أنَّ السِّجستانيَّ يَرى أنَّ الوقفَ على قولِه: (فَأَحْيَاكُمْ) تَامٌّ، وأنَّ جُملةَ (ثُمَّ يُمِيتُكُمْ) مُسْتأنفَةٌ، **وَقدْ رَدَّ** عَليهِ قولَهُ مُوضِّحًا أنَّ الوقفَ هُنا غَيرُ تَامٍّ، وأنَّ الجملةَ مَعطوفةٌ على جُمَلةِ (فَأحياكُمْ)، وليستْ مُستأنفةً.

وبالبحثِ لتوثيقِ مَا نسَبهُ ابنُ الأنباريّ إلى أبي حَاتمٍ وَجدتُ النقولَ عنه مختلفةً، فنسب إليه النحاسُ، والقرطبيُّ أنَّ وقفَ التَّمامِ عنده (ثُمَّ يُمِيتُكُمْ) (٣)، في حين نسب إليه الأشموني أنَّ الوقف عنده: (فَأَحْياكُمْ)، لكنه كافٍ(٤)، وليس تامًّا، كمَا ذكرَ ابنُ الأنباري. أمَّا أبو عمرٍو الدانيُّ فقال:" وقول أبي حاتمٍ: إنَّ الوقف على (فأحياكم)"(٥). ولمْ يُبيِّن حكمَهُ.

وبناءً على ذلك فما نسبه ابنُ الأنباري إلى السجستاني مُختَلِفٌ عمَّا نسبَهُ إليه الآخرون ممَّن سبقَ ذكرهمْ.

وقدْ تنبَّه أحمدُ الأشمونيُّ إلى هذا الاختلاف في النقلِ عن السِّجستاني، وردَّ تخطئةَ ابنِ الأنباري إيَّاه، وأنَّه أخطأ في الحكاية عنه، فقال:" وقدْ خَطَّأَ ابنُ الأنباريِّ أبَا حاتمٍ، واعترضَ عليه اعتراضًا لا يَلزَمُه، ونقل عنه أنَّ الوقف على قوله: (فَأَحْياكمْ)، فأخطأ في الحكايةِ عنه، ولمْ يفهمْ عن الرجلِ ما قالَه، وقولُه: (إنَّ القومَ لمْ يَكونوا يَعْترفون بأَنَّهم

(١) سورة البقرة آية ٢٨.
(٢) إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٥٠٩ – ٥١٤.
(٣) القطع والائتناف ٤٨/١، وتفسير القرطبي ٣٧٤/١.
(٤) منار الهدى ٣٧.
(٥) المكتفى ١٢٠، ١٢١.

كفارٌ)، ليس بصحيح، بلْ كانوا مُقرِّينَ بالكُفرِ مع ظُهورِ البراهِينِ والحججِ، ومعاينتهمْ إحياءَ اللهِ البشرَ من النُّطَفِ، ثمَّ إماتته إيَّاهم"[(١)].

وأبو جعفر النحاس تحدثَ عن قول السجستاني، وعقَّبَ عليه بأنَّ ظاهرَه مُسْتحسَنٌ، أمَّا عند التَّدبُرِ فلا يَلزمُ، فقال:" قال أبو حاتمٍ: وأمَّا قولُه جلَّ وعزَّ: (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ)، فهذا الوَقفُ؛ لأنَّ هذا ممَّا عايَنُوه، ورأوْهُ، وهمْ لمْ يكونوا مؤمنين بحياة الآخرة، والرُّجوع إلى الله جلَّ وعزَّ (ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) فإنَّما وقعَ التَّوبيخُ على ما همْ مُقرُّونَ به ومعاينونَ لهُ.

قال أبو جعفر: فهذا نصُّ كلامِ أبي حاتمٍ، وظاهرُ كلامه مُستحسَنٌ حتَّى يَتدبروا ذلك؛ وذلك أنَّ التَّمامَ عنده: (ثمَّ يُمِيتُكُمْ)؛ لأنَّهم مُقرُّون بهذا، وإذا تدبرتَ قولَهُ رأيتَ ما قالَهُ غير لازمٍ؛ لأنَّ اللهَ جلَّ وعزَّ قدْ وبَّخَهُمْ بكفرهمْ في الآية، وهم لا يُقِرُّونَ بالكفر"[(٢)].

وبناءً على ما سبقَ فجملةُ: (ثمَّ يُمِيتُكُمْ) لها إعرابان:

أولهما: أنْ تكونَ مُستأنفةً ومُنقطعةً ممّا قبلَها، وهو قولُ أبي حَاتمٍ[(٣)]، واستدلَّ على ذلك بأنَّهم لا يُقرُّون ولا يَعترفون بالحياة بعدَ الموتِ[(٤)]. وقد عارضَهُ النحاسُ في هذا الاستدلال بقولِهِ:" فأمَّا مَذهَبُهُ أنَّ (ثمَّ يُمِيتُكُمْ) مُنقطِعٌ ممَّا قبلَهُ؛ لأنَّهمْ لا يُقرُّونَ به، والبَيِّنُ أنَّه ليسَ كذلك؛ لأنَّهمْ قدْ لَزِمَهمْ الإقرارُ به؛ لأنَّ الذي جاءَهمْ بالبراهينِ الباهرةِ عليهمْ أنْ يَقبلُوا كلَّمَا جَاءَ بهِ"[(٥)].

ويبدُو أنَّ هذا ظاهرُ مذهبِ الأخفش والنَّحاسِ، قال:" قال الأخفشُ سعيدٌ: ولا يَتِمُّ المعنى على (وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا) حتَّى تقولَ (فَأَحْيَاكُمْ)، فهذا الوقفُ عندَ الأخفشِ، وهو كمَا قال؛ لأنَّ (يُمِيتُكُمْ) فِعْلٌ مُستقبَلٌ، و(أَحْياكُمْ) مَاضٍ، على أنَّ في هذا أقوالا ثلاثةً. فالأخفشُ يقول: الوقفُ (فَأَحْياكمْ)، وأبو حاتمٍ يقول: الوقفُ (ثمَّ يُميتكمْ)، وأكثرُ الناسِ تقولُ: (ثمَّ إليهِ تُرْجَعُونَ)"[(٦)].

وهو اختيارُ أبي حيانَ، قال:" ....وعلى هذا الذي شرحناه يكون قوله تعالى: (ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) جُمَلًا أخبرَ الله تعالى بها مُستأنفةً، لا داخلة تحت

(١) منار الهدى ٣٧.
(٢) القطع والائتناف ٤٨/١، ٤٩.
(٣) على ما نسبه إليه ابنُ الأنباري، (إيضاح الوقف ٥١٠/١)، وأبو عمرو الداني، (المكتفى ١٢١)، وأحمد الأشموني، (منار الهدى ٣٧).
(٤) انظر: إيضاح الوقف ٥١٠/١، والقطع والائتناف ٤٩/١، ومنار الهدى ٣٧.
(٥) القطع والائتناف ٤٨/١.
(٦) السابق ٤٩/١.

الحال، ولذلك غايرَ فيها بحرف العطف وبصيغة الفعل عمَّا قبلها من الحرفِ والصِّيغةِ"[1].

وعلى هذا الوجهِ تكون (ثمَّ) لترتيب الإخبار، قال أحمدُ الأشموني:" وقال أبو حاتمٍ: مُستأنفٌ، وإنَّ ثمَّ لترتيب الإخبار، أي: ثمَّ هو يُميتكمْ، إذا كانَ كذلك كان ما بعدها مستأنفًا، ... وإذا دخلتْ (ثمَّ) على الجمل لا تُفيدُ الترتيبَ"[2]، وإنَّما تكونُ حرفَ عطفٍ تَعْطِفُ جملَةً على جملةٍ[3].

وثانيهما: أنْ تكونَ معطوفةً على الجملة قبلَها، وهي قولُه: (فَأَحْياكمْ)، وهو قولُ ابنِ الأنباريِّ، قال:" لأنَّ قولَه: (ثُمَّ يُمِيتُكُمْ) نَسَقٌ عليه، ومتَّصِلٌ به، وليس هو مستأنَفًا"[4]، وهو اختيارُ الدَّاني، حيثُ قال – وهو يردُّ على أبي حاتمٍ قولَه – :" واحتجاجُه على ذلك ليس بشيءٍ؛ لأنَّ ما بعدَ ذلكَ نسَقٌ عليه، فلا يُقطعُ عنه"[5]. وقد ذكر الأشموني هذا القول دونَ نسبةٍ[6].

ويرى الباحثُ: أنَّ جملَةَ (كُنْتُمْ أَمْوَاتاً) في محلِّ نصبٍ على الحال، بتقدير (قد)؛ حتَّى يصحَّ وقوعُ الماضي حالًا، والجملُ بعدَه مستأنفةٌ لا تعلُّقَ لها بالحال؛ ولذا غايرت ما قبلها بالحرف والصيغة[7].

ولك أنْ تجعلَ جميعَ الجملِ مندرجةً في (الحال)، وهو في الحقيقة العِلْمُ بالقصة، كأنَّه قيل: كيف تكفرون وأنتم عالمون بهذه القصةِ وبأولها وآخرها؟ فلا يَضرُّ اشتمالُها على ماضٍ ومستقبلٍ، وكلاهُما لا يَصحُّ أنْ يَقعَ حالًا، ورجَّحَ هذا جَمْعٌ محقِّقُونَ[8].

****

المسألة السَّابعة: موقعُ قوله تعالى: (تُثِيرُ الأَرْضَ) منَ الإعْراب

قال ابنُ الأنباريّ في أثناءِ حديثِه عن قوله تعالى: (قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لاَّ ذَلُولٌ تُثِيرُ الأَرْضَ وَلاَ تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لاَّ شِيَةَ فِيهَا)[1]:" والوقفُ على (تُثِيرُ الأَرْضَ) حَسَنٌ.

---

(١) البحر المحيط ٢٧٥/١، ٢٧٦.
(٢) منار الهدى ٣٧، وانظر: الجنى الداني ٤٢٩.
(٣) انظر: رصف المباني ١٧٤، ١٧٥، والجنى الداني ٤٣٢، والمغني ١٣٥/١، ١٣٦.
(٤) إيضاح الوقف والابتداء ٥١٤/١.
(٥) المكتفى في الوقف والابتدا ١٢١.
(٦) منار الهدى ٣٧.
(٧) انظر: البحر المحيط ١٧٥/١، والدر المصون ٢٣٩/١، وروح المعاني ٢١٣/١.
(٨) انظر: مراجع الحاشية السابقة، والكشاف ٢٤٨/١، واللباب ٤٨٣/١.

وقال الفراءُ: لا تَقِفَنَّ على (ذَلُولٌ)؛ لأنَّ المعنى: ليستْ بِذلُولٍ فتثيرَ الأرضَ، فالمثيرةُ هي الذَّلُولُ.

قالَ أبو بكرٍ: وحَكَى لي يَموتُ عن **السجستانيِّ** أنَّه قال: الوقفُ (لَا ذَلُولٌ)، والابتداءُ (تُثِيرُ الأَرْضَ وَلا تَسْقِي الْحَرْثَ)، وقالَ: هذه البقرةُ وصفها اللهُ بأنَّها تُثيرُ الأَرْضَ ولا تَسْقي الحرثَ.

قالَ أبو بكرٍ: وهذا القولُ عندي غيرُ صحيحٍ؛ لأنّ التي تُثيرُ الأرضَ لا يُعْدَمُ منها سَقْيُ الحرثِ، وما رَوى أحدٌ من الأئمةِ الذين يَلزمُنا قبولُ قوْلِهم أنَّهم وصفوها بهذا الوصفِ، **ولا ادَّعَوا لها ما ذكرَهُ هذا الرجُلُ**، بل المأثورُ في تفسيرِها: (ليستْ بذلُولٍ فتثيرَ الأرضَ وتسْقي الحرثَ)، وقولُه – أيضًا- يَفْسُدُ[٢] بظاهر الآيةِ؛ لأنَّها إذا أثارتِ الأرضَ كانتْ ذَلُولًا، وقدْ نفَى اللهُ هذا الوصفَ عنها. **فقولُ السجستاني في هذا لا يُؤْخَذُ به، ولا يُعرَّجُ عليه**"[٣].

نَصَّ ابنُ الأنباري على أنَّ الوقفَ على قوله: (تُثِيرُ الأَرْضَ) حَسَنٌ، ونقل عن السجستاني أنَّه يَرَى الوقفَ على (لَا ذَلُولٌ)، وأنّ جُملةَ (تُثِيرُ الأَرْضَ) ابتداءٌ، فهي عندَه مُستأنفةٌ[٤]، وقدْ حكمَ بعدمِ صِحَّةِ هذا الوقفِ، وأنَّ قولَ السجستانيّ هذا لا يُؤخذُ به، ولا يُعوَّلُ عليه.

ويرى الباحثُ: أنَّ ردَّ ابنِ الأنباري على السجستانيِّ يَميلُ إلى الوعظ، وهناك رُدودٌ أفضلُ من هذا، سَتُذكَرُ في حينها في المسألة.

وفي الموقعِ الإعرابي لهذه الجملةِ أربعةُ أقوالٍ:

الأوَّل: أنَّها مستأنفةٌ، فيكون الوقفُ على (لَا ذَلُولٌ)، وعليه أبو حاتمٍ، وذكره كثيرون دونَ نسبة[٥]، والمعنى –كما قال أبو حاتمٍ –:" أنَّ اللهَ تعالى وصفَ هذه البقرةَ بما لا يَعرِفُهُ النَّاسُ وصفًا لغيرها من البقرِ، فجعلها تُثيرُ الأَرْضَ، ولا تَسْقي الحرثَ على خلافِ ما نُشاهِدُهُ من بَقرِنَا"[٦].

---

(١) سورة البقرة من الآية ٧١.
(٢) في الكتاب (يفسر)، وهذا تحريف، لا يستقيم عليه المعنى المراد. انظر: (منار الهدى ٤١).
(٣) إيضاح الوقف والابتداء ١/٥٢٠، ٥٢١.
(٤) انظر تحقيق هذا النقل في: التفسير البسيط ٣/٣٩، ومنار الهدى ٤١.
(٥) ذكر هذا الوجه كثيرٌ من العلماء دون نسبة. انظر: المحرر الوجيز ١/٢٥٠، وإملاء ما منَّ به الرحمن ١/٤٣، والدر المصون ١/٤٢٩، واللباب ٢/١٦٩.
(٦) انظر: التفسير البسيط ٣/٣٩.

وقال ابنُ عطيَّةَ:" وقال قومٌ: (تُثيرُ) فِعلٌ مستأنفٌ، والمعنى: إيجابُ الحرثِ، وأنَّها كانت تَحرُثُ ولا تَسْقِي "(١).

واسْتئنافُها على وجْهين: أحدهما: أنَّها خبرُ مبتدأ محذوف، أي: هي تُثيرُ.

والثاني: أنها مُستأنفةٌ بنفسِها من غيرِ تقدير مبتدأ، بل تكون جملةً فعليةً ابْتُدِىءَ بها لمجردِ الإخبارِ بذلك(٢).

وقدْ منعَ منَ القولِ باسْتئنافِها جماعةٌ منهمْ الأخْفَشُ علِيُّ بن سليمانَ، وعلَّلَ ذلك بوجهين: أحدهما: أنَّ بعدَه (وَلاَ تَسْقِي الحَرْثَ)، فلَوْ كانَ مُستأنفاً لَمَا صَحّ دخولُ (لا) بينَه وبين (الواو).

والثّاني: أنَّها لو كانتْ تُثيرُ الأرضَ، لكانتِ الإثارةُ قد ذَلَّلتْها، والله – تعالى – نفَى عنْها ذلك بقوله: (لا ذَلُولٌ) (٣). وهذا الوجه هو ما ذكره ابنُ الأنباري في الردِّ على أبي حاتمٍ، ولمْ يَعْزُهُ إلى الأخفشِ.

وقد أجاب بعضُهم عن هذا الوجهِ الثاني، بأنَّ إثارةَ الأرضِ عبارةٌ عن مَرَحِهَا ونَشَاطِهَا في غير العملِ، ومنْ عَادةِ البَقرِ إذَا بَطِرَتْ تَضْرِبُ بقرنها وأظلافِها، فتُثيرُ ترابَ الأرضِ، كمَا قال امرؤ القيس:

يُهِيلُ ويُذْرِي تُرْبَهُ وَيُثِيرُهُ *** إِثَارَةَ نَبَّاثِ الهَوَاجِرِ مُخْمِسِ(٤).

أي: تثيرُ الأرضَ مرحًا ونشاطاً لا حَرثاً وعملاً، فعلى هذا يكونُ (تُثيرُ) مستأنفًا، و(لا تَسْقي) معطوفٌ عليه(٥). **وبهذه الإجابةِ يَرتدُّ على ابنِ الأنبارى ردُّهُ على أبي حاتمٍ.**

وقال أبو البقاء العكبري: وقيل: هو مستأنفٌ ... ثم قال: وهو بعيدٌ عن الصّحة لوجهين: أحدهما: أنَّه عَطفَ عليه قوله: (وَلاَ تَسْقِي الحَرْثَ)، فنفَى المعطوفَ، فيجبُ أنْ يكونَ المعطوفُ عليه كذلك؛ لأنَّه في المعنى واحدٌ؛ ألا ترى أنَّك لا تقول: مررتُ برجلٍ قائمٍ ولا قاعدٍ، بل تقولُ: لا قاعدٍ بغير واو، كذلك يجب أن يكون هذا، وذكرَ الوجهَ الثاني كما تقدَّمَ(٦).

---

(١) المحرر ٢٥٠/١، وانظر: إملاء ما منَّ به الرحمن ٤٣/١، والقرطبي ١٨٩/٢.
(٢) انظر: البحر المحيط ٤٢٠/١، والدر المصون ٤٢٩/١، واللباب ١٦٩/٢.
(٣) انظر: إعراب النحاس ٢٣٦/١، والدر المصون ٤٢٩/١، واللباب ١٦٩/٢.
(٤) من الطويل، في: ديوانه ١٠٢، وانظره في: جمهرة اللغة ٤٢/٢، والقرطبي ١٨٩/٢، والدر المصون ٤٢٩/١، واللباب ١٦٩/٢.
(٥) انظر: تفسير القرطبي ١٨٩/٢، والبحر المحيط ٤٢٠/١، والدر المصون ٤٢٩/١، واللباب ١٦٩/٢.
(٦) إملاء ما منَّ به الرحمن ١٤٣، وانظر: الدر المصون ٤٢٩/١، واللباب ١٦٩/٢.

وقدْ أبطلَ الفراءُ، وغيرُه الوقفَ على (لَا ذَلُولٌ) –كما وقف أبي حاتمٍ – مُعتلِّينَ بأنَّ البقرةَ متى أثارَتْ سَقتْ، وأنَّ المرادَ النفيَ لا الإثباتَ، أي: ليستْ بذلولٍ ولا تثيرُ الأرضَ[1].

الثاني: أنَّها صفةٌ لـ (ذلولٌ)، وهي صِلةٌ داخلةٌ في حيِّزِ النفي، والمقصودُ نَفْيُ إثارتِها الأرضَ، أي: لا تثيرُ فتُذلّ، اللَّفظُ نفيُ الذّلِّ، والمقصودُ نَفْيُ الإثارة، فينتفي كونُها ذلولاً. ومعنى الكلام: أنها لم تذلَّلْ بالعمل، لا في حرثٍ، ولا في سَقْي، ولهذا نفَى عنها إثارةَ الأرض وسَقيَها[2]. وقال الحسنُ:" كانت تلك البقرةُ وحشيةً؛ ولهذا وُصِفتْ بأنَّها لا تثير الأرضَ بالحرث، ولا يُسْنَى عليها فتسْقِي الزرْعَ"[3]. قالَ أبو جعفرٍ معلِّقًا على قول الحسنِ:" وهذا قولٌ حسنٌ بَيَّنَ ما تقدَّم، أي: أنَّها وحشيَّةٌ لم تُذَلّ بإثارةِ الأرْضِ وسَقْي الحرثِ"[4]. وهذا قولُ ابنِ الأنباريِّ، والنحاس، والواحديِّ، والزمخشريِّ، والقرطبيِّ، وأبي حيانَ[5]، ونسبهُ ابنُ عطيَّةَ إلى قوم، لم يعينهم[6].

قال الواحِديُّ:" وقولُه: (تُثيرُ الأرْضَ) صفةٌ لـ (ذلُول)، والنكرةُ مع صفتِها شيءٌ واحدٌ؛ ولذلك قلْنا: إنَّ المرادَ بقوله: (تُثيرُ الأرْضَ) النفيُ لا الإثباتُ؛ لأنَّه نفَى أنْ تكونَ مُثيرَةً للأرْضِ، والنفيُ دخلَ على أوَّلِ الكلامِ، فانتفى ما كانَ يَنضَمُّ إليه، والصِّفةُ للنكرة كالصِّلةِ للموصُولِ، ولو قلتَ: فلانٌ ليسَ بالذي يأتيني كنتَ نافيًا للإتيانِ ... وموضعُ (تُثيرُ) رفعٌ في التأويلِ؛ لأنَّه نعتٌ لـ (ذَلُول)، والمعنى: أنَّها بقرةٌ لا ذَلُولٌ مُثيرَةٌ للأرْضِ، أي: ليستْ كذا ولا كذا، أي: لا تُوصَفُ بالتذليلِ ولا بإثارة الأرضِ، كما تقول في الكلامِ: عبدُ اللهِ ليسَ بعاقلٍ حازمٍ، وزيدٌ ليسَ بآكلٍ شاربٍ، فتنفي عنه الفعلينِ"[7].

والوقفُ على (تُثيرُ الأرْضَ) على هذا التأويل –كما قال ابنُ الأنباري – حَسَنٌ[8].

وهذا الوجهُ اعترضَهُ السمينُ بأنَّه يلزم منه أنَّ البقرةَ كانتْ مُثيرةً للأرْضِ ، قال:" وهذا لمْ يَقُلْ به الجمهور، بلْ قال به بعضُهم ... وأنها لو كانت تثيرُ الأرضَ لكانَتِ الإثارةُ قد

---

(١) انظر: القطع والائتناف ٦٤/١، ٦٥، والتفسير البسيط ٣٨/٣، ٣٩.
(٢) انظر: معاني الزجاج ١٢٤/١، والتفسير البسيط ٣٨/٣، ٣٩، والبحر المحيط ٤٢٠/١.
(٣) انظر: القطع والائتناف ٦٥/١، والقرطبي ١٨٩/٢، والبحر ٤٢٠/١.
(٤) القطع والائتناف ٦٥/١.
(٥) انظر: إيضاح الوقف ٥٢٠/١، وإعراب النحاس ١/ ٢٣٦، والتفسير البسيط ٣٨/٣، ٣٩، والكشاف ٢٨٣/١، والقرطبي ١٨٩/٢، والبحر المحيط ٤٢٠/١.
(٦) المحرر الوجيز ٢٥٠/١، وراجع: الإملاء ٤٣/١، والدر المصون ٤٢٩/١.
(٧) التفسير البسيط ٣٨/٣، ٣٩، ٤٠.
(٨) وانظر: المكتفى ١٢٣، وتفسير القرطبي ١٨٩/٢.

ذَلَّلْتها، واللهُ تعالى نفَى عنها ذلك بقولِه: (لا ذلولٌ). وهذا المعنى هو الذي منعتُ به أن يكونَ (تثيرُ) صِفةً لبقرة؛ لأنَّ اللَّازمَ مشتركٌ"(١).

الثالث: أنَّها في محلّ نصبٍ على الحال من الضمير المستكنِ في (ذلُول) تقديرهُ: لا تُذَلُّ حالَ إثارتها. وهو قولُ العكبري، والسمينِ الحلبي، وابن عادلٍ، والطاهرِ بنِ عاشورٍ(٢).

واعترضه ابنُ عطيَّةَ بقوله:" ولا يجوزُ أنْ تكونَ هذه الجملةُ في موضع الحال؛ لأنَّها نكرةٌ"(٣).

وردَّ عليه السَّمينُ فقال:" وأمَّا قولُ (ابن عطية): (لا يجوز أن تكون حالاً يعني: من (بقرة)؛ لأنَّها نكرةٌ.

فالجوابُ: أنَّا لا نُسلِّمُ أنَّها حالٌ من (بقرة)، بل من الضمير في (ذلول) كما تقدم، أو تقول: بلْ هي حالٌ من النكرة؛ لأنَّ النكرةَ قدْ وُصفتْ وتخصَّصتْ بقوله: (لا ذَلُول)، وإذا وُصفتِ النكرةُ ساغ إتيانُ الحال منها اتفاقًا"(٤).

الرابع: أنَّها بدلٌ من (ذلُول)، ويكونُ المعنى: بقرةٌ لا تُثيرُ الأرضَ، ولا تسقي الحرثَ، ويُطلقُ على ما يُثيرُ الأرْضَ ذَلول، وهو قولُ ابنِ أبي الربيع، قال:" واحتجت إلى أنْ جعلت (تثير) بدلا من (ذلول) لمكان تكرار (لا) في الصفة(٥).

ويترجَّحُ لديَّ أنَّ جملةَ (تُثيرُ الأرضَ) في محلِّ رفعٍ صفة لـ (ذَلُولٌ)؛ لِمَا ذُكرَ من تعليلٍ يتوافق والمعنى المراد من الآية الكريمة، ثمَّ هو يتفقُ والصناعة النحوية؛ ولذا قال أبو حيانَ بعدَ أنْ سردَ الأقوال في المسألة:" والوجهُ ما بدأنا به أولا"(٦). وقد بدأ بكونها صفةً، وقال السمينُ:" في هذه الجملةِ أقوالٌ كثيرةٌ، أظهرهُا أنَّها في محلِّ نَصْبٍ على الحالِ من الضمير المستكنِّ في (ذلول)، تقديرُه: لا تُذَلُّ حالَ إثارتِها الأرضَ"(٧).

****

المسألة الثامنة: موقعُ قوله تعالى:

(١) الدر المصون ٤٢٩/١، وانظر: اللباب ١٦٩/٢.
(٢) الإملاء ٤٣، والدر المصون ٤٢٩/١، واللباب ١٦٩/٢، والتحرير والتنوير ٥٥٥/١.
(٣) المحرر الوجيز ٢٥٠/١.
(٤) الدر المصون ٤٢٩/١، وانظر: الرد أيضًا في: البحر ٤٢٠/١، واللباب ١٦٩/٢.
(٥) تفسير القرآن الكريم له ٤٧٥/٢.
(٦) البحر المحيط ٢٢١/١.
(٧) الدر المصون ٤٢٩/١، وراجع: اللباب ١٦٩/٢، والتحرير والتنوير ٥٥٥/١.

(أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا) من الإعراب

قال ابنُ الأنباريِّ في أثناء الحديث عن قوله تعالى: (وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ، أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ)[(١)]:" والوقفُ على (وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) حَسَنٌ غيرُ تامٍّ. **وقال السجستانيُّ:** هو تامٌّ. **وهذا غَلَطٌ**؛ لأنَّ قولَهُ: (أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ) وصْفٌ، فلا يتِمُّ الوقفُ على ما قبلَ الوصفِ"[(٢)].

نسبَ ابنُ الأنباري إلى أبي حاتمٍ أنَّه يرى أنَّ الوقف على قوله: (وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) تامٌّ[(٣)]، ثمَّ حكمَ بالغلطِ على هذا الوقف، وقال: الوقف هنا حَسنٌ غيرُ تامٍّ[(٤)].

وقدْ تابعَ ابنَ الأنباري في تخطئةِ أبي حاتمٍ أبو جعفرٍ النحاسُ قائلًا:" قيل: غَلِطَ أبو حاتمٍ في هذه الآيةِ؛ لأنَّه ليس بتمامٍ، ولو قال: هو كافٍ فصلَحَ، والدليلُ على أنَّه ليس بتمامٍ: أنَّ ما بعده صفةٌ لِمَا قبلَهُ"[(٥)].

والتَّمامُ عندَ أبي حاتمٍ على أنَّ جملة (أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ) مستأنفةٌ، لا محلَّ لها من الإعراب، وتابعه في القول بالتمامِ الشيخان زكريا الأنصاري، وأحمد الأشموني[(٦)].

وعلى قول ابنِ الأنباري، وأبي جعفرٍ، وأبي عمرٍو، تكونُ الجملةُ صفةً لما قبلها[(٧)].

والجملةُ تحتملُ الوجهين، **وعليه فلا داعيَ لتخطئة السجستاني في وقفه**. قال أحمدُ الأشموني مُوضِّحًا ذلك:" (تَعْملونَ) تامٌّ، وتمامُه على استئنافِ ما بعده، وجائزٌ إنْ جُعِلَ ما بعدَهُ صفةً لِمَا قبلَه"[(٨)].

---

(١) سورة البقرة، ٨٥، ٨٦.
(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٥٢٤/١.
(٣) انظر تحقيق نقل ابن الأنباري في: المكتفى ١٢٤، والقطع والائتناف ٧٠/١، والمقصد ٤٤.
(٤) الوقفُ الحسنُ عند ابن الأنباري: هو الكافي عندَ غيره من العلماء؛ إذْ إنَّ أقسامَ الوقفِ عنده ثلاثة فقط، تامٌّ، وحسنٌ، وقبيحٌ. إيضاح الوقف والابتداء ١٤٨/١.
(٥) القطع والائتناف ٧٠/١.
(٦) انظر: منار الهدى ٤٣، والمقصد ٤٣.
(٧) انظر: القطع والائتناف ٧٠/١، والمكتفى ١٢٤.
(٨) منار الهدى ٤٣، ٤٤، وانظر تفصيلا لإعراب هذه الجملة في: البحر المحيط ٤٦٢/١، ٤٦٣، والدر المصون ٤٩١/١، واللباب ٢٥٩/٢.

****

المسألة التاسعة: حكمُ الوقفِ على قوله تعالى: (نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا)

قال ابنُ الأنباريِّ في أثناءِ حديثه عن قوله تعالى: (مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىَ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)(١):" والوقفُ على قوله: (نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا) حسَنٌ، وليسَ بتامٍّ. **وقال السِّجِسْتانيُّ**: وهو تامٌّ. **وهذا غَلَطٌ**؛ لأنَّ قوله: (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)، تَشْدِيدٌ وتثبيتٌ لقدرة اللهِ على المجيءِ بما هو خيرٌ من الآيةِ المنسوخةِ، وبما هو أسهلُ فرائضَ منها"(٢).

يرى ابنُ الأنباري أنَّ الوقفَ على (مثْلِها) حسنٌ، وليس بتامٍّ، ونقل عن أبي حاتمٍ التمامَ(٣)، وغلَّطهُ في ذلك، محتجًّا بالمعنى العام للآية.

وقدْ تابعهُ في ذلك أبو جعفرٍ، وعلَّلَ ذلك بأنَّ ما بعدَ (أَوْ مِثْلِها) مُتعلِّقٌ بها، فقال:" قال أبو حاتمٍ: والتمامُ من الوقف: (نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا)، وخُولِفَ أبو حاتمٍ في هذا، وقيلَ: هذا ليس بتمام لكنَّه وقفٌ كافٍ؛ لأنَّ ما بعده: (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)، أي: على كلِّ شيءٍ ممَّا يَنْسَخُهُ، وعلى جميعِ الأشياء، وهو مُتعلِّقٌ بما قبله"(٤).

وذكر أبو عمرٍو الدانيِّ أنَّ هذا الوقفَ كافٍ، ثمَّ ذكرَ بصيغةِ التَّمريضِ أنَّه تامٌّ(٥)، وكأنَّه يقصدُ أبا حاتمٍ. بينما رأى الشيخُ زكريا الأنصاريُّ، والأشمونيُّ أنَّه وَقفٌ حسنٌ(٦).

****

المسألة العاشرة: حكمُ الوقفِ على قوله تعالى: (وَحِينَ الْبَأْسِ)

قال ابنُ الأنباريِّ عند قوله تعالى: (وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ)(٧):" والوقفُ على (وَحِينَ البَأْسِ) حسنٌ غيرُ تامٍّ، **وقال السجستانيُّ**: هو تامٌّ، **وهذا خطأٌ**؛ لأنَّ قوله: (أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا) خبرٌ، وحديثٌ عنهم، فلا يَتِمُّ الوقفُ قبلَهُ"(٨).

---

(١) سورة البقرة الآية ١٠٦.
(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٥٢٧/١.
(٣) انظر تحقيق رأي نقل ابن الأنباري في: القطع والائتناف ٧٣/١، ومنار الهدى ٤٦.
(٤) القطع والائتناف ٧٤/١.
(٥) المكتفى ١٢٦، وانظر: المقصد ٤٦.
(٦) المقصد ٤٦، ومنار الهدى ٤٦.
(٧) سورة البقرة من الآية ١٧٧.
(٨) إيضاح الوقف والابتداء ٥٤٢/١.

نَصَّ ابنُ الأنباريِّ على أنَّ الوقفَ على (البأسِ) حَسنٌ لكنَّه غيرُ تامٍّ، بينما نقلَ عن أبي حاتمٍ أنّه تامٌّ[1]، وخطَّأَهُ في ذلك، معلِّلًا بأنَّ ما بعدَه خبرٌ عنه في المعنى.
وتابعَ ابنَ الأنباريِّ في ذلك الأشمونيُّ؛ إذْ يقول:" (وحِينَ البأسِ) كافٍ غيرُ تامٍّ، وقال أبو حاتمٍ: تامٌّ، قال السخاويُّ: وما قالهُ خطأٌ؛ لأنَّ قوله: (أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا) خبرٌ وحديثٌ عنهم، فلا يتمُّ الوقفُ عليه"[2].
وهذا الوقفُ كافٍ عندَ النحاسِ[3]، والدانيِّ[4]، واحتجا – أيضًا – بأنَّ ما بعدهُ وهو (أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا) راجعٌ إلى ما قبلَهُ.

****

المسألةُ الحاديةَ عشرةَ: حكمُ الوقفِ على قوله تعالى: (لِلنَّاس)

قال ابنُ الأنباري عند بيان الوقف في قوله تعالى: (مِنْ قَبْلُ هُدًى لِلنَّاسِ وأَنْزَلَ الْفُرْقانَ)[5]:" والوقفُ على (مِنْ قَبْلُ هُدًى لِلنَّاسِ) حسنٌ غيرُ تامٍّ، **وقال السجستانيُّ:** هو تامٌّ، **وهو خطأٌ** منه؛ لأنَّ قوله: (وأَنْزَلَ الْفُرْقانَ) نسَقٌ على ما قبله"[6].
في هذا النصِّ رأى ابنُ الأنباريِّ أنَّ الوقف على قوله: (للنَّاس) حسنٌ غيرُ تامٍّ، ونقلَ عن أبي حاتمٍ أنَّ الوقفَ عنده – هنا – تامٌّ[7]، ثمَّ رَدَّ عليه وخطَّأَهُ، مُستدلًا بأنَّ ما بعدهُ وهو (وأنزلَ...) معطوفٌ على ما قبلَهُ، وهو الفعلُ الماضي (نَزَّلَ).
ولعلَّ ابنُ الأنباري مُحِقٌّ في اعتراضِهِ، ولو قال السجستانيُّ إنَّ الوقفَ كافٍ لجاز.
قال أبو جعفرٍ:" قال أبو حاتمٍ (هُدًى للنَّاس) التَّمامُ، وقال غيرُهُ: هذا خطأٌ؛ لأنَّ (وَأَنْزَلَ...) عطفٌ على ما قبلهُ، ولكنْ لوْ قال وقفٌ كافٍ جازَ"[8].
ونقل أحمدُ الأشمونيُّ التمامَ عن أبي حاتمٍ، ولم يَعترضْ عليه، ولم يَذْكُرْ وجْهًا غيرَهُ[9]، وهذا دليلُ موافقتِهِ.
بينما ذكرَ الشيخُ زكريا الأنصاريُّ أنَّه وقفٌ كافٍ[10].

---

(١) ينظر النقل في: منار الهدى ٥٣، نقلًا عن السخاوي.
(٢) منار الهدى في الوقف والابتدا ٥٣.
(٣) القطعُ والائتناف ٩٠/١.
(٤) المكتفى ١٨٠.
(٥) سورة آل عمران من الآية ٤.
(٦) إيضاح الوقف والابتداء ٣٦٣/٢، ٥٦٤.
(٧) يُنظر رأي السجستاني في: القطع والائتناف ١٢٣/١، ومنار الهدى ٦٩.
(٨) القطعُ والائتناف ١٢٣/١.
(٩) منار الهدى ٦٩.
(١٠) المقصد ٦٩.

****

المسألة الثانية عشرة: تَوْجِيهُ رَفْعِ قوله تعالى: (الرَّاسِخُونَ)

قال ابنُ الأنباريِّ في بيان حكم الوقف في قوله تعالى: (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا)[1]:"والوقف على (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلّا اللهُ) تامٌّ لِمَنْ زعَمَ أنّ (الرَّاسِخينَ في العِلمِ) لم يَعْلمُوا تأويلَهُ، وهو قولُ أكثرِ أهلِ العِلمِ.

وعن مُجاهدٍ في قولِه: (والرّاسِخون في العلمِ) قال: (الرَّاسِخُون في العْلم يعلمُون تأويلَه ويقولون آمنّا به)، فعلى مَذهبِ مجاهدٍ (الراسخون) مرفوعُون على النَّسَقِ على (اللهِ). والوقفُ على (في العِلْمِ) حسنٌ غيرُ تامٍّ؛ لأنَّ قولَهُ: (يَقُولُونَ آمنَّا بِهِ) حالٌ من (الرَّاسِخينَ)، كأنَّه قالَ: (قائلين آمنّا به) ومن قال: (الراسِخُون في العلمِ لم يَعلمُوا تأويلَه) رفعَ (الراسِخين) بما عادَ عَليهِمْ منْ ذِكرِهِم، وذكرِهُم في (يقولُون)، ولا يَتِمُّ الوقفُ على في (العِلمِ) من هذا المذهب، ولا يَحْسُنُ؛ لأنَّ (الرَّاسخينَ) مرفوعونَ بما عادَ من (يَقُولُون)، ولا يَحْسُنُ الوقفُ على المرفوعِ دونَ الرَّافع ... **وقال السجستانيُّ**: (الراسِخونَ) غيرُ عالمينَ بتأويلِه، ولم يعرف المذهب الثاني، واحتجَّ بأنّ (الراسخين) في موضع رفع: (وأمّا الرَّاسخُون في العلم فيقولون آمنّا بهِ). **فهذا ليس بحجَّةٍ على أصحاب القول الثاني**؛ لأنّ الذينَ قالُوا بالقولِ الثاني أَخرَجُوا (الرَّاسخِين) من معنى الابتداء، وأدخلُوهم في النَّسقِ، فلا يَلزمهم أنْ يدخلوا على المنسُوقِ. إمّا لأنّ (أمّا) إنّما تدخلُ على الأسماءِ المبتدأة، ولا تدخُل على الأسماءِ المنسوقةِ. **وقال السجستانيُّ**: الدليلُ على أنَّ الموضِعَ مَوضِعُ مُبتدأ، (وأمَّا الراسخونَ فيقُولون). (أمَّا) لا تكادْ تجيءُ وما بعدَها رفعٌ حتى تُثنَّى أو تُثلَّثُ أو أكثر، كما قال الله: (أَمَّا السَفِينةُ فَكانتْ لِمساكينَ)[2]، ثمَّ أتبعها (وأمَّا الغلامُ)[3]، و(أمَّا الجدارُ)[4]، وقال ههنا: (فأمَّا الذينَ في قلوبهم زَيغٌ فيتَّبعُونَ ما تَشابَهَ منْهُ)، ثمَّ لم يَقُلْ (وأمَّا) ففيه دليلٌ أنَّ الوضعَ موضعُ مبتدأ منقطعٍ من الكلام الذي قبلَه. **وهذا غلطٌ**؛ لأنَّه لو كانَ المعنى (وأمَّا الرَّاسخون في العلم فيَقُولُون) لم يَجُزْ أنْ تُحذفَ (أمَّا) والفاء؛ لأنَّهما ليستا ممَّا يُضمَرُ"[5].

---

(١) سورة آل عمران من الآية ٧.
(٢) سورة الكهف من الآية ٧٩.
(٣) سورة الكهف من الآية ٨٠.
(٤) سورة الكهف من الآية ٨٢.
(٥) الإيضاح ٢/٥٦٥ – ٥٦٨.

ذكرَ ابنُ الأنباريِّ أنَّ الوقفَ في الآية الكريمة في موضعينِ نتجَ عنهما اختلافٌ في التركيب والإعرابِ تبَعًا لاختلافِ المعنى،أحدهما: الوقفُ الحسنُ غيرُ التامِّ على (والرَّاسِخونَ في العلْمِ)، ووصلهُ بما قبلَه بالعطفِ على لفظ الجلالة. وثانيهما: الوقفُ التامُّ (اللَّازم) على لفظِ الجلالة (الله)، ثمَّ نصَّ على أنَّ أبَا حاتمٍ من القائلين بالوجه الثاني، وأنَّ الوقفَ عنده على لفظ الجلالة تامٌّ، و(الراسخون) مُستأنفٌ، وليس معطوفًا على لفظِ الجلالة؛ لأنهم غيرُ عَالِمِينَ بتأويلِهِ، وذكرَ أنَّه استدَلَّ لهذا الوجهِ (الثاني): بأنّ (أمّا) لا تكادُ تجيءُ وما بعدَها رفع حتى تُثنّى أو تُثّلث أو أكثر، ولمْ يَرُقْ له هذا الاستدلالُ فخَطَّأَهُ واعترضهُ بأنَّ (أمَّا) والفاء لمْ يَجُزْ أنْ تُحْذَفا؛ لأنَّهما ليسَتا ممَّا يُضمَرُ[1].

وما اعترض به ابنُ الأنباري لا يلزمُ؛ لأنَّ (أمَّا) في الآية للتفصيلِ، ويلزمُ منه ذكرُ قسيمِ ما بعدَها، كما يُقالُ: أمَّا زيدٌ فعالمٌ، وأمَّا عمروٌ فجاهلٌ، ولا يَحسُنُ أنْ يُقالَ: أمَّا زيدٌ فعالمٌ، ويُسْكتُ على ذلكَ، ولا يُذْكَرُ لهُ قسيمًا مخالفًا؛ لأنَّه يُغني عن ذلك أنْ يُقالَ: زيدٌ عالمٌ[2].

وقد وافقَ السجستانيَّ في ذلكَ – أي: إضمار (أمَّا، والفاء) في الآية الكريمة – الرّضيُّ[3]، وابنُ هشام[4]، وابنُ الوزيرِ[5]، والزّركشِيُّ[6]. فهم يُجيزون إضمارَ (أمّا) و(الفاء) في الآية؛ لدَلالةِ الكلامِ السابقِ عليها.

قال ابنُ الوزيرِ:" تأويلُنَا في هذه الآيةِ لقوله تعالى: (والرَّاسخُونَ في العِلْمِ) بأنَّ المرادَ (وأمَّا الرَّاسِخُونَ)؛ لأنَّ الأصلَ الغالبَ في (أمَّا) ذكرُ متعددٍ بعدَها؛ لكيلا تبطلُ قوانينُ العربية، وتختلُّ قواعِدُها"[7].

---

(١) انظر توثيق رأي السجستاني في: التفسير البسيط ٥٧، ومنار الهدى ٧٠.
(٢) انظر: المغني بحاشية الأمير ١/٥٤، وترجيح أساليب القرآن، لابن الوزير ١٣٧. قال المالقي:" ولا يلزمُ تكريرها، خلافًا لبعضهم، فإنَّه يرى أنَّ التفصيلَ لا يكونُ إلا بتكرار الفصل بينه وبين الأول، وهذا غيرُ لازمٍ، اللهمَّ إنْ كان في اللفظيِّ فنعمْ، وأمَّا المعنويّ فلا يلزم". رصف المباني ٤٧، وانظر: الجنى الداني ٥٢٣، والمغني ١/٥٤.
(٣) يُنظر: شرح الرّضي على الكافية ق٢، ج١٤١٨/٢.
(٤) يُنظر: مغني اللبيب ١/٥٤.
(٥) يُنظر: ترجيح أساليب القرآن ١٣٧.
(٦) يُنظر: البرهان في علوم القرآن ١٥٣/٤.
(٧) ترجيح أساليب القرآن ١٣٧، وانظر: شرح الرضي ق٢، ج١٤١٨/٢.

ونأتي الآنَ إلى تفصيل الوقفينِ في الآية الكريمةِ من حيثُ الإعرابُ والمعنى:
الأول: الوقف اللازمُ (التامُّ عند السجستاني) على لفظ الجلالةِ (الله)، ويكون إعرابُ الجملة عليه كما يأتي:
لفظُ الجلالة (الله) فاعلُ (يَعْلَمُ)، وبه تمَّتِ الجملةُ الفعلية من فعلٍ ومفعولٍ به مقدَّمٍ وفاعل.
وقوله: (والرَّاسخُون): الواو استئنافيةٌ، وهي الواوُ التي يكونُ بعدها جملةٌ غيرُ متعلِّقةٍ بما قبلَها في المعنى، ولا مشاركة له في الإعراب(١).

و (الرَّاسخون): مبتدأٌ مرفوعٌ، وجملة (يَقُولُون آمنَّا به) في محل رفع خبر المبتدأ. والجملة مستأنفةٌ(٢).

وهذا توجيهُ مَنْ يَرَى أنَّ تأويلَ المتشابهِ هو ما استأثرَ اللهُ بعلمه، ولمْ يُطلِعْ عليه أحدًا منْ خلقِهِ عليه، فلا يُمكنُ لأحدٍ معرفته، بل الواجبُ الإيمانُ به دونَ الإحاطة بتأويله.
وهذا قولُ الأكثرين من أهلِ العلمِ من الصحابةِ والتابعينَ والقراءِ والفقهاءِ وأهلِ اللغةِ(٣)، **وهو اختيارُ أبي حاتمٍ السجستانيِّ**.

الثاني: الوقفُ على(والرَّاسخونَ في العلْمِ)، ووصْلُهُ بما قبلَهُ بالعطفِ على لفظ الجلالة، فالواو فيه عاطفةٌ مفردًا على مفردٍ، وعلى هذا تَحتملُ جملة (يقُولون آمنَّا) أنْ تكونَ:
١-خبرًا لمبتدإٍ محذوفٍ تقديرُه: همْ يَقولون آمنَّا به.
٢-في محلِّ نصبِ حالٍ من المعطوف (الرَّاسخونَ).
٣-معطوفةً على ما قبلها بحرفِ عطفٍ محذوفٍ، أي: ويقولونَ آمنَّا به(١).

---

(١) انظر: الجنى الداني ١٦٣.
(٢) انظر: معاني الفراء ١٩١/١، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٦٦/٢، ومشكل إعراب القرآن ١٢٦/١، والمكتفى ٣٨، وعلل الوقوف ٣٦٢/١، والبيان ١٩٢/١، والقرطبي ٢٦/٥، والبحر ٤٠٠/٢، والدر المصون ٢٩/٣.
(٣) انظر: تفسير الطبري ٢١٤/٣، ومعاني القرآن للنحاس ٣٥١/١، والقطع والائتناف ١٢٤/١، والكشاف ٥٢٩/١، والتفسير البسيط ٥٦/٥، والمحرر الوجيز ١٦١/٣، والقرطبي ٢٦/٥، ومنار الهدى ٧٠، ومعترك الأقران للسيوطي ١٣٨/١، وفتح القدير ٤٧٦/١.

وهذا توجيهُ مَنْ يَرى أنَّ تأولَ المتشلبهِ هو ممَّا يعلمُهُ الرَّاسخون في العلمِ ويُدْركونه. وهو قولُ مجاهدٍ(٢)، وأحد قولَيْ ابنِ عباس(٣)، ورجَّحه ابنُ قتيبةَ(٤)، والنحاسُ(٥)، ومكيٌّ القيسيُّ(٦)، والزمخشريُّ(٧)، وابنُ عطيةَ(٨)، والعكبري(٩)، وغيرهم(١٠).

ويُرجِّحُ كثيرٌ من المعربينَ التوجيهَ الأوَّلَ، وهو الوقفُ التامُّ على لفظ الجلالة، وينصُرونه بما يأتي من الأدلةِ النحوية:

أولًا: أنَّ الواوَ لوْ كانتْ للعطفِ لكانَ الضميرُ في قولِهِ (يَقُولُونَ آمنَّا به كلٌّ من عندِ رَبِّنَا) عائدًا إلى المعطوفِ والمعطوف عليه، ولنُصبتْ الجملةُ على الحالِ منهما. وهذا باطلٌ ومحالٌ. وكونهما حالًا من المعطوف وهو (الرَّاسخون) دون المعطوفِ عليه، وهو (لفظُ الجلالة) خلافُ المعروفِ من إتيانِ الحال من المعطوفِ والمعطوفِ عليه معًا، كقولك: جاءَ زيدٌ وعمروٌ راكبَيْنِ(١١).

ثانيًا: أنَّه لو كانَ على العطفِ لجاءتِ الواوُ داخلةً على جملةِ (يَقُولُونَ آمنَّا به) لِتعطِفَ أمْرًا على أمرٍ سابقٍ حاصلٍ من الرَّاسخينَ؛ إذ التقديرُ: وما يعلمُ تأويلَهُ إلا اللهُ والراسخونَ في العلمِ يعلمونه ويقولونَ آمنّضا به. (وليس هنا عطفٌ حتى يوجبَ للراسخينَ فعلينِ)(١٢).

---

(١) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٥٦٥/٢، وإعراب النحاس ٣٥٦/١، والقطع والائتناف ١٢٤/١، والتبيان ٢٣٩/١، والبحر المحيط ٤٠٠/٢، والدر المصون ٢٩/٣، ومنار الهدى ٧٠، وإرشاد العقل السليم ٤٤٠/١ .

(٢) يُنظر: القطع والائتناف ١٢٦/١، والتفسير البسيط ٦٠/٥، والقرطبي ٢٦/٥.

(٣) يُنظر: تفسير الطبري ١٦٨٩/٣، ومنار الهدى ١٥٤.

(٤) يُنظر: تأويل مشكل القرآن له ٩٨، والتفسير البسيط ٦٠/٥.

(٥) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٥٦/١.

(٦) يُنظر: مُشكل إعراب القرآن ١٨٧/١.

(٧) يُنظر: الكشاف ٥٢٩/١.

(٨) يُنظر: المحرر الوجيز ١٦١/١.

(٩) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن ٢٣٩/١.

(١٠) يُنظر: البحر المحيط ٤٠٠/٢، ومنار الهدى ١٥٤.

(١١) أجيبَ بأنَّ مجيءَ الحال من المعطوف دون المعطوف عليه ثابتٌ في الكلام الفصيح، ومنه قوله تعالى: (وَجَاءَ رَبُّكَ والمَلَكُ صَفًّا صَفًّا)، فـ (صفًّا) حال من المعطوف وهو (الملك)، دون المعطوف عليه، وهو (ربك). (انظر: تفسير ابن كثير ٣٣٩/٤، وأضواء البيان ١٧١/١).

(١٢) انظر: تأويل مشكل القرآن ١٠٠، والانتصار للقرآن للباقلاني ٧٧٨/٢، والبرهان ٧٣/٢.

ثالثًا: أنكرَ الخطابيُّ، والقرطبيُّ أنْ تكونَ جملةُ (يقولُون) حَالًا؛ حيثُ قال: "وعامَّةُ أهْلِ اللغة يُنكرونَهُ ويستبعدونهُ؛ لأنَّ العربَ لا تُضمرُ الفعلَ والمفعول معًا، ولا تذكرُ حالًا إلَّا مع ظهور الفعل؛ فإذا لم يظهرْ فعلٌ فلا يكونُ حال؛ ولو جاز ذلك لجاز أنْ يُقال: عبدُ الله راكبًا، بمعنى أقبل عبدُ الله راكبًا، وإنما يجوز ذلك مع ذكرِ الفعلِ، كقوله: عبدُ اللهِ يتكلَّمُ يُصْلِحُ بينَ النَّاسِ، فكانَ (يُصْلِحُ) حالًا لَهُ ... فكانَ قولُ عامَّةِ العلماءِ مع مساعدةِ مذاهبِ النحويينَ لهُ أوْلَى منْ قوْلِ مجاهدٍ وحدَهُ"[(١)].

رابعًا: أنَّ الحالَ قيْدٌ لعاملها، ووصْفٌ لصاحبها[(٢)]، فيشكلُ تقييد هذا العامل الذي هو (يعلمُ) بهذه الحال التي هي (يقولونَ آمنَّا)؛ إذْ لا وجْهَ لتقييدِ علمِ الراسخينَ بتأويله بقولهم (آمنَّا بهِ)؛ لأنَّ مفهومَه أنَّهم في حالِ عدمِ قوْلِهم (آمنا بهِ) لا يعلمون تأويلَهُ، وهو باطلٌ؛ لأنَّ الراسخينَ في العلم على القول بصحَّةِ العطفِ على لفظ الجلالة يعلمونه في كلِّ حالٍ من الأحوال، لا في هذه الحال الخاصَّةِ، فسقطَ كونُ الجملة حالا فتعيَّنَ كونها خبرًا على الاستئنافِ[(٣)].

خامسًا: أنَّ (أمَّا) في الآية للتفصيلِ، ويلزمُ منه ذكرُ قسيمِ ما بعدها، وهذا ما احتجَّ به أبو حاتمٍ كما سبق.

والذي يظهرُ من خلال هذه الأدلة أنَّ توجيهَ الجمهورِ بالوقف على لفظ الجلالة، ثمَّ الاستئناف برفع (والراسخون ..) على الابتداءِ والخبرِ أقوى وأسلم[(٤)]. كما أنَّ رأيَ الجمهورِ يؤيده ما ورد من قراءة ابن مسعودٍ: (إنْ تأويله إلاّ عند الله)[(٥)]، وقراءة أبي بن

---

(١) تفسير القرطبي ٢٦/٥، وأجيب بأنَّ الفعلَ العامل في الحالِ المذكورة غير مضمرٍ؛ لأنه مذكور في قوله (يعلم)، ولكن الحال من المعطوف دون المعطوف عليه، وما ذكرَ من عدم جواز حذف الفعل ومفعوله، فإنَّ النحويين قد منعوا حذف المفعول به في مواضع محصورة، ليس هذا الموضع منها. (انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٦١/٢، وارتشاف الضرب ١٤٨١/٣، وأضواء البيان ١٧٢/١).

(٢) انظر: شرح الرضي ق١، ج٦٧٣/٢.

(٣) انظر: فتح القدير ٣١٠/١، وأضواء البيان ١٧٢/١، وردَّ بأنَّ المتتبعَ لصور الحالِ يجد عدمَ تعينِ هذا القيد في بعضها، كما في الحال المؤكدة، وكذلك إذا كان الحال فيها دالا على العلم، وهكذا يُمكنُ أنْ يُقالَ في الآية بأنَّ مجيءَ (يقولون)، ليس لتقييد علمهم، بل ليعرفَ أنهم كذلك عند علمهم، وعلمهم مستمر. (انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٤٣/١، والبرهان ٢١٠/٣، وأضواء البيان ١٧٢/١).

(٤) وقد نصره صاحبُ ترجيح أساليب القرآن باثنين وعشرين دليلًا، ينظر: ص ١٢٩، وما بعدها.

(٥) يُنظر: معاني القرآن للفراء ١٩١/١، وتفسير الطبري ١٦٩١/٣، والفريد ٥٤١/١، والبحر المحيط ٤٠١/٢.

كعبٍ: (ويقول الراسخون في العلم)[1]. فتقديم القولِ على الراسخينَ يدلُّ على أنهم غيرُ داخلينَ في العلم[2].

ومعَ اختيارِ قراءةِ الجمهور بالوقف على (الله)؛ لمسوغات معنوية ونحوية إلا أنَّ الوقفَين في الآية صحيحانِ، ولا تعارضَ بينهما، وهما ثابتان عن أعلامٍ من السلف.

ويُمكنُ أنْ يُقالَ: إنّ حكم (الراسخون) من الإعراب يتضح بحسب المراد من (المتشابه) فإذا كان معناه ما لا سبيل لأحدٍ إلى علمه فيستقيم على هذا القول إخراج الراسخين من علم تأويله، ويكون حكم (الراسخون) الرفع على الابتداء.

وإذا كان المراد بـ(المتشابه) ما احتمل من التأويل أوجهًا جاز أنْ يعطف على لفظ الجلالة.

قال أحمدُ الأشمونيُّ:" وقال أبو عمرو: (إلا الله) وقفُ السَّلف، وهو أسلمُ؛ لأنَّه لا يصرفُ اللفظَ عن ظاهره إلا بدليلٍ منفصلٍ، ووقفُ الخلفِ على (العلم)، ومذهبهم أعلمُ، أي: أحوجُ إلى مزيدِ علمٍ؛ لأنَّهم أُيِّدُوا بنورٍ من اللهِ تعالى؛ لتأويلِ المتشابه بما يَليقُ بجلاله، والتأويلُ المعيَّنُ لا يتعيَّنُ؛ لأنَّ منَ المتشابهِ ما يُمكنُ الوقوفُ عليه، ومنه ما لا يُمكنُ، وبينَ الوقفينِ تضادٌّ ومراقبةٌ؛ فإنْ وُقِفَ على أحدهما امتنع الوقفُ على الآخر، وقدْ قال بكلٍّ منهما طائفةٌ من المفسرينَ"[3].

****

المسألة الثالثة عشرة: حُكمُ الوقف على قوله تعالى: (مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)

قال ابنُ الأنباري عند بيان الوقف في قوله تعالى: (زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ ..... ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ) [4]:" والوقفُ على: (ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) حسَنٌ غيرُ تامٍّ. **وزعمَ السجستانيُّ**: أنَّه تامٌّ، **وهذا غلطٌ**؛ لأنَّ قولَهُ: (وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ) مُتعلِّقٌ بمعنى الكلامِ الذي قبله"[5].

بيَّنَ ابنُ الأنباري أنَّ السجستانيَّ أخطأَ في زعمهِ أنَّ الوقفَ على (...الحياةِ الدنيَا) تامٌّ[6]، بينما رأَى أنَّ الوقفَ هنا حسنٌ وليس تامًّا، محتجًّا بأنَّ الكلامَ بعضه متعلقٌ ببعضٍ.

---

(١) يُنظر: ما سبق في الحاشية السابقة، وإعراب القرآن للنحاس ٣١٠/١، والبيان ١٧٢/١.
(٢) انظر: الأضداد، لابن الأنباري ٤٢٦.
(٣) منار الهدى ٧٠.
(٤) سورة آل عمران آية ١٤.
(٥) إيضاح الوقف والابتداء ٢٧٠/٢، ٢٧١.
(٦) انظر تحقيق هذا النقلِ في: القطع والائتناف ١٢٨/١.

قال أبو جعفرٍ:" قال أبو حاتمٍ: (وَالأَنْعام والحَرْث) وقفٌ مفهومٌ، والتمامُ (ذلك متاعُ الحياةِ الدُّنيا)، والتَّمامُ عندَ غيرِهِ (واللهُ عنْدَهُ حسْنُ المآبِ)؛ لأنَّ الكلامَ بعضه متعلق ببعضٍ"(١).

وذكرَ السجاوندي أنَّ الوقفَ على قوله: (الدُّنْيَا) جائزٌ، وإنْ اتَّفقتِ الجملتانِ، ولكنْ للفصلِ بينَ النقيضينِ، والتَّعرُّضِ للتَّفكُّرِ بينهما(٢).

والنقيضانِ اللذانِ ذكرهما السَّجاوندي هما: متاعُ الدنيا وزخرُفُها، وثوابُ الآخرةِ ونعيمُها(٣).

وعليه فإنَّ الوقفَ بينَ هذينِ الأمرينِ المتقابلينِ حسنٌ(٤)؛ لبيانِ المعنى للمتدبِّرِ، وللفصلِ بين المتقابلينِ، ولكنَّه ليس بتامٍّ؛ وذلكَ لترابُطِ المعنيينِ؛ حيثُ تتَّضِحُ المقارنة بينَ الضدينِ عند ذكرهما، ومع ذلك فلا أميلُ إلى تخطئةِ السجستاني مطلقًا؛ لأنَّ قوله تعالى: (واللهُ عندَهُ حسْنُ المآبِ) مفهومٌ ومُستفادٌ من الكلامِ السَّابقِ له، وهو قوله: (ذلِكَ متاعُ الحياةِ الدُّنيا)؛ لأنَّ الحكمَ على الشَّهواتِ بأنَّها متاعُ الحياةِ الدنيا يَستلزِمُ عندَ المؤمنِ بالآخرةِ أنْ يكونَ متاعُ الآخرة ونَعيمُها أفضلَ من أيِّ متاعٍ، وعليه فلا مانعَ من تمام الوقف على (الحياة الدنيا)، **كما ذهبَ أبو حاتمٍ**.

****

المسألة الرابعة عشرة: توجيهُ إعرابِ قوله تعالى: (مِنَ الْمُقَرَّبِينَ)

قال ابنُ الأنباري عند قوله تعالى: (إِذْ قَالَتِ الْمَلآئِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ، وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً وَمِنَ الصَّالِحِينَ)(٥):" والوقفُ على قوله: (وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ) حسَنٌ، **وقال السجستانيُّ**: هو وقْفٌ تَامٌّ، **وهذا خطأٌ منه**؛ لأنَّ قولَهُ: (وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ) نسَقٌ على (وَجِيهًا)، كأنَّه قال: وجِيهًا ومُقرَّبًا، فلا يَتِمُّ الوقفُ على النَّسَقِ قبلَ ما نُسِقَ عليهِ.

والدَّليلُ على ما ذكرْتُ قوله في الآية الثانية: (وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً)، فنسَقَ (الكهل) على قوله: (فِي الْمَهْدِ)، كأنَّه قال: ويُكلِّمُ الناسَ صغيرًا وكهلًا"(٦).

---

(١) السابق ذاته.
(٢) انظر: علل الوقوف ٣٦٥/١، وكتاب الوقف والابتداء له ١٥٤.
(٣) انظر: البحر المحيط ٤١٥/٢.
(٤) انظر: منار الهدى ٧٢.
(٥) سورة آل عمران آية ٤٥، ٤٦.
(٦) إيضاح الوقف والابتداء ٥٧٧/٢.

ذهبَ ابنُ الأنباري في هذا النصِّ إلى أنَّ الوقفَ على قوله تعالى: (وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ) حَسَنٌ، ونسبَ إلى أبي حاتمٍ القولَ بأنه يرى التَّمامَ على هذا الوقفِ[(١)]، وخطَّأهُ في ذلك، مُستنِدًا إلى أنَّ ما بعدَه (من المقرَّبين) معطوفٌ على (وجيهًا) قبله، ثمَّ ساقَ دليلًا آخرَ كما هو في النصِّ.

وما ذكرهُ ابنُ الأنباريِّ من أنَّ قوله (وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ) نسَقٌ على (وجيهًا) هو مذهبُ الأخفش في (معانيه)[(٢)].

قال أبو جعفرٍ:" (فِي الدُّنيا والآخرةِ) ليس بتمامٍ عندَ الأخفشِ؛ لأنَّ (وَمِنَ المقَرَّبِينَ) معطوفٌ على (وَجيهًا)، أي: وجيهًا ومُقرَّبًا، وهو عند غيرِهِ وقفٌ حسَنٌ"[(٣)].

وقدْ علَّلَ أبو حيانَ لهذا العطفِ ونظَّرَ لَهُ، فقال:" (وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ) معطوفٌ على قوله (وجيهًا)، وتقديرهُ: ومقربًا من جملة المقربين. أعْلمَ تعالى أنَّ ثَمَّ مقرَّبين، وأنَّ عيسى منْهم. ونظيرُ هذا العطفِ قولُه تعالى: (وَإِنَّكُمْ لَّتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ، وَبِالَّيْلِ)[(٤)]، فقوله: (وبالليل)، جارٌّ ومجرورٌ في موضع الحالِ، وهو معطوفٌ على: (مُصبحينَ)، وجاءتْ هذه الحالُ هكذا؛ لأنَّها من الفواصل، فلو جاءَ: ومقربًا، لم تكنْ فاصلةً، وأيضًا، فأعلمَ – تعالى – أنَّ عيسَى مُقرَّبٌ من جُملة المقربينَ، والتَّقريبُ صفةٌ جليلةٌ عظيمةٌ. ألَا ترى إلى قوله: (فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ، فَرَوْحٌ)[(٥)]، وهو تقريبٌ من الله تعالى بالمكانةِ والشرفِ وعلو المنزلة"[(٦)].

وما احْتجَّ به ابنُ الأنباري بعطفِ (كَهلًا) على (فِي المهْدِ) وضَّحهُ الزمخشريُّ فقالَ:" (في المهدِ) في محلِّ النصبِ على الحال، و(كَهْلًا) عطفٌ عليه، بمعنى: ويُكلِّمُ الناسَ طفْلًا وكهْلًا، ومعناهُ: يكلِّمُ الناسَ في هاتين الحالتينِ كلامَ الأنبياءِ من غير تفاوتٍ بين حالِ الطفولةِ، وحال الكهولةِ التي يَستحكمُ فيها العقلُ ويَسْتنبِأُ فيها الأنبياءُ"[(٧)].

---

(١) لم أقف على هذه النسبة عند أحدٍ فيما اطلعتُ عليه من مصادر.
(٢) معاني القرآن ٢١٩/١، وانظر: القطع والائتناف ١٣٥/١، وإعراب النحاس ٣٧٧/١، والقرطبي ١٣٨/٥،
(٣) القطع والائتناف ١٣٥/١، وإعراب القرآن ٣٧٧/١.
(٤) سورة الصافاتِ ١٣٧، ١٣٨.
(٥) سورة الواقعة ٨٨، ٨٩.
(٦) البحر المحيط ٤٨٢/٢.
(٧) الكشاف ٥٥٩/١.

وقدْ يُقالُ: إنَّ (كَهْلًا) معطوفٌ على (وجيهًا)، على اعتبار (فِي المهْدِ) ظرْفٌ لـ (يُكلِّمُ) كسائر الفضلات[1]. قال أبو حيانَ:" ومن زعم أن : وكهلاً ، معطوف على : وجيهاً ، فقد أبْعدَ"[2].

ويترجَّحُ أنَّ الوقفَ على (وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ) وقفٌ حَسَنٌ، كما هو عند ابنِ الأنباري، والنحاس[3]؛ لارتباط ما بعدَه بما قبلَه بالعطف، ولا يتمُّ الوقفُ على النَّسقِ قبل ما نُسِقَ عليه، وقد جعلَ الأشموني هذا الوقفَ جائزًا[4]، وهو عند الشيخ زكريا الأنصاري وقفٌ صَالحٌ[5].

****

المسألة الخامسة عشرة: موضعُ قولِه تعالى: (بَعضُكمْ مِنْ بعْضٍ) من الإعْرابِ

قال ابنُ الأنباري عندَ بيانِ الوقفِ في الآيةِ الكريمةِ: (فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخْرِجُواْ مِن دِيَارِهِمْ ....)[6]:" (مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى) وقفٌ غيرُ تامٍّ، **وقال السجستانيُّ: هو تامٌّ، وهذا غلَطٌ**؛ لأنَّه مُتَعَلِّقٌ بالأوَّلِ في المعنى، كأنَّهُ قال: (لا أُضيعُ عملَ بعضِكم من بعضٍ)، فلَمَّا أُخِّرَتْ (بعض) ارتفعتْ بالصفةِ، وكذلكَ قولهُ في النساءِ: (وَاللهُ أَعْلَمُ بِإِيمانِكمْ بعْضُكمْ منْ بعضٍ)[7]، معناه: بإيمانِ بعضكم من بعضٍ، فمعنى (بعض) التقديم، فلا يتِمُّ الوقفُ قبلَها، وهذا مذهبُ أبي العباسِ[8]. واختياره، وغيرُهُ يقول: (بعضكمْ) رُفِعَ بالصفةِ، والصِّفةُ (في)[9] التقدير: كلُّكُمْ مُتساوونَ مجتمعونَ في عدْلِ اللهِ آمنونَ من أنْ يَحيفَ عليكم، ومَنْ ذهبَ إلى هذا القول كان وقفهُ على (أُنْثى) حسنً"[10].

---

(١) انظر: إملاء ما منَّ به الرحمن ١/١٣٤، والدر المصون ٣/١٧٩، واللباب ٥/٢٣٠.
(٢) البحر المحيط ٢/٤٨٢.
(٣) القطع والائتناف ١/١٣٥.
(٤) منار الهدى ٧٧.
(٥) المقصد ٧٧.
(٦) سورة آل عمران آية ١٩٥.
(٧) سورة النساء آية ٢٥.
(٨) أحمد بن يحيى ثعلب.
(٩) في الكتاب (من)، والمعنى لا يستقيم عليه.
(١٠) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٥٨٩، ٥٩٠.

يرى ابنُ الأنبارى أنَّ الوقفَ على (أنْثى) غيرُ تامٍّ، وأنَّ هذا مذهبُ ثعلَبٍ، **وقد نقلَ عنْ أبي حاتمٍ** القولَ بأنَّه تامٌّ، **ثمَّ غلَّطَهُ** في هذا القول[(١)]. محتجًّا بأنَّ (منْ ذكرٍ أوْ أُنثى) متعلِّقٌ بالأوَّلِ في المعنى، فلَمَّا أُخِّرَتْ (بعض) ارتفعتْ بالصفة، أي: أنَّ (بعضكمْ) فاعلٌ بالمصدرِ (عَمَلَ)[(٢)].

والقولُ بأنَّ (بعض) ارتفعتْ بالصفةِ، أوْ ما يُسمَّى بالمصدر في الجملةِ التي قبلها يَجعلُ الجارَّ والمجرورَ (من بعضٍ) مُتعلِّقًا بفضلةٍ، في حين أنَّا لوْ جعلنَا جملة (بعضكمْ من بعضٍ) مستأنفةً، لتعلَّقَ الجارُّ والمجرورُ بالخبر، وهو ركنٌ في الجملة، وأوْلى من الفضلةِ، كما أنَّ تعليقَ ابنِ الأنباري للجارِّ والمجرور بالمصدر السابق له لا يخدُمُ المعنى المراد من الآية، كما سيتضحُ.

والوقفُ بالتَّمامِ على (أنْثى) عندَ أبي حاتمٍ تابعَهُ فيه شيخُ الصَّنعةِ، وأوَّلُ مَنْ سبَّعَ السَّبْعَةَ ابنُ مجاهدٍ[(٣)]، وكذلك أبو جعفرٍ النحاسُ، والشيخ زكريا الأنصاري[(٤)].

قال النحاسُ منتصِفًا لأبي حاتمٍ، وابنِ مجاهدٍ:" وقال أحمدُ بنُ موسَى (ابن مجاهد): (مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى) تمامٌ، وقال أبو حاتمٍ: ومن التَّمامِ (مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى). قال أبو جعفرٍ: هذا خطأٌ عند أحمدَ بن يحيى (ثعلب)، وليس بتمامٍ؛ لأنَّ المعنى عندَه: أنِّي لا أُضيعُ عَمَلَ بعضِكم من بعضٍ، فلمَّا أُخِّرَ (بعضكم) رُفِعَ بالصفةِ، أو بالابتداءِ.... وقدْ خُولِفَ أحمدُ بنُ يحيى في هذا، وقيل: الذي قالاهُ صحيحٌ؛ لأنَّ المعنى: بعضُكمْ منْ بعضٍ في المجازاةِ بالأعمالِ، وأنَّه لا يُضِيعُ لكمْ عملًا، وأنَّه ليس لأحدٍ على أحدٍ فضلٌ إلَّا بتقوى اللهِ جلَّ وعزَّ ... فعلى هذا (بعْضُكمْ منْ بعْضٍ) ابتداءٌ، وهو أيضًا تمامٌ عند أبي حاتمٍ"[(٥)].

وعلى ذلك فالراجحُ أنَّ جُملةَ (بعضُكمْ من بعضٍ) ابتداءٌ وخبرٌ[(٦)]، وفي مَوضِعِها ثلاثةُ أوجهٍ:

الأولُ: – وهو الأرجحُ – أنَّ هذه الجملةَ استئنافيةٌ، جِيءَ بها لتبيينِ شِرْكَةِ النِّساءِ مع الرِّجالِ في الثَّوابِ الذي وَعَدَ اللهُ بهِ عبادَه العاملينَ، والمعنى: كمَا أنَّكمْ منْ أصْلٍ واحدٍ، وأنَّ بعضَكمْ مَأخوذٌ من بعضٍ، كذلك أنتمْ في ثواب العملِ، لا يُثابُ رجلٌ

(١) انظر تحقيق هذا النقل في: القطع والائتناف ١٥٧/١، والمكتفى ٢١٤، ومنار الهدى ٩٤.
(٢) انظر: القطع والائتناف ١٥٧/١.
(٣) انظر: القطع والائتناف ١٥٧/١.
(٤) المقصد لتلخيص ما في المرشد ٩٤، ٩٥.
(٥) القطع والائتناف ١٥٧/١، ١٥٨، وراجع: المقصد ٩٤، ومنار الهدى ٩٤.
(٦) انظر: إعراب النحاس ٤٢٧/١، والقرطبي ٤٧٩/٥، ومنار الهدى ٩٤.

عاملٌ دُونَ امْرأةٍ عاملةٍ[١]. وهو قولُ أبي حاتمٍ، والنحاسِ[٢]، والسجاونديِّ[٣]، والسمينِ الحلبيِّ[٤]، وابنِ عادلٍ[٥]، وزكريا الأنصاري[٦]، وأحمدَ الأشموني[٧]، والشيخ محمد الجمل[٨].

وعَبَّرَ الزَّمخشريُّ عن هذا بأنها جُملةٌ مُعترِضةٌ، قال:" وهذه جملةٌ معترِضةٌ ثبتَ بها شِرْكَةُ النِّساءِ مع الرّجال فيما وَعدَ اللهُ عبادَهُ العاملينَ"[٩].

ويَعْني بالاعتراض أنَّها جِيءَ بها بين قولِه: (عَمَلَ عَامِلٍ)، وبين ما فُصِّلَ به عمَلُ العاملِ من قوله: (فَالَّذِينَ هَاجَرُواْ)[١٠]؛ ولذا قال الزمخشريُّ:" (فَالَّذِينَ هَاجَرُواْ) تفصيلٌ لعمَلِ العاملِ منْهم على سبيل التعظيمِ لَهُ، والتَّفخِيمِ"[١١]، فصَحَّ كونُها وقعَتْ بينَ كلامَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ[١٢].

الثاني: أنَّ هذه الجُمْلَةَ صِفَةٌ. **الثالث**: أنَّها حالٌ، ذكرهما أبو البقاءِ[١٣]، قال السمينُ مُعترضًا على هذينِ الوجهينِ:" ولم يُعيِّنِ الموصوفَ، ولا ذا الحالِ، وفيه نظرٌ"[١٤].

ويرى الباحثُ: أنَّ الوقف على (منْ ذكرٍ أوْ أُنْثى) تامٌّ –كما قال ابنُ الأنباري، وابن مجاهد –؛ لسلامةِ الإعرابِ، ولصحةِ المعنى عليه، بخلاف ما ذهبَ إليه ابنُ الأنباري؛ فإنَّ المدلولَ الظاهرَ لقوله (بعضُكمْ من بعضٍ) هو المساواةُ بين الذكورِ والإناثِ في المجازاةِ، لا كما يُفْهمُ من تقديرِ ابنِ الأنباري عندما قال: (لا أُضيعُ عملَ بعضِكم من

---

(١) انظر: تفسير الطبري ٢١٦/٤، وتفسير الثعلبي ١٧٤/٣، والكشاف ٦٧٩/١، والتفسير البسيط ٢٤٦/٦، والدر المصون ٥٤١/٣، واللباب ١٢٦/٦، والقرطبي ٤٧٩/٥، ومنار الهدى ٩٤.

(٢) القطع والائتناف ١٥٧/١، ١٥٨، وإعراب القرآن ٤٢٧/١.

(٣) علل الوقوف ٤٠٩/١، والوقف والابتداء ١٦٧.

(٤) الدر المصون ٥٤١/٣.

(٥) اللباب في علوم الكتاب ١٢٦/٦.

(٦) المقصد لتلخيص ما في المرشد ٩٤.

(٧) منار الهدى في الوقف والابتدا ٩٤.

(٨) حاشية الجمل على الجلالين ٣٤٨/١.

(٩) الكشاف ٦٧٩/١، وراجع البيضاوي بحاشية شيخ زاده ٢٣٩/٣.

(١٠) انظر: الدر المصون ٥٤١/٣، واللباب ١٢٦/٦.

(١١) الكشاف ٦٨٠/١

(١٢) انظر: إعراب القرآن للدرويش ٦٠٣/١.

(١٣) إملاء ما منَّ به الرحمن ١٦٣/١.

(١٤) الدر المصون ٥٤١/٣، وراجع: اللباب ١٢٦/٦.

بعضٍ)، أي: لا يَضيعُ عندي عمَلُ أحدِكمْ، فكلُّ واحدٍ منكمْ محْصِيٌّ له عَمَلُهُ، فهذا المعنى مفهومٌ من قوله تعالى: (أنِّي لا أُضِيعُ عَمَلَ عامِلٍ ...)، فلا حاجةَ لتكْرَارِهِ.

ويُقوِّي اختيارَ معنى المساوةِ الآيةُ الأخرى في سورة النساء: (وَاللهُ أَعْلَمُ بِإِيمانِكمْ بعْضُكمْ منْ بعضٍ)؛ حيثُ يُفْهَمُ منها المساواةُ بين العبيدِ والأحرارِ في ميزانِ الإيمانِ، والرَّابطُ بينَ الآيتينِ أنَّ كِلا الأمرينِ كانَ عندَ العربِ حَيْفٌ وظُلْمٌ؛ حيثُ كانوا يُفَضِّلُونَ الذكورَ على الإناثِ، كما يُفَضِّلُونَ الأحرارَ على العبيدِ، فأرادَ الشارعُ الحكيمُ إلغاءَ ذلكَ بتأكيدِ مبدأ المساواةِ على حسب الموازين التي شرَعَها.

****

المسألة السادسة عشرة: إعرابُ قولِهِ تعالى: (مَتَاعٌ قَلِيلٌ)

قال ابنُ الأنباريِّ في أثناءِ شرحِهِ الوقفَ في قوله تعالى: (لاَ يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُواْ فِي الْبِلاَدِ، مَتَاعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمِهَادُ)[1]:" والوقفُ على: (فِي البِلادِ) حسنٌ غيرُ تامٍّ، **وقال السجستانيِّ**: هو تامٌّ، **وهذا غلطٌ**؛ لأنَّ قوله: (متَاعٌ قليلٌ) مرفوعٌ بإضمارِ: (ذلك متاعٌ قليلٌ)، أي: تَقَلُّبُهمْ متاعٌ قليلٌ، فهو متعلِّقٌ بالأوَّلِ من جهةِ المعنى"[2].

اعترضَ ابنُ الأنباري أبا حاتمٍ في قوله بإتمام الوقف على (فِي البلادِ) [3]، وغلَّطهُ محتجًّا بأنَّ ما بعْدَهُ متعلِّقٌ بما قبلَه من ناحية المعنى.

ووافقَ ابنَ الأنباريِّ في تغليطِ أبي حاتمٍ النحاسُ؛ حيث قال:" وغُلِّطَ في هذا، فقيلَ ليس بتمامٍ، ولكنَّه وقفٌ صالحٌ؛ لأنَّ ما بعدَهُ متعلِّقٌ بما قبلَهُ؛ لأنَّ المعنى: تَقلُّبُهمْ في البلادِ، وتصرُّفُهمْ في متاعٍ قليلٍ، ومنْفَعَةٍ يسيرَةٍ، ثمَّ يَصيرونَ إلى المجازاة بالأعمالِ والخلودِ في النَّارِ"[4].

والأشمونيُّ لمْ يبتعِدُ كثيرًا عن النَّحاسِ في حكم الوقف على (في البلادِ)، حيثُ ذكرَ أنَّه وقفٌ كافٍ؛ لأنَّ ما بعده خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ، أي: هو متاعٌ، أو مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ، أي: تقلُّبهم متاعٌ قليلٌ[5].

---

(١) سورة آل عمران ١٩٦، ١٩٧.
(٢) إيضاح الوقف والابتداء ١/٥٩٠، ٥٩١.
(٣) ينظر توثيق قوا أبي حاتمٍ في: القطع والائتناف ١/١٥٨، ومنار الهدى ٩٥.
(٤) القطع والائتناف ١/١٥٨.
(٥) منار الهدى في الوقف والابتدا ٩٥.

ولعلَّ الذي دعا السجستانيّ إلى وصْفِ الوقفِ على (في البلادِ) بأنَّه تامٌّ، أنَّها رأسُ الآية، أوْ أنّه أرادَ تمامَ الجملةِ لفظيًّا، بمعنى: اكتمال أركانها، وإلا فإنَّ المعنى في هذه الآيةِ مرتبطٌ بالآيةِ التي بعدها، كما قال ابنُ الأنباري والنحاسُ وغيرهما.

وعلى ذلك فـ (متاعٌ قليلٌ) لهُ وجهانِ من الإعراب: أحدهما: أنَّه خبرُ مبتدإٍ محذوف، والتقدير: (ذلك متاعٌ قليلٌ)، وهذا تقديرُ الفراء[1]، والنحاسِ[2]، والزمخشريِّ، قال:" (متاعٌ قلِيلٌ) خبرُ مبتدأ محذوفٍ، أي: ذلك متاعٌ قليلٌ، وهو التقلبُ في البلادِ، أرادَ قلَّته في جنْبِ ما فاتهم من نعيمِ الآخرة، أوْ في جنبِ ما أعدَّ الله للمؤمنين من الثواب، أوْ أرادَ أنَّه قليلٌ في نفسه لانقضائه، وكلُّ زائلٍ قليلٌ"[3]، وقدَّره الزجاجُ بقوله:" ذلكَ الكَسْبُ والرِّبْحُ الذي يربحونَهُ، متاعٌ قليلٌ"[4]، وقدَّرَهُ القرطبيُّ[5]، والسَّمينُ الحلبيُّ[6]، وابنُ عادلٍ[7]، بـ (تَقَلُّبُهمْ وتَصرُّفُهمْ متاعٌ قليلٌ).

وثانيهما: أنَّه مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ، وهو قولُ السجاونديُّ، وأحمدُ الأشموني – في قوله الآخر – والتقديرُ عندَ السجاوندي: (لهم متاعٌ قليلٌ) [8]، وعندَ الأشمونيِّ: (تَقلُّبُهُمْ متاعٌ قليلٌ) [9]، على أنَّ (تقلبهم) خبرٌ مقدَّمٌ، و(متاع) مبتدأ مؤخَّرٌ. وَجُمْلَةُ (مَتاعٌ قَلِيلٌ) إِلَى آخِرِهَا بَيَانٌ لِجُمْلَةِ (لَا يَغُرَّنَّكَ) [10].

****

المسألة السابعة عشرة: أوْجهُ إعْرابِ قوله تعالى: (وَصِيَّةً)

قالَ ابنُ الأنباريِّ عندَ قوله تعالى: (....وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلاَلَةً أَو امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِن كَانُوَاْ أَكْثَرَ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَآ أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَآرٍّ **وَصِيَّةً** مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ)[11]:" **وقال**

---

(١) معاني القرآن ٢٥١/١، وراجع: التفسير البسيط ٢٦٨/٦.
(٢) إعراب القرآن ٤٢٨/١.
(٣) الكشاف ٦٨١/١، والبيضاوي بحاشية زاده ٢٤١/٣.
(٤) معاني القرآن له ٥٠١/١، وراجع: التفسير البسيط ٢٦٨/٦.
(٥) تفسير القرطبي ٤٨١/٥.
(٦) الدر المصون ٥٤٥/٣.
(٧) اللباب في علوم الكتاب ١٣٠/٦.
(٨) علل الوقوف ٤٠٩/١، وكتاب الوقف والابتداء١٦٧.
(٩) منار الهدى ٩٥.
(١٠) انظر: التحرير والتنوير ٢٠٦/٤.
(١١) سورة النساء آية ١٢.

السجستانيُّ: الوقفُ على قولِهِ: (غَيْرَ مُضَآرٍّ) تامٌّ، **وهذا غَلَطٌ**؛ لأنَّ الوصيَّةَ مُتعلِّقَةٌ بالكلامِ المتَقَدِّمِ، كأنَّهُ قالَ: (لِكُلِّ واحدٍ منهما السُدُسُ وَصِيَّةً مِنَ اللهِ)"(١).

نصَّ ابنُ الأنباريِّ على أنَّ أبا حاتمٍ يرى تَمامَ الوقفِ على قولِهِ: (غَيْرَ مُضَارٍّ)(٢)، ثمَّ غَلَّطَهُ مُعَلِّلًا ذلكَ الغلطَ بأنَّ الوصيَّةَ متعلِّقَةٌ بالكلامِ المتقدِّمِ، وتابع ابنَ الأنباري في تخطئة أبي حاتمٍ النحاسُ(٣).

ومعنَى تَعَلُّقِ (وصِيَّةً) بقوله تعالى: (لِكُلِّ واحدٍ منهما السُدُسُ)، وَضَّحَهُ الفراءُ عندَما ذكرَ أنَّ (وصيَّةً) منصوبةً على الخروج(٤). وبذلك يكون معنى الآية: إلَّا أنْ تكونَ الوصيَّة التي هي في حُدُودِ ما شرعَ اللهُ، بأنْ تكونَ لغيرِ وارثٍ، وفي حُدُودِ الثلثِ(٥).

قال ابنُ عطيَّةَ مُشيرًا إلى هذا الوجه:" وقيل: إنَّها منصوبةٌ على الخروج إمَّا مِنْ قوله: (فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ)، أو من قوله: (فَهُمْ شُرَكَآءُ فِي لثُّلُثِ)، وهذه عبارةٌ تشبهُ عبارةَ الكوفيين"(٦).

ومِمَّا لا شكَّ فيه أنَّ حصْرَ الآيةِ في هذا التوجيهِ، الذي بنَى عليه ابنُ الأنباري تغليطَ أبي حاتمٍ، **هو تَحَكُّمٌ منه**، فما عليه جُمهورُ المعربينَ(٧): أنَّ (وصيَّةً) منصوبةٌ على المصدريَّةِ، فهي مصدرٌ مؤكِّدٌ، أي: يُوصيكم اللهُ بذلكَ وصيَّةً، وقدَّرهُ أبو البقاء بقوله:" (وصيَّةً) مصدرٌ لفعلٍ محذوفٍ، أي: وصَّى اللهُ بذلك، ودلَّ على المحذوف قوله: (غيرَ مضارٍّ)"(٨). وعليه فالوقفُ تامٌّ على (غير مضارّ)، كما قال أبو حاتمٍ.

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ٥٩٤/٢.

(٢) انظر تحقيق النقل عن أبي حاتمٍ في: القطع والائتناف ١٦١/١،

(٣) السابق ذاته.

(٤) معاني القرآن ٢٥٧/١، ٢٥٨، وراجع: تفسير الطبري ٦٥/٨، والتفسير البسيط ٣٧٤/٦، والبحر المحيط ١٩٩/٣، والخروجُ: (مصطلحٌ كوفيٌّ) ومعناه: المجيءُ بعدَ التَّمامِ، ذكروه تفسيرًا لبعضِ أوْجهِ النَّصبِ، وليسَ وظيفةً نحويَّةً ولا عاملا، ولا يعني أنَّ الكلمةَ الخارجةَ منقطعةٌ عمَّا خرجتْ منه، بلْ يدلُّ على أنَّها متصلةٌ به معنًى وإعرابًا. (انظر: مصطلح الخروج عند الكوفيين، د/ سيف العريفي ص ٥٤).

(٥) انظر: حاشية شيخ زاده على البيضاوي ٢٧٩/٣.

(٦) المحرر الوجيز ٤٨٨/٢، وانظر: القرطبي ١٣٥/٦، والبحر المحيط ١٩٩/٣، والدر المصون ٦١٣/٣، واللباب ٢٣١/٦.

(٧) انظر: مراجع الحاشية السابقة، وتفسير الطبري ٦٥/٨، وإعراب النحاس ٤٤١/١، والكشاف ٣٩/٢، ومشكل إعراب القرآن ١٩٢/١، والبيان ٢٤٦/١، والتفسير البسط ٣٧٤/٦.

(٨) إملاء ما منَّ به الرحمن ١٧٠/١.

قال أبو جعفرٍ الطبريُّ:" وأمَّا قولُهُ: (وصيَّةً)، فإنَّ نصْبَهُ من قوله: (يُوصِيكُمُ اللهُ في أَوْلادِكُمْ....)[(١)]، وسائرِ ما أوْصَى به في الاثنينِ[(٢)]، ثمَّ قالَ: (وصيَّةً) مصدرًا من قولهِ (يُوصِيكم)"[(٣)]. ثمَّ ذكر الطبريُّ توجيهَ الفراءِ السابق، وأبدى اعتراضًا عليه، قائلًا:" والذي قلْناهُ بالصَّوابِ أَوْلَى؛ لأنَّ اللهَ جلَّ ثناؤهُ افتتحَ ذكْرَ قِسْمَةِ المواريثِ في هاتين الآيتينِ بقولهِ: (يُوصِيكم)، ثمَّ ختمَ ذلك بقولهِ: (وصيَّةً من الله)، أخبرَ أنَّ جميعَ ذلكَ وصيَّةً منه، وصَّى به عباده، فنصْبُ قوله: (وصيَّةً) على المصدرِ من قوْلِهِ: (يُوصيكم) أوْلى من نصبهِ على التفسير من قوله: (فَلِكُلِّ واحدٍ منهما السُّدُسُ)؛ لما ذكرنا"[(٤)].

وبَقِيَ توجيهانِ في نصب (وصيَّةً):

أحدهما: أنَّها مصدرٌ في موضع الحال، والعامل فيها (يُوصِيكُمُ اللَّهُ)، قاله ابنُ عَطِيَّةَ[(٥)].

وثانيهما: أنَّها منصوبةٌ باسْمِ الفاعلِ (مُضَآرٍّ)، على أنَّها مفعولٌ به، وهذا الوجهُ جوَّزَهُ الزمخشريُّ[(٦)]، والسَّجاونديُّ[(٧)]، والمعنى: لا يضارَّ وصية من اللهِ، وهو الثلثُ فما دونه بزيادته على الثلث، أو وصية
من الله بالأولادِ، وأن لا يدعَهم عالةً بإسرافه في الوصية[(٨)].

وذكرَ أبو حيانَ أنَّ هذا الوجهَ يكونُ على سبيلِ التَّجوُّزِ؛ لأنَّ المضارَّةَ في الحقيقة إنَّما تقعُ بالوَرَثةِ لا بالوصيَّةِ؛ لكنَّهُ لَمَّا وَصَّى اللَّهُ – تعالى – بالورَثَةِ جَعَلَ الْمَضَارَّةَ الواقعةَ بهمْ كأنَّها واقعةٌ بنفسِ الوصيّة مُبَالَغةً في ذلك، وَيُؤَيِّدُ هذا التخريجَ قراءةُ الحسنِ: (غَيْرَ مُضَآرٍّ وَصِيَّةٍ مِّنَ اللَّهِ)[(٩)]، بإضافةِ اسمِ الفاعل إليها على سبيلِ المجازِ، والتقدير: غير مضارٍّ في وصيةٍ من الله، فاتُّسِعَ في أمرِ التَّعْديةِ إلى أنَّ عُدِّيَ اسمُ الفاعلِ بنفسِه من

---

(١) سورة النساء آية ١١.
(٢) يقصد الآيتين ١١، ١٢ من سورة النساء.
(٣) تفسير الطبري ٨/٦٥.
(٤) السابق ذاته.
(٥) المحرر الوجيز ٢/٤٨٨، وانظر: القرطبي ٦/١٣٥، والبحر المحيط ٣/١٩٩، والدر المصون ٣/٦١٣، واللباب ٦/٢٣١.
(٦) الكشاف ٢/٣٩، وانظر: البحر المحيط ٣/١٩٩، والدر المصون ٣/٦١٣.
(٧) علل الوقوف ٢/٤١٧، والوقف والابتداء ١٦٩.
(٨) انظر: الحاشية السابقة، والكشاف ٢/٣٩، وحاشية شيخ زاده ٣/٢٧٩.
(٩) وردت القراءةُ في: الكشاف ٢/٣٩، والمحرر الوجيز ٢/٤٨٨، والإملاء ١/١٧٠، والقرطبي ٦/١٣٥، والبحر المحيط ٣/١٩٩، والدر المصون ٣/٦١٣.

غير واسطةٍ؛ لِمَا ذكرْنا من المبالغة في الزجر عنها، كما قيل: يا سارقَ الليلةِ، بإضافة اسم الفاعل إلى ظرفه مجازًا واتِّساعًا، والأصلُ: يا سارِقًا في الليلةِ[1].

قال السَّمينُ عن هذا التخريخ لقراءة الحسن:" وهذا أَحْسَنُ تخريجًا من تخريج أبي البَقَاءِ فإنَّهُ ذكر في تخريج قراءة الحَسَنِ وجهين:

أحدهما: أنَّهُ على حذفِ (أهل)، أوْ (ذي)، أي: غير مضارٍّ أهلِ وصيَّةٍ، أو ذي وَصِيَّة. والثَّاني: على حذف (وقت)، أي: وقتِ وصيَّة، قال: وهو مِنْ إضافَةِ الصِّفة إلى الزَّمانِ، ويقرُب من ذلك قولهم: هو فارسُ حربٍ، أي: فارس في الحرب، وتقولُ: هو فارسُ زمانه، أي: فارس في زمانه، كذلك تقدير القراءة: غير مضارٍّ في وقتِ الوصيَّة[2].

****

المسألة الثامنة عشرة: أوجهُ إعرابِ قوله تعالى: (وَأَخِي)

قال ابنُ الأنباري في أثناء شرحه الوقفَ في قوله تعالى: (قَالَ رَبِّ إِنِّي لا أَمْلِكُ إِلاَّ نَفْسِي وَأَخِي فَافْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ)[3]:" (قَالَ رَبِّ إِنِّي لا أَمْلِكُ إِلاَّ نَفْسِي وَأَخِي) وقْفٌ حَسَنٌ، (والأخُ) مَنْسُوقٌ على (النَّفْسِ). **وزعَمَ السِّجستانيُّ** أنَّ بعضَ المفسِّرينَ قال: الوقفُ (إِلَّا نَفْسِي)، وأرادَ بقولهِ: (وأَخِي): وأَخِي لا يَملِكُ إِلَّا نفْسَهُ. **وهذا قولٌ فاسِدٌ**؛ لأنَّه لو كانَ كذا، كانَ الكلامُ يَدُلُّ على أنَّ مُوسَى لا يَمْلِكُ أخَاهُ، والقرْآنُ لا يدُلُّ على هذا، ولو كانَ كذا، لقالَ: لا أَملِكُ إِلَّا نفْسي، وأخي، وقوْمِي؛ لأنَّه غيرُ مالكٍ لقومِهِ، كما أنَّهُ غيرُ مالكٍ لأخيهِ، فلأيِّ معنًى خَصَّ أخاهُ بالذِّكرِ، وهو لا يَمْلِكُهُ، ولا يَملِكُ قوْمَهُ، ولمْ يَقُلْ بها أحدٌ يُعْرَفُ من المفسِّرينَ، وسُئِلَ أبو العباسِ عنْهُ فلمْ يُجِبْهُ، ولمْ يُجزْهُ"[4].

حَسَّنَ ابنُ الأنباريِّ الوقفَ على قوله تعالى: (إِلاَّ نَفْسِي وَأَخِي)، وذكرَ أنَّ السِّجستانيَّ زعمَ أنَّ بعضَ المفسِّرِينَ وقفَ على قولِهِ: (إِلاَّ نَفْسِي)، وابتدأ بقوله: (وَأَخِي) على معنى: (وأخِي لا يَملكُ إلا نفسَهُ) [5]، ثمَّ ردَّ عليه ذلك بأنَّه قولٌ فاسِدٌ؛ محتجًّا بما ذكره في نصِّهِ السَّابقِ.

---

(١) انظر: مراجع الحاشية السابقة، وحاشية شيخ زاده ٢٧٩/٣.
(٢) الدر المصون ٦١٣/٣، وانظر: الإملاء ١/ ١٧٠، واللباب ٢٣١/٦.
(٣) المائدة آية ٢٥.
(٤) إيضاح الوقف والابتداء ٦١٤/٢، ٦١٥، ٦١٦.
(٥) لم أقف على هذا النقل فيما رجعتُ عليه من مصادر .

وقبلَ أنْ نحكمَ على تخطئةِ ابنِ الأنباريِّ لأبي حاتمٍ، أقولُ: في إعرابِ (وأَخِي) ستةُ أوْجهٍ[١]: ثلاثةٌ من جهةِ الرَّفعِ، واثنانِ من جهةِ النصبِ، وواحدٌ من جهةِ الجر، وبيانُ ذلكَ على النحو الآتي:

أولًا: أوجهُ الرفعُ:

الوجهُ الأوَّلُ: أنَّه مبتدأٌ حُذِفَ خبرُه؛ للدَّلالةِ عليه بما تقدَّمَ، أي: وأخي كذلكَ لا يَملِكُ إلا نفسَهُ، فقصَّتُهُ كقصَّتي. ويكونُ قدْ عَطفَ جُمْلَةً مستأنفةً غَيْرَ مُؤَكَّدَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ مُؤَكَّدَةٍ بـ (إنَّ)، وهذا قولُ أبي حاتمٍ[٢]، ووافقه عليه ابنُ مجاهدٍ[٣]. والوقفُ عندهما على (نَفْسِي) تامٌّ[٤].

وهذا الوجه اعترضه ابنُ الأنباري –كما سبق – مُعلِّلًا اعتراضَه بأنَّ معنى هذا الوجه لا يدلُّ عليه القرآنُ الكريم، وأنَّ أبا العباسِ ثعلبًا لمْ يُجزْهُ، وقدْ وافقه النَّحاسُ في ذلك فقال:" وخالفهُ في ذلك أهلُ العربية، وأهل التأويل على خلافه"[٥]، وكذلك أحمدُ الأشموني، قال:" وخولِفَ في ذلك؛ لأنَّ المعنى أنَّ قومَ موسى خالفُوا عليه إلا هارونَ وحْدَهُ"[٦].

أقولُ: قدْ يَحْتَمِلُ أنْ يكونَ المعنى: أنَّه لا سُلْطانَ لموسى عليه السَّلامُ إلَّا على نفسهِ، ولا سُلْطانَ لأخيه إلَّا على نفسِهِ، فلا سُلطانَ لهما على قومِهما. قال القرْطبيُّ:" وقيل: المعنى: إنِّي لا أملكُ إلَّا نفْسِي، ثمَّ ابتدأَ فقالَ: (وأخي)، أي: وأخي – أيضًا – لا يملك إلَّا نفسَهُ"[٧].

وقدْ أكَّدَ أبو عَمْرٍو الدانيِّ على أنَّ هذا المعنى هو ما جاءَ به التفسيرُ، قال:" وقال أحمدُ بنُ موسى اللؤلؤي: (الأنْفس) تامٌّ، ثمَّ يبتدِىء: (وأخي) بتأويل: وأخي لا يملكُ إلا

---

(١) انظر هذه الأوجه في: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٦٤/٢، ١٦٥، وإعراب النحاس ١٥/٢، والقطع والائتناف ١٩٩/١، والمكتفى ١٦٤، والكشاف ٢٢٢/٢، والبيان ٢٨٨/١، والمحرر الوجيز ١٤١/٣، والتفسير البسيط ٧/ ٣٣٠، والقرطبي ٤٠٠/٧، والبحر ٤٧١/٣، والدر المصون ٢٣٥/٤، ومنار الهدى ١١٧، والتفسير الكبير ١٥٨/١١.

(٢) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٦١٤/٢، ٦١٥.

(٣) انظر: القطع والائتناف ١٩٩/١، والمكتفى ١٦٤، ومنار الهدى ١١٧.

(٤) انظر: مراجع الحاشية السابقة.

(٥) القطع والائتناف ١٩٩/١.

(٦) منار الهدى ١١٨.

(٧) تفسير القرطبي ٤٠٠/٧، وراجع: المحرر الوجيز ١٤١/٣، والبحر المحيط ٤٧١/٣.

نفسه، وقد جاءَ التفسيرُ بما قال. حدثنا محمد بن عبد الله .... حدثنا يحيى بن سلام قال: قال الكلبيُّ في قولهِ: (إني لا أملك ....)، أي: وأخي لا يملكُ إلا نفسه"(١).
وعلى هذا المعنى يكونُ الوقفُ على (نفْسِي) تامًّا، ويكون (وأخي) مستأنفًا، على أنَّه مبتدأٌ والخبر محذوف، على ما ذهب إليه أبو حاتم، وابنُ مجاهدٍ. قال أحمدُ الأشموني:" فمن وقفَ على (نفْسي)، وقدَّرَ (وأخي) مبتدأً حُذفَ خبره، أي: وأخي كذلك لا يملكُ إلا نفسه، فوقْفُهُ تامٌّ"(٢).
وبناءً على ذلك فاعتراضِ ابنِ الأنباري تحكُّمٌ، لا داعي له، أضفْ إلى ذلك أنَّ هذا الوجهَ ذكرهُ من شيوخ العربية جمعٌ كبيرٌ منهم: ابن عطيَّةَ(٣)، والقرطبيُّ(٤)، والعكبريُّ(٥)، وأبو حيانَ(٦)، والسمينُ الحلبيُّ(٧)، وابنُ عادلٍ(٨)، وغيرهم. وبناءً على ذلك فعدمُ إجازةِ ثعلب لهذا المعنى ليس دليلًا على ردِّهِ لأنَّ غيرَهُ من علماء العربية أجازه.

كما يجوزُ أنْ يكونَ المعنى: أنَّه لا سُلطانَ لموسى عليه السَّلامُ إلا على نفسِهِ وعلى أخيه، فأخوهُ وَزيرُهُ وعَضُدُهُ بأمر الله، فلا مقدرةَ له على عصيانِ موسى، وبهذا المعنى لا يكون الوقف على (نفسِي) تامًّا(٩)؛ لأنَّه لا يتمُّ الوقفُ على المعطوف عليه دون المعطوف. قال الطبريُّ:" يعني بذلك: لا أقدرُ على أحدٍ أنْ أحملَهُ على ما أحبُّ وأريدُ من طاعتِكَ، واتِّباعِ أمْرِكَ ونَهْيِكَ، إلَّا على نفسي، وعلى أخي"(١٠).
الوجه الثاني: أنَّهُ مرفوعٌ عَطْفًا على مَحَلِّ (إنَّ) واسْمِها؛ لأنَّه بعدَ استكمالِ الخَبرِ على خلافٍ في ذَلِك،

(١) المكتفى ص ١٦٤.
(٢) منار الهدى ص ١١٨.
(٣) المحرر الوجيز ١٤١/٣.
(٤) تفسير القرطبي ٤٠٠/٧.
(٥) إملاء ما منَّ به الرحمن ٢١٣/١.
(٦) البحر المحيط ٤٧١/٣.
(٧) الدر المصون ٢٣٥/٤.
(٨) اللباب في علوم الكتاب ٢٧٥/٧.
(٩) بل يكون حسنًا، كما سيتضح على وجهي الرفع الآتيين. وانظر: منار الهدى ١١٨.
(١٠) تفسير الطبري ١٥٧/١٠، وانظر: البحر المحيط ٤٧١/٣.

كأنَّه قيلَ: أنا لا أملِكُ إلَّا نفْسي، وهارونُ كذلك لا يَملِكُ إلَّا نفْسَه[1]. وقال القرطبي:" أي: إنِّي وأخي لا نملكُ إلا أنفُسَنا"[2].

وإنَّما جازَ ذلك؛ لأنَّ (إنَّ) الكسورة لَمَّا لمْ تُغَيِّرْ معنى الجملةِ، كانَ اسمهما المنصوبُ في محلِّ الرَّفْعِ على الابتداءِ؛ لأنَّ فائدةَ المكسُورةِ ليستْ إلّضا للتأكيدِ فكانت بالنِّسْبةِ إلى أصْلِ المعنى في حكم المعدُومِ، فجازَ العطفُ على محلِّ اسمها بالرفع[3].

الوجه الثالث: أنَّه مَرْفُوعٌ عَطْفًا على الضَّمير المستكِنِّ في (أمْلِكُ)، والمعنى: لا أملِكُ أنا وأخي إلَّا أنفسَنا، وجاز ذلك لِلْفَصْل بقوله: (إلاَّ نَفْسِي) [4].
ورَدّ أبُو حَيَّان هذا الوَجْهَ، بأنَّه يلزمُ منه أنَّ مُوسَى وهَارُونَ لا يَمْلِكَانِ إلاَّ نَفْسَ مُوسَى فَقَطْ، وَلَيْس المِعْنَى على ذَلِك[5].

قال السَّمينُ:" وهذا الرَّدُّ لَيْس بِشَيْءٍ؛ لأنَّ القائِلَ بهذا الوَجْهِ صَرَّح بِتَقْديرِ المفعول بَعْد الفاعِلِ المعْطُوف، وأيضاً اللَّبْسُ مأمُونٌ، فإن كلَّ أحِدٍ يَتَبادَرُ إلى ذِهْنِهِ أنَّهُ يَمْلِكُ أمْرَ نَفْسِهِ"[6].
وقيل: لا يَجوزُ هذا الوجهُ؛ لأنَّ المضارعَ المبدوءَ بالهمزةِ لا يَرْفعُ الاسمَ الظاهرَ، لا تقول: أقومُ زيدٌ[7].
ثانيًا: وجهَا النَّصْبِ:

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج ١٦٤/٢، والكشاف ٢٢٢/٢، والبيان ٢٨٨/١، والتفسير البسيط ٣٣٠/٧.
(٢) تفسير القرطبي ٤٠٠/٧.
(٣) انظر: حاشية شيخ زاده ٥٠٧/٣، وراجع: إيضاح الوقف والابتداء ٦١٦/٢، والدر المصون ٢٣٥م٤.
(٤) انظر: معاني القرآن للزجاج ١٦٤/٢، وإعراب النحاس ١٥/٢، والكشاف ٢٢٢/٢، والبيان ٢٨٨/١، والتفسير البسيط ٣٣٠/٧، والقرطبي ٤٠٠/٧، والبحر المحيط ٤٧١/٣.
(٥) البحر المحيط ٤٧١/٣، ٤٧٢.
(٦) الدر المصون ٢٣٥/٤، وانظر: اللباب في علوم الكتاب ٢٧٦/٧، ومنار الهدى ١١٧.
(٧) انظر: منار الهدى ١١٧.

الوجه الأول: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَطْفاً على (نَفْسِي)، والمعنى: لا أَمْلِكُ إلاَّ أخِي مع مِلْكِي لِنَفْسي دُونَ غَيْرِنَا؛ لأنَّ أخاه إذا كانَ مُطيعًا له فهو مالكٌ طاعتَهُ[(١)]. وهذا الوجه رجَّحَهُ أبو حيان[(٢)]، والسمينُ[(٣)]، وابنُ عادلٍ[(٤)].

الوجه الثاني: أنَّه مَنْصُوبٌ عَطْفاً على اسْمِ (إنَّ)، وخبرُه محذوفٌ؛ لدَلالة الأوَّلِ عليه، والمعنى: وإنَّ أخِي لا يَملكُ إلا نفسَهُ[(٥)].

وجهُ الجرِّ: أنَّه مَجْرُورٌ عطفاً على (اليَاء) في (نَفْسِي) عند الكوفيين[(٦)]، أي: إلاَّ نَفْسِي ونَفْسِ أخِي، وهو ضعيفٌ على قَوَاعِدِ البَصْرِيِّين؛ لِلْعَطْفِ على الضَّمِير المجْرُور من غَيْر إعادَةِ الجَارِّ[(٧)].

قال أحمدُ الأشموني مبيِّنًا حكمَ الوقفِ على الأوجهِ السَّابقةِ، ومُظْهِرًا أنَّه في غاية البيانِ، وموضِّحًا مدَى عَلاقةِ الوقفِ بعلمِ النَّحوِ:" فمَنْ وقفَ على (نفسِي) وقدَّر (وأخي) مبتدأ حذف خبره... فوقفُهُ تامٌّ، ومن وقف على (وأخي) عطفًا على (نفسي)، أو عطفًا على الضمير في (أملك)، أو على اسم (إنَّ) كان حسنًا، وهذا غايةٌ في بيان هذا الوقفِ، ولله الحمدُ"[(٨)].

****

المسألة التاسعة عشرة: توجيه النَّصْبِ في قوله تعالى: (مَشَارِقَ الأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا)

قال ابنُ الأنباري عندَ قوله تعالى: (وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُواْ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا) [(٩)]:" **وقال السِّجستانيُّ**: نَصبُوا (مشارقَ الأرضِ ومغاربها) بقوله: (وأورثنا)، ولم ينصِبُوها بالظرفِ، ولم يُريدُوا (في مشارقِ الأرض وفي مغاربها)، **فإنكارُه النصبَ على معنى: (في مشارقها ومغاربها) خَطأٌ**؛ لأنَّ المشارقَ

(١) انظر: معاني الزجاج ١٦٥/٢، والكشاف ٢٢٢/٢، والمحرر ١٤١/٣، والتفسير البسيط ٣٣١/٧.
(٢) البحر المحيط ٤٧١/٣.
(٣) الدر المصون ٢٣٥/٤.
(٤) اللباب في علوم الكتاب ٢٧٦/٧.
(٥) انظر: معاني الزجاج ١٦٥/٢، إيضاح الوقف والابتداء ٦١٦/٢، والبحر ٤٧١/٣، ومنار الهدى ١١٨، وحاشية شيخ زاده ٥٠٧/٣.
(٦) انظر: الكشاف ٢٢٣/٢، والبحر المحيط ٤٧١/٣، والدر المصون ٢٣٥/٤، والبيضاوي بحاشية شيخ زاده ٥٠٧/٣، ٥٠٦.
(٧) انظر: مراجع الحاشية السابقة، واللباب ٢٧٦/٧، ومنار الهدى ١١٨.
(٨) إيضاح الوقف والابتداء ٦١٤/٢، ٦١٥، ٦١٦.
(٩) سورة الأعراف: ١٣٧.

والمغاربَ فيها وجهان: أحدهما: أنْ تكون منصوبةً بـ (أورثنا) على غير معنى محلّ، والمحلُّ هو الذي يُسميه الكسائي صفةً، والخليلُ وأصحابه من البصريين ظرْفاً. والوجه الثاني أن ينصب (التي) بـ (أورثنا) وينصب (المشارق والمغارب) على المحلِّ كأنّك قلتَ: (وأورثنا القومَ الأرضَ التي باركنا فيها في مشارقها ومغاربها) فلمّا أسقطْت الخافض نصبت. وإذا نصبت (المشارق والمغارب) بوقوع الفعل عليها على غير معنى محلّ جعلْتَ (التي باركنا فيها) نعتًا لـ (المشارق والمغارب). وأجاز الفراء وجهاً ثالثاً وهو أن تنصب (المشارق والمغارب) بوقوع الفعل عليها على غير معنى محلّ، ويجعل (التي باركنا) في موضع خفض على النعت للأرض كأنّه قال: (مشارق الأرض التي باركنا فيها)"[(١)].

نقل ابنُ الأنباري عن أبي حاتمٍ أنَّه قال: إنَّهم نصبوا (مشارق) بـ (أورثْنَا)، ولم ينصبوها بالظرف، ولم يريدُوا في مشارقِ الأرْضِ وفي مغاربها[(٢)]، وردَّ ابنُ الأنباري إنكارَ أبي حاتمٍ النصب على الظرفية، ووصفه بالخطأ، محتجًّا بأنَّ في (مشارق، ومغارب) وجهين: .....

وللوقوفِ على حقيقة هذه المسألةِ، أقول: اختلف المعربون في توجيه النصبِ في قوله تعالى: (مشارقَ الأرض ومغاربَها) على عدة أوجه هي:

أولاً: أنّ (مشارقَ الأرضِ ومغاربَها) منصوبان على الظرفية، والعاملُ فيهما هو (يُستضعفون)، و(الَّتي باركْنا) مفعول ثانٍ لـ (أورثنا)، والتقدير: (يُستضعفون في مشارقِ الأرض ومغاربها)، وهو قولُ أحدُ أقوال الفراء[(٣)]، والكسائيِّ[(٤)]، واختاره العكبري[(٥)].

وقد ردَّه أبو حاتمٍ[(٦)]،كما سبق – وتابعه في ذلك الردِّ: الطبريُّ؛ إذ وضَّحَهُ بقوله: "وذلك قولٌ لا معنى له؛ لأنّ بني إسرائيلَ لم يكنْ يستضعفهم أيامَ فرعونَ غيرُ فرعونَ، وقومِهِ، ولم يكن له سلطانٌ إلاّ بمصرَ، فغيرُ جائزٍ والأمرُ كذلك أنْ يُقالَ: الذين يُستضعفون في مشارقِ الأرض ومغاربها. فإن قال قائلٌ: فإنَّ معناه: في مشارقِ أرض مصرَ ومغاربها؛ فإنَّ ذلك بعيدٌ من المفهوم في الخطاب، مع خروجه عن أقوالِ أهل التأويل والعلماء بالتفسير"[(٧)].

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ٦٦٤/٢ – ٦٦٥.
(٢) ينظر توثيق رأي أبي حاتمٍ في: القطع والائتناف ٢٦١/١، ومنار الهدى ١٥٠.
(٣) يُنظر: معاني القرآن له ٣٩٧/١، وانظر: البحر المحيط ٣٧٥/٤.
(٤) يُنظر: القطع والائتناف ٢٦١/١، وإعراب النحاس ١٤٧/٢، والقرطبي ٣١٦/٩.
(٥) يُنظر: إملاء ما من به الرحمن ٢٨٣/١.
(٦) يُنظر: الإيضاح ٦٦٤/٢، والقطع ٢٦١/١، ومنار الهدى ٣٠٨.
(٧) تفسير الطبري ٤٠٥/١٠، وانظر: المحرر الوجيز ٣٣/٤.

وكذلك تابعه ابنُ عطيَّةَ[١]، وأبو حيانَ[٢].

ثانياً: أنّ (القوم) مفعولٌ أولُ لـ (أورثنا)، و(الذين) وصلته في محل نصبٍ نعتًا لـ (القوم)، و(مشارقَ الأرضِ ومغاربَها) المفعول الثاني لـ (أورثنا)، وفي قوله: (الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا) على هذا وجهان: أحدهما: أنَّه نعتٌ لـ (مشارق ومغارب). والثاني: أنَّهُ نعتٌ للأرض، وفيه ضعفٌ من حيثُ الفصلُ بالمعطوف بَيْنَ الصفةِ والموصوفِ. وهو نظيرُ قولك: قام غلامُ هندٍ وزيدٌ العاقلةِ[٣].وقال أبُو البقاءِ هنا:" وفيه ضعفٌ؛ لأنَّ فيه العطفَ على الموصوفِ قبل الصِّفَةِ"[٤]. وهذا سبْقُ لسان أو قلم، لأنَّ العطفَ ليس على الموصُوفِ، بل على ما أضيف إلى الموصوف[٥].

وعُزي هذا الوجهُ إلى الأخفش[٦]، وهو ما نسبه ابنُ الأنباري، والنحاس، وأحمد الأشموني إلى أبي حاتمٍ[٧]، واختاره مكي القيسي[٨]،، والهمذاني[٩]، وأبو حيان[١٠]،والسمين الحلبي[١١]، وابنُ عادلٍ[١٢]، وشيخ زاده[١٣]، وأحمد الأشموني[١٤]،وهو أحدُ قولي الفراء؛ إذْ يقول:" ... ولو جعلتَ (وأورثنا) واقعة على المشارق والمغارب؛ لأنهم قد أورثوها، وتجعل (التي) من نعت (المشارق والمغارب)، فيكون نصبًا، وإنْ شئتَ جعلت (التي) نعتًا لـ (الأرض) فيكون خفضًا"[١٥].

ثالثاً: أنّ (التي باركْنَا) مفعول ثان لـ (أورثنا)، و(مشارق، ومغارب) ظرفان منصوبان على حذف الجارِّ وهو (في)، والتقدير: وأورثنا القومَ الأرضَ التي باركنا فيها في مشارقها

---

(١) المحرر الوجيز ٤/٣٣.
(٢) البحر المحيط ٤/٣٧٥.
(٣) انظر: البحر المحيط ٤/٣٧٥، والدر المصون ٥/٤٣٨، واللباب ٩/٢٨٩.
(٤) الإملاء ١/٢٨٣.
(٥) انظر: الدر المصون ٥/٤٣٨، واللباب ٩/٢٨٩.
(٦) يُنظر رأيه في: القطع والائتناف ١/٢٦١.
(٧) يُنظر: الإيضاح ٢/٦٦٤، والقطع ١/٢٦١، ومنار الهدى ١٥٠.
(٨) يُنظر: مشكل إعراب القرآن ١/٣٣٦.
(٩) يُنظر: الفريد ٢/٣٥١.
(١٠) البحر المحيط ٤/٣٧٥.
(١١) الدر المصون ٥/٤٣٨.
(١٢) اللباب في علوم الكتاب ٩/٢٨٩.
(١٣) حاشية شيخ زاده ٤/٢٨٤.
(١٤) يُنظر: منار الهدى ٣٠٨.
(١٥) معاني القرآن ١/٣٩٧، وانظر: إيضاح الوقف والابتداء ١/٦٦٥، والقطع ١/٢٦١.

ومغاربها، وهو قول الفراء الآخر ، كما أنه أحدُ ما ذكره ابنُ الأنباري[1]. قال الفراءُ:"... فتنصب (مشارق، ومغارب)، تريد: في مشارق الأرْضِ، وفي مغاربها، وتوقع (وأورثنا) على قوله: (التي باركنا فيها)"[2].

وبعد: فالأظهر[3] في المسألة ما رآه السجستانيُّ، وغيرُه، وهو: أنّ (المشارق والمغارب) مفعولٌ ثانٍ لـ (أورثنا)، و(التي باركنا) نعت لـ (المشارق والمغارب)؛ لأنه قولُ أكثرِ المعربين، ولأنَّه لم يُعترض عليه كغيره، ولخلوه من التكلف والتقدير. قال أبو حيان عن الوجه الأول:" فيه تكلُّفٌ وخروجٌ عن الظاهر بغير دليلٍ"[4].

****

المسألة العشرون: مُتَعَلَّقُ (أنْ تَقُولُوا) في قوله تعالى: (أَنْ تَقُولُوا شَهِدْنَا)

قال ابنُ الأنباريِّ عندَ بيانِ الوقفِ على (بَلَى)، و(شَهِدْنَا) في قوله تعالى: (وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُواْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ)[5]:" **قال السجستانيُّ**: الوقفُ على (شَهِدْنَا). قال أبو بكرٍ: **وهذا غلطٌ**؛ لأنَّ (أَنْ) متعلِّقةٌ بالكلامِ الذي قبلها، كأنَّه قال: وأشْهِدْهُمْ على أنفسِهِمْ لأن لا يَقولوا إنَّا كُنَّا عن هذا غافلين، فحُذِفتْ (لا)، واكتُفِيَ مِنها بـ (أَنْ)، كمَا قال: (يُبيّن اللهُ لَكُمْ أنْ تَضِلّوا)[6]، معناه: (لأن لا تضِلُّوا) وكماقال: (وَأَلْقَى فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ)[7]، فمعناه (لأن لا تميدَ بكم) فحذف (لا) واكتفى منها بـ(أن)، قال الراعي:

أَيَّامَ قَوْمِي والْجَمَاعَةَ كَالَّذِي *** لَزِمَ الرِّحَالةَ أنْ تَمِيلَ مَمِيلا[8].

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ٦٦٥/٢.

(٢) معاني القرآن ٣٩٧/١، وانظر: القطع والائتناف ٢٦١/١، والبحر المحيط ٣٧٥/٤، ومنار الهدى ١٥٠.

(٣) انظر: الدر المصون ٤٣٨/٥، واللباب ٢٨٩/٩.

(٤) البحر المحيط ٣٧٥/٤.

(٥) سورة الأعراف آية ١٧٢.

(٦) سورة النساء آية ١٧٦.

(٧) سورة النحل آية ١٥.

(٨) قائله: الراعي النميري، والبيت من الكامل في ديوانه ٢٣٤، وروايته (أزمانَ قومي...)، وانظره في: الكتاب ٣٠٨/١، وجمهرة أشعار العرب ٩٣٨/٢، والأضداد ٣١١، وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ٤٢٠، والأزهية ٧١، والمقاصد النحوية ٤٣٠/١، والتصريح ٢٥٨/١، وشرح الرضي على الكافية ٥٢٤/١، وخزانة الأدب ١٤٥/٣، والدرر اللوامع ٨٩/٢، وبلا نسبة في: شرح الأشموني ٤٩٧/١، وهمع الهوامع ١٠٥/٢.

أراد: (أن لا تميلَ) فاكتفى بـ (أنْ) منْ (لا).
وقال القطامي يَصِفُ ناقةً:

رَأَيْنَا مَا يَرَى البُصَرَاءُ فِيْهَا *** فَأَلَيْنَا عَلَيْهَا أَنْ تُبَاعَا[1].

فمعناه (بأن لا تباعَ) فاكتفى بـ(أنْ) منْ (لا)، وتمامُ الكلامِ على قوله: (وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ)"[2].

نقلَ ابنُ الأنباريِّ عن أبي حَاتمٍ أنه يَرى أنَّ الوقف في الآية الكريمة على قوله تعالى (شهِدْنا)[3]، ثمَّ وصفَ ذلك الوقفَ بأنَّه غلطٌ؛ محتجًّا بأنَّ (أنْ تقولوا) متعلِّقٌ بما قبله، فالكلامُ متَّصِلٌ بعضهُ ببعضٍ.

وفي الحقيقةِ لا وجهَ لتخطئةِ ابنِ الأنباري أبا حاتمٍ؛ لأنَّ الاختلافَ في الوقفِ على (بَلَى)، وعلى (شهدنا) في الآية الكريمةِ مَبْنِيٌّ على اختلافِ القراء في قراءة (أنْ تقُولوا) – بتاء الخطاب، أو ياء الغيبة[4] – وعلى اختلافِ أهلِ التأويل؛ فإنَّ المفسِّرينَ اخْتلفُوا في قائلِ (شهدْنا)، هل هو من كلام الله تعالى والملائكةِ، أو من كلامِ ذريةِ آدم؟ وتفصيلُ ذلك على النحو الآتي:

أولا: ذهبَ جماعةٌ من المفسِّرين، منهم مجاهدٌ والضحاكُ والسُّديُّ إلى أنَّ قائلَ (شهدنا) هم الملائكةُ، ويكونُ المعنى: قالوا بلى، فقال الله للملائكةِ اشهدوا، فقالوا: شهدنا[5].

وعلى ذلك فـ (شهدنا) ليس من كلام القائلين (بلى)، وهم بنو آدمَ. قال السجاوندي:" ويصلُح أنْ يكونَ (شهدنا) من قول الملائكة، أي: قيل للملائكة اشهدوا، فقالوا: شهدنا، فيكون منفصلا من كلمة (بلى) ومتَّصلا بـ (أن تقولوا)، وفيه بعدٌ"[6].

---

(١) البيت من الوافر، ورُوي البيت في ديوانه ٤٣، (عرْفنا ما يرى ...)، وانظره في: تفسير الطبري ١١٨/٩، والتفسير البسيط ٤٥١/٩، والدر المصون ٥١٣/٥، واللباب لابن عادل ٣٨٥/٩، وبلا نسبة في: شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ٤٢١

(٢) سورة الأعراف من الآية ١٧٤، وانظر: إيضاح الوقف والابتداء ٦٦٩/٢، ٦٧٠.

(٣) انظر توثيق هذا النقل في: القطع والائتناف ١/ ٢٦٥، والمكتفى ١٨٩، والمقصد ١٥٣، ومنار الهدى ١٥٣.

(٤) (أنْ تقولوا) – بالتاء – قراءةُ السبعة إلا أبا عمرٍو، فإنَّه قرأ (يقولوا) بالياء، وكذا هي قراءة عاصم الجحدري، وابن محيصن. انظر: القطع والائتناف ٢٦٥/١، والسبعة ٣٠٢، والكشف ٤٨٣/١، والنشر ٢٧٣/٢، والبحر ٤٢٠/٤، والإتحاف ٢٣٣.

(٥) انظر: تفسير الطبري ٢٤٩/١٣، وتفسير القرطبي ٣٨١/٩، والدر المنثور ٦٠٧/٣.

(٦) علل الوقوف ٥٢٣/٢، وكتاب الوقف والابتداء ٢١٢، ٢١٣.

وقيل: قالوا بلى، فقال الله تعالى: (شهدنا)، فـ (شهدنا) من كلام الله تعالى[١].

وقيل: هو من قول الله تعالى، والملائكةِ، والمعنى: شهدنا على إقراركم كي لا تقولوا يوم القيامة إنَّا كنَّا عن هذا غافلين[٢].

وعلى هذه الأقوال المتقدمة كلها فالوقفُ على قوله عزَّ وجلَّ (قالوا بلى)؛ لأنَّ ما بعده ليس من كلام الذرية، ويكون كلام الذرية قد تمَّ، وعليه فالوقف على (بلى) تام، وهذا قول نافع، ومحمد بن عيسى، والقتبي، والدينوري[٣].

قال أحمدُ الأشموني:" واختلف في (شهدنا) هل هو من كلام الله، أو من كلام الملائكة، أو من كلام الذرية؟ فعلى أنَّه من كلام الملائكةِ، وأنَّ الذريةَ لَمَّا أجابوا بـ (بلى)، قال اللهُ للملائكة: اشهدوا عليهم، فقالت الملائكةُ: شهدنا، فـ (بلى) آخرُ قصة الميثاق فاصلة بين السؤال والجواب. فالوقف على (بلى) تامٌّ؛ لأنَّه لا تعلُّقَ له بما بعده، لا لفظًا ولا معنًى"[٤].

وعلى ذلك فمقول القول محذوف، تقديره: بلى أنت ربُّنا، وجملة (شهدنا) استئنافية لا محلَّ لها من الإعراب، وهي غيرُ داخلة في القول[٥].

ثانيًا: أنَّ (شهدنا) من كلام الذرية، يعني: قالوا: بلى، وقالوا: شهدنا، وهو قول أُبيِّ بنِ كعب، وابن عباس[٦]، واختاره الطبريُّ، قال:" الظاهرُ يدلُّ على أنَّه خبرٌ من الله تعالى عن قيل بني آدم بعضهم لبعضٍ، وأنَّهم شهدوا عليهم بما أقروا به على أنفسهم"[٧].

وعلى هذا فلا يُوقف على (بلى)؛ لأنَّ ما بعدها من كلامهم أيضًا، فهو متَّصلٌ بما قبله، ويُوقفُ على

(شهدنا) على التمام[٨]. وهو قولُ الأخفش، **وأبي حاتمٍ السجساني**، وأحمد بن موسى (ابن مجاهد)، وإبراهيم بن عبد الرازق[٩].

---

(١) انظر: التفسير البسيط ٩/٤٥١، وتفسير الفخر الرازي ١٥/٥٢.
(٢) انظر: المحرر الوجيز ٤/٨٦، وتفسير القرطبي ٩/٣٨١، والبحر المحيط ٤/٤٢١.
(٣) انظر: مراجع الحاشية السابقة، والمكتفى ١٨٨، وتفسير الفخر الرازي ١٥/٥٢.
(٤) منار الهدى ١٥٣، وانظر: المقصد ١٥٣.
(٥) انظر: الكشاف ٢/٥٣٠، والمحرر الوجيز ٤/٨٦.
(٦) انظر: الطبري ١٣/٢٥٠، والتفسير البسيط ٩/٤٥٣، والكشاف ٢/٥٣٠، والمكتفى ١٨٨.
(٧) تفسير الطبري ١٣/ ٢٥٠.
(٨) انظر: التفسير البسيط ٩/٤٥٣، والمقصد ١٥٣، والدر المصون ٥/٥١٣، واللباب ٩/٣٨٣، ومنار الهدى ١٥٣.
(٩) انظر: القطع والائتناف ١/٢٦٥، والمكتفى ١٨٨.

وعلى ذلك فلا يتعلَّقُ (أنْ تقولوا) بـ (شهدنا)، وإنَّما هو متعلِّقٌ بمحذوفٍ، أي: فعلنا ذلك لئلا يقولوا، أو فعلنا ذلك كراهة أنْ تقولوا يوم القيامة(١).

وذكرَ الواحديُّ أنّ (شَهِدْنا) إذا كان من قول الذُّرِيَّةِ فإنَّه يتعيَّنُ أن يتعلَّق (أن تقولوا) بـ (أَشْهَدَهُمْ)(٢). كأنَّه رأى أن التركيب يصيرُ: شَهِدْنَا أن تقولوا، سواءً قرىءَ بالغيبة أو الخطاب، والشَّاهدُون هم القائلون في المعنى، فكان ينبغي أن يكون التركيب: شهدنا أنْ نقول نحن، وهذا غيرُ لازم؛ لأنَّ المعنى: شهد بعضهم على بعض، فبعضُ الذرية قال: شهدنا أنْ يقول البعضُ الآخر كذلك(٣).

وذكر الجرجانيُّ عن بعضهم وجهاً آخر: وهو أن يكون قوله: (وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ) إلى قوله: (قَالُوا بَلَى) تمام قصة الميثاق، ثم ابتدأ عزَّ وجلَّ خبراً آخر بذكر ما يقوله المشركون يوم القيامة، فقال: (شَهِدْنَا) بمعنى: نشهد؛ كقوله الحطيئة:

شَهِدَ الحُطَيئَةُ حِينَ يَلْقَى رَبَّهُ *** أنَّ الوليدَ أحقُّ بالعُذرِ(٤).

أي: يشهد، فيكون تأويله: يَشْهَدُ أن يقولوا' أي: إنَّكم ستقولون ذلك، فتكون القصة الأولى خبرًا عن جميع المخلوقين بأخذ الميثاق عليهم، والقصة الثانية خبرًا عن المشركين خاصةً(٥).

واعترض ابنُ الأنباري – كما سبق – هذا الوقف، وضعَّفه، وقال لا يُوقفُ على (بلى)، ولا على (شهدنا)؛ لتعلُّقِ (أنْ تقولوا) بقوله: (وأشهدَهم) فالكلامُ متصلٌ بعضه ببعضٍ، وتمامُ الكلامِ عنده على قوله: (وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ)، ويُمكن أنْ تُعلَّق (أنْ) بـ (أَشْهَدَهم)(٦)، قال الواحديُّ:" وهذا أوضحُ في التأويل، والمعنى: وأشهدهم على أنفسهم لئلا تقولوا، أو كراهيةَ أن تقولوا"(٧). ووافق ابنَ الأنباري في هذا الاعتراض مكيٌّ القيسيُّ(٨).

---

(١) انظر: علل الوقوف ٥٢٢/٢، وكتاب الوقف والابتداء ٢١٢، ومنار الهدى ١٣٥.
(٢) التفسير البسيط ٤٥٣/٩.
(٣) انظر: الدر المصون ٥١٣/٥، واللباب في علوم الكتاب ٣٧٩/١.
(٤) من الكامل، في ديوانه ٢٣٣، وانظره في: مجالس ثعلب ٣٨٨/٢، وسر صناعة الإعراب ٣٩٨/١، والتفسير البسيط ٤٥٣/٩، واللسان (حسب)، والدر المصون ٥١٤/٥، واللباب ٣٨٤/٩.
(٥) انظر: التفسير البسيط ٤٥٣/٩، والدر المصون ٥١٤/٥، واللباب ٣٨٤/٩.
(٦) انظر: التفسير البسيط ٤٥٣/٩، والدر المصون ٥١٣/٥، واللباب ٣٨٣/٩.
(٧) التفسير البسيط ٤٥٢/٩.
(٨) شرح (كلَّا، وبلى، ونعم) ٩٤/١.

قال السمينُ الحلبيُّ:" قوله (أنْ تقُولُوا) مفعولٌ من أجله، والعامِلُ فيه إمَّا (شَهِدْنَا)، أي: شهدنا كراهة أن تقولوا. هذا تأويل البصريين، وأمَّا الكوفيون: فقاعدتهم تقدير (لا) النافية، أي: لئلاَّ تقولوا .... وإمَّا: (وأشهدَهُمْ)، أي: وأشهدَهم لئلا يقولوا، أو كراهة أنْ يقولوا"(١).

ثالثًا: قال مكيُّ القيسيُّ – بعد أنْ ذكر الأقوال السابقة كلَّها –:" وهذا كلُّه على قراءة مَنْ قرأ بالتاء في (أنْ تقولوا)، فأمَّا مَنْ قرأ بالياء فـ (بلى شهدْنا) من كلام بني آدمَ متصلٌ كله"(٢).

وقال أبو عمرٍو الدانيُّ:" ومنْ قرأ (أنْ تقولوا) بالتاء فعلى قراءته يتمُّ الوقفُ على: (قالوا بلى)؛ لأنَّ (أنْ) متعلقةٌ بما بعدَ (بلى) من قوله (شهدنا)، ومنْ قرأ ذلك بالياء لمْ يتمُّ الوقف على قراءته على (قالوا بلى)؛ لأنَّ (أنْ) متعلقة بما قبل (بلى) من قوله: (وأشهدهم على أنفسهم"(٣). قال النحاس بعدَما ذكر نحوًا من الذي سبق عند أبي عمرو، ومكي:" والتمامُ على هذا: (وكذلك نفصلُ الآياتِ ولعلهم يرجعون)"(٤).

والواقفُ هنا على (بلى) لا يصلح أن يقف على (شهدنا)؛ لأنَّ ذلك من تعانق الوقف(٥).

****

المسألة الحادية والعشرون: توجيهُ إعرابِ (مَنْ) في قوله تعالى: (ومَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ المُؤْمِنينَ)(٦)

قال ابن الأنباري في أثناء حديثه عن قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ)(٧):" (يا أيها النّبي حَسْبُك الله) وقفٌ حَسَنٌ إذا نصبتَ (ومن اتَّبعك منَ المؤمنين) بفعل مضمرٍ، كأنك قلتَ: يكفيكَ الله، ويكفي مَنِ اتَّبعك من المؤمنين، قال الشاعر:

---

(١) الدر المصون ٥١٣/٥، وانظر: معاني الزجاج ١٣٧/٢، وإعراب النحاس ٢٦٢/١، والأزهية ٧٠، والتبيان ١٢١، ١٧٣، والبحر المحيط ٤٢٤/٣، والجنى الداني ٢٢٤، واللباب ٣٨٣/٩.

(٢) شرح (كلَّا، وبلى، ونعم) ٩٤/١.

(٣) المكتفى ١٨٩، ١٩٠.

(٤) سورة الأعراف من الآية ١٧٤، وانظر: القطع والائتناف ٢٦٥/١، ٢٦٦.

(٥) ومعنى تعانق الوقف: أنه إذا وقف على أحد الموضعين لا يصلح الوقف على الموضع الآخر.انظر: البرهان ٣٦٥/١، والنشر ٢٣٧/١، والإتقان ٢٤١/١، ومعالم الاهتداء ٤٠.

(٦) سورة الأنفال من الآية ٦٤.

(٧) سورة الأنفال من الآية ٦٤.

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا *** فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ[1].

أرادَ: (يكفيك ويكفي الضحاكَ)، وإنْ جعلت (مَنْ) في موضع رفعٍ على النسق على (الله) لم يحسُنِ الوقفُ على (الله) تعالى. **وقال السجستاني**: معناه: (ومن اتبعك من المؤمنين حسبُهم اللهُ)، قال أبو بكر: **وهذا غلطٌ**؛ لأنَّ المفسرين والنَّحويين على خلافه، وإنما رغِبَ النحويون عنه؛ لأنه ينقطع من الأول إذا فُعل به ذلك، وهو متصلٌ على مذهبهم فليست بهم حاجةٌ إلى قطعه منه"[2].

ذكر ابنُ الأنباري أ نَّه يجوز في (مَنْ) في الآية الكريمة السَّابقة النصبُ والرفعُ، وأنَّ الوقفَ على لفظ الجلالة على الوجهين مختلِفٌ، ثمَّ نقل توجيهَ السجستاني للرفع[3]، وحاصلُه: أنَّ (مَنْ) مبتدأٌ خبره محذوف، تقديره: (حسبُهم الله)، وعليه فالجملةُ مستأنفةٌ مقطوعة عمَّا قبلها، ولمْ يَرُقْ هذا التوجيه لابن الأنباري فردَّه، وخطَّأهُ مُعتلا بأنَّ المفسرينَ والنحويينَ على خلافه.

ولا أوافقُ ابنَ الأنباري في هذه التخطئةِ؛ لأنَّ هذا الوجهَ الذي ردَّهُ ذكرهُ كثيرٌ من النحويين والمفسرين – وليس كما قال – وأنَّ المعنى عليهِ صحيحٌ مستقيمٌ، بخلاف وجه الرفع الذي ذكره فقد اعْترض عليه بعدم سلامة المعنى، وبيان ذلك أنَّ المعربينَ اختلفتْ كلمتُهم في محلِّ (مَنْ) إلى ثلاثةِ أقوالٍ:

أولًا: أنَّها في موضع رفعٍ، وقدْ اختُلِفَ في توجيههِ إلى أربعة أقوالٍ:

الأول: أنَّه بالعطف على لفظ الجلالة (الله)، والمعنى: فإن حسبك اللهُ وتبّاعُكَ إلى جهادِ العدوِّ من المؤمنين، دون القاعدينَ عنك منهم[4]. وبهذا فسّره الحسنُ البصريُّ، وجماعةٌ[5]، وعلى هذا فلا يُوقفُ على (حسْبُك الله)؛ لأنَّ ما بعده معطوفٌ عليه[1]،

---

(١) البيت لجريرٍ، من الطويل، وانظره في: معاني القرآن للفراء ٤١٧/١، وإعراب النحاس ١٩٥/٢، والمحرر الوجيز ٢٣٤/٤، والكشاف ٥٩٦/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٣٧٤، وشرح المفصل ٥١/٢، والفريد ٤٣٥/٢، ومغني اللبيب ١٤٢/٦، والدر المصون ٦٣٢/٥، واللسان (حسب)، والمقاصد النحوية ٨٤/٣، وشرح شواهد المغني ٩٠٠/٢، وشرح الأشموني ٢٢٤/١، وخزانة الأدب ٥٨١/٧.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٦٨٧/٢، ٦٨٨.

(٣) لمْ أقف على هذا النقل عند غيره – فيما اطلعت عليه –.

(٤) يُنظر: معاني الزجاج ٤٢٣/٢، وتفسير الطبري ٢٦١/١١، والقرطبي ٦٨/١٠.

(٥) يُنظر: التفسير البسيط ٢٣٣/١٠، والبحر المحيط ٥١٠/٤، والدر المصون ٦٣١/٥.

وهذا ما ذكره ابنُ الأنباري، وهو قولُ الكسائي[٢]، وأحد قولي الفراء، قال:" وهو أحبُّ الوجهين إليَّ؛ لأنَّ التلاوةَ تدلُّ على معنى الرَّفعِ"[٣]، وكذا قال به الأخفش[٤]، والتمام عند هؤلاء: (ومن اتبعَك من المؤمنين)[٥]. وقد استظهره أبو حيانَ، والسمينُ، وابن عادل[٦].

واستدلَّ بعضهم[٧]على صحة هذا الوجه بقول النبي-ﷺ-: (يَكفِينيه اللهُ وأبناءُ قَيْلةَ)[٨].

ومنْ رجَّحَ هذا القول يقول: إنَّه لا محذورَ في ذلك من حيثُ المعنى، وإنَّه من المعلوم أنَّ كفايةَ الله تعالى لنبيِّهِ ليستْ ككفاية عباده المؤمنين له، وهو سبحانه كافيه وحدَه[٩].

وفي هذا القول نظرٌ من عدَّةِ أوجهٍ:
١-قُبحُ عطفه على اسم (الله)؛ لما جاء من الكراهة في قول المرء: (ما شاءَ اللهُ وشئتُ)، ولو كان بـ (الفاء) أو بـ (ثم) لحسُن العطفُ على اسم الله جلّ ذكره[١٠].
٢- نظائرُ هذه الآية تدلُّ على أنَّ المعنى الصحيح للآية هو: يا أيُّها النبيُّ يكفيكَ اللهُ وحدَهُ، ويكفي أتباعَك المؤمنين، قال الله تعالى: (أليسَ اللهُ بكافٍ عبدَهُ)[١١]، وقال

(١) يُنظر: إيضاح الوقف والابتداء ٦٨٨/٢، والمكتفى ١٩٤، والمقصد ١٦١، ومنار الهدى ١٦١.
(٢) يُنظر: القطع والائتناف ٢٨٠/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٩٥/٢.
(٣) معاني القرآن ٤١٧/١.
(٤) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ١٩٥/٢.
(٥) يُنظر: المقصد ١٦١، ومنار الهدى ١٦١.
(٦) يُنظر: البحر المحيط ٥١٠/٤، والدر المصون ٥٣٢/٥، واللباب ٥٦٠/٩.
(٧) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ١٩٥/٢، وتفسير القرطبي ٦٨/١٠.
(٨) أخرجه البغوي ٩/٣، ١٠، بإسنادٍ ضعيفٍ عن ابن عباس رضي الله عنهما، وانظر: القرطبي ٨٦/١٠، وجاء في اللسان (قيل): أنَّ (قيلة) هي أمُّ الأوسِ والخزرج قبيلتي الأنصار، وهي قيلة بنت كاهل.
(٩) يُنظر: البحر المحيط ٥١٠/٤، والدر المصون ٥٣٢/٥، واللباب ٥٦٠/٩.
(١٠) يُنظر: مشكل إعراب القرآن ٣٥٢/١، والإملاء ١٠/٢، والفريد ٤٣٥/٢.
(١١) سورة الزمر الآية ٣٦.

تعالى: (ومن يتوكَّلْ على اللهِ فهو حسْبُه)[1]. ومعلومٌ أنَّ خيرَ ما يُفسِّرُ القرآنَ هو القرآنُ نفسُهُ، وقد ذهب إلى هذا المعنى الصحيح جمهور المفسرين[2].

٣-قال ابنُ القيم:" وهو خطأٌ من جهةِ المعنى – وإنْ قاله بعضُ الناس -؛ لأنَّ الحسبَ والكفايةَ لله وحده، كالتوكل والتقوى والعبادة .... فكيف يقول الله لرسوله: اللهُ وأتباعك حسبُك؟ وأتباعه قد أفردوا الرَّبَ تعالى بالحسب، ولمْ يشركوا بينه وبين رسوله فيه، فكيف يشرك بينهم وبينه في حسب رسوله؟ هذا أمحل الأمحال، وأبطلُ الباطل"[3].

٤-قال جمال الدين القاسمي بعد أنْ ذكرَ ردَّ الخفاجي[4] قولَ ابنِ القيم محتجًّا بأنَّ الفراء والكسائي رجَّحا هذا الوجهَ:" أقول: هذا من الخفاجي من الولع بالمناقشة، كما هو دأبه، ولو أمعنَ النظرَ فيما برهنَ عليه ابنُ القيم، وأيَّده بما لا يبقى معه وقفةٌ لِمَا ضعَّفه، والفراء والكسائي من علماء العربية، ولأئمةِ التأويل فقهٌ آخرُ، فتبصرْ ولا تكنْ أسير التقليدِ"[5].

الثاني: أنَّ الرفعَ بجعلِ (مَنْ) مبتدأ، وخبره محذوفٌ، والتقدير: ومن اتبعك من المؤمنين حسبهم الله، وهو تقديرُ السجستاني[6]، وعلى هذا فالوقفُ على (حسْبُك اللهُ) كافٍ؛ لأنَّ ما بعدَهُ مستأنفٌ[7]، وقيل: تامٌّ، وهو قولُ أبي حاتمٍ، وابن مجاهد[8]. وهذا الوجه قال به كثيرٌ من النحاة والمفسرين، منهم: النحاسُ[9]، ومكي القيسي[10]، وأبو عمرو الداني[11]، وأبو البركات الأنباري[12]، والعكبري[1]، وأبو حيان[2]، والسمين[3]، وأحمد الأشموني[4]، وابن عادل[5]، والشيخ زكريا الأنصاري[6]، والقاسمي[7].

---

(١) سورة الطلاق آية ٣.
(٢) يُنظر: زاد المسير ٣٧٧/٣، والقرطبي ٦٨/١٠.
(٣) زاد المعاد ٣٦/١، وانظر: محاسن التأويل ٣٠٣٢/٨.
(٤) حاشيته على البيضاوي ٢٨٩/٤.
(٥) محاسن التأويل ٣٠٣٢/٨.
(٦) يُنظر: الإيضاح ٦٨٨/٢.
(٧) انظر: القطع ٢٨٠/١، والمكتفى ١٩٤، والمقصد ١٦١، ومنار الهدى ١٦١.
(٨) انظر: القطع ٢٧٩/١.
(٩) إعراب القرآن ١٩٥/٢.
(١٠) مشكل إعراب القرآن ٣٥١/١.
(١١) المكتفى في الوقف والابتدا ١٩٤.
(١٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٣٩١/١.

واستشهد النحاسُ على هذا الوجهِ بقول الفرزدق:

وَعَضَّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ *** مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ[٨].

فرفع (مجلف)؛ لأنه مبتدأ حُذفَ خبره، وتقدير الكلام: أو مجلفٌ كذلك[٩].

وقدْ أشارَ النحاسُ بأنَّ هذا الوجه صحيحٌ على قول الفراءِ نفسِهِ، قال النحاسُ:" قال يعقوبُ: (.... حسبك الله) فهذا الكافي من الوقف. ثمَّ قال مخبرًا: (ومن اتبعك من المؤمنين). قال أبو جعفرٍ: فهذا صحيحٌ على قول الفراءِ؛ لأنَّه أجاز: (كلمتُ زيدًا وعمروٌ)، أي: وعمروٌ كذلك، ثم ذكرَ قول الفرزدق السابق"[١٠].

وعلى ذلك فلا وجه لاعتراض ابن الأنباري على هذا الوجه بأنه على خلاف ما عليه النحويون والمفسرون.

الثالث: أنَّه بكون (مَنْ) خبرَ مبتدأ محذوفٍ، تقديره: حَسْبُك تُبّاعك، أو: وحسبك من اتبعك من المؤمنين، وهو أحدُ قولي الكسائي[١١]، واستحسنه النحاس[١٢].

الرابع: قال مكيٌّ القيسيُّ:" وقيل: (مَنْ) في موضع رفعٍ عطفٌ على (حسْب)؛ لقبح عطفه على اسم (الله) عزَّ وجلَّ"[١٣].

ثانيًا: أنَّ (مَنْ) في موضع نصبٍ، وقد اختلف المعربون في عامله إلى قولين هما:

---

(١) إملاء ما من به الرحمن ٢/١٠.
(٢) البحر المحيط ٤/٥١١.
(٣) الدر المصون ٥/٦٣٤.
(٤) منار الهدى ١٦١.
(٥) اللباب في علوم الكتاب ٩/٥٦٢.
(٦) المقصد ١٦١.
(٧) محاسن التأويل ٨/٣٠٣٠.
(٨) البيت من الطويل في: ديوانه ٢/٢٦، وانظره في: معاني الفراء ٢/١٨٢، وجمهرة اللغة ٣٨٦، وإعراب القرآن للنحاس ٢/١٩٥، والقطع والائتناف ١/٢٨٠، والخصائص ١/٩٩، والمحتسب ١/١٨٠، والإنصاف ١/١٨٨، وشرح شواهد الإيضاح ٢٧٩، وشرح المفصل ١/٣١، ١٠/١٠٣، وخزانة الأدب ١/٢٣٧، ٨/٥٤٣. و(مُسْحتًا): المسحة: المهْلَك.(السان (جلف)، و(مُجلف): الذي بقيت منه بقية. (اللسان جلف).
(٩) انظر: إعراب النحاس ٢/١٩٥، والقطع والائتناف ١/٢٨٠.
(١٠) والقطع والائتناف ١/٢٨٠.
(١١) انظر: القطع والائتناف ١/٢٨٠.
(١٢) إعراب القرآن ٢/١٩٥.
(١٣) مشكل إعراب القرآن ١/٣٥٢.

الأول: أنّ (مَنْ) في موضع نصبٍ على العطفِ على معنى الكاف في (حسبكَ اللهُ)؛ لأنَّها في التأويل في موضع نصب مفعولٍ به؛ لأنَّ معنى (حسبكَ اللهُ) أي: يكفيك اللهُ، فعطفت (مَنْ) على المعنى. وهو قول الكسائي الآخر[(١)]، وكذا هو قولُ الفراء، وعلل صحتة بقوله: "ولكنّا أجزناه لأنَّ في (حسبكَ) معنى واقع من الفعل، فرددنا (مَنْ) على تأويل (الكاف) لا على لفظها؛ كقوله: (إنَّا منجوكَ وأهلكَ) [(٢)] فردّ الأهلَ على تأويلِ الكاف"[(٣)].

وهذا الوجهُ ذكره ابنُ الأنباري، واستدلَّ له بقول جريرٍ السابق: (.... فحسبُك والضَّحاكَ...)، قال: أراد: يكفيكَ ويكفي الضحاكَ. فنصب (الضحاك) لأنّه معطوفٌ على تأويل الكاف، فالكاف في موضع النصب؛ إذ هي في معنى المفعول، فكأنه قيل: يكفيك، ولم يعطف على لفظ الكاف؛ فإن لفظها خفض بالإضافة[(٤)].
وهذا الوجهُ من الإعرابِ في محلِّ (مَنْ) على قولِ ابنِ زيد، وإحدى الروايتين عن الشعبي[(٥)]. وعلى هذا الوجه فالوقف على (حسبك الله) كافٍ[(٦)].
وقد ضعَّفَ هذا القولَ أبو حيانَ؛ حيثُ قال: "وهذا ليسَ بجيدٍ؛ لأنّ (حَسْبك) ليس ممّا تكون الكافُ فيه في موضع نصبٍ بل هذه إضافةٌ صحيحةٌ ليستْ من نصبٍ، و(حسبك) مبتدأٌ مضافٌ إلى الضمير، وليس مصدراً ولا اسمَ فاعلٍ، إلاّ إنْ قيل: إنه عطفٌ على التوهم، كأنه توهم أنَّه قيل: يكفيك الله، أو كفاك الله، ولكن العطف على التوهم لا ينقاس"[(٧)].

---

(١) يُنظر: القطع والائتناف للنحاس ٢٨٠/١، والتفسير البسيط ٢٣٣/١٠، ومحاسن التأويل ٣٠٣٢/٨.
(٢) سورة العنكبوت: ٣٣.
(٣) معاني القرآن للفراء ٤١٧/١، وانظر: التفسير البسيط ٢٣٢/١٠، وانظر هذا الوجه أيضًا في: معاني الزجاج ٤٢٣/٢، والطبري ٢٦٠/١١، والمحرر الوجيز ٢٣٣/٤.
(٤) إيضاح الوقف والابتداء ٦٨٧/٢، ٦٨٨، وقد ذكر ابنُ عطية (المحرر ٢٣٤/٤)، وابن هشام (المغني ١٤٢/٦): أنَّ (والضحاك) يروى بالرفع والنصب، والجر، فالنصب على ما ذُكر، والرفع عطفًا على (مهند) بنية التأخير، والجر على تقدير محذوف، والتقدير: (فحسبك وحسبُ الضحاكِ).
(٥) انظر: تفسير الطبري ٢٦٠/١١، والتفسير البسيط ٢٣٣/١٠، والقرطبي ٦٨/١٠.
(٦) انظر: المكتفى ١٩٤، ومنار الهدى ١٦١، والمقصد ١٦١.
(٧) البحر المحيط ٥١١/٤، وانظر: الدر المصون ٦٣٣/٥، واللباب ٥٦١/٩، وروح المعاني ٣١٢/١٠.

قال السمينُ معقبًا على شيخه أبي حيان:" قوله (بل هذه إضافةٌ صحيحة، ليستْ من نصبٍ)، فيه نظر؛ لأنَّ النَّحويين على أنَّ إضافة (حَسْب)، وأخواتها إضافةٌ غيرُ محضة، وعلَّلُوا ذلك بأنها في قوة اسمِ فاعل ناصبٍ لمفعولٍ به، فإنَّ (حَسْبكَ) بمعنى: كافيك، و (غيرك) بمعنى مُغايرك، و(قيد الأوابد) بمعنى: مُقيدها. قالوا: ويدلُّ على ذلك أنَّها تُوصفُ بها النَّكرات، فيقال: مررتُ برجلٍ حسبك من رجلٍ"[(١)].

الثاني: أنّ (مَنْ) في محل النصب على المفعول معه، والواو بمعنى (مع)، كقولك: (حسبك وزيداً درهمٌ). وهو قولُ الزمخشري، قال:" الواو بمعنى (مع)، وما بعده منصوبٌ ....، ولا تجرُّ؛ لأنَّ عطفَ الظاهرِ المجرور على الكني ممتنعٌ، والمعنى: كفاك اللهُ وكفى أتباعَك من المؤمنين اللهُ ناصرًا"[(٢)].

وتعقب أبو حيان هذا القول بأنه مخالف لكلام سيبويه[(٣)]، فإنه جعل زيداً في قولهم: حسبك وزيداً درهم، منصوباً بفعل مقدر، أي: وكفى زيداً درهم، وهو من عطف الجمل عنده[(٤)].

ثالثًا: أنَّ (مَنْ) في موضع جرٍّ، وقد اختلِف في توجيهه على قولين:

الأول: أنَّ (مَنْ) مجرورُ المحلِّ ، عطفاً على الكافِ في : (حَسْبُكَ)، وهذا رأيُ الكوفيين[(٥)]، وبهذا فسَّر الشعبيُّ، وابنُ زيدٍ، قالا: معناه: وحسبُ من اتَّبعك، وهو قولُ أكثر المفسرين، قال ابنُ الجوزي:" والمعنى: حسبك اللهُ وحسْبُ مَنِ اتبعَك، وهذا قول أبي صالحٍ عن ابن عباسٍ، وبه قال ابنُ زيدٍ، ومقاتل، والأكثرون"[(٦)].

وقد منع هذا الوجهَ البصريون؛ لأنَّ من مذهبِهم عدمَ جوازِ العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار[(٧)]. وعلى هذا القول لا يكفي الوقفُ على (حسبك الله)[(٨)].

---

(١) الدر المصون ٦٣٣/٥، وانظر: اللباب ٥٦١/٩.
(٢) الكشاف ٥٩٦/٢، وانظر: البحر المحيط ٥١١/٤، والدر المصون ٦٣٢/٥.
(٣) الكتاب ٣٠٩/١.
(٤) يُنظر: البحر المحيط ٥١١/٤، وراجع: المغني ١٤٢/٦، والدر المصون ٦٣٣/٥، واللباب ٥٦١، وروح المعاني للآلوسي ٣١٢/١٠.
(٥) يُنظر: الإنصاف ٤٦٣/٢، والمحرر الوجيز ٢٣٣/٤، والإملاء ١٠/٢، والبحر المحيط ٥١١/٤.
(٦) زاد المسير ٣٧٧/٣.
(٧) يُنظر: الإنصاف ٤٦٣/٢، والإملاء ١٠/٢، والفريد ٤٥٣/٢.
(٨) انظر: منار الهدى ١٦١، والمقصد ١٦١.

الثاني: أنّ (مَنْ) في محلِّ الجرِّ بإضمارِ (حسب) أخرى، قال ابنُ عطيَّةَ:" ويصحُّ أنْ تكون (مَنْ) في موضع خفضٍ، بتقدير محذوفٍ، كأنَّه قال: (وحسب).... ثمَّ علَّقَ فقال: وهذا الوجهُ مكروهٌ، بابه ضرورة الشعر"(١).

قال أبو حيان مُعقِّبًا على ابنِ عطيةَ:" وليس بمكروهٍ، ولا ضرورة بل أجازه سيبويه، وخرَّج عليه البيت(٢)، وغيره من الكلام"(٣).

واستصوبَ ابنُ هشامٍ هذا الوجه(٤)، وتعقبه الشمني بقوله:" قوله: (وهو الصواب)، ليس على ما ينبغي؛ لاقتضائه أنَّ القولَ الأوَّلَ خطأ، ولا مانعَ فيه إلا العطف على الضمير المخفوض، فيرون إعادة الخاقض، وهو جائزٌ عند يونس والأخفش والكوفيين"(٥).

والذي يترجح لي في وجه النصب أنّ الواو في قوله (ومن اتبعك) بمعنى (مع)، و(مَنْ) في محل نصبٍ مفعول معه، ولا أرى أنه منصوب بالعطف على موضع الكاف في (حسبك)، وذلك لأن إضافة الكاف في (حسبك) إضافة حقيقية على ما ذكرَ أبو حيانَ.

أمّا وجه الرفع في قوله (ومن اتبعك) فالذي أرجحه أن (من) مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره: ومن اتبعك من المؤمنين حسبُهم الله، وهو قول أبي حاتمٍ وغيره، أو يكون (من) خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: وحسْبُ من اتبعك؛ لأنَّ حذف الخبر، أو المبتدأ جائز وكثير في القرآن الكريم، وكلامِ العرب شعره ونثره إذا دلّ السياق عليه.

****

المسألة الثانية والعشرون: أوجه إعراب قوله تعالى: (فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ)

قال ابنُ الأنباري عند بيان الوقف في قوله تعالى: (وَهُم بَدَؤُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ)(٦):" (وَهُم بَدَؤُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ) وقفٌ حسَنٌ. **وقال**

---

(١) المحرر الوجيز ٤/٤٣٣، ٤٣٤.

(٢) يقصد قول الشاعر:

أكلَّ امْرىءٍ تحسبينَ امرأً ونارٍ توَقَّدُ بالليلِ نارا؟

والتقدير: وكلّ نارٍ.

(٣) البحر المحيط ٤/٥١١، وانظر: اللباب ٩/٥٦١.

(٤) المغني ٦/١٤١.

(٥) حاشيته على المغني ٢/٢١٩.

(٦) سورة التوبة من الآية ١٣.

السجستانيُّ: الوقفُ (أَتَخْشَوْنَهُمْ). قال أبو بكرٍ: **وليس كذلك**؛ لأنَّ قوله تعالى: (فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ) منعقِدٌ بـ (الخشية) الأولى"[(١)].

وضَّحَ ابنُ الأنباري أنَّ الوقف الحسن في الآية الكريمة على قوله تعالى: (.... مرَّةٍ)، وبيَّنَ أنَّ وقف السجستاني على قوله: (أَتَخْشَوْنَهُمْ) ليس وجيهًا[(٢)]. وقدْ تابع ابنَ الأنباري في ذلك النحاسُ، وبيَّنَ أنَّ التمامَ: (إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ)[(٣)].

أقول: وقفُ أبي حاتمٍ له وجاهتُه، وليس كما ذكر ابنُ الأنباري، والنحاسُ؛ لأنَّ جملةَ (فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ) مستأنفةٌ، وقد قال به كثيرٌ من أصحاب كتبِ الوقوف، فهو عند أبي عمرو الداني وقفٌ كافٍ[(٤)]، وعند السجاوندي جائزٌ[(٥)]، وكذلك عند أحمد الأشموني[(٦)].

قال السجاونديُّ:" الوقف (أَتَخْشَوْنَهُمْ)؛ لأنَّ اسمَ اللهِ مبتدأٌ مع دخول الفاءِ فيه"[(٧)].

وكذا قال الأشموني:" وقال بعضهم: الوقف (أَتَخْشَوْنَهُمْ)؛ لأنَّ اسمَ اللهِ مبتدأٌ مع الفاء...." [(٨)].

وقد قال بابتدائية لفظ الجلالة – هنا – كثيرٌ من معربي القرآن[(٩)]، ولكنَّهم اختلفوا في تحديد الخبر على عدة أوجه[(١٠)]:

أحدها: أنَّهُ (أَحَقُّ)، و (أن تَخْشَوْهُ) على هذا بدلٌ من لفظ الجلالة بدل اشتمال، والمفضَّلُ عليه محذوفٌ، والتقدير: فخشية اللهِ أَحَقُّ مِنْ خَشيتهم.

الثاني: أنَّه (أَحَقُّ)، و(أن تخشوه) في محلِّ نصبٍ، أو جرٍّ، بعد إسقاطِ الخافضِ؛ إذ التقدير: فالله أحقُّ من غيره بأن تخشوه، أي: بالخشية.

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ٦٩١/٢.
(٢) انظر توثيق النقل في: القطع والائتناف ٢٨٤/١، وذكره الأشموني (منار الهدى ١٦٣)، بلفظ: (وقال بعضهم).
(٣) القطع والائتناف ٢٨٤/١.
(٤) المكتفى ١٩٦.
(٥) علل الوقوف ٥٤٦/٢، وكتاب الوقف والابتداء ٢٢١.
(٦) منار الهدى ١٦٣.
(٧) علل الوقوف ٥٤٦/٢، وكتاب الوقف والابتداء ٢٢١.
(٨) منار الهدى ١٦٣.
(٩) انظر في هذا: مشكل مكي ٣٥٨/١، والمحرر الوجيز ٢٧٢/٤، والبيان ٣٩٥/١، والإملاء ١٢/٢، والبحر المحيط ١٨/٥، والدر المصون ٢٦/٦، واللباب ٣٥/١٠.
(١٠) انظر هذه الأوجه في: مراجع الحاشية السابقة.

الثالث: أنَّ (الله) مبتدأ أوَّل، و(أنْ تخشَوْه) مبتدأ ثانٍ، و(أحقُّ) خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبرُ الأول (الله)، ذكره مكي، والأنباري(١).

الرابع: أَنَّ (أَحَقُّ) خبرٌ مقدَّمٌ، و(أَن تَخْشَوهُ) مبتدأٌ مؤخرٌ، والجملةُ خبرُ لفظ الجلالة، ذكره أبو البقاء العكبري(٢).

الخامس: أنَّ (أَحَقُّ) مبتدأٌ، و(أن تَخْشَوهُ) خبرُهُ، والجملةُ أيضاً خبر الجلالة، قاله ابن عطية(٣)، وحَسُنَ الابتداءُ بالنكرة، لأنها أفعلُ تفضيل، وقد أجاز سيبويه أن تكون المعرفةُ خبراً للنكرة في نحو: (اقصد رجلاً خيرٌ منه أبوه)(٤).

****

المسألة الثالثة والعشرون: حقيقة اللامِ في قوله تعالى: (لِيَجْزِيَهُمُ)

قال ابنُ الأنباري في أثناءِ حديثه عن الوقف في قوله تعال: (وَلاَ يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلاَ كَبِيرَةً وَلاَ يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلاَّ كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ)(٥):" **وقال السجستانيُّ**: الوقفُ على قوله: (إِلاَّ كُتِبَ لَهُمْ). **وهذا غلطٌ**؛ لأنَّ قولَهُ: (لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ) متعلِّقٌ بـ (كُتِبَ)، كأنَّه قال: إِلَّا كُتبَ لهم به عملٌ صالِحٌ لكن ليجزيهم، **وقال السجستانيُّ**: اللامُ في (لِيَجْزِيَهُمُ) لامُ اليمينِ، كأنَّه قال: (لِيَجْزِيَنَّهُمُ اللَّهُ)، فحذفُوا النُّونَ، وكَسَرُوا اللامَ، وكانت مفتوحةً فأشبهتْ في اللفظِ لامَ (كي) فنصبوا بها كما نصبوا بلام (كي). **وهذا غلطٌ**؛ لأنَّ لامَ القسمِ لا تُكْسَرُ ولا يُنْصَبُ بها، ولو جازَ أنْ يكونَ معنى (لِيَجزِيَهُم): لَيَجْزِيَنَّهُم، لقلنا: واللهِ ليقم زيدٌ، بتأويلِ: واللهِ ليقومَنَّ، وهذا معدومٌ في كلام العرب(٦)، واحتجَّ بأنَّ العربَ تقولُ في التعجُّبِ: أَظْرِفْ بزيدٍ، فيجزمونه؛ لشبهه بلفظ الأمر، وليس هذا بمنزلة ذاك؛ لأنَّ التعجبَ عُدلَ إلى لفظِ

---

(١) انظر: مشكل مكي ٣٥٨/١، والبيان ٣٩٥/١.
(٢) إملاء ما منَّ به الرحمن ١٢/٢، وانظر: البحر المحيط ١٨/٥.
(٣) انظر: المحرر الوجيز ٢٧٢/٤.
(٤) انظر رأي سيبويه في: البحر ١٨/٥، والدر المصون ٢٦/٦، واللباب ٣٥/١٠.
(٥) سورة التوبة الآية ١٢١.
(٦) لأنَّ توكيدَ الفعل هنا واجبٌ؛ فهو مضارع مثبتٌ، مستقبلٌ، جواب لقسمٍ، غير مفصول من لامه بفاصلٍ. ومثله قوله تعالى: (وتاللهِ لأكيدنَّ أصنامكم). (الأنبياء ٥٧). وانظر: أوضح المسالك ٩٥/٤.

الأمر[١]، ولامُ اليمينِ لم تُوجد مكسورةً قطُّ في حالِ ظهورِ اليمين، ولا في حالِ إضمارها"[٢].

ذكر ابنُ الأنباريِّ أنَّ قوله (إلا كُتِبَ لهم) ليس بوقفٍ؛ لأنَّ لامَ (لِيَجزيهم) لامُ (كي)، وهي لا يُبتدَأ بها؛ لأنَّها متعلِّقَةٌ بما قبلها، ثمَّ نصَّ على أنَّ أبا حاتمٍ وقف عليه بالتمام محتجًّا بأنَّ اللامَ لامُ قسَمٍ حُذِفتْ منه النون تخفيفًا، وقد وصفَ وقفَه هذا بالغلطِ، معلِّلًا ذلك بأنَّ لامَ القسم لا تُكسَرُ، ولا يُنصبُ بها[٣].

والحقُّ مع ابنِ الأنباري فيما ذهب إليه من أنَّ (ليجزيَهم) مُتعلِّقٌ بـ (كُتبَ) [٤]، قال الزمخشري:" وقوله: (ليجزيَهُم) متعلِّقٌ بـ (كُتبَ)، أي: أثبتَ في صحائفهم لأجلِ الجزاءِ"[٥].

وقد سبق ابنَ الأنباري في تخطئة أبي حاتمٍ أبو الحسن بنُ كيسانَ[٦]، وتابعه في ذلك أبو جعفرٍ النحاسُ[٧]، وأبو عمرٍو الدانيُّ[٨]، وأحمد الأشمونيُّ[٩]. وردُّوا على أبي حاتمٍ بما ردَّ به ابنُ الأنباري في نصِّهِ السَّابق.

قال أبو عمرو:" ... وأجمعَ أهلُ اللسانِ على أنَّ ما قالَهُ وقدَّره خطأٌ لا يصِحُّ في لغةٍ ولا قياسٍ، وليستْ هذه لامَ قسمٍ..." [١٠]. قال أبو جعفرٍ:" ورأيتُ أبا الحسنِ بن كيسان يُنكرُ مثلَ هذا على أبي حاتمٍ"[١١]. أي: يُخطِّئه فيه، ويعيبُ عليه هذا القول، ويذهبُ إلى أنَّها لامُ (كي) متعلِّقةٌ بقوله: (كُتِبَ) [١٢].

---

(١) وقال النحاس:" والفرق بينهما: أنَّ هذا موجود في كلام العرب، وكسرُ لامِ القسم غير موجود". القطع ١/٢٩٧.
(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٠٠، ٧٠١.
(٣) انظر تحقيق هذا النقل في: القطع والائتناف ١/٢٩٧، والمكتفى ٢٠٠، والمقصد ١٧١، ومنار الهدى ١٧١.
(٤) انظر: الكشاف ٣/١٠٧، والبحر المحيط ٥/١١٥، والدر المصون ٦/١٣٩، واللباب ١٠/٢٢٨.
(٥) الكشاف ٣/١٠٧.
(٦) انظر قوله في: القطع والائتناف ١/٢٩٧، والمكتفى ٢٠١، ومنار الهدى ١٧١.
(٧) القطع والائتناف ١/٢٩٧.
(٨) المكتفى ٢٠١.
(٩) منار الهدى ١٧١.
(١٠) المكتفى ٢٠٠، وانظر: منار الهدى ١٧١.
(١١) القطع والائتناف ١/٢٩٧.
(١٢) انظر: المرجع السابق، ومنار الهدى ١٧١.

وقال أحمدُ الأشمونيُّ:" وقال بعضهم: ولا نعلمُ أحدًا من أهل العربية وافق أبا حاتمٍ في هذا القول، وأجمع أهل اللسان ...."[(١)]، ثمَّ ذكر ما ذكره الداني سابقًا.

ويرى البحثُ أنَّ اللامَ في (ليجزيَهم) لامُ (كي)، والفعلُ منصوبٌ بعدها، وهي متعلِّقةٌ بالفعل (كُتبَ) قبلَها، وليستْ لامَ قسمٍ – كما قال السجستانيُّ –؛ لِمَا سبق من تعليلٍ رائعٍ في كلام ابنِ الأنباري.

وبناءً على ذلك فالوقف على قوله تعالى: (إلا كُتِبَ لهم) كافٍ، وليس بتامٍّ؛ لأنَّ اللامَ لامُ (كي) فهي متعلقة بما قبلها[(٢)].

تنبيه: حَمَلَ ابنُ الأنباري على الموضعِ السَّابقِ في آيةِ التوبةِ خمسةَ مواضع أخرى بيَّنَ فيها رأيَ أبي حاتمٍ، وغلَّطَهُ فيها كذلك، وإليك هذه المواضع بإيجازٍ:

١–المسألة الرابعة والعشرون: حديثه عن قوله تعالى: **(وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ)**[(٣)]، قائلا:" قوله تعالى: (وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ)، على معنى: ولكي نجعلَهُ آيةً للناسِ نخلقه. **وقال السجستانيُّ:** المعنى: ولَنجْعَلنَّهُ. **وهو خطأٌ؛** لعلَّةٍ شرحناها في صدر الكتاب"[(٤)].

(وقصدُهُ حديثُه عن الآية السابقة من سورة التوبة).

وقدْ أكَّدَ هذه النسبةَ النحاسُ، فقال:" قولُه: (هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ)، فإنَّ أبا حاتمٍ زعمَ أنَّه تمامٌ، وزعمَ أنَّ (وَلِنَجْعَلَهُ) لامُ قسَمٍ، أي: ولَنجْعَلنَّهُ. قال أبو جعفرٍ: ورأيتُ أبا الحسنِ بنَ كيسانَ يُخطِّئه في مثلِ هذا، أو يَسْتَقْبِح قولَهُ فيه؛ لأنَّ لام (كي) قد نصبتْ ما بعدها، ولا نونَ فيها للقسمِ، و(أنْ) فيها مضمرة عندَ الخليلِ وسيبويه، وأصلُها لامُ الجرِّ، هذا حقيقتُها"[(٥)].

كما أشارَ إلى ذلك أيضًا الشيخُ أحمدُ الأشمونيُّ، فقال:" قولُهُ: (هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ) جائزٌ، إنْ جعلتَ اللامَ للقسمِ، وهو غيرُ جيِّدٍ؛ لأنَّ لامَ القسمِ لا تكونُ إلَّا مفتوحةً، وليسَ بوقفٍ إنْ جُعِلتْ لامَ (كي) معطوفةً على تعليلٍ محذوفٍ، تقديره: لِنبيِّنَ به قدرتَنا، ولنجعلَهُ، وهو أوضحُ. وما قالهُ أبو حاتمٍ السجستانيُّ: من أنَّ اللامَ للقسمِ حُذِفَتْ منه النُّونُ تخفيفًا، مردودٌ؛ لأنَّ اللامَ المكسورةَ لا تكونُ للقسمِ، كما تقدَّمَ في براءة"[(٦)].

---

(١) منار الهدى ١٧١، وبالبحث لم أقف على هذا القول عند أحدٍ، ولعله من انفرادات أبي حاتمٍ.
(٢) انظر: المكتفى ٢٠٠، والمقصد ١٧١، ومنار الهدى ١٧١.
(٣) سورة مريم من الآية ٢١.
(٤) إيضاح الوقف والابتداء ٧٦٢/٢.
(٥) القطع والائتناف ٣٩٧/١، ٣٩٨.
(٦) منار الهدى ٢٣٧، وانظر: المكتفى ٢٤٣، وعلل الوقوف ٦٧٧/٢، والبحر المحيط ١٨١/٦.

٢- المسألة الخامسة والعشرون: قولُه في بيان الوقفِ في قوله تعالى: (إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى)[(١)]:" قوله: (أَكَادُ أُخْفِيهَا) غيرُ تامٍّ؛ لأنَّ قولَهُ: (لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ) متعلِّقٌ بالأوَّلِ، كأنَّه قال: (لِكي تُجزى). **وقال السجستانيُّ:** معناهُ: (لَتُجْزِيَنَّ كلّ نفسٍ) على القسمِ، **وهو خطأٌ؛** لِمَا ذكرنا"[(٢)].

وقد دعَّمَ أبو جعفرٍ هذه النسبة، فقال:" والكافي بعده عند أبي حاتمٍ: (أَكَادُ أُخْفِيهَا)، وجعلَ (لِتُجْزَى)، بمعنى: لَتُجْزِيَنَّ، وخُطِّيءَ في هذا؛ لأنَّ لامَ (كي) ناصبةٌ لِمَا بعدها متعلِّقةٌ بما قبلها"[(٣)].

كذلك نقل ذلك أبو البركاتُ الأنباريُّ ذلك، فقال:" واللامُ في (لِتُجْزَى) متعلِّقةٌ بـ (أُخْفِيهَا)، وكانَ أبو حاتمٍ السجستانيُّ يجعلُ هذه اللامَ للقسم"[(٤)].

قال السمينُ الحلبيُّ:" قوله: (لتجزى) هذه لامُ (كي)، وليسَتْ بمعنى القسمِ، أي: لَتُجْزَيَنَّ. وتتعلَّق هذه اللامُ بـ (أُخْفِيها). وجعلها بعضُهم متعلقةً بـ (آتيةٌ)، وهذا لا يَتِمُّ إلاَّ إذا قَدَّرْتَ أنَّ (أكاد أُخْفيها) معترضةٌ بين المتعلَّقِ والمتعلَّقِ به، أمَّا إذا جعلتَها صفةً لـ (آتِيَةٌ)، فلا يتَّجِه على مذهب البصريين؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ متى وُصِفَ لم يعملْ، فإنْ عَمِل ثُمَّ وُصِف جازَ"[(٥)].

٣- المسألة السادسة والعشرون: حديثُه عندَ بيان الوقفِ في قوله تعالى: (يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالأَبْصَارُ، لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا)[(٦)]:" (فِيهِ الْقُلُوبُ وَالأَبْصَارُ) غيرُ تامٍّ؛ لأنَّ المعنى: (يخافونَ يومًا لكي يجزيَهم). **وقال السجستانيُّ:** هذه لامُ اليمينِ، كأنَّه قال: لَيَجزِيَنَّهم. **وهذا خطأٌ؛** لِمَا ذكرنا"[(٧)].

وقدْ أكَّدَ أبو جعفرٍ هذه النسبة، وتابعَ ابنَ الأنباري في هذه التخطئةِ، فقال:" (... وَالْأَبْصَارُ) تمامٌ عندَ أبي حاتمٍ؛ لأنَّه زعمَ أنَّ (لِيَجْزِيَهُمْ) لامُ القسمِ، وخُطِّيءَ في هذا؛ لأنَّ لامَ القسمِ لا تَنصِبُ، ولابدَّ من أنْ يكونَ معها نونٌ خفيفةٌ، أو ثقيلةٌ، وهذه قدْ نصبتْ ولا نونَ معها، وهي متعلِّقةٌ بما قبلها، والتقدير: (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ

---

(١) سورة طه آية ١٥.
(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٧٦٧/٢.
(٣) القطع والائتناف ٤١٢/١، وانظر: المكتفى ٢٤٦، والإملاء ١٢٠/٢، ومنار الهدى ٢٤٢.
(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ١٣٩/٢، ١٤٠.
(٥) الدر المصون ٢٢/٨، وانظر: البحر المحيط ٢١٩/٦، واللباب ٢٠٤/١٣.
(٦) سورة النور الآيتان ٣٧، ٣٨.
(٧) إيضاح الوقف والابتداء ٧٩٩/٢.

وَالآصَالِ، رِجَالٌ)، (لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ)، فلا يتمُّ على (وَالأَبْصَارُ)، والتمامُ (وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ)، وأتمُّ منه (وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَاء بِغَيْرِ حِسَابٍ)"[(١)].

كذلك تحدث الأشمونيُّ عن رأي أبي حاتمٍ، وخطَّأَهُ، فقال:" وقال أبو حاتمٍ السجستانيُّ: أصل (لِيجزِيهم): (ليجزيِنَّهم) بفتح اللامِ، وبنون توكيدٍ، فحذفتْ النونُ تخفيفًا ثمَّ كُسِرتْ اللامُ، وأُعملتْ إعمالَ لامَ (كي)؛ لشبهها لها في اللفظ. وردُّوا على أبي حاتمٍ، وأجمع أهلُ اللسانِ على أنَّ ما قاله أبو حاتمٍ وقدَّره في ذلك خطأٌ لا يصحُّ في لغةٍ ولا قياسٍ، وليست هذه لامَ قسَمٍ. قال أبو جعفرٍ: ورأيتُ الحسنَ بنَ كيسانَ يُنكرُ مثلَ هذا على أبي حاتمٍ، ويُخطِّئه فيه، ويعيبُ عليه هذا القولُ، ويذهبُ إلى أنَّها لامُ (كي)، وحينئذٍ لا يُوقفُ على (الأبصار)، والمعنى: يُسبِّحونَ ويخافون ليجزيهم ثوابَهم"[(٢)].

وقدْ تابعَ أبو عمرٍو، والشيخ زكريا الأنصاري أبا حاتمٍ في كون اللامِ هنا لامَ القسَمِ، وجعلا الوقفَ على (الأبصار) كافيًا[(٣)].

٤– المسألة السابعة والعشرون: قولُه في أثناءِ بيان الوقف في قوله تعالى: (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ)[(٤)]:" (بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ) غيرُ تامٍّ؛ لأنَّ معناهُ: لكي نذيقهم، فـ (كي) متعلِّقةٌ بالأوَّلِ. **وقال السجستانيُّ:** معنى (ليذيقهم): (ليذيقنَّهم) على القسم. **وهذا خطأٌ؛** لأنَّ القسمَ لا تُكسرُ لامُه، وقدْ بيَّنا فسادَ هذا فيما مضى من الكتاب"[(٥)].

وهذا الموضعُ أكَّده أبو جعفرٍ النحاسُ أيضًا، وتابعَ ابنَ الأنباريِّ في تخطئة أبي حاتمٍ، محتجًّا بما ذكره سابقًا[(٦)].

والشيخُ أحمدُ الأشمونيُّ كذلك عرضَ لرأي أبي حاتمٍ قائلًا:" (بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ) كافٍ عند أبي حاتمٍ. قال: لأنَّ اللامَ في (ليذيقهم) لامُ قسَمٍ، وكانت مفتوحةً، فلمَّا حُذفتْ النُّونُ للتخفيف كُسِرتْ اللامُ، فأشبهتْ لام (كي)، وخُولِفَ أبو حاتمٍ في هذا؛ لأنَّ (ليذيقهم) متعلِّقٌ بما قبله، فلا يُقطعُ منه، وما قاله لا يجوزُ في العربية؛ لأنَّ لامَ

---

(١) سورة النور الآيات ٣٦، ٣٧، ٣٨، وانظر: القطع والائتناف ٤٧١/٢.
(٢) منار الهدى ١٦٨، ١٦٩.
(٣) انظر: المقصد ١٦٨، ١٦٩.
(٤) سورة الروم آية ٤١.
(٥) إيضاح الوقف والابتداء ٨٣٤/٢.
(٦) القطع والائتناف ٥٣٤/٢، ٥٣٥.

القسمِ لا تكونُ مكسورةً، قال بعضُهم: ولا نعلمُ أنَّ أحدًا من أهلِ العربية وافقَ أبا حاتمٍ في هذا القول"[(١)].

٥- المسألة الثامنة والعشرون: كلامُه عندَ قوله تعالى: (نَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا، لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ)[(٢)]:" (لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ) متعلِّقٌ بـ (الفتح)، كأنَّه قال: إنَّا فتحنا لك فتحًا مُبينًا؛ لكي يجمعَ اللهُ لكَ مع الفتحِ المغفرةَ، فيجمع لك ما تقرُّ به عينُكَ في الدُّنيا والآخرةِ. **وقال السجستاني:** هي لام القسَمِ. **وهذا خطأٌ؛** لأنَّ لامَ القسمِ لا تُكسَرُ، وقدْ ذكرنا هذا في غيرِ موضعٍ"[(٣)].

وقدْ وثَّقَ أبو جعفرٍ هذه النسبة، وخطَّأَ أبا حاتمٍ كذلكَ، مُعلِّلًا بما سبق[(٤)]. وأيضًا أبو عمرٍو الدانيُّ نقلَ رأي أبي حاتمٍ، وخطَّأهُ[(٥)]، وكذلك الأشمونيُّ متابعًا مَنْ سبقه في تخطئة أبي حاتمٍ[(٦)]. وكذا الشيخ زكريا الأنصاري غلَّطَ أبا حاتمٍ[(٧)].

****

المسألة التاسعة والعشرون: موقع جملة (قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ مُّبِينٌ) من الإعراب.

قال ابنُ الأنباري عند قوله تعالى:(أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُواْ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ مُّبِينٌ)[(٨)]:" (أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ) حَسَنٌ. **قال السجستانيُّ:** هو تامٌّ. **وليس بتامٍّ؛** لأنَّ قولَه: (قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ مُّبِينٌ) جوابٌ لـ (الوحي)، و(هَذَا) إشارةٌ إليه. والوقفُ على (لَسَاحِرٌ مُّبِينٌ) تامٌّ"[(٩)].

ذكرَ ابنُ الأنباريِّ أنَّ الوقفَ على قوله: (... عندَ رَبِّهِمْ) حسنٌ، ونقلَ عن أبي حاتمٍ أنَّه تامٌّ[(١٠)]، ثمَّ اعترضه في هذا الوقف موضِّحًا أنه غيرُ تامٍّ؛ محتجًّا بأنَّ ما بعدَه، وهو جملة

---

(١) منار الهدى ٣٠٠، ٣٠١، وانظر: المقصد ٣٠٠.
(٢) سورة الفتح الآيتان ١، ٢.
(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٩٠٠.
(٤) القطع والائتناف ٢/٦٦٩.
(٥) المكتفى ٣٣٢.
(٦) منار الهدى ٣٦٣.
(٧) المقصد ٣٦٣.
(٨) سورة يونس من الآية ٢.
(٩) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٠٢.
(١٠) انظر: توثيق هذا النقل في: القطع والائتناف ١/٢٩٩.

(قال الكافرون..) جوابٌ لِمَا قبلَه، وهو (أنْ أوحينا)، و(هذا) إشارةٌ إلى الوحي. وقدْ تابع ابنَ الأنباريِّ في هذا الاعتراضِ أبو جعفرٍ النَّحاسُ[١]، وتابعَ أبو حاتمٍ – في الذي نسبه إليه ابنُ الأنباري – أستاذَهُ الأخْفشَ[٢]، وتابعهُ الواحديُّ[٣].

والباحث لا يوافقهما في هذا الاعتراضِ لأمرين:

أولهما: اختلافُ النقلِ عن أبي حاتمٍ، فقد نقل عنه أبو عمرٍو الداني أنَّ التمامَ عنده (لَسَاحِرٌ مُبِينٌ)، وليس (عِنْدَ رَبِّهِمْ) [٤]. ونقل عنه أحمدُ الأشمونيُّ أنَّ (عِنْدَ رَبِّهِمْ) ليس بوقفٍ عندَه أصلًا؛ قال:" ... وليس بوقفٍ على قولِ مَنْ يقولُ: إنَّ قولَهُ: (قَالَ الكَافِرُونَ) جوابُ (أنْ أَوْحَيْنَا)، و(هذا) إشارةٌ إلى الوحي. قالهُ أبو حاتمٍ"[٥].

ثانيهما: أنَّ جملةَ (قَالَ الكافِرُونَ...) اختلفَ المعربون فيها على عدة أقوالٍ – غير القول الذي ذكراه – وذلك على النحو الآتي:

أولًا: ذهبَ الطبريُّ[٦]، وغيرهُ[٧] إلى أنّ في الكلام حذفاً يدلُّ الظاهرُ عليه تقديره: فلمَّا أنذرَ وبشَّر قال الكافرون: كذا وكذا. قال القفال:" وإضمار هذا، غيرُ قليلٍ في القرآن"[٨]. والمعنى: أكانَ للناس عجبًا أنْ أوْحينا إلى رجلٍ منهم أنْ أنذرِ الناسَ، وبشِّرِ الذين آمنوا أنَّ لهم قدمَ صدقٍ عند ربهم، فلمَّا أتاهم بوحي الله وتلَاهُ عليهم وبشَّرهم وأنذرَهم، قال المنكرون لتوحيدِ الله ورسالة رسوله إنَّ هذا الذى جاءنا به محمد-ﷺ- لسحرٌ مبينٌ "[٩].

ثانيًا: أنَّها جملةٌ مستأنفةٌ مَبنيَّةٌ على سؤالٍ مُقدَّرٍ، فكأنَّه قيل: فماذا قالوا بعد هذا التعجبِ؟ فكان الجواب: (قَالَ الكافرون إِنَّ هذا لَسَاحِرٌ مُّبِينٌ) [١٠]. قال الألوسي:" وتركَ العاطفَ؛ لكونه استئنافًا مبنيًّا على السؤال؛ كأنه قيل: ماذا صنعوا بعد التعجب؟ هل بقوا على التردد والاستبعاد أو قطعوا فيه بشيء؟ فقيل: قال الكافرون على طريقة

---

(١) القطع والائتناف ٢٩٩/١.
(٢) السابق ذاته.
(٣) انظر: التفسير البسيط ١٢٠/١١.
(٤) انظر: المكتفى ٢٠٢.
(٥) منار الهدى ١٧٢.
(٦) تفسير الطبري ١١٣/١٨، وانظر: المحرر الوجيز ٤٤٧/٤، والبحر المحيط ١٢٧/٥.
(٧) انظر: روح المعاني ٦٣/١١.
(٨) انظر: تفسير الفخر الرازي ٨/١٧.
(٩) انظر: تفسير الطبري ١١٣/١٨، وروح المعاني ٦٣/١١.
(١٠) انظر: التفسير البسيط ١٢٠/١١، وروح المعاني ٦٣/١١.

التأكيد: إنَّ هذا أي: ما أُوحى إليه صلى الله تعالى عليه وسلم من الكتاب المنطوي على الإنذار والتبشير"[(١)]. وعلى ذلك فقد تمَّ الوقف على قوله: (عندَ ربهِمْ) [(٢)].

ثالثًا: قال ابن عطية:" (قال الكافرون): يَحتملُ أنْ يكون تفسيراً لقوله: (أكانَ وحيُنَا إلى بشرٍ عجباً)؟ قال الكافرون عنه: كذا وكذا"[(٣)].

رابعًا: ذهبَ الشيخُ الطاهرُ بنُ عاشورٍ إلى أنَّ هذه الجملةَ بدلُ اشتمالٍ من جملة: (كانَ للناس عجباً....) إلخ. قال:" ووجهُ هذا الإبدالِ أنَّ قولهم هذا يُنبِئُ عن بلوغ التعجبِ من دعوى الوحي والرسالة من نفوسهم مزيدَ الإحالةِ والتكذيبِ حتى صاروا إلى القول: (إنَّ هذا لسحرٌ مبينٌ)[(٤)]، أو (إنَّ هذا لساحِرٌ مبينٌ)، فاسم الإشارة راجعٌ إلى ما تضمنته جملةُ (أنْ أنذرِ الناسَ وبشِّرِ الذين آمنُوا)[(٥)].

****

المسألة الثلاثون: توجيهُ فتحِ همزةِ (أَنَّ) في قوله تعالى: (إِنَّهُ يَبْدَأُ)

قال ابنُ الأنباري في أثناء الكلام على قوله تعالى: (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ) [(٦)]:" وقوله: (حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ) كانَ أبو جعفرٍ يفتَحُ ألفَ (أنَّ) [(٧)]، وسائرُ القرَّاءِ على كسرِها[(٨)]. فمَن فتحَ (أنّ) وقفَ: (مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعْدَ اللَّهِ)، وابتدأَ: (حقّاً أَنّهُ يَبْدَأُ الخَلقَ) على معنى (حقّاً بَدْؤُه الخلقَ)، أنشدَنا أبو العباسِ لابنِ الدُّمَيْنَةَ:

أَحَقًّا عِبَادَ اللهِ أَنْ لَسْتُ جَائِيًا *** وَلَا ذَاهِبًا إِلَّا عَلَيَّ رَقِيبُ[(٩)].

---

(١) وروح المعاني ٦٣/١١.
(٢) انظر: التفسير البسيط ١٢٠/١١.
(٣) المحرر الوجيز ٤٤٧/٤، وانظر: البحر المحيط ١٢٧/٥.
(٤) سورة يونس من الآية ٧٦.
(٥) التحرير والتنوير ٨٦/١١.
(٦) سورة يونس آية ٤.
(٧) وهي كذلك قراءةُ عبد الله والأعمش وسهل بن شُعيب. يُنظر: إعراب النحاس ٢٤٤/٢، ومختصر ابن خالويه ٥٦، والمحتسب ٤٢٧/١، والمحرر الوجيز ٤٤٩/٤، والقرطبي ٤٥٣/١٠، والبحر المحيط ١٢٩/٥.
(٨) يُنظر: النشر ١٠٢/٣، وتفسير الفخر الرازي ٣٢/١٧، والدر المصون ١٤٨/٦، والتحرير والتنوير ٩١/١١، والمهذب ٢٩٠/١.
(٩) من الطويل، وهو في ديوان الشاعر ١٠٣، وفي القطع والائتناف ٣٠٠/١، وتفسير الطبري ١١٦/١٢، وشرح ديوان الحماسة ١٣٦٤، والكشاف ١١٥/٣، والبحر المحيط ١٢٩/٥، وشرح الأشموني ١١٦/٢، ومنار الهدى ١٧٣.

فرفعَ (أنْ) بمعنى (حَقَّ)، **وقال السجستاني**: من فتح (أنَّ) نصبَها بالوعدِ، كأنّه قال: (وعدَ اللهِ أنَّه يَبدأُ الخلقَ)، **وليس كمَا ظنّ**؛ لأنَّ كسرَ (إنّ) يدلُّ على أنَّها غيرُ مُعلَّقةٍ بالوعْدِ"(١).

نسبَ ابنُ الأنباري إلى أبي حاتمٍ القولَ بأنَّ موضعَ (أنَّ) – بالفتح – نَصْبٌ بالوعْدِ(٢)، ولمْ يَرُقْ لهُ هذا التوجيهُ، فردَّه مُعَلِّلًا بأنَّ كسرَ همزةِ (إنَّ) يَدلُّ على أنَّها غَيرُ مُعلَّقةٍ بالوعدِ.

وفي موضع (أنَّ) بالفتح اختلفتْ فيه تأويلاتُ المُعربينَ على النحو الآتي:

أولًا: أنّها في موضعِ نصْبٍ بالوعْدِ؛ لأنّه مصدرٌ مضافٌ إلى مفعولِه، فكأنَّه قال: وَعْدَ اللهِ أنَّه يُبْدِيءُ الخلقَ، وعلى هذا القولِ لا يُوقفُ على ما قبلَ (حَقًّا)، ولا على ما بعْدَهُ(٣)، وهو رأيُ أبي حَاتمٍ، ولم أقفْ عليه عندَ غيرِه، وقد نقله عنه – غير ابن الأنباري – أبو جعفرٍ النحاس(٤)، وأحمد الأشموني(٥)، ولمْ يُعقِّبَا عليهِ بقبولٍ، أو رَفْضٍ، وقدْ رَدَّهُ ابنُ الأنباري، كما سبقَ، كذلكَ أشارَ إليه ابنُ جنى – دون أنْ يَنسُبَهُ –، واعترضه من وجهٍ آخرَ غيرِ الذي اعترض به ابنُ الأنباري، فقال:" ولا يجوزُ أنْ يكون (أنّه) منصوبةَ الموضع بنفْسِ (وَعْدٍ)؛ لأنّه قد وُصِفَ بقوله: (حَقًّا)، والصفةُ إذا جَرتْ على موصوفها أَذِنتْ بتمامه وانقضاءِ أجزائه، فهي من صلتهِ، فكيف يُوصَفُ قبلَ تمامِهِ؟"(٦).

واستدلَّ ابن جني على نفيهِ هذا الوجهَ بقول الشاعر:

أَزْمَعْتُ يَأْسًا مُبِينًا مِنْ نَوَالِكُمُ *** وَلَنْ تَرَى طَارِدًا لِلْحُرِّ كَالْيَاس(٧).

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٠٢، ٧٠٣.
(٢) يُنظر توثيق هذا النسبة في: القطع والائتناف ١/٢٩٩، ومنار الهدى ١٧٣.
(٣) منار الهدى ١٧٣.
(٤) القطع والائتناف ١/٢٩٩، ٣٠٠.
(٥) انظر: منار الهدى ١٧٣، والمقصد ١٧٣.
(٦) المحتسب ١/٣٠٧، وانظر: المحرر الوجيز ٤/٤٥٠، والبحر المحيط ٥/١٢٩.
(٧) البيتُ من البسيط للحطيئةَ في ديوانه ١٠٧، وانظره في: الأغاني ٢/١٥٤، والخصائص ٣/٢٥٨، ومغني اللبيب ٦/٢٥١. والشاهد: أنَّ (من) متعلقةٌ بفعلٍ محذوفٍ، تقديره: (يئست من نوالكم)، وليس متعلِّقًا بالمصدر (يأسًا)؛ لأنَّه لا يعملُ بعدَ وصفه بالقول (مبينًا). وانظر: مغني اللبيب ٦/٢٥١، ٢٥٢.

وعلَّقَ عليه بقوله:" فلا يكون قوله: (من نوالكم) من صلةِ (يأس) من حيث ذكرنا؛ ألا تراه قد وصفه بقوله (مبينًا)؟ وإذا كان المعنى لعمري عليه، ومُنعَ الإعرابُ منه أُضمِرَ له ما يتناولُ حرفَ الجرِّ، ويكون (يأسًا) دليلًا عليه، كأنه قال فيما بعدُ: يئستُ من نوالكم"[(١)].

قال ابنُ هشامٍ:" ومن الوهمِ قولُ بعضهم في قول الحطيئةَ – السابق –: (إنَّ (مِنْ) متعلِّقةٌ بـ (يأْسًا)، والصوابُ: أنَّ تعلُّقَها بـ (يئسْتُ) محذوفًا؛ لأنَّ المصدرَ لا يُوصَفُ قبلَ أنْ يأتيَ معمولُهُ"[(٢)].

ثانيًا: أنّها في موضع رفعٍ فاعلٍ بما نَصبَ (حَقّاً)، أي: حَقَّ حَقّاً بَدْءُ الخلقِ ثمَّ إعادتُه، وهو مذهبُ الفراء[(٣)]، وأحمد بن يحيى ثعلب[(٤)]، ووافقهما ابنُ الأنباري، والطبري[(٥)]، واستشهد الفراء بقول الشاعر:

أَحَقًّا عِبَادَ اللهِ أنْ لَسْتُ لّاقِيَا *** بُثَيْنَةَ أَوْ يَلْقَى الثُّرَيَّا رَقِيْبُهَا[(٦)].

ثالثاً: أنّها في موضع جرٍ على إضمارِ حرفِ الجرّ، أي: وعْدَ اللهِ حقًّا بأنَّه[(٧)]. وقال النحاس:" ومنهم منْ يقول: إنَّها في موضع خفضٍ على إضمار اللام"[(٨)].

رابعاً: أنّها في موضع نصبٍ بتقدير اللامِ، أي: لأنَّه[(١)]؛ قال النحاسُ:" ومنهم مَنْ يقولُ: (أنَّ) في موضع نصبٍ، يعني: لأنَّه"[(٢)]، وقال:" ويجوزُ أنْ يكونَ التقدير: لأنَّه

---

(١) المحتسب ٣٠٧/١، وانظر: الخصائص ٢٥٨/١، ٢٥٩.
(٢) مغني اللبيب ٢٥١/٦، ٢٥٢.
(٣) يُنظر: معاني القرآن للفراء ٤٥٧/١، وراجع: القطع والائتناف ٣٠٠/١، والمحرر الوجيز ٤٤٩/٤.
(٤) انظر: إعراب النحاس ٢٤٤/٢، والقطع والائتناف ٣٠٠/١، وتفسير القرطبي ٤٥٣/١٠.
(٥) تفسير الطبري ١١٦/١٢.
(٦) لم أهتدِ إلى قائله، وهو من الطويل، وانظره في: رسالة الصاهل والشاحج ٤٨٢، ولسان العرب (رقب) ٢٨٠/٥.
والشاهد فيه: قوله: (أحقاً عباد الله أن لست لاقيا) حيث فتحت همزة (أنّ) بعد (حقّا) لأنها في موضع رفعٍ فاعل بما نصب (حقّاً) بمعنى: حَقّ حقًّا أن لست لاقيا. وقد ذكر الفراءُ شاهدًا آخر، إلَّا أنَّ المصدرَ المرفوعَ جاء فيه صريحًا، وليس مؤولا كالبيت السابق، وهو:
أحقًّا عبادَ اللهِ جُرْأَةُ محلق عليَّ وقدْ أعييتُ عادًا وتبَّعَا
معاني الفراء ٤٥٧/١.
(٧) انظر: منار الهدى ١٧٣، والفريد ٥٣٢/٢.
(٨) القطع والائتناف ٢٩٩، وانظر: تفسير القرطبي ٤٥٣/١٠.

يبدأ الخلق، كما يُقال ... والكسرُ أجودُ"[٣]. وقال ابنُ جني:" وإنْ شئتَ كان تقديره: وعْدَ اللهِ حقًّا؛ لأنَّه يبدأُ الخلقَ ثمَّ يُعيدُه، أي: مَنْ قدَرَ على هذا الأمرِ العظيمِ فإنَّه غنيٌّ عنْ إخلافِ الوعْدِ"[٤].

خامساً: أنّها بدلٌ من (وَعْدَ اللهِ)، وهو قول ابن عطية[٥].

سادساً: أن يكون (حقّاً) مُشبها بالظرف خبراً مقدمّاً، و(أنّه) في محل رفع مبتدأً مؤخرًا، كقولهم: أحقّاً أنَّك ذاهبٌ، قالوا تقديره: أفي حقٍ ذهابُك[٦].

سابعاً: أنه مرفوعٌ بنفس (حَقًّا)، أي: بالمصدر المنون[٧]. وهذا إنّما يتأتى على جعْلِ (حقًّا) غيرَ مؤَكِّدٍ؛ لأنَّ المصدرَ المؤَكَّدَ لا عملَ له، إلا إذا نابَ عن فعله[٨].

ولعلَّ الأرجحَ حملُه على أنّه في موضعِ رفعِ فاعلٍ بما نصبَ (حقّاً)، وهو رأي الفراءِ، وثعلب، وابنِ الأنباري؛ وذلك لوجود نظائر له من كلام العرب.

****

المسألة الحادية والثلاثون: نوع الاستثناء في قوله تعالى: (إِلاَّ مَن سَبَقَ..)

قال ابنُ الأنباري عند بيان الوقف على (وَأَهْلَكَ) في قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا جَاء أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلاَّ مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ آمَنَ وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلاَّ قَلِيلٌ)[٩]:" (مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ). قال السجستانيُّ: هو وقفٌ. قال أبو بكرٍ: وليس بوقفٍ؛ لأنَّ الاستثناءَ قد جاء بعده"[١٠].

---

(١) يُنظر: إعراب النحاس ٢/٢٤٤، والكشاف ٣/١١٥، والفريد ٢/٥٣٢، وتفسير القرطبي ١٠/٤٥٣، والدر المصون ٦/١٤٩.

(٢) القطع والائتناف ١/٢٩٩.

(٣) إعراب النحاس ٢/٢٤٤.

(٤) المحتسب ١/٣٠٧، وانظر: المحرر الوجيز ٤/٤٤٩، والبحر المحيط ٥/١٢٩.

(٥) يُنظر: المحرر الوجيز ٤/٤٤٩، وانظر: البحر المحيط ٥/١٢٩، والدر المصون ٦/١٤٩، واللباب ١٠/٢٦١.

(٦) انظر: الدر المصون ٦/١٤٩، واللباب ١٠/٢٦٢.

(٧) انظر: الدر المصون ٦/١٤٩، واللباب ١٠/٢٦٢.

(٨) انظر: المصدرين السابقين. وشرح الكافية الشافية ٢/١٠١٥، والمساعد ٢/٢٢٨، وشرح الأشموني ٢/٢٨٦.

(٩) سورة هود آية ٤٠.

(١٠) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧١٢.

وضَّحَ ابنُ الأنباري أنَّ الوقفَ عند أبي حاتمٍ هو (وَأَهْلَكَ) [(١)]، ولم يُحدِّدْ نوعه عنده، ورَدَّه بأنَّهُ وقفٌ غيرُ صحيحٍ؛ لمجيءِ الاستثناء بعده، وهو قولُه تعالى: (إِلاَّ مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ).

وقد تابع أبا حاتمٍ في هذا الوقف ابنُ مجاهدٍ، لكنه نصَّ على أنَّه وقفٌ تامٌّ، قال النحاسُ:" وقال أحمدُ بنُ موسى (.... وأَهْلَكَ): هذا تمامُ الكلامِ"[(٢)]، كما جعلَهُ أبو عمرٍو الدانيُّ وَقفًا كافيًّا[(٣)].

أمَّا منْ تابعَ ابنَ الأنباري في رَدِّ هذا الوقفِ فهو أبو جعفرٍ النحاسُ[(٤)]، وأحمدُ الأشمونيُّ[(٥)]، مُحْتَجَّيْنِ بما احتجَّ به ابنُ الأنباري، وزادَ الأشمونيُّ: أنَّ الوقف هنا يُشْعِرُ بأنَّه أمرٌ بحْملِ جميعِ أهله[(٦)].

وقدْ اختلفوا في الذي استثناه الله من أهله: فقال بعضهم: هو بعض نساءِ نوح. وقال آخرون: بل هو ابنه الذي غَرِق[(٧)].

و(مَنْ) في موضع نصبٍ بالاستثناء[(٨)]. وهو استثناءٌ متَّصِلٌ في موجبٍ، فهو واجبُ النَّصْبِ على المشهُورِ[(٩)]، وقيل: يَكونُ متصلًا إنْ أُريدَ بالأهل ما هو أعمُّ من المسلم، والكافرُ منهم، ومنقطعًا إنْ أُريدَ بالأهل المسلمون منهم فقط[(١٠)].

وبناءً على الاختلافِ في تحديد المستثنى منه، والاختلاف في نوع المستثنى فيرى البحثُ أنَّ الوقفَ على (وأهلك) ليس ممتنعًا –كما رأى ابنُ الأنباري –، وليس تامًّا –كما رأى ابنُ مجاهدٍ – بل هو كافٍ كما قال أبو عمرٍو، وربَّما يكونُ قولَ أبي حاتمٍ؛ لأنَّ النقل عنه لمْ يُحدِّدْ النوع. وعلى ذلك فلا وجهَ لتخطئة ابن الأنباري أبا حاتمٍ.

****

(١) انظر توثيق النقل في: القطع والائتناف ٣١٨/١ . وجاء فيه:" قال أبو حاتمٍ (وأهلك) وقفٌ". ولم يحدِّدْ نوعه عنده أيضًا.
(٢) السابق نفسه.
(٣) المكتفى ٢١١.
(٤) القطع والائتناف ٣١٨/١.
(٥) منار الهدى ١٨٥.
(٦) السابق نفسه.
(٧) انظر هذا الاختلاف في: تفسير الطبري ٤٠٩/١٢، والتفسير البسيط ٤١٨/١١، وزاد المسير ١٠٦/٤، والكشاف ١٩٩/٣، والفخر الرازي ٢٣٦/١٧، والقرطبي ١١٧/١١.
(٨) انظر: إعراب النحاس ٢٨٣/٢، والقرطبي ١١٧/١١، والبحر المحيط ٢٢٣/٥.
(٩) انظر: الإملاء ٣٨/٢، والدر المصون ٣٢٤/٦، واللباب ٤٨٧/١٠.
(١٠) انظر: فتح القدير ٦٩٥/٢.

المسألة الثانية والثلاثون: توجيهُ قراءَتَيْ (يَعْقُوب) بالرَّفع والنَّصب

قال ابنُ الأنباريِّ عند بيان الوقف والابتداءِ في قوله تعالى: (وَامْرَأَتُه قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ)(١):" القرَّاءُ مُجمعونَ على رفعِ (يَعْقُوب) إلَّا عبدَ اللهِ بنَ عامرٍ، وحمزةَ فإنَّهما يَنصبانِه. ورَوى ذلكَ أبو عمرٍو عن عاصمٍ. قال أبو بكرٍ: فَمَنْ رفعَهُ وقفَ على (فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ)، وابتدأ (وَمِن وَرَآءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ)، فرفعه بـ (مِنْ)، ومَنْ قرَأَ: (... يَعْقُوبَ) كانَ الاختيارُ أنْ يقِفَ على آخرِ الآيةَ، ويجوزُ أنْ يَقِفَ على (إِسْحَاقَ)، ثمَّ يَبتدِئُ: (وَمِن وَرَآءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ) على معنى: وهبْنَا لَها يعقوبَ. **وقال السجستانيُّ**: النصبُ ليس بالمختارِ؛ لأنَّه لمْ يُبَشِّرْهُ إلّا بواحدٍ، كما قال: (فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ)(٢). **وهذا غلَطٌ منه**؛ لأنَّ الذينَ نَصبُوا (يَعْقُوب) لم يُدْخلوه في البشارة؛ لأنَّه يَفْسُدُ أنْ يُنْسَقَ على (إِسْحَاق) الأوَّل؛ لدخولِ (مِنْ) بينهمَا، وذلك أنَّه لا يَجوزُ: مررتُ بعبدِ اللهِ ومِنْ بعدِهِ محمدٍ، فأصحابُ النصبِ لمْ يُريدُوا هذا الوجهَ الخطأَ، وإنَّما أرادوا أنْ يُضْمِرُوا فِعلًا يَنصِبُونه، كما تقول: مررتُ بعبد اللهِ ومنْ بعده محمدًا، على معنى: وَجدْتُ من بعدِهِ مُحمدًا"(٣).

عرَضَ ابنُ الأنباريِّ لقراءَتَيْ الرفعِ والنصبِ في (يَعْقُوب)(٤) في الآيةِ السابقةِ مُوجِّهًا لهما، ثمَّ نسبَ إلى أبي حاتمٍ أنَّه يَختارُ الرفعَ دون النصبِ، بحجَّةِ أنَّ الله تعالى لمْ يُبشِّرْهُ إلا بواحدٍ فقط، واعترضه في ذلك رادًّا ما احتجَّ به.

وقد تابعَ النحاسُ ابنَ الأنباري في نسبةِ ذلك لأبي حاتمٍ، فقال:" ومَنْ قرأَ (يعقوبَ) بالنصبِ لمْ يقفْ عند أبي حاتمٍ على (بِإِسْحَاقَ)، وهي عنده قراءة غيرُ مختارة؛لأنَّه لمْ يُبشِّره إلا بواحدٍ .... ثمَّ تابعَ ابنَ الأنباري في تخطئة أبي حاتمٍ، بقوله: الذي تأوَّله أبو حاتمٍ غلطٌ عندَ الحُذَّاقِ من أهلِ العربية، لا يَجُوزُ عندهم: مررتُ بزيدٍ ومن بعده عمروٍ؛ لضعفِ الخافض"(٥).

وفي توجيه هاتين القراءتين نحويًّا تفصيلٌ بيانُه على النحو الآتي:

---

(١) سورة هود آية ٧١.
(٢) سورة الصافات آية ١٠١.
(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧١٥، ٧١٦.
(٤) النصبُ قراءة ابن عامر، وحمزة، وحفص عن عاصمٍ، والرفعُ قراءة الباقين. انظر: السبعة ٣٣٨، وإعراب القراءات لابن خالويه ١/٢٨٨، والحجة للفارسي ٤/٣٦٤، والكشف ١/٥٣٤، والتيسير ١٢٥.
(٥) القطع والائتناف ١/٣٢٢، ٣٢٣، وانظر أيضًا قول أبي حاتم في: إعراب النحاس ٢/٢٩٣، والقرطبي ١١/١٦٧، وفتح القدير ٢/٧١٠.

أولا: قراءة النصب:

اختلِفَ فيها، هل الفتحةُ علامةُ نَصْبٍ أو علامة جرٍّ؟ والقائلون بأنَّها علامةُ نصبٍ اختلفوا على ما يأتي:

١-أنَّه منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ يُشاكلُ معناهُ معنى التبشير، أي: ومِنْ وراءِ إسْحاقَ وَهَبْنَا لها يعقوبَ؛ لأنَّ البشارةَ من اللهِ تعالى بالشيءِ في معنى الهبةِ، كما تقولُ العربُ: (مررتُ بأخيكَ وأباكَ)، يريدون: بـ (مررتُ): (جُزْتُ)، كأنَّه قيل: جزتُ أخاكَ وأباك، وهو من عطفِ جلة على جملة، ولا يكون (يعْقُوب) على هذا مُبَشَّرًا به[١]، وهو رأيُ ابنِ الأنباري، والنحاسِ[٢]، وأبي عمرو الداني[٣]، ورجَّحه الفارسيُّ[٤]، وابن جني[٥]، وحسَّنهُ مكيٌّ، وابنُ عطيَّةَ[٦]، وأبو حيان[٧]، وغيرهم[٨].

٢- أنَّه منصوبٌ عطفاً على موضع الجار والمجرور، وهو قوله: (بِإِسْحَاقَ)، وموضعه النصبُ، كقولهم: مررتُ بزيدٍ وعمرًا[٩]، و(يعقوب) على هذا داخلٌ في البشارة[١٠]، وزعمَ الزمخشريُّ أنَّه معطوفٌ على قوله (بإسْحاقَ) على تضمين (بَشَّرْنا) معنى: (وَهَبْنا)، وتوهمِ انعدام الباءِ في قوله: (بِإِسْحاق)؛ حيثُ قال:" كأنَّهُ قيل: وَوَهَبْنَا لهُ إسحاقَ، ومنْ وراءِ إسْحَاق يعقوبَ على طريقة قوله:

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحينَ عَشِيرَةً *** ولا نَاعبٍ إلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا"[١١].

---

(١) انظر: الحجة لابن خالويه ١٨٩، والمكتفى ٢١٢، والتفسير البسيط ٤٨١/١١، والبحر المحيط ٢٤٤/٥، ومغني اللبيب ٤٨٧/٥، والدر المصون ٣٥٥/٦، وحاشية شيخ زاده ٦٦٧/٤.

(٢) القطع والائتناف ٣٢٣/١، وإعراب القرآن ٢٩٣/٢.

(٣) المكتفى ٢١٢.

(٤) الحجة ٣٦٧/٤، وانظر: الدر المصون ٣٥٦/٦، واللباب ٥٢٥/١٠.

(٥) الخصائص ٣٩٥/٢.

(٦) المحرر الوجيز ٦١١/٤.

(٧) البحر المحيط ٢٤٤/٥.

(٨) انظر: الإملاء ٢/ ٤٢، والبيضاوي بحاشية زاده ٦٦٧/٤، ومنار الهدى ١٨٨.

(٩) انظر: معاني الزجاج ٦٢/٣، والحجة للفارسي ٣٦٤/٤، ومشكل مكي ٤١٠/١، والتفسير البسيط ٤٢٨/١١، والبيان ٢١/٢، والإملاء ٤٢/٢.

(١٠) انظر: مشكل مكي ٤١٠/١،

(١١) الكشاف ٢١٦/٣، والبيت من الطويل، وقائله الأحوص اليربوعي، وانظره في: الكتاب ٨٣/١، ١٥٤، ٤١٨، وإصلاح المنطق ١٥١، والخصائص ٣٥٤/٢، والإنصاف ١٩٣، وابن يعيش ٥٢/٢، ٦٨/٥، ٥٧/٧، ٦٩/٨، ومغني اللبيب ٤٨٧/٥، والخزانة ١٤٠/٢، ٥٠٧/٣، ٦١٣.

فإنَّ الشاعر عطفَ قولَه: (ولا ناعبٍ) على قوله (مصلحين) بِناءً على توهم وجود الباء في خبر (ليس) فجرَّهُ، ووجه تشبيه الآية بالبيت: أنَّه جعلَ تقديرِ الآيةِ: ووهبنا لها إسحاق ثمَّ عطفَ عليه يعقوب، كما أنَّ الشاعرَ قدَّرَ أنه قال: ليسوا بمصلحين، ولذلك قال: ولا ناعبٍ بالجر، فقدَّرَ في البيت المعدومَ موجودًا، وفي الآية عكسه، فكان كلاهما من قبيل العطف على التوهم، وإن اختلفت طريقة التوهم فيهما(١). والعطفُ على التوهم لا ينقاس(٢).

ومن قال بأنه مجرورٌ جعله عطفاً على لفظ (بإسحاقَ)، وفتحتُه للجرِّ؛ فإنَّه غيرُ منصرف للعُجْمَةِ والتعريف، والتقدير: فبشرْناها بإسحاقَ ويعقوبَ، والمعنى: أنَّها بُشِّرتْ بهما، وهو رأيُ الكسائي(٣)،
والأخفش(٤)، وأبي حاتمٍ(٥).

وما نُقلَ عن أبي حاتمٍ هنا يتناقض مع ما نسبهُ إليه ابنُ الأنباري في نصِّه السَّابق؛ حيثُ نسبَ إليه أنَّه لا يختارُ النصبَ؛ مُعلِّلًا ذلك بِأنَّهُ لمْ يُبَشِّرْهُ إلّا بواحدٍ، وهذا النَّقلُ يُفيدُ أنَّه بشَّرهُ بإسحاقَ ويعقوبَ معًا، قال مكيٌّ:" و(يعقوب) في هذين القولين (أي: هذا القول، والذي قبله) داخلٌ في البشارة"(٦)، **وبهذا لا تثبتْ تخطئتُهُ إيَّاهُ.**

ولمْ يُجزْ هذا الوجهَ الفراءُ محتجًّا بأنَّ الخفضَ لا يجوزُ في نحو هذا إلا بإظهار الباءِ(٧)، وفي هذا الوجه والذي قبله ضعفٌ من حيثُ الفَصْلُ بالظَّرْفِ بين حرف العطف، والمعطوف عليه، وهو ما ذكره ابنُ الأنباري سابقًا(٨).

قال أبو حيانَ:" ومن ذهب إلى أنَّه مجرورٌ معطوفٌ على لفظ (بإسحاق)، أو على موضعه. فقولُه ضعيفٌ؛ لأنَّه لا يجوز الفصلُ بالظرفِ أو المجرور بين حرف العطف

---

(١) انظر: حاشية زاده ٦٦٧/٤، والمغني ٤٨٧/٥، واللباب ٥٢٥/١٠.
(٢) انظر: البحر المحيط ٢٤٤/٥، والدر المصون ٣٥٥/٦.
(٣) انظر: إعراب النحاس ٢٩٣/٢، والمشكل ٤٠٩/١، والقرطبي ١٦٧/١١، والدر المصون ٣٥٥/٦، واللباب ٥٢٥/١٠، وفتح القدير ٧١٠/٢.
(٤) معاني القرآن له ٣٨٤/١، وانظر: مراجع الحاشية السابقة.
(٥) انظر رأيه في: إعراب النحاس ٢٩٣/٢، والقرطبي ١٦٧/١١، وفتح القدير ٧١٠/٢.
(٦) مشكل إعراب القرآن ٤١٠/١، وانظر: روح المعاني ٩٩/١٢.
(٧) معاني القرآن له ٢٢/٢، وانظر: مشكل مكي ٤٠٩/١، والمحرر الوجيز ٦١١/٤، والبحر ٢٤٤/٥.
(٨) وانظر هذا التضعيف في: الكتاب ٤٨/١، ٤٩، ومعاني الزجاج ٦٢/٣، والحجة للفارسي ٣٦٤/٤، والخصائص ٣٩٥/٢، والمشكل ٤١٠/١، والتفسير البسيط ١١/ ٤٨١، والدر المصون ٣٥٦/٦.

ومعطوفه المجرور، لا يجوز مررتُ بزيدٍ اليوم وأمس عمرٍو، فإن جاء ففي شعرٍ. فإنْ كان المعطوف منصوباً أو مرفوعاً، ففي جواز ذلك خلافٌ نحو: قام زيدٌ واليوم عمروٌ، وضربت زيداً واليوم عمرًا"[(١)].

تنبيه:

نلاحظ هنا أنَّ جميعَ مَنْ ضعَّفَ الوجهين السابقين جعلوا التضعيفَ منصبًا على هذين الوجهينِ من حيثُ إنَّهما ضعيفانِ في العربيةِ فقط، ولا يُفهمُ من تضعيفهم للوجهين تضعيفُ القراءة، بدليل أنَّهم جميعًا حسَّنُوا قراءةَ النَّصبِ في (يعقوب) في الوجه الأوَّل الموجَّه بإضمارِ فعل النصب.

ثانيًا: قراءة الرفع:

اختلفتْ كلمةُ المعربين في توجيه الرفع على النحو الآتي:

١-أن يكونَ مرفوعًا بالابتداء، وهو مؤخَّرٌ على نيَّةِ التقديمِ، والتقدير: ويعْقُوبُ يأتي من وراءِ إسحاق، والجملةُ في موضعِ نصبٍ على الحال المقدَّرة من المضمرِ المنصوبِ في (بشرْناها)، فيكونُ (يعقوبُ) داخلا في البشارة.

٢-أنْ يرتفع بإضمار فعل، أي: ويحدثُ من وراء إسحاق يعقوبُ، ولا مَدْخَلَ له في البشارة.

٣-أنه مرفوعٌ على الفاعلية بالجارِّ قبله، أو بالظرف، وهذا يجيء على رَأْي الأخفش.

٤-أنه مرفوعٌ على القطع والاستئناف[(٢)].

قال مكيٌّ:" والرَّفعُ هو الاختيارُ؛ لصحَّةِ إعرابِه، ولأنَّ الأكثرَ من القراء عليه"[(٣)].وكذا قال الطبريُّ:" وأولى القراءتين في ذلك بالصواب عندي قراءةُ منْ قرأه رفعًا؛ لأنَّ ذلك هو الكلام المعروف من كلام العرب، والذي لا يتناكره أهلُ العلم بالعربية، وما عليه قراءة الأمصار. فأما النَّصبُ فيه فإنَّ له وجهًا، غير أنِّي لا أحبُّ القراءة به، لأنَّ كتاب الله نزلَ بأفصح ألسُن العرب، والذي هو أولى بالعلم بالذي نزل به من الفصاحة"[(٤)].

---

(١) البحر المحيط ٥/٢٤٤، وانظر: حاشية زاده ٤/٦٦٧.

(٢) انظر التوجيهات السابقة في: معاني الزجاج ٣/٦٢، وإعراب النحاس ٢/٢٩٣، وإعراب القراءات ١/٢٨٨، والكشف ١/٥٣٥، والمشكل ١/٤٠٩، والكشاف ٣/٢١٦، والمحرر الوجيز ٤/٦١١، والبيان ٢/٢١، والقرطبي ١١/١٦٧، والبحر ٥/٢٤٤، والدر المصون ٦/٣٥٥، واللباب ١٠/٥٢٥.

(٣) الكشف ١/٥٣٦.

(٤) تفسير الطبري ١٢/٤٨١.

ولو قال الإمامُ الطبريُّ: (وأولى القراءتين في ذلك بالقراءة...) لكان أحسنَ وأفضلَ؛ لأنَّ القراءتين كلتيهما صوابٌ، فهما سبعيتان متواترتان.

****

المسألة الثالثة والثلاثون: موضعُ جملة (وَالَّذِينَ صَبَرُواْ) من الإعرابِ

قال ابنُ الأنباري عند قوله تعالى: (الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَلاَ يِنقُضُونَ الْمِيثَاقَ.... وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ .... وَالَّذِينَ صَبَرُواْ ابْتِغَاء وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ)[1]:" قوله: (وَلاَ يِنقُضُونَ الْمِيثَاقَ). **قال السجستانيُّ**: هو وقْفٌ. **وليسَ كما قالَ**؛ لأنَّ قوله: (وَالَّذِينَ صَبَرُواْ) مع خبرِهِ نَسَقٌ على الكلامِ الأوَّلِ"[2].

ذكرَ ابنُ الأنباريِّ أنَّ قوله تعالى: (وَلاَ يِنقُضُونَ الْمِيثَاقَ) وقفٌ عندَ أبي حاتمٍ، واعترضه بأنَّ ما بعده معطوفٌ على ما قبله[3]. ولمْ يُحدِدْ ابنُ الأنباري نوعَ هذا الوقف عند أبي حاتمٍ، وحدَّدَهُ الأشمونيُّ بأنَّه وقفٌ كافٍ[4]. وقدْ تابعَ أبا حاتمٍ في كونِ هذا الوقفِ كافيًّا أبو عمرٍو الدانيُّ،[5] والشيخ زكريا الأنصاري[6].

وفي موضع قوله تعالى: (وَالَّذِينَ صَبَرُواْ) قولان:

أحدهما: أنَّه كلامٌ مستأنَفٌ مقطوعٌ ممَّا قبله؛ لأنَّ (صَبَرُواْ) ماضٍ فلا ينعطفُ على (يُوفُونَ)[7]. **وبهذا يندفعُ ما اعْترضَ به ابنُ الأنباريِّ على أبي حاتمٍ**. وقيل: يجوزُ الوقفُ على (الْمِيثَاقَ)؛ لأنَّه رأسُ الآيةِ[8]. وقيل: جاز الوقفُ – وإنْ كانَ ما بعده معطوفًا على ما قبلَه – لطولِ الكلام[9]. ورُدَّ بأنَّ هذا العذرَ ليس بشيءٍ؛ لأنَّ الكلامَ – وإنْ طالَ – لا يجوزُ الوقفُ في غيرِ موضعِ الوقفِ المنصوصِ عليه، بل يقفُ عندَ

(١) سورة الرعد الآيات ٢٠، ٢١، ٢٢.
(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٣٤.
(٣) انظر توثيق هذا النقل في: القطع والائتناف ١/٣٤٢، ومنار الهدى ٢٠١.
(٤) منار الهدى ٢٠١.
(٥) المكتفى ٢٢١.
(٦) المقصد ٢٠١.
(٧) انظر: تفسير القرطبي ١٢/٥٧، وفتح القدير ٣/١٠٨، وروح المعاني ١٣/١٣٩.
(٨) انظر: المكتفى ٢٢١.
(٩) انظر: المقصد ٢٠٢، ومنار الهدى ٢٠٢.

ضيقِ النفسِ، ثمَّ يبتدِىءُ مِنْ قبلِ الموضعِ الذي وقفَ عليه على ما جرتْ عليه عادةُ أصحابِ الوقفِ[1].

الثاني: أنَّه كلامٌ معطوفٌ على ما قبلَهُ، والتعبيرُ عنه بلفظ الماضي؛ للتنبيه على انَّه ينبغي تحققه، وأيضًا، أنَّه يجوزُ الوصفُ تارةً بلفظِ الماضي، وتارةً بلفظِ المستقبل؛ لأنَّ المعنى: مَنْ يفعلْ كذا فله كذا، ولَمَّا كان (الَّذِينَ) يتضمَّنُ الشَّرطَ، والماضي في الشرطِ كالمستقبل، جازَ ذلك[2].

قال أبو حيان:" وجاءتِ الصلةُ هنا بلفظ الماضي، وفي الموصلين قبلُ بلفظ المضارع في قوله: (الذين يوفون)، و(الذين يصلون)، وما عُطف عليهما على سبيل التَّفنن في الفصاحة؛ لأنّ المبتدأ هنا في معنى اسم الشرط بالماضي كالمضارع في اسم الشرط، فكذلك فيما أشبهه، ولذلك قال النحويون: إذا وقع الماضي صلةً، أو صفةً لنكرة عامة احتمل أنْ يراد به المضي، وأنْ يراد به الاستقبال. ويظهر أيضاً أنَّ اختصاص هذه الصلة بالماضي وتينك بالمضارع، أنَّ تينك الصلتين قُصدَ بهما الاستصحاب، والالتباسُ دائماً، وهذه الصلة قصِدَ بها تقدمُها على تينك الصلتين، وما عطف عليهما؛ لأنّ حصولَ تلك الصلات إنما هي مترتبة على حصول الصبر وتقدمه عليها، ولذلك لم تأتِ صلةٌ في القرآن إلا بصيغة الماضي؛ إذْ هو شرطٌ في حصولِ التكاليفِ وإيقاعِها. والله أعلم"[3].

وقال ابنُ عادلٍ:" وهذه الآيةُ من أوَّلها إلى آخرها جملةٌ واحدة شرطيَّة، وشرطها مشتملٌ على قيودٍ. الأول:(الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ)، والثاني:(وَلاَ يِنقُضُونَ الْمِيثَاقَ)، والثالث: (وَالَّذِينَ يَصِلُونَ)، والرابع: وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ)، والخامس: (وَيَخَافُونَ سُوءَ الحِسَابِ)، والسادس: (وَالَّذِينَ صَبَرُواْ ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ)، والسابع: (وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ)، والتاسع: (وَيَدْرَءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ)، ....واعلم أنَّ هذه القيود هي القيودُ المذكورة في الشَّرط، وأمَّا القيودُ المذكورة في الجزاء، فهي: (أؤلئك لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ)، أي: عاقبة الدار، وهي الجنَّة"[4].

---

(١) السابق نفسه.
(٢) انظر: الفخر الرازي ٤١/١٩، وتفسير القرطبي ٥٧/١٢، واللباب ٢٩٢/١١، والتحرير والتنوير١٢٦/١٣، وفتح القدير ١٠٨/٣، وروح المعاني ١٣٩/١٣.
(٣) البحر المحيط ٣٧٦/٥، وانظر: القرطبي ٥٧/١٢، والتحرير والتنوير ١٢٦/١٣.
(٤) اللباب ٢٩٢/١١، وما بعدها.

وقال الشيخُ الطاهر بن عاشور:" وهذه الصِّلاتُ صفاتٌ لـ (أُولِي الألباب)، فعطفها من باب عطفِ الصفات للموصوف الواحد، وليس من عطف الأصناف"(١).

ويرى الباحث جوازَ الوقف على (الميثاق) – وإنْ كان ما بعده معطوفًا على ما قبله على القول الثاني-؛ لأنَّه رأسُ الآيةِ، ولطول الكلام، وهو ما رآه أبو حاتمٍ، وتابعه فيه أبو عمرٍو، والشيخ زكريا الأنصاري.

****

المسألة الرابعة والثلاثون: موقع جملة (فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ)

قال ابنُ الأنباري في أثناء بيان الوقف على (الأَمَلُ) في قوله تعالى: (ذَرهُمْ يَأْكُلُواْ وَيَتَمَتَّعُواْ وَيُلْهِهِمُ الأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ) (٢):" (وَيُلْهِهِمُ الأَمَلُ) تامٌّ. **فيما زعمَ السجستانيُّ. وهو عندي غيرُ تامٍّ**؛ لأنَّ قولَهُ: (فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ) تَهَدُّدٌ متَّصِلٌ بما قبلَه"(٣).

نسبَ ابنُ الأنباري إلى أبي حاتمٍ أنَّه يَرى تمامَ الوقفِ على قوله تعالى (الأَمَلُ) (٤). وخالَفه في ذلك بأنَّه يَرى عَدمَ تَمامِهِ.

وفي الحقيقة الوقفُ على قوله تعالى (الأَمَلُ) قد يكونُ وقفًا جائزًا؛ للابتداءِ بالتهديد؛ لأنَّه يُبتدَأُ به الكلام لتأكيدِ الواقع، وهذا ما قرَّرَهُ ابنُ أبو حاتمٍ، وتابعه فيه أبو عمرٍو الدانيُّ(٥)، والأشمونيُّ(٦)، والشيخ زكريا الأنصاريُّ(٧).

وقد لا يجوز الوقفُ؛ لأنَّ ما بعده جوابٌ لِمَا قبلَهُ. وهو ما قرَّرَهُ ابنُ الأنباري، وتابعه فيه أبو جعفرٍ النحاسُ، قال:" (وَيُلْهِهِمُ الأَمَلُ) تمامٌ عندَ أبي حاتمٍ، وخولِفَ في ذلكَ؛ لأنَّ بعدَهُ تهديدًا متَّصِلًا بما قبلَهُ"(٨). وعلى ذلك فما رآه أبو حاتمٍ صوابٌ، وما رآه ابنُ الأنباري كذلك صوابٌ.

****

(١) التحرير والتنوير ١٣/١٢٦.
(٢) سورة الحجر آية ٣.
(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٤٤.
(٤) انظر توثيق النقل في: القطع والائتناف ١/٣٥٣.
(٥) المكتفى ٢٢٧.
(٦) منار الهدى ٢٠٨.
(٧) المقصد ٢٠٨.
(٨) القطع والائتناف ١/٣٥٣.

المسألة الخامسة والثلاثون: موقع جملة قوله تعالى: (هَذَا حَلاَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ) من الإعراب

قال ابنُ الأنباري في بيان الوقف في قوله تعالى: (وَلاَ تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلاَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُواْ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ)[1]:" **وقال السجستانيُّ:** (لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ) وقفٌ كافٍ. **وهذا غلطٌ**؛ لأنَّ قولَهُ: (هَذَا حَلاَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ) حكايةٌ، ولا يتمُّ الوقفُ على الحكايةِ دونَ المحكيِّ"[2].

نسبَ ابنُ الأنباريِّ إلى أبي حاتمٍ أنَّه يرى أنْ الوقفَ على (الكَذِبَ) كافٍ، وغلَّطه في هذا معتلًّا بأنَّ ما مابعدَه حكايةٌ لِمَا قبلَهُ.

وقدْ تابعه في هذه النسبةِ، أبو عمرٍو الدانيُّ[3]، بينما نجدُ الإمامَ أبا جعفرٍ النحاسَ ينفي تلك النسبة، ويُشدِّدُ على عدمِ نسبتها إلى أبي حاتمٍ، فيقول:" قوله تعالى: (وَلاَ تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ)، فإنَّ بعضَ النَّحويينَ حكى عن أبي حاتمٍ أنَّه جعلَه وَقْفًا، وغلَّطَهُ؛ لأنَّ (هَذَا حَلاَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ) متَّصِلٌ بالقول. قال أبو جعفرٍ: ولا أعرِفُ هذا عن أبي حاتمٍ إلَّا من حكايةِ هذا الرَّجلِ، وإنَّما قال أبو حاتمٍ: الوقفُ (لِّتَفْتَرُواْ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ)، وهذا صوابٌ"[4].

ومن الواضحِ أنَّ المقصودَ ببعض النحويين، هو ابنُ الأنباري – وإنْ لم يُشرْ إليه صراحةً – فهو من النحاةِ، ثمَّ هو ممَّنْ سبقَ النحاسَ في تأليفِ (إيضاح الوقف والابتداء) الذي عرض فيه لكثيرٍ من آراء أبي حاتمٍ. ولقد أحسنَ أبو جعفرٍ في بيان حقيقة ما جاء عن السجستاني؛ مُنصِفًا إيَّاهُ؛ لأنَّه لا يجوزُ الوقف فِعلًا على (وَلاَ تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ) إذا اعتبرنا (هَذَا حَلاَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ) داخلٌ في حكاية قولهم وتفسيرٌ للكذب – فهي مقولُ القولِ –، ولا يُفصلُ بين المفسِّرِ والمفسَّرِ بالوقف[5].

قال أبو حيانَ:" وانتصبَ (الكذبَ) على المفعول به أي: لوصفِ ألسنتكم الكذب. ومعمول: (ولا تقولوا)، الجملة من قوله: (هذا حلال وهذا حرام)، والمعنى: ولا تُحلِّلُوا ولا تحرِّموا لأجل قولٍ تَنطِقُ به ألسنتُكم كذباً، لا بحجَّةٍ وبيِّنةٍ. وهذا معنى بديعٌ، جعل

(١) سورة النحل آية ١١٦.
(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٥٠، ٧٥١.
(٣) المكتفى ٢٣٤.
(٤) القطع والائتناف ١/٣٧٢.
(٥) انظر: منار الهدى ٢٢٠.

قولهم كأنَّه عينُ الكذب ومحضه، فإذا نطقتْ به ألسنتُهم فقد حَلَّتِ الكذبَ بحليتهِ، وصورتهِ بصورته، كقولهم: وجهُها يصف الجمال، وعينها تصف السحرَ"[(١)].

أمَّا إذا اعتبرنا (الْكَذِبَ) منصوبًا على أنَّه مفعولٌ به للقول المذكور، وقوله: (هذَا حَلاَلٌ) مفعولٌ به بمضمر محذوفٍ، أي: فيقولوا: هذا حلالٌ وهذا حرامٌ[(٢)]، فإنّه يجوزُ الوقفُ عليه؛ لأنَّ (هذَا حَلاَلٌ..) بناءً على ذلك مقولٌ للقول المحذوف، فلا عَلاقة له بالقول المذكور.

قال العلامة الشوكانيُّ:" ويجوزُ أنْ يكونَ فى الكلام حذفٌ بتقدير القول، أى: ولا تقولوا لما تصفُ ألسنتكم فتقولُ هذا حلال، وهذا حرام، أو قائلة هذا حلال وهذا حرام"[(٣)].

ويجوزَ على هذا القول – أي: نصْب (الكذب) على أنَّه مفعولٌ للقول المذكور – أنْ يكون (هذا حَلاَلٌ) بدلٌ مِنَ (الكذبَ)؛ لأنَّه عينُه[(٤)].

****

المسألة السادسة والثلاثون: الخلافُ في جوابِ (إذَا) في قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ).

قال ابنُ الأنباري في أثناءِ حديثه عن قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ، وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا)[(٥)]:" **قالَ السجستانيُّ**: لَمَّا قال: (حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ) ،كانَ الأَوَّلُ بغيرِ جوابٍ، فَلَمَّا قالَ: (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا)، كانَ في ذا ما يُغني عن الجوابِ. **قال أبو بكرٍ**: **وليس كما قالَ**؛ لأنَّ قولَهُ: (وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ)،هو الجوابُ كأنّهُ قال: (حتى إذا فُتحتْ يأجوجُ ومأجوجُ اقتربَ)، والواو مُقحمةٌ لمعنى التعجب، كما يقول في الكلام (وأَيّ رجل زيد)"[(٦)].

---

(١) البحر المحيط ٥٢٦/٥، وانظر: معاني الزجاج ٢٢٢/٣، التفسير البسيط ٢٢١/١٣، والكشاف ٤٨١/٣، والفخر الرازي ١٣١/٢٠، والدر المصون ٢٩٧/٧، واللباب ١٧٨/١٢، وروح المعاني ٢٤٧/١٤.

(٢) انظر: الدر المصون ٢٩٧/٧، واللباب ١٧٨/١٢، وحاشية زاده ٣٣٦/٥.

(٣) فتح القدير ٤٢٤/٣.

(٤) انظر: الدر المصون ٢٩٧/٧، واللباب ١٧٨/١٢.

(٥) سورة الأنبياء آية ٩٦، ٩٧.

(٦) الإيضاح ٧٧٨/٢، ٧٧٩.

نسبَ ابنُ الأنباريّ إلى أَبي حاتمٍ أنَّه يَرى أنَّ قولَه تعالى: (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ) فيه ما يُغني عن جواب (إِذَا فُتِحَتْ)، بمعنى: أنَّه دليلُ الجوابِ، وليس جوابًا حقيقةً[1]، ولمْ يَرُقْ له ما رآهُ أبو حاتمٍ، فغلَّطَهُ مُوضِّحًا أنَّ الجوابَ هو قولُه: (وَاقْتَرَبَ).

ولا نُسَلِّمُ لابْنِ الأنباريِّ في تخطئتِهِ أبا حاتمٍ؛ لأنَّ مَا ذهبَ إليه من أنَّ الجوابَ (وَاقتَرَبَ) مردودٌ عليه، ثمَّ إنَّ جوابَ (إِذَا) هنا فيه خلافٌ على النحو الآتي:

أولًا: أنَّه قولُهُ تعالى: (وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ)، والواو مقحمةٌ زائدةٌ لمعنى التعجبِ، والمعنى: حتَّى إذا فُتِحتْ اقتربَ، وهو مذهب الكوفيين[2]، وعليه ابنُ الأنباري.

ورُدَّ هذا القولُ بأنَّ الواوَ حرفٌ في الأصل وُضِعَ لمعنًى، فذِكْرُها دون معناها يُوجِبُ اللبْسَ، وهو عنصرٌ رئيسيٌّ في عطفِ الجملِ بعضها على بعضٍ، ثمَّ القولُ بالزيادة خلافُ الأصلِ، فلا يجوزُ أنْ نَحكمَ بزيادةِ الواو ما أمكنَ حملُه على الأصالة، وقدْ أمكنَ ههنا فلا داعي لحمله على الزيادة[3].

وكذلك رُدَّ بأنّ الحروفَ وُضِعتْ للاقتصار، أو عوضاً عن ذكر الجمل، (كالهمزة) فإنّها بدل عن (أستفهم)، أو (أسأل)، و(ما) بَدل عن (أنفي) فزيادتها تنقض هذا الغرض[4].

ثانيًا: أنَّ قوله تعالى: (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ) فيه ما يُغني عن الجواب، وعليه فالجوابُ ساقطٌ، و(إذا هي) دليلُ عليه، وهو قولُ أبي حاتمٍ، ولعلَّه ممَّا انفردَ به هنا، ولعلَّ في كلامِ الزمخشري الآتي ما يشبهُ ذلك، قال:" و(إِذَا) هي المفاجأةُ، وهي تقعُ في المجازاة سادةً مَسدَّ الفاءِ، كقوله تعالى: (إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)[5]، فَإِذَا جاءتِ الفاءُ معها تعاونتا على وصْلِ الجزاءِ بالشرط فيتأكد، ولو قيل: (إِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ) كان سَديدًا"[6].

وقدْ علَّقَ عليه الشيخُ يس العليمي بقوله:" وفيه نظرٌ؛ لأنَّه كيفَ تكونُ الفاءُ الجوابيةُ و(إذا) الفجائيةُ مجتمعتين على محلٍّ واحدٍ للجوابية، ويُمكنُ توجيهُهُ على أنْ يكونَ أرادَ أنَّ الجوابَ ساقطٌ، والتقديرُ: إذا فُتحتْ واقتربَ ذُهِلَتْ أبصارُهمْ، وعلى هذا فيكونُ

---

(١) لم أقف على هذا النقل فيما اطلعتُ عليه من مصادر.
(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢١١، ومجالس ثعلب ٥٩، وإعراب النحاس ٣/٨٠، والقطع والائتناف ٢/٤٣٣، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٤٦، والخصائص ٢/٤٦٢، والتفسير البسيط ١٥/٢٠٠، والإنصاف ٤٥٩، ورصف المباني ٤٨٧، والجنى الداني ١٦٤.
(٣) الإنصاف ٤٥٩، ويراجع: دور الحرف في أداء معنى الجملة ٩٧.
(٤) يُنظر: أمالي ابن الشجري ٢/١٢١،١٢٠، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٤١٩.
(٥) سورة الروم من الآية ٣٦.
(٦) الكشاف ٤/١٦٥، وراجع: البحر المحيط ٦/٣١٤، واللباب ١٣/٥٩٨.

تَجَوَّزَ في قوله: (فإذا هي جوابُ الشرط)، وإنَّما حقيقته أنَّه دليلُ الجوابِ، فهذا كما عُدَّ جوابُ القسمِ المتأخِّرُ عن الشرطِ جوابًا للشرط، وقريبٌ منه تسميةُ نائبِ الفاعلِ فاعلًا"(١).

قلتُ: وإطلاقُ لفظِ الجوابِ على دليلِ الجوابِ القائم مقامه تَجَوُّزًا جائزٌ عندَ النحويينَ، يقولُ ابنُ هشامٍ:" دليلُ الجوابِ هو الجوابُ في المعنى حتَّى ادَّعَى الكوفيُّونَ أنَّه جوابٌ في الصِّناعةِ"(٢)، ويقولُ ابنُ عقيلٍ:" يُسمَّى الدَّليلُ جوابًا باعتبارِ دلالته على الجوابِ"(٣).

ثالثًا: أنَّه محذوفٌ، والواوُ عاطفةٌ، وليست زائدةً(٤)، فقدَّره أبُو إسحاقَ الزجاجُ: (قَالُوا يَا وَيْلَنَا)(٥)، فحذف القولَ، وقدَّره غيرُه: (فحينئذٍ يُبعثونَ)(٦)، وقوله: (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ) عطفٌ على هذا المقدَّر. والمعنى: حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدبٍ ينسلون واقتربَ الوعدُ الحقُّ قالوا يا ويلنا قد كنّا(٧). وهو قولُ الزجاج، واختاره مكي القيسي(٨)، وحسَّنهُ النحاسُ(٩)، والقرطبيُّ(١٠).

قال الزجاجُ:" والواو عند البصريينَ لا يجوزُ أنْ تدخلَ، ويكون معناها الطرح، وجواب (حَتَّى إِذَا) مضمرٌ في الآيةِ؛ لأنَّ قوله: (يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا)(١١)، هاهنا قولٌ محذوفٌ، والمعنى: حتى إذا فُتحتْ يأجوجُ ومأجوجُ واقتربَ الوعدُ الحقُّ قالوا يا ويلنا"(١٢).

---

(١) حاشيته على التصريح ٢/٢٥١.
(٢) شرحه لبانت سعاد ٣٠، ويراجع: الخزانة ١١/٣٠٩.
(٣) المساعد ٣/١٨٧.
(٤) والقول بمنع زيادة الواو العاطفة هو قول البصريين. انظر: الكتاب ٣/١٠٣، ومعاني الزجاج ٣/٤٠٥، والخصائص ٢/٤٦٢، والتفسير البسيط ١٥/٢٠٢، والإنصاف ٢/٤٥٦، ورصف المباني ٤٨٧، والجنى الداني ١٦٤.
(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣/٤٠٥، وانظر: مشكل مكي ٢/٨٨، والتفسير البسيط ١٥/٢٠٢.
(٦) انظر: البحر المحيط ٦/٣١٤، والدر المصون ٨/٢٠٢.
(٧) يُنظر: الإنصاف ٢/٤٥٩، والبيان ٢/١٦٦، وتفسير البيضاوي بحاشية زاده ٦/٧٣، وفتح القدير ٣/٥٨٣.
(٨) مشكل إعراب القرآن ٢/٨٨.
(٩) إعراب القرآن له ٣/٨٠.
(١٠) تفسير القرطبي ١٤/٢٨٨.
(١١) سورة الأنبياء من الآية ٩٧.
(١٢) معاني القرآن ٣/٤٠٥، وراجع: التفسير البسيط ١٥/٢٠٢، ٢٠٣، والمحرر الوجيز ٦/٢٠١.

رابعًا: أنَّ جوابَها الفاءُ في قوله: (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ) قاله الحوفي[1]، وابنُ عطيةَ، ونسبَهُ النَّحاسُ، والواحديُّ إلى الكسائي[2].
قال ابن عطية:" والذي أقولُ: إنَّ الجوابَ في قوله: (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ)، وهذا هو المعنى الذي قُصِدَ ذكرُهُ؛ لأنَّهُ رجوعُهم الذي كانوا يُكذِّبون به وحُرِّمَ عليهم امتناعُه"[3].

وقال الواحديُّ:" قال الكسائيُّ: ويجوزُ أنْ يكونَ (واقترَبَ) عطفًا على (إذا فتحتْ)، ويكون قوله: (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ) جوابًا لهما، لـ (حتَّى إذَا)، ولقوله: (وَاقْتَرَبَ)"[4].
والقولُ بأنَّ الجوابَ محذوفٌ، والواو عاطفةٌ وليستْ زائدة هو **ما يَترجَّحُ** عند التأملِ والنظرِ؛ لأنَّ الجوابَ في نحو هذا يُحذفُ للعلمِ به، والاعتيادِ في مثله، توخِّيًا للإيجازِ والاختصارِ، وقد جاء حذفه في كتاب الله وكلام العرب كثيرًا، ثمَّ حَذْفُ الجوابِ أبلغُ في المعنى من إظهاره[5].

أمَّا حكمُ الوقف هنا فهو: أنَّ الوقفَ على قوله تعالى (وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ) حسنٌ على استئنافِ ما بعدَه، وليس بوقفٍ إنْ جُعِلَ جوابُ (إذا): (اقترَبَ الوعْدُ)، والواو زائدةً، وكذلك إنْ جُعِلَ جوابُها (يا وَيْلَنَا)[6].
****

المسألة السابعة والثلاثون: توجيه الإعراب في قوله تعالى: (يَدْعُو لَمَن ضَرُّهُ).
قال ابنُ الأنباري في أثناءِ بيان الوقف في قوله تعالى: (يَدْعُو لَمَن ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ لَبِئْسَ الْمَوْلَى وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ)[7]:" (لَمَن ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ) وقفٌ حسنٌ، **وقال السجستانيُّ:** لا يكونُ (أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ) وقفًا تامًّا؛ لأنَّ خبرَ المبتدأ لم يأتِ بعْدُ، وإنَّما هو قولُه: (لَبِئْسَ الْمَوْلَى وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ)، و(يَدْعُو) بمعنى: (يقولُ)، **فإنكارُهُ الوقفَ**

(١) انظر رأي الحوفي في: البحر المحيط ٣١٤/٦، والدر المصون ٢٠٢/٨، واللباب ٥٩٨/١٣.
(٢) انظر: إعراب النحاس ٨١/٣، والقطع والائتناف ٤٣٣/٢، والتفسير البسيط ٢٠٣/١٥.
(٣) المحرر الوجيز ٢٠١/٦، وراجع: الدر المصون ٢٠٢/٨.
(٤) التفسير البسيط ٢٠٣/١٥، وانظر: إعراب النحاس ٨١/٣.
(٥) يُنظر: سر صناعة الإعراب ٦٤٧/٢، والإنصاف ٤٦٠/٢، ٤٦١، واللُباب في علل البناء والإعراب ٤٢٠/١.
(٦) يُنظر: القطع والائتناف ٤٣٣/٢، وعلل الوقوف ٧١٢/٢، ومنار الهدى ٢٥٣.
(٧) سورة الحج آية ١٣.

علـــى قولـــه: (أَقْـــرَبُ مِـــن نَّفْعِـــهِ) خطـــأٌ منـــهُ؛ لأنَّ (مَـــنْ) منـــصوبةٌ بـ (يَدْعُو)، واللامُ لامُ اليمينِ، كأنَّه قال: يَدْعُو مَنْ لَضَرُّهُ، أي: مَنْ واللهِ لَضَرُّهُ أقرَبُ من نفعهِ، فنُقِلَتْ اللامُ من (الضُّرِّ)، فأدخِلَتْ على (مَنْ)؛ لأنَّها حرْفٌ لا يَتبيَّنُ فيه الإعرابُ، حُكِيَ عن العربِ: (عندِي لَمَا غيرُهُ خيرٌ منه)، يعني: عندِي مَا لَغَيْرُهُ.
وسمعتُ أبا العباسِ يقولُ: كانَ الأخفشُ يقول: المعنى: لَمَنْ ضَرُّهُ أقربُ من نفعِهِ إلَهُهُ، فحُذِفَ (الإلهُ). قال: وأخطأ الأخفشُ في هذا؛ لأنَّ المحلوفَ عليه لا يُحذفُ إذا قُلتَ: واللهِ لأخُوكَ زيدٌ، لم يَحسُنُ أنْ تحذفَ (زيدًا)، فتقول: (لأخوك). وفي هذه المسألةُ أقوالٌ كثيرةٌ اكتفينا منها بهذا"[(١)].

نسبَ ابنُ الأنباري إلى أبي حاتمٍ أنَّه لا يَرى تمامَ الوقفِ على قوله تعالى: (أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ)، وأنَّ (يَدْعُو) عنده بمعنى (يقول)، وقوله (لَّمَنْ ضَرُّهُ) مبتدأٌ، والخبر قوله: (لَبِئْسَ الْمَوْلَى وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ)[(٢)]، وقدْ خطَّأهُ ابنُ الأنباري في ذلك.

وقدْ اختلفتْ كلمةُ المعربين اختلافًا كثيرًا طويلًا حولَ إعرابِ الآية موضع المسألة[(٣)]، كما ذكر ابنُ الأنباري، وغيرُه[(٤)]؛ لذا سأكتفي هنا بمدارسةِ الأقوالِ الثلاثة التي ذكرها ابنُ الأنباري في النصِّ السابقِ، لنقفَ على حكمِ تخطئته أبا حاتمٍ. وهاكَ البيانَ:

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٨٠، ٧٨١.
(٢) انظر: توثيق النقل في: القطع والائتناف ٢/٤٤١.
(٣) انظر هذا الاختلاف في: معاني الفراء ٢/٢١٧، ومعاني الأخفش ٢/٤٥٠، ومعاني الزجاج ٣/٤١٥، وتفسير الطبري ١٦/٤٧٦، وإعراب النحاس ٣/٨٩، والإغفال ٢/١٥٠٧، ومشكل مكي ٢/٩٣، والتفسير البسيط ١٥/٢٨٩، والمحرر الوجيز ٦/٢٢٠، وعلل الوقوف ٢/٧١٦، والبيان ٢/١٧٠، والإملاء ٢/١٤٠، والقرطبي ١٤/٣٣١، والبحر المحيط ٦/٣٣١، والدر المصون ٨/٢٣٨.
(٤) قال أحمد الأشموني بعد أنْ ذكرَ بعضَ الوجوه:" والكلامُ على بقيةِ الوجوه يستدعي طولا؛ إذْ لو أراد الإنسانُ استقصاءَ الكلامِ لاستفرغَ عمره، ولمْ يُحكم أمرَه". (منار الهدى = = ٢٥٥)، وانظر: التفسير البسيط ١٥/٢٨٩، والبحر المحيط ٦/٣٣١، وقد ألَّف مكي القيسي كتابًا خاصًّا في شرح هذه الآية، وتوجيه الإعراب فيها. قال: "وقدْ شرحنا هذه المسألةَ في كتابٍ مفردٍ؛ لأنَّ فيها نظرًا، واعتراضاتٍ على هذه الأقوالِ، وفيها أقوالٌ أخرى غيرُ هذه، وهي مشكلةٌ، والقول متسِعٌ فيها؛ ولذلك كثرَ الاختلافُ فيها". (مشكل إعراب القرآن ٢/٩٣)، وانظر: (إنباه الرواة ٣/٣١٧، وعلل الوقوف ١/٣٤).

القول الأول: أنْ يكونَ (مَنْ) في موضع نصب بـ (يَدْعُو)، واللامُ موضوعة في غيرِ موضعها، وتقديرهُ: يدعُو لَضرُّهُ أقربُ من نفعه، فقُدِّمتْ اللامُ إلى (مَنْ)، و(ضرُّه) مبتدأٌ، و(أقرَبُ من نفعه) خبره، وهذا قولُ الكوفيين[1]، وابنِ الأنباري.

وشرحُ ذلك: أنَّ اللامَ لليمينِ والتوكيد، فحقُّها أنْ تكونَ أوَّلَ الكلامِ، فقُدِّمتْ لِتُجْعَلَ في حقِّها، وإنْ كان أصْلُها أنْ تكونَ في (لَضَرُّهُ)، كما أنَّ لامَ (إنَّ) حقُّها أنْ تكونَ في الابتداء، فلَمَّا لم يَجُزْ أنْ تليَ (إنَّ) جُعِلَتْ في الخبرِ في مثل قولك: إنَّ زيدًا لقائمٌ، ولا يجوزُ: إنَّ لزيدًا قائمٌ، فإذا أمكنَ أنْ تكونَ في الاسمِ كانَ ذلك أجودَ في الكلامِ، تقول: إنَّ في ذلكَ لآيةً[2].

وقدْ رُدَّ هذا القولُ من وجوهٍ:

١-أنَّ اللامَ إذا كانَ حكمُهُ أنْ تكونَ في الصلة، ثمَّ قُدّمَ إلى الموصولِ فغيرُ سائغٍ، كما أنَّ سائرَ ما يكونُ في الصلةِ لا يتقدَّمُ على الموصول.[3].

٢- أنّ اللامَ ليس لها من التصرفِ ما يُوجِبُ أنْ يجوزَ فيها تقديمٌ وتأخيرٌ[4].

٣-إذا كانَ حقُّ هذه اللامِ أنْ تَدخلَ على المبتدأ، أو على اسم (إنَّ) وخبرِها من حيثُ دخلتْ على المبتدأ، وكانَ دخولها على خبر المبتدأ ضرورة، أو شذوذًا، مع أنَّ خبرَ المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، أو راجع في المعنى إلى ما هو المبتدأ، فدخوله في الموصولِ، والمرادُ به الصلةُ، ينبغي أن لا يجوزَ؛ لأنَّ الصلةَ ليستْ بالموصولِ، كما أنَّ خبرَ المبتدأ هو المبتدأ[5].

قال أبو عليّ الفارسي:" مَنْ زعمَ أنَّ هذه اللامَ في قوله: (لَمَنْ ضَرُّهُ) كان حكمها أن تكونَ في المبتدأ الذي في صلة (مَنْ)، وهو (الضُّرُّ) ثمَّ قُدِّمَ إلى الموصول وهو (مَنْ) فهو مُخْطِىءٌ ... ثمَّ قالَ: وأمَّا تشبيهُ تقدُّمِ هذه اللامِ في الآية بتأخرها عن الاسمِ إلى الخبر في (إنَّ) فلا يشْتبِهانِ، وهو بعيدٌ عن الصواب؛ لأنَّه لا شيءَ يجبُ ويلزمُ له أنْ تُقَدَّمَ

---

(١) انظر: معاني الفراء ٢١٧/٢، ومعاني الزجاج ٤١٥/٣، وتفسير الطبري ٤٧٦/١٦، وإعراب النحاس ٨٩/٣، والإغفال ١٥٠٧/٢، ومشكل مكي ٩٣/٢، والتفسير البسيط ٢٨٩/١٥، والمحرر الوجيز ٢٢٠/٦، والبيان ١٧٠/٢، والقرطبي ٣٣١/١٤.

(٢) انظر: معاني الزجاج ٤١٥/٣، وإيضاح الوقف والابتداء ٧٨١/٢، والتفسير البسيط ٢٩٠/١٥.

(٣) انظر: الإغفال ١٠٥٦/٢، والتفسير البسيط ٢٩٢/١٥، والبحر المحيط ٣٣١/٦، والدر المصون ٢٣٨/٨، واللباب ٣٣/١٤.

(٤) انظر: إعراب النحاس ٨٩/٣، والقرطبي ٣٣١/١٤.

(٥) انظر: الإغفال لأبي علي الفارسي ١٠٥٦/٢، والتفسير البسيط ٢٩٢/١٥.

هذه اللامُ إلى الموصولِ من الصلةِ، كما كان في اسم (إنَّ) سببٌ يُوجبُ تأخيرها إلى الخبرِ، وهو اجتماعُ حرفينِ بمعنًى واحدٍ، ففسادُ هذا التشبيهِ بيِّنٌ. ثمَّ ردَّ على الشبهةِ الآخرى التي مفادُها: أنه لا يجوز: إنَّ لزيدًا قائمٌ، بقوله: هذا تمثيلُ سوءٍ فيه إيهامُ أنَّ اللامَ التقديرُ بها أنْ تكونَ بعدَ (إنَّ)، وليس كذلك؛ لأنَّ تقديرَ اللامِ أنْ تكونَ قبلَ (إنَّ)، يدلُّكَ على ذلك تعليقه الفعلَ ووَقْعُهُ به عنْ (إنَّ) في نحو: علمتُ إنَّ زيدًا لمنطلِقٌ.، ولو كانَ التقديرُ بها الوقوعُ بعدَ (إنَّ) لَفُتِحَ الفعلُ في (إنَّ)؛ لأنَّه لم يكنْ له كافٌّ عن (إنَّ) وفتحِها"[(١)].

القول الثاني: أنّ (يَدْعُو) بمعنى: (يَقُوْل)، واللامُ للابتداء، و(مَنْ) موصولةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتدء. و(ضَرُّه) مبتدأ ثانٍ، و(أقربُ) خبرُه. وهذه الجملةُ صِلةٌ للموصولِ، وخبرُ الموصولِ محذوفٌ تقديرُه: يقول لَلَّذي ضَرُّه أقربُ من نَفْعِه إلهٌ أو إلهي، أو هو مولاي، أو نحوُ ذلك. والجملةُ كلُّها في محلِّ نصبٍ بـ (يَدْعُو)؛ لأنَّه بمعنى (يَقُول)، فهي محكيَّةٌ به. وهذا قولُ أبي الحسنِ الأخفش[(٢)]. ونسبه النحاسُ إلى المبرد[(٣)]، وحسَّنه[(٤)]، ونُسِبَ كذلك إلى أبي عليٍّ الفارسيِّ[(٥)]، وعلى هذا فلا يُوقفُ على (يدعو) لتعلُّقِ ما بعدها بما قبلها، بل يكونُ على الوقفُ على قوله تعالى: (نَفْعِهِ)، ويكونُ قولُه: (لَبِئْسَ المولى) مستأنفاً ليس داخلاً في المحْكيِّ قبلَه؛ لأنَّ الكفار لا يقولون في أصنامِهم ذلك[(٦)].

وقدْ استدلَّ الزجاج وغيرهُ لقول الأخفشِ بقول الشاعر عنترةَ:

يَدْعُونَ عنْتَرُ والرِّمَاحُ كَأَنَّها *** أَشْطَانُ بِئْرٍ في لَبَانِ الأَدْهَمِ[(٧)].

---

(١) الإغفال لأبي علي الفارسي ١٠٥١/٢ – ١٠٦٨ مع تصرفٍ كبير، وراجع: التفسير البسيط ٢٩٢/١٥.

(٢) معاني القرآن له ٤٥٠/٢، وانظر: القطع والائتناف ٤٤١/٢، ومشكل مكي ٩٣/٢، والمحرر الوجيز ٢٢٠/٦، والبحر المحيط ٣٣١/٦.

(٣) إعراب النحاس ٨٩/٣، وانظر: القرطبي ٣٣١/١٤.

(٤) إعراب القرآن ٨٩/٣، وانظر: تفسير القرطبي ٣٣٢/١٤.

(٥) انظر: منار الهدى ٢٥٥.

(٦) انظر: القطع والائتناف ٤٤١/٢، والمكتفى ٢٥٣، ومنار الهدى ٢٥٥، وفتح القدير ٦٠٠/٣.

(٧) انظر: معاني الزجاج ٤١٦/٣، وهو في ديوانه ٢١٦، وانظره في: الكتاب ٢٤٦/٢، والقطع والائتناف ٤٤١/٢، وتحصيل عين الذهب ٣٣٠، والتفسير البسيط ٢٩٦/١٥، وأمالي ابن الشجري ٩٠/٢، ١٧٠، والمحرر الوجيز ٢٢٠/٦، ولسان العرب (شطن)، ومنار الهدى ٢٥٤، وفتح القدير ٦٠١/٣. وفيه شاهدٌ آخرُ، وهو: ترخيم (عنتر)، وبناؤه بعد الترخيم

على أنَّ (يدْعُو) في البيتِ بمعنى (يقول)، أي: يقولون: يا عنترة[1].
وهذا القول ردَّه ابنُ الأنباري بأنَّ المحلوفَ عليه لا يُحذف، وقد سبق كلامه.
كما رَدَّهُ بعضُهمْ بأنَّه فاسدُ المعنى؛ لأنَّ الكافرَ لا يَعتقدُ في الأصنامِ أنَّ ضَرَّها أقربُ مِنْ نفعِها البتةَ[2].
بينما حسَّنَ أبو عليٍّ قولَ الأخفشِ، فقال:" أقول: إنَّ الدعاءَ بمعنى القولِ سائغٌ، وهذا الوجهُ الذي أجازه ممكن، أعني: أنْ يُصْرَفَ (يدْعو) إلى معنى: (يقُول)، فيحكى ما بعدها إذا كان في معنى القولِ وضربًا منه، .... ولا يجوزُ أنْ يكونَ الخبرُ (لَبِئْسَ الْمَوْلَى)، أعنى: خبر (لَمَنْ)؛ لأنَّ الكافرَ المتمسكَ بعبادةِ الأصنامِ لا يقولُ للصنمِ: لبئسَ المولى"[3]. وقال النحاسُ عن هذا القولِ:" وهو أحسنُ ما قيلَ في الآية عندي"[4].
القول الثالث: وهو قولُ أبي حاتمٍ[5]، وهو نفسُ قولِ الأخفشِ إلَّا أنَّهما يختلفانِ في الخبر، وفي موضوع الوقفِ، فالسجستانيُّ –كما سبق – يرى أنَّ الخبرَ ظاهِرٌ، وهو قوله تعالى: (لَبِئْسَ الْمَوْلَى ..)، ويرى الوقفَ تمامَ الوقفِ عليه، أمَّا الأخفش –كما سبق أيضًا – فيرى أنَّ الخبرَ محذوفٌ، والوقف عنده يكونُ على قوله تعالى: (نَفْعِهِ)، كما بيَّنا.
قال أبو جعفرٍ:" (مِنْ نفْعِهِ) تمامٌ عندَ الأخفشِ، وخطَّأهُ أبو حاتمٍ في هذا؛ لأنَّ (مَنْ) عندَهُ في موضعِ رفْعٍ بالابتداء، والخبرُ: (لَبِئْسَ الْمَوْلَى...)، فغَلِطَ هو على الأخفشِ؛ لأنَّ الأخفشَ، وإنْ كان (مَنْ) عنده في موضعِ رفْعٍ بالابتداءِ، فالخبرُ عندَه محذوفٌ"[6].
وقدْ سبقَ أنْ ذكرنا أنَّ المعنى فاسدٌ على جعلِ (لبئسَ المَوْلَى) خبرًا، قال الواحديُّ:" فإنْ قيل: فلمَ جعلُوا خبرَ (مَنْ) محذوفًا دونَ أنْ يكونَ قوله: (لبئسَ المَوْلَى)؟ قيل: إنَّ الكفارَ ليسوا يقولون لِمَنْ يدعونه إلهًا: لبئسَ المولى، ولو قالوا ذلك ما عبدوه"[1].

على الضم، تشبيهًا له باسمٍ مفردٍ منادى لم يُحذف منه شيء، وأراد: يدعون يا عنترُ. انظر: (تحصيل عين الذهب ٣٣٠).
(١) انظر: معاني الزجاج ٤١٦/٣، والقطع والائتناف ٤٤١/٢، والتفسير البسيط ٢٩٦/١٥.
(٢) انظر: المحرر الوجيز ٢٢٠/٦، والبحر المحيط ٣٣١/٦، والدر المصون ٢٣٨/٨، واللباب ٣٤/١٤.
(٣) الإغفال ١٠٧١/٢، ١٠٧٢، وانظر: الدر المصون ٢٩٧/١٥، ٢٩٨.
(٤) إعراب القرآن ٨٩/٣، وانظر: تفسير القرطبي ٣٣٢/١٤.
(٥) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٧٨٠/٢، والقطع والائتناف ٤٤١/٢.
(٦) القطع والائتناف ٤٤١/٢.

ويبدو أنَّ قولَ أبي حاتمٍ هذا ممَّا انفردَ هو به، وإنْ كانَ مكيٌّ نسبه إلى المبرد[٢]، إلَّا أنَّ النحاسَ أكَّدَ موافقته الأخفشَ، فقال:" وما أحسِبُ مذهبَ محمَّدِ بنِ إلَّا قولَ الأخفشِ سعيدٍ"[٣].

وبناءً على ما تقدَّمَ من اعتراضٍ طويلٍ على قولِ ابنِ الأنباري والكوفيين، فلا وجهَ لتخطئةِ ابنِ الأنباريِّ أبا حاتمٍ؛ لذا يرى البحثُ أنَّ مَنْ قال: إنَّ (يَدْعُو) بمعنى (يقُول) له وجْهٌ؛ لوجود نظيره في الشعر، ولأنَّه لَمَّا تبيَّنَ للمشركينَ ظلالُ صنيعهم، تحسَّرُوا على ما فعلوا، وردُّوا بقناعةٍ على ذلك من خلالِ القولِ؛ حيثُ يقولون بتأكيدٍ وقسَمٍ: (واللهِ لَمَنْ ضَرُّهُ أقربُ من نفعهِ لبئسَ المولى..)، وقدْ وُضِعَ (يدعو) موضعَ (يقول)؛ ليدلَّ على قولٍ فيه صُرَاخٌ ودعاءٌ[٤].

****

المسألة الثامنة والثلاثون: أوجه إعراب ﴿لُؤْلُؤًا﴾ بالنصبِ

قال ابنُ الأنباري عند بيان الوقف في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾[٥]:" قوله تعالى: ﴿مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا﴾ كان نافعٌ وغيرُه من أهل المدينةِ، وعاصمٌ الجحدريُّ يقرؤون ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ بالنصبِ، وسائرُ القراءِ يقرؤون ﴿وَلُؤْلُؤٍ﴾ بالخفض[٦]. فمَنْ قرأ بالخفضِ وقفَ على (اللؤلؤ)، ولم يقف على (الذَّهب). **وقال السجستانيُّ**: مَنْ نصبَ (اللؤلؤ) فالوقفُ الكافي: (مِنْ ذَهَبٍ)؛ لأنَّ المعنى: (ويُحَلَّوْنَ لُؤلؤًا). **وليسَ كما قال**: لأنَّا إذا خفضنا (اللؤلؤ) نسقناهُ على لفظ (الأساور)، وإذا نصبناهُ نسقناهُ على تأويل: (الأساور)، كأنَّا قلنا: (يُحلَّونَ فيها أساورَ ولؤلؤًا)، فهو في النصبِ بمنزلته في الخفضِ، ولا معنى لقطعه من الأوَّل"[٧].

---

(١) التفسير البسيط ٢٩٨/١٥.
(٢) مشكل إعراب القرآن ٩٣/٢.
(٣) إعراب النحاس ٨٩/٣.
(٤) انظر: حاشية زاده ٩٤/٦، والتحرير والتنوير ٢١٦/١٧.
(٥) سورة الحج آية ٢٣.
(٦) انظر هاتين القراءتين في: معاني الفراء ٢٢٠/٢، والسبعة ٤٣٥، والقطع والائتناف ٤٤٢/٢، والحجة للفارسي ٢٦٧/٥، والمحتسب ٧٨/٢، وحجة ابن زنجلة ٤٧٤، والكشف لمكي ١١٧/٢، والتيسير ١٥٧، القرطبي ٣٤٧/١٤، والنشر ٣٢٦/٢، والإتحاف ٢٧٣/٢.
(٧) إيضاح الوقف والابتداء ٧٨٢/٢، ٧٨٣.

نسبَ ابنُ الأنباري إلى أبي حاتمٍ أنَّ (اللؤلؤ) عنده منصوبٌ بإضمار فعلٍ، على معنى: (ويُحَلَّوْنَ لُؤلؤًا)[1]، **وغلَّطه** في ذلك محتجًّا بأنَّ النصبَ بالعطفِ على موضع (مِنْ أَسَاوِرَ)؛ لأنَّ المعنى: يُحلونَ فيها أساورَ ولؤلؤًا.

ولا حقَّ له في هذه التخطئةِ؛ لأنَّ مَا ذهبَ إليه أبو حاتمٍ وَجْهٌ مُعتبرٌ، وله نظائرُ في العربيةِ، وقدْ حسَّنَ حذفَ الفعل هنا دلالةُ الفعلِ الأوَّلِ عليه، ثمَّ هو رأيُ كثيرٍ من كبار العربية[2]، بل إنَّ بعضَهم، وهو ابنُ جني[3]، والزمخشريُّ[4] اقتصرا عليه، ولم يذكرا غيرهُ؛ لوجاهته.

قال الزجاجُ:" ... لأنَّه إذا نصبَ حملَهُ على: (ويُحَلَّون لُؤْلُؤًا)"[5]. وقال ابن الأنباري:" أنْ يكونَ منصوبًا بتقدير فعلٍ، وتقديره: ويُعطون لُؤلؤًا؛ لدلالةِ (يُحلَّون) عليه في أوَّلِ الكلامِ"[6].

وقدْ استدلَّ أبو الفتح ابنُ جني، وغيره[7] لهذا الوجه بقراءة أُبَيٍّ، وعبد الله بن مسعودٍ: (وَحُورًا عينًا) بالنصب[8]، قال ابن جني:" أي: ويُؤتونَ حُورًا عينًا، ويُزَوَّجُونَ حُورًا عينًا"[9]. ثمَّ قال:" ومثلهُ ممَّا نُصِبَ على إضمارِ فعْلٍ يدلُّ عليه ما قبله قوله:

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ لِقَوْمِهِمُ *** أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بْنِ سَيَّارِ[10].

فكأنَّه قال: أوْ هاتِ مثلَ أُسْرةٍ، وعليه قولُ الآخر:

بَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا *** مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادَ رَاعِ[1].

---

(١) انظر توثيق هذه النسبة في: القطع والائتناف ٤٤٢/٢، وتفسير القرطبي ٣٤٧/١٤، والمقصد ٢٥٦.

(٢) انظر على سبيل المثال: معاني الزجاج ٤١٩/٣، وإعراب النحاس ٩٢/٣، والحجة لابن خالويه ٢٥٢، وإعراب القراءات السبع ٧٣/٢، والحجة للفارسي ٢٦٨/٥، وحجة ابن زنجلة ٤٧٤، والتفسير البسيط ٣٣٨/١٥، والقرطبي ٣٤٦/١٤، والبيضاوي بحاشية زاده ٩٩/٦.

(٣) المحتسب ٧٨/٢، وانظر: البحر ٣٣٥/٦، والدر المصون ٢٥٣/٨، واللباب ٥٣/١٤.

(٤) الكشاف ١٨٤/٤، وانظر: الحاشية السابقة عدا المحتسب.

(٥) معاني القرآن له ٤١٩/٣.

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن ١٧٢/٢.

(٧) انظر: السابق، والكشاف ١٨٤/٤.

(٨) سورة الواقعة آية ٢٢، وانظر: المحتسب ٧٨/٢، ٣٠٩، والكشاف ١٨٤/٤، والبيان ١٧٢/٢، والدر المصون ٢٠٢/١٠.

(٩) المحتسب ٧٨/٢، وراجع: المحرر الوجيز ٢٣٠/٦.

(١٠) البيت لجرير، في ديوانه ٣١٢، وانظره في: الكتاب ٩٤/١، ١٧٠، والاشتقاق ٢٧٥، وجمهرة أنساب العرب ٢٥٥، وتحصيل عين الذهب ١٠٨، ١٤١.

فكأنّه قال: وحاملا زنادَ راعٍ، ومُعلِّقا زنادَ راعٍ، وهو كثير"[٢].

أمَّا ما ذهبَ إليه ابنُ الأنباري من أنَّ (لؤلؤًا) منصوبٌ معطوفٌ على موقع (من أساور)؛ لأنَّ موضعها النصبُ؛ لأنَّ المعنى: يُحلون فيها أساورَ ولُؤلُؤًا، كما يجوز أنْ يُقالَ: مررتُ بزيدٍ وعمرًا، فقد وافقه الطبريُّ[٣]،ومكي القيسي[٤]، وابنُ عطيَّةَ[٥].

ويرى البحثُ أنَّ الوجهينِ السابقينِ جائزان، ولا وجْهَ لتخطئةِ أحدِهما، فالمعنى على كليهما صحيحٌ، قال الواحديُّ:" وقُرِئَ (ولُؤلُؤًا) بالنصبِ على: (ويُحلونَ لؤلؤًا)، ويجوزُ أنْ يُحملَ على موضعِ الجارِّ والمجرورِ؛ لأنَّ موضعهما نصْبٌ؛ ألا ترى أنَّ معنى (يُحلون فيها من أساورَ): (يُحلون فيها أساورَ). فحمله على الموضع"[٦]، وقال العكبريُّ:" (ولؤلؤًا) معطوفٌ على (أساور) لا على (ذهب)؛ لأنَّ السوارَ لا يكونُ من لؤلؤٍ في العادة، ويصحُّ أنْ يكونَ حُليًّا، ويُقرأُ بالنصب عطفًا على موضع (من أساور)، وقيل: هو منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ، تقديره: ويعطون لؤلؤًا"[٧].

أمَّا عن حكمِ الوقف على الوجهين، فهو على قول ابنِ الأنباري يكون كافيًا على قوله: (لُؤلُؤًا) سواءٌ قرئَ بالنصبِ أو بالخفض[٨].

وعلى قولِ أبي حاتمٍ يكون الوقف على (منْ ذهبٍ) كافيًا، لمنْ قرأ (ولؤلؤًا) بالنصبِ، وليس بوقفٍ لِمَنْ قرأه بالجرِّ عطفًا على محل (من ذهب)، ويكون الوقفُ الحسن على (لؤلؤًا)[٩].

وفي إعراب (لؤلؤًا) وجهان آخران:

أحدهما: أنَّه عَطْفٌ على (أَساوِرَ)؛ لأنَّ (مِنْ) زائدةٌ، والتقديرُ: يُحلَّونَ فيها أساورَ من ذهبٍ ولؤلؤًا[١].

---

(١) البيت لنصيب بن رباح في شعره ١٠٤، ولرجلٍ من قيس عيلان في الكتاب ١/١٧١، وانظره في: تحصيل عين الذهب ١٤٢، وابن يعيش ٤/٩٧، والوفضة: الكنانة.

(٢) المحتسب ٢/٧٨.

(٣) تفسير الطبري ١٦/٤٩٩.

(٤) الكشف ٢/١١٧.

(٥) المحرر الوجيز ٦/٢٣٠.

(٦) التفسير البسيط ١٥/٣٣٨، وانظر: الحجة للفارسي ٥/٢٦٧، والبيان ٢/١٧٢، وفتح القدير ٣/٦٠٦.

(٧) إملاء ما منَّ به الرحمن ٢/١٤٢.

(٨) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٨٢، ٧٨٣، ويُراجع: القطع والائتناف ٢/٤٤٢، ٤٤٣، والمكتفى ٢٥٥، والقرطبي ١٤/٣٤٧.

(٩) انظر: القرطبي ١٤/ ٣٤٧، والمقصد ٢٥٦، ومنار الهدى ٢٥٦.

الثاني: أنَّه معطوفٌ على مفعولٍ محذوفٍ، والتقدير: يُحلون فيها الملبوسَ من أساور ولؤلؤاً، فـ (لُؤْلُؤاً)
عطفٌ على الملبوس، وهذا الوحهُ انفردَ به السمينُ الحلبيُّ[٢].

****

المسألة التاسعة والثلاثون: القول في مفعُولَي: (يَحْسَبُونَ)

قال ابنُ الأنباري في أثناءِ بيان الوقف في قوله تعالى: (أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ، نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَل لاَّ يَشْعُرُونَ)[٣]:" **قال السجستانيُّ**: لا يَحسُنُ الوقفُ على (وَبَنِينَ)؛ لأنَّ (يَحْسَبُونَ) يحتاجُ إلى مفعولين، فتمامُ المفعولين في (الْخَيْرَاتِ). **وهذا خطأٌ**؛ لأنَّ (أَنَّ) كافيةٌ من اسم (يَحْسَبُونَ) وخبرِها، ولا يَجوزُ أنْ يُؤتى بعد (أَنَّ) بمفعولٍ ثانٍ"[٤].

نسبَ ابنُ الأنباري إلى أبي حاتمٍ أن (يَحْسَبُونَ) في الآية الكريمة يتعدى لمفعولينِ، وأنَّ (نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ) هو المفعول الثاني[٥]. وقدْ خطَّأَهُ في ذلك، وتابعه في هذه التخطئة النحاسُ[٦]، والقرطبي[٧].

وللوقوف على حقيقة المسألة، أقول: اختُلفَ في مفعولي (يحسَبونَ) هنا على قولين:

الأول: أنَّ قولَه (أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ) هو المفعول الأول، وقوله (نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ) هو المفعول الثاني، وهو قولُ أبي حاتمٍ، ووافقه السجاونديُّ[٨]. والتقدير: أيحسبونَ إمدادَنا لهم بالمالِ والبنين مسارعةً منا لهم في الخيرات[٩].

---

(١) انظر: الكشف ١١٧/٢، والبحر المحيط ٣٣٥/٦، والدر المصون ٢٥٣/٨، والإتحاف ٢٧٣/٢.
(٢) الدر المصون ٢٥٣/٨، ونقله عنه ابنُ عادلٍ في: اللباب ٥٣/١٤.
(٣) سورة المؤمنون الآيتان ٥٥، ٥٦.
(٤) إيضاح الوقف والابتداء ٧٩٢/٢.
(٥) انظر توثيق هذه النسبة في: القطع والائتناف ٤٥٨/٢، وتفسير القرطبي ٥٥/١٥، وفتح القدير ٦٦٢/٣، وقد نسب إليه الأشموني القولَ بأنَّ (أنَّ) إذا وقعتْ بعد (حسب)، وأخواتها لمْ تحتج إلى مفعولٍ ثانٍ. (منار الهدى ٢٦٣).
(٦) القطع والائتناف ٤٥٨/٢.
(٧) تفسير القرطبي ٥٥/١٥.
(٨) علل الوقوف ٧٢٩/٢، ٧٣٠، وكتاب الوقف والابتداء٢٩٧.
(٩) انظر: الحاشية السابقة، ومنار الهدى ٢٦٣.

وعلى ذلك فلا يجوزُ الوقفُ على (وَبَنِينَ)؛ لأنَّ ما بعده متصلٌ بما قبله. قال النحاسُ:" قال أبو حاتمٍ: لا يجوزُ الوقفُ على (...وَبَنِينَ) حتَّى يُتكلَّمَ بقوله جلَّ وعزَّ: (نُسَارِعُ...)، وأنكرَ على مَنْ قال: يُبتدأ ابتداءً حسنًا بقوله: (نُسَارِعُ...)، قال: حتى جعلوه كأنّه ضربٌ من الفأل، وأنكرَ هذا فيما زعمَ؛ لأنَّ (أَيَحْسَبُونَ) يتعدى إلى مفعولين، وزعم أنَّ (نُسَارِعُ ...) المفعول الثاني"[(١)].

وهذا القول لم أقف عليه – فيما اطلعت – لغير أبي حاتمٍ، وقد خطَّأه ابنُ الأنباري فيه –كما سبق –، وتابعه النحاس قائلا:" وهذا من قبيح الغلط على مذهبِ الخليلِ وسيبويه ثمَّ تابعهما النحويون على ذلك كوفيهم وبصريهم ...."[(٢)].

الثاني: أنَّ (أنَّ) وما بعدَها مصدرٌ مؤولٌ في محلِّ نصبٍ سَدَّ مَسَدَّ مفعولي (يحسبُونَ)، وهو قولُ الجمهور من النحويين البصريين والكوفيين[(٣)]، وعليه ابنُ الأنباري.

وقد اختلف في (ما) من (أنَّما)، هل هي مصدريةٌ حرفٌ واحدٌ أو موصولة فهي حرفان؟ فعلى أنّها مصدريةٌ حرفٌ واحدٌ، وهو مذهبُ الكسائيِّ[(٤)]، فالوقفُ عنده على (وَبَنِيْنَ). قال أبو حيانَ معقبًا على قول الكسائي:" فلا تحتاجُ إلى ضميرٍ ولا حذفٍ، ويجوزُ الوقفُ على (وَبَنِينَ)، كما تقول حسبتُ أنَّما يقوم زيدٌ، وحسبت أنَّك منطلق، وجاز ذلك؛ لأنَّ ما بعد (حسبتُ) قد انتظم مُسنداً ومسنداً إليه من حيث المعنى، وإن كان في ما يُقدِّرُهُ مفرداً؛ لأنَّه ينسبكُ من (أنَّ) وما بعدها مصدرٌ"[(٥)].

وكيف يكونُ المعنى عندما يكونُ تقديرُ الكلامِ (أيحسبُون إمدادَنا لهم بالمالِ والبنينَ؟ وكيف يكونُ الوقفُ حسنًا؟ بل أرى أنَّ الاحتياجَ إلى جملةِ: (نُسَارِعُ...) ضروريٌّ لفهم المعنى.

---

(١) القطع والائتناف ٤٥٨/٢.
(٢) السابق نفسه، وانظر: تفسير القرطبي ٥٥/١٥، وفتح القدير ٦٦٣/٣.
(٣) انظر: معاني الفراء ٢٣٨/٢، ومعاني الزجاج ١٦/٤، والطبري ٦٥/١٧، وإعراب النحاس ١١٧/٣، والقطع والائتناف ٤٥٨/٢، والكشاف ٢٣٦/٤، والتفسير البسيط ٦١١/١٥، والبحر ٣٧٨/٦.
(٤) انظر رأيه في: إيضاح الوقف ٧٩١/٢، والقرطبي ٥٥/١٥، والبحر المحيط ٣٧٨/٦، والدر المصون ٣٥٠/٨، ومنار الهدى ٢٦٢.
(٥) البحر المحيط ٣٧٨/٦، ويراجع: الدر المصون ٣٥٠/٨، واللباب ٢٢٨/١٤، ومنار الهدى ٢٦٢.

ولذا قيل: لا يُوقفُ على (وَبَنِينَ)؛ لأنَّ (نُسَارِعُ) خبر (أنَّ) على أنَّ (أنَّما) حرفانِ، و(ما) بمعنى (الذي)، بدليل عود الضمير من (به) إليها[1]، وهي اسم (أنَّ) وصلتها (نُمدُّهمْ)، و(مِنْ مالٍ) حال من الموصول، أو بيانٌ له، و(نُسارِعُ) خبر (أنَّ)، والعائد محذوف، أي: نسارعُ لهم به أو فيه[2]. وكون (ما) بمعنى (الذي) هو قولُ الفراء[3]، وأبي إسحاق الزجاج[4].

ويترجح لدى البحث القول الثاني؛ لما ذكره ابنُ الأنباري وغيره من أنَّ (أنَّ) كافية من اسم (يحسبون) وخبرِها، ولأنه لا يؤتى بعد (أنَّ) بمفعولٍ ثانٍ، بدليل قوله تعالى: (يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ)[5]، فقد نابت (أنَّ) وما بعدها عن المفعولين[6]. قال أبو جعفرٍ:" وهو في القرآن كثير، فقوله جلَّ وعزَّ: (أَيَحْسَبونَ أَنَّما نُمدُّهمْ...) قد نابتْ (أنَّ) عن المفعولين"[7].

****

المسألة الأربعون: أوجه نصب (شُكْرًا)

قال ابنُ الأنباري عند بيان الوقف والابتداء في قوله تعالى: (اعْمَلُوا آلَ داوُدَ شُكْراً وَقَلِيلٌ مِنْ عِبادِيَ الشَّكُورُ)[8]:" (اعْمَلُوا آلَ داوُدَ شُكْراً) وقفٌ حسنٌ. **وأجازَ السجستانيُّ** الوقفَ على (آلَ داوُدَ)، وابتداء (شُكْراً) على معنى: (اشكرُوا اللهَ شكرًا). **وهذا عندي بعيدٌ**؛ لأنَّ المعنى: (اعملُوا شكرًا لله فيما أنعمَ به عليكم)، فإذا وقفنا على (آلَ دَاودَ) وابتدأنا (شُكْرًا) زالَ هذا المعنى"[9].

---

(١) قال القرطبيُّ:" وفي خبر (أَنَّ) ثلاثة أقوال: منها أنه محذوف. وقال الزجاج: المعنى نسارع لهم به في الخيرات، وحذفت به. وقال هشام الضرير قولا دقيقا، قال : (أَنَّمَا) هي الخيرات؛ فصار المعنى: نسارع لهم فيه، ثم أظهر فقال (فِي الْخَيْرَاتِ)، ولا حذف فيه على هذا التقدير". (القرطبي ٥٥/١٥)، وراجع: البحر ٣٧٨/٦، والدر المصون ٣٥٠/٨، وحاشية زاده ١٦٩/٦.

(٢) انظر: إيضاح الوقف ٧٩٢/٢، والقطع والائتناف ٤٥٩/٢، ومنار الهدى ٢٣٦.

(٣) معاني القرآن ٢٣٨/٢، ويراجع: التفسير البسيط ٦١١/١٥.

(٤) معاني القرآن ١٦/٤، وانظر: التفسير البسيط ٦١٢/١٥، والقرطبي ٥٥/١٥، والبحر ٣٧٨/٦.

(٥) سورة الهمزة آية ٣.

(٦) انظر: منار الهدى ٢٦٣.

(٧) القطع والائتناف ٤٥٨/٢.

(٨) سورة سبأ آية ١٣.

(٩) إيضاح الوقف والابتداء ٨٤٦/٢.

يرى أبو حاتمٍ جوازَ الوقفِ على قوله تعالى: (آلَ داوُدَ)، والابتداء بقوله تعالى: (شُكْرًا) على تقدير: (اشكروا لله شكرًا)[1]، وعارضه ابنُ الأنباري في ذلك، محتجًّا ببعدِ المعنى على قوله.

وقد وافقَ ابنَ الأنباري في هذا الاعتراضِ أبو جعفرٍ النحاسُ[2]، وأبو عمرٍو الدانيُّ[3].

وللوقوفِ على صحة هذا الاعتراض من عدمه ينبغي أنْ نقفَ على الأوجه الإعرابية الجائزة في نصب (شُكْرًا)، فأقول: اختلفتْ كلمة المعربين في ذلك على خمسة أوجه:

أحدها: أنَّه منصوبٌ على المصدريةِ بفعلٍ مقدَّرٍ من جنسهِ، لا من معمول (اعملُوا)، أي: اشكروا شكرًا يا آلَ دوادَ، ولذلك نصِبَ (يا آلَ داودَ)، وعلى هذا الوجه يحسنُ الوقفُ على قوله تعالى: (آلَ دَاودَ)، والابتداء بقوله تعالى: (شُكرًا)، وهو قولُ أبي حاتمٍ[4]، قال أحمدُ الأشموني:" (آلَ داودَ) وقفٌ حسنٌ عند أبي حاتمٍ، على أنَّ (شكرًا) نُصِبَ بالمصدرية، لا من معمول (اعملُوا)..."[5]؛ لأنَّ (اشكروا) أفصحُ من (اعملوا الشكرَ)[6].

وقد أبا حاتمٍ كثيرٌ من العلماء، منهم: ابنُ جرير الطبريُّ[7]، والزجاج[8]، والزمخشريُّ[9]، والعكبريُّ[10]، وأحمد الأشمونيُّ[11]، والشيخ زكريا الأنصاري[12].

ووجهُ هذا الوجهِ أنَّ (اعملوا) فيه معنى (اشكروا). قال الطبريُّ:" وأُخْرِجَ قوله: (شكرًا) مصدرًا من قوله: (اعملُوا...)؛ لأنَّ معنى قوله تعالى (اعمَلُوا): اشكروا ربَّكمْ بطاعتكم

---

(١) انظر تحقيق رأي أبي حاتمٍ في: القطع والائتناف ٥٦٠/٢، والمكتفى ٢٩٦، ومنار الهدى ٣١٢.
(٢) القطع والائتناف ٥٦٠/٢.
(٣) المكتفى ٢٩٦.
(٤) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٨٤٦/٢، والقطع والائتناف ٥٦٠/٢، والمكتفى ٢٩٦، ومنار الهدى ٣١٢.
(٥) منار الهدى ٣١٢، وراجع: المقصد بهامشه ٣١٢.
(٦) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢٧٧/٢.
(٧) تفسير الطبري ٢٣٥/١٩.
(٨) معاني القرآن وإعرابه ٢٤٦/٤، ويراجع: إعراب النحاس ٣٣٧/٣، والتفسير البسيط ٣٣٤/١٨.
(٩) الكشاف ١١٢/٥.
(١٠) إملاء ما منَّ به الرحمن ١٩٦/٢.
(١١) منار الهدى ٣١٢.
(١٢) المقصد لتلخيص ما في المرشد ٣١٢.

إيَّاه، وأنَّ العملَ بالذي يُرْضي اللهَ، لله شكرٌ، وبنحو الذي قلنا قال أهل التأويل"[(١)].
وقال الزمخشريُّ:" وانتصب (شكرًا) على تقدير: اشكروا شكرًا؛ لأنَّ (اعملوا) فيه معنى (اشكروا) من حيث إنَّ العملَ للمنعم شكرٌ له"[(٢)].
وبناء على هذا التوجيه لا وجهَ لاعتراض ابن الأنباري على أبي حاتمٍ؛ ولأنَّ أهل التأويل ذكروا أدلةً كثيرةً تفيدُ أنَّ (اعملوا) بمعنى (اشكروا)[(٣)].
الثاني: أنَّه مفعول به، أي: اعملُوا الطَّاعَةَ، سميت الصلاةُ ونحوُها شكراً لسدِّها مَسَدَّهُ.
قال الزمخشريُّ:" ويجوزُ أنْ ينتصبَ بـ (اعملُوا) مفعولا به، ومعناه: إنَّا سخَّرْنا لكم الجنَّ يعملون لكم ماشئتم، فاعملوا أنتم شكرًا، على طريق المشاكلة"[(٤)]. وقال ابنُ عطيَّةَ:" ويحتمل أنْ يكون نصبُه على جهةِ المفعول، أي: اعملوا عملا هو الشكرُ، كأنَّ الصلاةَ والصيامَ والعباداتِ كلَّها هي في نفسِها الشكرُ؛ إذْ سدَّتْ مسدَّه"[(٥)].وهو قولُ ابنِ الأنباري، وتابعه النحاس، والداني، كما سبق. وكذلك القرطبيُّ[(٦)].
الثالث: أنَّه مفعول من أجله، أي: اعملوا لأجل الشكر، كقولك: جِئْتَكَ طَمَعاً، وعبدت الله رجاءَ غُفْرَانه[(٧)]، قال الزمخشريُّ:" وانتصب (شكرًا) على أنه مفعولٌ له، أي: واعملوا لله، واعبدوه على وجه الشكر لنعمائه، وفيه دليلٌ على أنَّ العبادةَ يجبُ أنْ تؤدى على طريق الشكر"[(٨)]. وهو قولُ الأنباري[(٩)]، والطاهر بن عاشور[(١٠)].

---

(١) تفسير الطبري ٢٣٥/١٩.
(٢) الكشاف ١١٢/٥، وانظر: التفسير البسيط ٣٣٤/١٨.
(٣) راجع في ذلك: تفسير الطبري ١٩/ ٢٣٥، ٢٣٦، والتفسير البسيط ٣٣٤/١٨، ٣٣٥.
(٤) الكشاف ١١٢/٥.
(٥) المحرر الوجيز ١٦٨/٧، ويراجع: البحر المحيط ٢٥٥/٧، والدر المصون ١٦٣/٩، وحاشية زاده ٦٨٣/٦، وفتح القدير ٤١٩/٤.
(٦) تفسير القرطبي ٢٧٨/١٧.
(٧) انظر هذا الوجه في: معاني الزجاج ٢٤٦/٤، والتفسير البسيط ٣٣٤/١٨، والبحر المحيط ٢٥٥/٧، واللباب ٢٩/١٦.
(٨) الكشاف ١١٢/٥.
(٩) البيان في غريب إعراب القرآن ٢٧٧/٢.
(١٠) التحرير والتنوير ١٦٣/٢٢.

الرابع: أنَّه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحال، أي: شاكرين[1]. قال ابنُ عطيَّةَ:" ويحتمل أنْ يكونَ نصبُه على الحال، أي: اعملوا بالطاعة في حال شكرٍ منكم لله على هذه النعم"[2].

الخامس: أنَّه صفةٌ لمصدرٍ (اعملوا)، تقديره: اعلمُوا عملاً شكراً، أي: ذَا شُكْرٍ[3]. قال العكبريُّ:" وقيل: هو صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: عملا شكرًا"[4].

وعندَ النظر في الأوجه الإعرابية السابقة لكلمة (شكرًا) نجدُ أنَّ الوقفَ يحسنُ على (آل داودَ) في حالة واحدة فقط، وهي عند إعراب (شكرًا) مصدرًا منصوبًا بفعلٍ محذوفٍ من جنس المصدر، وهو قولُ أبي حاتمٍ –كما سبق –، أمَّا بقية الأوجه فلا يحسنُ الوقف معها على (آل داودَ)؛ لأنَّ الكلامَ متصلٌ بما قبله، فلا ينبغي فصله عنه، ويكون الوقف حسنًا على قوله تعالى: (شكرًا)[5].

****

المسألة الحادية والأربعون: توجيهُ رفعِ (سَلَامٌ)، ونصبِ (قَوْلًا)

قال ابنُ الأنباريّ في أثناء الحديث عن قلوله جلَّ وعزَّ: (لَهُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ، سَلامٌ قَوْلاً مِن رَّبٍّ رَّحِيمٍ)[6]:" و (القول) ينتصبُ من وجهين: أحدهما: أنْ يكونَ خارجًا من (السلام)، كأنَّه قال: قال قولاً. والوجه الآخرُ: أنْ يكون خارجًا من قوله: (وَلَهُمْ مَا يَدَّعُونَ) قولا، أي: عِدَةً من اللهِ .... **وقال السجستانيُّ**: الوقفُ على قوله (سَلَامٌ) تامٌّ. **وهذا خطأٌ**؛ لأنَّ (القوْل) خارجٌ ممَّا قبله"[7].

---

(١) انظر: الكشاف ١١٢/٥، والبحر ٢٥٥/٧، والبيضاوي بحاشية زاده ٦٨٤/٦، ومنار الهدى ٣١٢.

(٢) المحرر الوجيز ١٦٨/٧.

(٣) انظر هذا الوجه في: الدر المصون ١٦٣/٩، واللباب ٢٩/١٦، وفتح القدير ٤١٩/٤، وحاشية زاده ٦٨٤/٦، ومنار الهدى ٣١٣.

(٤) إملاء ما منَّ به الرحمن ١٩٦/٢.

(٥) انظر: منار الهدى ٣١٢، ٣١٣، ويراجع: القطع والائتناف ٥٦٠/٢، والمكتفى ٢٩٦.

(٦) سورة يس الآيتان ٥٧، ٥٨.

(٧) إيضاح الوقف والابتداء ٨٥٥/٢.

يرى أبو حاتمٍ أنَّ الوقفَ على قوله تعالى: (سَلَامٌ) تامٌّ[1]، وخطَّأَهُ ابنُ الأنباري في هذا محتجًّا بأنَّ (قَوْلًا) قدْ عَمِلَ فيه ما قبله، ووافقَ ابنَ الأنباري في ذلك النحاسُ[2]، والداني[3]، والقرطبي[4].

ولستُ أوافقُ ابنَ الأنباري ومن تبعه في تخطئة أبي حاتمٍ؛ لأنَّ الوقفَ على (سَلَام) حكمه متوقفٌ على عامل النصب في (قوْلًا)، وأيضًا على وجه إعراب (سلام)، وبيانُ ذلك على النحو الآتي:

أولًا: إنْ نُصِبَ (قوْلًا) على المصدرِ بفعلٍ مقدَّرٍ، جازَ الوقفُ على (سلام)، أي: قالوا قولًا، أو يسمعون قولًا من ربٍّ، وليس بوقفٍ إنْ جُعلَ (قوْلا) منصوبًا بما قبله، بتقدير: ولهم ما يدعونَ قوْلًا من ربّ عِدَةً من الله[5]. قال السجاوندي:" ... ثمَّ إنْ شاءَ وقفَ على (سلام)، لحقِّ المحذوف، وإنْ شاءَ وصلَ؛ لأنَّ قوله: (قوْلا) من صلةِ صفته"[6].

قال الفراء موجِّهًا نصبَ (قوْلاً):" ونصْبُ القول، إنْ شئتَ على أنْ يخرجَ من السلام، كأنَّك قلتَ: قالَه قولاً. وإنْ شئتَ جعلته نصبًا من قوله: لهم ما يدعون قولا، كقولك: عدة من الله"[7].

والذي اقتضى حذفَ الفعلِ ونيابةَ المصدر عنه، هو استعدادُ المصدرِ لقبول التنوين الدالِّ على التعظيم، والذي اقتضى أنْ يكونَ المصدرُ منصوبًا دون أنْ يُؤتى به مرفوعًا، هو ما يُشعرُ به النصب من كون المصدر جاء بدلاً عن الفعل[8].

هذا، وقدْ رجَّحَ الزمخشريُّ نصبَ (قوْلا) على الاختصاص، قال:" والأوجهُ أنْ ينتصبَ على الاختصاصِ، وهو من مجازه"[9].

---

(١) انظر تحقيق هذا القول في: القطع والائتناف ٥٨٢/٢، والمكتفى ٣٠٢، والقرطبي ٤٧٢/١٧، والمقصد ٣٢١.
(٢) القطع والائتناف ٥٨٣/٢.
(٣) المكتفى ٢٩٦.
(٤) تفسير القرطبي ٤٧٢/١٧.
(٥) انظر: علل الوقوف ٨٥٠/٣، المقصد ٣٢١، وومنار الهدى ٣٢١.
(٦) علل الوقوف ٨٥٠/٣، وكتاب الوقف والابتداء ٣٥٨.
(٧) معاني الفراء ٣٨١/٢، ويراجع في نصبِ (قولا): مجاز القرآن ١٦٤/٢، ومعاني الزجاج ٢٩٢/٤، والطبري ٤٦٦/١٩، وإعراب النحاس ٤٠٢/٣، والتفسير البسيط ٥٠٨/١٨، والكشاف ١٨٥/٥، والقرطبي ٤٧٢/١٧، والبحر ٣٢٧/٧.
(٨) انظر: التحرير والتنوير ٤٤/٢٣.
(٩) الكشاف ١٨٥/٥، وانظر: البحر ٣٢٧/٧، والدر المصون ٢٨٠/٩، والبيضاوي بحاشية زاده ٩١/٧.

ثانيًا: قال أبو عمرٍو الداني:" وقال أبو حاتمٍ، وابنُ عبد الرزاق: (سلامٌ) تامٌ، وجعلاه بدلا من (ما) في قوله: (ولهم ما يدَّعون)، وليس ذلك بتمامٍ، وهو كافٍ؛ لأنَّ العاملَ فيه (قوْلا) قبله، والتقدير: لهم سلامٌ، يقول الله قولاً" (١). وعقَّبَ الشيخ زكريا على كليها، بقوله:" وكلٌّ من القولين حسنٌ"(٢).

قال الزجاج مُوضِّحًا المعنى على وجه البدلِ:" (سلامٌ) بدلٌ من (ما)، والمعنى: لهم ما يتمنون به سلامٌ، أي: وهذا مُنَى أهل الجنة أنْ يُسَّلمَ الله جلَّ وعزَّ عليهم"(٣).

وقال الزمخشريُّ:" و(سَلامٌ) بدلٌ من (ما يدعون)، كأنَّه قال لهم: سلامٌ يُقال لهم (قَوْلاً مّن)جهة (رَّبّ رَّحِيمٍ)، والمعنى: أنّ الله يُسلمُ عليهم بواسطة الملائكة، أو بغير واسطة، مبالغةً في تعظيمهم، وذلك متمناهُم، ولهم ذلك لا يمنعونه. قال ابن عباس: فالملائكة يدخلون عليهم بالتَّحية من ربِّ العالمين"(٤).

وفي رفع (سلام) أوجهٌ أخرى، منها: أنَّه خبرٌ لقوله (مَا يَدَّعُونَ)، أو أنَّه صفةٌ لـ (مَا)، وهذا إذا جعلتها نكرة موصوفة. أما إذا جعلتها بمعنى (الذي)، أو مصدرية تعذَّر ذلك لتخلفهما تعريفاً وتنكيراً، أو أنَّه خبرُ مبتدأ مضمر، أي: هو سلام، أو أنَّه مبتدأ خبره الناصب لقوله (قَوْلاً)، أي: سَلامَ يُقَالُ لَهُمْ قَوْلاً. وقيل : تقديره سَلاَمٌ عليكم، أو أنَّه مبتدأٌ وخبره (مِنْ ربِّ)(٥).

****

المسألة الثانية والأربعون: إعراب قوله تعالى: (أَتَّخَذْنَاهُمْ)

قال ابنُ الأنباري عند قوله تعالى: (وَقَالُوا مَا لَنَا لا نَرَى رِجَالاً كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ الأَشْرَارِ، أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ الأَبْصَارُ)(٦):" قوله تعالى: (مِّنَ الأَشْرَارِ، أَتَّخَذْنَاهُمْ

(١) المكتفى ٣٠٢، وانظر: هذا القول أيضًا في: المقصد ٣٢١.
(٢) المقصد ٣٢١، ومراد الشيخ زكريا بالقولين: قولِ أبي حاتمٍ، وهو القول بالتمام على (سلام)، وقول أبي عمرو، وهو القول بأنَّ الوقفَ على (سلام) كافٍ، وليس تامًّا.
(٣) معاني القرآن له ٢٩٢/٤.
(٤) الكشاف ١٨٥/٥، وفي رفع (سلام) أوجهٌ أخرى كثيرة. انظرها في: الطبري ٤٦٦/١٩، والبيان ٣٠١/٢، والمحرر ٢٥٩/٧، والبحر المحيط ٣٢٧/٧، والدر المصون ٢٨٠/٩، والبيضاوي بحاشية زاده ٩١/٧، ومنار الهدى ٣٢١.
(٥) انظر هذه الأوجه تفصيلاً في: الطبري ٤٦٦/١٩، والقطع والائتناف ٥٨٢/٢، والمحرر ٢٥٩/٧، والبيان ٣٠١/٢، والقرطبي ٤٧٢/١٧، والبحر المحيط ٣٢٧/٧، والدر المصون ٢٨٠/٩، والبيضاوي بحاشية زاده ٩١/٧، والفخر الرازي ٩٤/٢٦، ومنار الهدى ٣٢١، وفتح القدير ٤٩٦/٤.
(٦) سورة ص الآيتان ٦٢، ٦٣.

سِخْرِيًّا)، كان ابنُ كثيرٍ، والأعمشُ وأبو عمرٍو، وحمزةُ، والكسائيُّ يقرؤون: (مِّنَ الأَشْرَارِ، اتَّخَذْنَاهُمْ) بحذف الألف في الوصلِ، وكان أبو جعفرٍ، وشيبةُ، ونافعٌ، وابنُ عامرٍ يقرؤونَ: (مِّنَ الأَشْرَارِ، أَتَّخَذْنَاهُمْ) بقطع الألف[1]، فَمَنْ قرَأَ بحذفِ الألفِ لم يقفْ على (الأَشْرَارِ) على جهة التَّمامِ؛ لأنَّ (اتَّخَذْنَاهُمْ) حالٌ، كأنَّه قال: قد اتخذناهم. **وقال السجستانيُّ**: هذا نعتٌ للرجال، **وهو خطأٌ**؛ لأنَّ النعتَ لا يكونُ ماضيًا ومستقبلًا"[2].

قرَّرَ ابنُ الأنباري أنَّ قوله تعالى: (اتَّخَذْنَاهُمْ) – بوصل الألف – جملة في محلِّ نصب حال، على تقدير (قدْ)، ونسبَ إلى أبي حاتمٍ أنَّه قال: إنَّها جملةٌ في محلِّ نصبٍ صفةً لـ (رِجَالًا)، **وخطَّأهُ** في هذا، بحجةِ أنَّ النعتَ لا يكونُ ماضيًا ومستقبلا[3].

ويرى الباحثُ: أنَّه لا وجهَ لابنِ الأنباري في تخطئةِ أبي حاتمٍ؛ لما يأتي:

أولًا: ما ذكره من أنَّ النعتَ لا يكون ماضيًا ومستقبلا مردودٌ بقول الكوفيين أنفسِهم؛ حيث قالوا في مَعْرِضِ استدلالهم بوقوع الفعل الماضي حالا:" إنَّ الماضي يقع صفة للنكرة، فجاز أن يقع حالا من المعرفة كالفعل المضارع ومثاله قولك: مررت برجل كتبَ، أي: كاتب، كما تقول مررت برجل يكتب، وتقديره: أنَّ الحال صفة في الأصل، وإذا كان الماضي يصلح أن يكون صفة فقد صلح لأصل الحال"[4].

وقال ابنُ خروفٍ:" وتُوصَفُ النكراتِ بالجملِ كلِّها، وبالجارِّ والمجرورِ، والظرفِ والمخفوضِ، تقول: (مررتُ برجلٍ يقومُ)، و(برجلٍ يضربُ عمرًا)، و(برجلٍ يخرجُ غلامُه)، و(برجلٍ أخوه منطلقٌ)، قال الله تعالى: (وَهـذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ)[5]، فـ (أَنْزَلْنَاهُ) صفةٌ لـ (كِتابٌ)، .... والجملُ كلُّها نكراتٌ"[6].

---

(١) تنظر هاتان القراءتان في: السبعة ٥٥٦، والحجة للفارسي ٨٢/٦، وحجة ابن زنجلة ٦١٧، والكشف ٨٤/٢، والتيسير ١٨٨، وكشف المشكلات ١١٥٤/٢، والنشر ٣٦٢/٢، والقرطبي ٢٣٤/١٨، والدر المصون ٣٩٣/٩، والإتحاف ٤٢٤/٢.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٨٦٣/٢، ٨٦٤.

(٣) انظر توثيق هذا النقل في: القطع والائتناف ٦٠٢/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٧١/٣، وتفسير القرطبي ٢٣٤/١٨، والبحر المحيط ٣٨٩/٧.

(٤) انظر: الإنصاف ٢٥٣/١، والتبيين ٣٨٨.

(٥) سورة الأنعام آية ٩٢، ١٥٥.

(٦) شرح جمل الزجاجي ٣٠٢/١.

ثانيًا: ما جوَّزهُ من مجيء الفعل الماضي حالًا من النكرة لمْ يُجِزْهُ سيبويه[1]، وجمهورُ البصريين عدا الأخفش، قال المبرد:" ... فإن قلتَ فأجْرِ (كان)[2] بعد المعرفة واجعلها حالا لها فإنَّ ذلك قبيحٌ، وهو على قبحهِ جائزٌ في قول الأخفش[3]، وإنما قبُحهُ أنَّ الحالَ لما أنتَ فيهِ، و(فَعَل) لما مضى فلا يقعُ في معنى الحال"[4]. وما رآه ابنُ الأنباري هنا هو مذهبُ الكوفيين عدَا الفراء[5].

ثالثًا: ما ذكره ابنُ الأنباري من أنَّ جملةَ (اتخذناهم) حال، لم يوافقْهُ فيه أحدٌ – فيما اطلعتُ – إلا القرطبيُّ[6]، ولعلَّ هذا ممَّا انفردَ به ابنُ الأنباري، وأستأنسُ لهذا الحكم بأنَّ أبا حيانَ عندما أعربَ قوله (اتخذناهمْ)، نسبَ القولَ بالحالية إلى ابن الأنباري فقط[7].

أمَّا ما ذكره أبو حاتمٍ من أنَّ جملة (اتخذناهم) – وهي خبرٌ محضٌ – في محل نصبٍ صفةً ثانيةً لـ (رجالًا)، كما وقع (كُنَّا نَعُدُّهُمْ) صفةً، وأنْ يكون المرادُ الاستفهامَ، وحذفت أداتُه؛ لدلالةِ (أَمْ) عليها. وهي على هذا متصلةٌ[8]، فهو ما عليه جمهورُ المعربين[9].

---

(١) نقل ذلك عنه ابن بابشاذ في شرح الجمل ٧٨/١، وانظر: أمالي ابن الشجري ٣٨٥/١، وشرح الجمل لابن خروف ٣٨٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/٢.

(٢) يعني في قوله: (إن أفضلَهم الضاربُ أخاه كان زيدًا) .

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٤٤/١، والأصول ٢٥٤/١، والمسائل البغداديات ٢٤٥، والإيضاح ٢١٧، وأمالي الشجري ١٢/٢، ١٤٦، والإنصاف ٢٥٢/١، والبحر ٢٩٣/٧.

(٤) المقتضب ١٢٣/٤.

(٥) انظر: الإنصاف ٢٥٢/١، والتبيين ٣٨٦، وشرح المفصل ٦٧/٢، وشرح الكافية للرضي ٢١٣/١، وارتشاف الضرب ١٦١٠/٣، والنكت الحسان /١٠١، والمساعد ٤٧/٢، والمغني١/ ٢٩٥، والهمع١/ ٢٤٧.

(٦) تفسير القرطبي ٢٣٤/١٨.

(٧) انظر: البحر المحيط ٣٨٩/٧.

(٨) انظر: الكشاف ٢٧٨/٥، والبحر المحيط ٣٨٩/٧، والدر المصون ٣٩٣/٩.

(٩) انظر في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: إعراب النحاس ٤٧١/٣، والقطع والائتناف ٦٠٢/٢، والحجة للفارسي ٨٤/٦، والكشف ٨٤/٢، والمكتفى ٣٠٨، والتفسير البسيط ٢٤٧/١٩، والكشاف ٢٧٨/٥، وكشف المشكلات ١١٥٤/٢، والمحرر الوجيز ٣٦٠/٧، والإملاء ٢١٣/٢، والمقصد ٣٣٠، ومنار الهدى ٣٣٠، والبحر ٣٨٩/٧، والدر المصون ٣٩٣/٩، واللباب ٤٤٦/١٦.

قال أبو حيان:" وقرأ النحويان، وحمزة: (اتخذناهم) وصلاً، فقال أبو حاتم، والزمخشريُّ، وابنُ عطية: صفة لرجال. قال الزمخشري: مثل قوله: (كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ الاشْرَارِ). وقال ابنُ الأنباري: حال، أي: وقد اتخذناهم"[(١)].

وقال أبو عمرٍو الدانيُّ مُوضِّحًا الوقفَ على كلتا القراءتين السابقتين:" ومَنْ قرأَ (من الأشرارِ أتخذناهم) بقطع الألف على لفظ الاستفهام وقف على (من الأشرار)؛ لأنَّ قوله: (أتخذناهم) استفهامٌ تقريرٌ وتعجبٌ، فهو معادلٌ لـ (أَمْ)، ومنْ قرأ بوصل الألف على لفظ الخبر، لم يقفْ على ذلك؛ لأنَّ قولَهُ (اتخذناهم) نعتٌ لقوله: (رجالا)، والجملةُ المعادلة لـ (أَمْ) محذوفة، والتقدير: أمفقودون همْ أم زاغتْ عنهم الأبصار"[(٢)].

****

المسألة الثالثة والأربعون: توجيهُ القراءَات في (وَيَعْلَم) بالنصبِ والجزمِ والرفعِ

قال ابنُ الأنباري في أثناءِ بيان الوقفِ والابتداء في قوله تعالى: (إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ، أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ، وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ)[(٣)]:" (وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ) حسنٌ غيرُ تامٍّ. **قال السجستانيُّ**: هو تامٌّ.

وهذا غلطٌ؛ لأنَّ قوله: (وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ) منصوبٌ على الصرفِ عن (يُوبِقْهُنَّ)، والمصروف عنه متعلّقٌ بالصرفِ، ومنْ قرأَ: (وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ) بالجزمِ لمْ يتمّ له أيضًا الوقفُ على (كَثِير)؛ لأنَّ (وَيَعْلَم) منسوقٌ على (يُوبِقْهُنَّ)، ومَنْ رفعَ (العِلْمَ) وقفَ على ما قبلَه"[(٤)].

ذكرَ ابنُ الأنباري أنَّ الوقفَ على قوله تعالى: (وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ) حسَنٌ غيرُ تامٍّ، وذلك عندَ مَنْ قرأَ (وَيَعْلَمَ) بالنصب، ثمَّ خطَّأَ أبا حاتمٍ الذي قال بالتمامِ في هذا الموضع؛ محتجًّا بأنَّ قولَه (ويعلمَ) منصوبٌ على الصرف، فلم يتمَّ الكلامُ قبلهُ، وكذا إذا قُرِىءَ (ويَعلمْ) بالجزمِ؛ لأنَّه نسقٌ على ما قبلهُ.

---

(١) البحر المحيط ٣٨٩/٧.
(٢) المكتفى ٣٠٨، وانظر: القطع والائتناف ٦٠٢/٢، ومنار الهدى ٣٣٠.
(٣) سورة الشورى الآيات ٣٣، ٣٤، ٣٥.
(٤) إيضاح الوقف والابتداء ٨٨١/٢، ٨٨٢.

ولمْ يُصِبِ ابنُ الأنباري في اعتراضه على أبي حاتمٍ، فقدْ أنصفه أبو جعفرٍ النحاسُ، وبيَّنَ مرادَهُ في بيان نوع الوقفِ هنا، كما وضَّحَ أنَّ اعتراضه هذا فيه تحاملٌ كبيرٌ على السجستانيِّ، فقال:" **وهذا تحاملٌ على أبي حاتمٍ**؛ لأنَّه قال: (وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ) تامٌّ، ويضمُّ (وَيَعْلَمُ الَّذِينَ)، والقولُ كما قالَ، إذا رفعتَ (وَيَعْلَمُ)، وليس هذا في النصبِ والجزمِ، والتَّمامُ (مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ)"[(١)].

وقدْ تابعَ النحاسَ في ذلك أبو عمرٍو الدانيُّ – وإنْ لمْ يُشِرْ صراحةً إلى موقفِ أبي حاتمٍ – فقال: "(وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ) تامٌّ على قراءة مَنْ قرأَ (وَيَعْلَمُ الَّذينَ) بالرَّفعِ، ومَنْ قرأَ ذلك بالنصبِ، لم يتمَّ الوقفُ قبلَهُ..."[(٢)].

وكذا تابعَ النحاسَ في ذلك السجاوندي[(٣)]، وأحمدُ الأشمونيِ[(٤)]، والشيخُ زكريا الأنصاري[(٥)].

توجيه القراءات الثلاث:

قُرِيءَ قولُهُ تعالى: (وَيَعْلَمَ) رفْعًا ونَصْبًا[(٦)]،كما قُرِئَ بجزمه أيضًا[(٧)].

فأمَّا الرفعُ فهو على الاسْتئنافِ بعدَ الشرطِ والجزاءِ، ثمَّ الاستئناف إمَّا بجملة فعليةٍ على أنْ يكونَ الموصولُ مع صلته في محلِّ الرفع على أنَّه فاعل (يعلم)، وإمَّا بجملةٍ اسميةٍ على أنْ يكونَ في محلِّ النصب على أنَّه مفعول (يعلم)، وفاعله مستترٌ فيه راجعٌ إلى المبتدأ المقدَّر قبله، أي: وهو يعلم الذين ... إلخ، وعلى التقديرين تكون هذه الجملةُ معطوفةً على جملة قوله: (وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي البحْرِ كَالأَعْلام)[(٨)]، أي: ومن آياته الدَّالَّةِ على كمَالِ القدرة السُّفنُ الجاريةُ في البحْرِ، ثمَّ ذكرَ أنَّ وجْهَ الدّلالة أنها مسخرةٌ تحت أمره

(١) القطع والائتناف ٦٣٦/٢.
(٢) المكتفى ٣١٨.
(٣) علل الوقوف ٩١٠/٣، وكتاب الوقف والابتداء ٣٨٧.
(٤) منار الهدى ٣٤٧.
(٥) المقصد ٣٤٧.
(٦) قرأ بالرفع نافعٌ، وابنُ عامرٍ، وقرأ الباقون بالنصب. انظر: السبعة٥٨١، والحجة للقراء السبعة ١٣٠/٦، وحجة أبي زرعة ٦٤٣، والتيسير ١٩٥، وكشف المشكلات ١٢٠٠/٢، والتفسير البسيط ٥٢٤/١٩، والنشر ٣٦٧/٢.
(٧) قراءة شاذة وردت في: معاني الفراء ٢٤/٣، والكشاف ٤١٤/٥، والقرطبي ٤٨٣/١٨، والبحر ٤٩٨/٧، والدر المصون ٥٥٧/٩، واللباب ٢٠٦/١٧، وحاشية زاده ٤٣٤/٧.
(٨) سورة الشورى آية ٣٢.

الذي يتضمَّن تارةً نفعَ مَنْ فيها، وتارةً بالعكس، ثمَّ قال: ويعلم الذين يعاندون ولا يعترفون بآياتِ الله الباهرةِ[(١)].

وأمَّا قِراءَةُ النَّصبِ ففيها أوجهٌ: أحدها: أنَّه منصوبٌ على الصَّرف، **وهو الوجه الذي ذكره ابنُ الأنباري**، يعني: صُرِفَ من حالِ الجزم إلى النصبِ استخفافًا كراهيةً لتوالي الجزم[(٢)]. وهذا معنى قول الفراء:" (وَيَعْلَم الَّذينَ) مردودةٌ على الجزم، إلا أنَّه صُرِفَ، والجزمُ إذا صُرِفَ عنه معطوفه نُصِبَ"[(٣)]. وفَسَّرَ السمينُ الحلبيُّ (الصرفَ) هنا بقوله:" ومعنى الصرفِ: صَرْفُ العطف عن اللفظ إلى العطفِ على المعنى، وذلك أنَّه لَمَّا لم يَحْسُنْ عطفُ (ويعلَمْ) مجزوماً على ما قبلَه؛ إذ يكونُ المعنى: إنْ يَشَأْ يَعْلَمْ، عُدِل إلى العطف على مصدرِ الفعلِ الذي قبلَه، ولا يتأتَّى ذلك إلاَّ بإضمار (أنْ) ليكونَ مع الفعلِ في تأويلِ اسم"[(٤)].

الثاني: أنَّه منصوبٌ على إضمارِ (أنْ)؛ لأنَّ قبلها جزاءً تقول: (ما تصنعْ أصنعْ وأكرمَك)، وإنْ شِئْتَ: (وأكرمُك)، على (وأنا أكرِمُك)، وإنْ شِئْتَ (وأكرمْك) جزْماً. وهذا قول البصريين[(٥)]، والمبرد[(٦)]، والزجاج[(٧)]، وأبي عليٍّ الفارسيِّ[(٨)]. قال الدانيُّ:" ومنْ قرأ ذلك بالنصبِ، لمْ يتمَّ الوقفُ قبلَهُ؛ لأنَّ النصبَ عندَ البصريين بإضمارِ (أنْ) حملًا على المصدرِ المرادِ فيها قبله من الشرط والجزاء، فذلك معطوفٌ عليه، فلا يُقطع منه، والتقديرُ: ولكنْ عفوٌّ وأنْ يعلمَ"[(٩)].

وقدْ اعترض الزمخشريُّ على هذا الوجهِ، فقال:" وفيه نظرٌ؛ لِما أَوْردَه سيبويه في كتابه، قال:

(واعلَمْ أنَّ النصبَ بالواوِ والفاء في قوله: (إنْ تَأْتِنِي آتِكَ وأعطيَكَ) ضعيفٌ، وهو نحوٌ مِنْ قولِه:

---

(١) انظر: الكشاف ٤١٤/٥، وكشف المشكلات ١٢٠٠/٢، وتفسير البيضاوي بحاشية زاده ٤٣٤/٧.
(٢) انظر: تفسير القرطبي ٤٨٣/١٨، والبحر ٤٩٨/٧، واللباب ٢٠٦/١٧ .
(٣) معاني القرآن ٢٤/٣، وانظر: التفسير البسيط ٥٢٤/١٩، والقرطبي ٤٨٣/١٨.
(٤) الدر المصون ٥٥٨/٩، وانظر: اللباب في علوم الكتاب ٢٠٦/١٧.
(٥) انظر: المكتفى ٣١٨.
(٦) انظر رأي المبرد في: التفسير البسيط ٥٢٥/١٩.
(٧) معاني القرآن وإعرابه ٣٩٩/٤،
(٨) الحجة للقراء السبعة ١٣٠/٦، وانظر: التفسير البسيط ٥٢٥/١٩.
(٩) المكتفى ٣١٨.

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيْمٍ *** وأَلْحَقُ بالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا[1].

فهذا لا يجوزُ، لأنَّه ليس بحَدِّ الكلامِ ولا وجْهِه، إلاَّ أنَّه في الجزاء صارَ أقوى قليلاً؛ لأنَّه ليس بواجبٍ أنَّه يفعلُ، إلاَّ أَنْ يكونَ من الأولِ فِعْلٌ، فلمَّا ضارَعَ الذي لا يُوْجِبُهُ كالاستفهام ونحوِه أجازوا فيه هذا على ضَعْفِه)[2]. ثمَّ قال الزمخشريُّ: ولا يجوزُ أَنْ تُحْمَلَ القراءةُ المستفيضةُ على وجهٍ ضعيفٍ ليس بحَدِّ الكلامِ ولا وجهِه، ولو كانَتْ من هذا البابِ لَما أَخْلَى سيبويه منها كتابَه، وقد ذَكَرَ نظائرَها مِن الآياتِ المشْكِلة"[3].

الثالث: أنّه منصوبٌ عطفًا على علَّةٍ مقدَّرة، للإيباقِ المرتبِ على مشيئة إرْسالِ الريح عاصفةً، كأنَّه قيل: أو إنْ يشأْ يُرسلْها عاصفةً فيوبقهنَّ بما كسبوا؛ لينتقمَ اللهُ منهم، ولِيعلمَ الذين يجادلون رسولَ اللهِ –ﷺ–، وأتباعه، ويكذبونهم أن لا مُخَلِّصَ لهم من عذاب اللهِ إذا عاقبهم، والعطفُ على العلَّة

المقدرة كثيرٌ في القرآن الكريم، منه قوله تعالى: (وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ)[4]، تقدير: لنبينَ له قدرتنا ولِنجعلَه

آية. وهذا قول الزمخشري[5]. واعترضه أبو حيان بقوله:" ويَبْعُدُ تقديرُه: لِيَنْتَقِمَ منهم؛ لأنه تَرَتَّبَ على الشرطِ إهلاكُ قومٍ ونجاةُ قومٍ فلا يَحْسُنُ لينتَقِمَ منهم. وأمَّا الآيةُ فيُمكنُ أَنْ تكونَ اللامُ متعلقةً بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: ولنجعلَه آيةً للناسِ فَعَلْنا ذلك، وهو – كثيراً – يُقَدِّرُ هذا الفعل مع هذه اللامِ إذا لم

يكنْ فعلٌ يتعلَّقُ به"[6]. وقدْ رَدَّ السمينُ الحلبيُّ على شيخهِ أبي حيان مُنتصفًا للزمخشري بقوله:" بل

---

(١) بيتٌ للمغيرة بن حبناء في شعره ٨٣، من الوافر، وانظره في: الكتاب ٣٩/٣، والمقتضب ٢٢/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٦١، والحجة للفارسي ١٣١/٦، والمحتسب ١٧٩/١، وتحصيل عين الذهب ٣٩٧، وابن يعيش ٢٧٩/١، والأشموني ٣٠٥/٣، والخزانة ٥٢٢/٨، وشاهده: نصب الفعل: (أستريح) بعد الفاء في غير جواب الأمر والنهي وشبههما، وذلك لا يكون إلا في ضرورة الشعر فهو ضعيف كما قال سيبويه.

(٢) الكتاب ٩٢/٣، وراجع: التفسير البسيط ٥٢٥/١٩، والبحر المحيط ٤٩٨/٧، والدر المصون ٥٥٩، واللباب ٢٠٧/١٧.

(٣) الكشاف ٤١٤/٥، وانظر: التفسير البسيط ٥٢٦/١٩، والدر المصون ٥٥٩/٩، واللباب ٢٠٧/١٧، وحاشية زاده ٤٣٣/٧.

(٤) سورة مريم من الآية ٢١.

(٥) الكشاف ٤١٤/٥، وانظر: الدر المصون ٥٦٠/٩، واللباب ٢٠٧/١٧، وحاشية شيخ زاده ٤٣٢/٧، ٤٣٣.

(٦) البحر المحيط ٤٩٨/٧.

يَحْسُنُ تقديرُ (لينتقمَ)؛ لأنَّه يعودُ في المعنى على إهلاكِ قومٍ المترتبِ على الشَّرط"[١].

وأمَّا قراءةُ الجزم فبالعطفِ على (يَعفُ)، وكُسِرَتْ الميمُ لالتقاءِ السَّاكنين، وقدْ يُقالُ: لو جُزِمَ (يعلم) بالعطف على (يعفُ) لَلَزِمَ أنْ يكونَ العِلمُ من نتيجة إعْصَافِ الرِّيح، وكونُه كذلك غيرُ ظاهرٍ، فما وجهُ الجزم إذن؟[٢]، قال الواحديُّ:" وليس يَصحُّ في المعنى عطفُ قوله: (وَيَعْلَم) على المجزوم، كالتي في آل عمران:(وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) [٣]، قال المبرد: وليس النَّصبُ في هذه الآية مثلَ النَّصبِ في تلك؛ لأنَّ العطف في تلك الآية متفقٌ نُصِبَ أو جُزِمَ، وهو في هذا مختلفٌ؛ لأنَّ المعنى هناكَ: ولمْ يَعلمِ اللهُ الذينَ جاهدوا، ولمْ يعلمِ الصابرينَ، أي: لم يجتمعْ هذا وهذا، وفي هذه الآية قوله: (ويعلم الذين يجادلون) على حياله، وليس يجتمع مع الأولى حتى يحسن العطف عليه"[٤].

وقدْ أجاب عن هذا الاعتراضِ الزمخشريُّ فقال:" فإنْ قلتَ: كيف يَصِحُّ المعنى على جزم (ويعلَمْ)؟ قلت: كأنَّه قيلَ: إنْ يَشَأْ يَجْمَعْ بين ثلاثةِ أمور : إهلاكِ قومٍ، ونجاةِ قومٍ، وتحذيرِ آخرين"[٥].

يعني: أنَّ قولَه: (ويَعلمَ الَّذينَ يُجادِلونَ في آياتِنا ما لهُم منْ مَحيصٍ) تحذيرٌ لهم، وبهذا الاعتبارِ يصحُّ جعلُه من نتائجِ إعصَافها، والمعنى: إنْ يَشأْ يَعْصفِ الريحَ فيجمعُ بين أمورٍ ثلاثةٍ: إهلاكِ قومٍ، ونجاةِ قومٍ، وتحذيرِ آخرينَ، فهاهُنا فِرقٌ ثلاثٌ: فرقةٌ هالِكةٌ، وفرقةٌ ناجيةٌ، وفرقةٌ مُحذَّرُون غيرُ الأولين، ووجهُ كونُه تحذيرًا: أنَّ عِلمَهم بذلك إنَّما يكونُ بإعلامِ اللهِ تعالى إيَّاهم، وإعلامُه إيَّاهم تحذيرٌ لهم[٦].

****

المسألة الرابعة والأربعون: موقع قوله تعالى: (إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى) من الإعراب

قال ابنُ الأنباري عند بيان الوقف والابتداء في قوله تعالى: (مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى، وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى، إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى)[٧]:" والوقفُ على قوله: (وَمَا

(١) الدر المصون ٥٦٠/٩، وراجع: اللباب ٢٠٧/١٧.
(٢) انظر: التفسير البسيط ٥٢٧/١٩، وحاشية شيخ زاده ٤٣٤/٧.
(٣) سورة آل عمران من الآية ١٤٢.
(٤) التفسير البسيط ٥٢٦/١٩، ٥٢٧.
(٥) الكشاف ٤١٥/٥، وراجع: البحر ٤٩٨/٧، والدر المصون ٥٥٧/٩، والبيضاوي بحاشية زاده ٤٣٤/٧.
(٦) انظر: حاشية شيخ زاده ٤٣٤/٧.
(٧) سورة النجم الآيات ٢، ٣، ٤.

يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى) حسنٌ غيرُ تامٍّ. **وقال السجستانيُّ**: إنْ شئتَ أبدلتَ وبدأتَ (إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى) من (مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ). **وهذا غلطٌ**؛ لأنَّ (إِنْ) المخففةَ لا تكون مبدلةً من (مَا)، والدليلُ على هذا أنَّك لا تقولُ: (واللهِ ما قمتُ إِنْ أنا لقاعِدٌ)"[1].

نقلَ ابنُ الأنباري عن أبي حاتمٍ أنَّ قوله تعالى: (إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى) بدلٌ من جواب القسم، وهو قوله تعالى: (مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ)، ثمَّ غلَّطه في هذا محتجًّا بما سبق في كلامه[2].

هذا، وجمهور المعربين على أنَّ جملةَ: (إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى) لا محلّ لها تعليليّة، أو استئنافية استئنافًا بيانيًّا. وعليه فـ (إِنْ) نافية، و(هو) مبتدأ، و(إلا) أداة حصر، و(وحي) خبر (هو)، وجملة (يوحى) صفة لـ (وحي)[3]. وعلى هذا الوجه يكونُ الوقفُ على قوله تعالى: (وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى) كافيًّا[4]، وقيل: تامًّا[5].

ويرى أبو حاتمٍ – وهو ممَّا انفردَ به فيما اطلعتُ – أنَّ هذه الجملةَ بدلٌ من قوله تعالى: (مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ)، ويكون المعنى عنده: والنجم إذا هوى ما هو إلَّا وحيٌ يُوحَى، ويصيرُ (إِنْ هوَ إِلَّا وحْيٌ يُوحى) داخلا في القسم[6].

وإنَّما جازَ البدلُ عندَ أبي حاتمٍ؛ لأنَّ (إِنْ) بمعنى (ما)، فكأنَّ القسمَ واقعٌ عليه أيضًا[7].

والمشابهةُ بين (إِنْ)، و(مَا) من حيثُ اللفظُ والمعنى، أمَّا اللفظُ فلأنَّ (إِنْ) من الهمزة والنون، و(ما) من الميم والألف، والألفُ كالهمزة، والنونُ كالميم، أمَّا الأولُ: فبدليل جواز القلب، وأمَّا الثاني : فبدليل جواز الإدغام ووجوبه، وأما المعنى فلأنَّ (إِنْ) تدلُّ على النفي من وجهٍ، وعلى الإثبات من وجهٍ، ولكنَّ دلالتَها على النفي أقوى وأبلغ[8].

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٩١٠.

(٢) انظر في توثيق هذا النقل: القطع والائتناف ٢/٦٩٢، والقرطبي ٢٠/١٠، واللباب في علوم الكتاب ١٨/١٥٨، ومنار الهدى ٣٧٤.

(٣) انظر: معاني الزجاج ٥/٧٠، والتفسير البسيط ٢١/١٢، والكشاف ٥/٦٣٦، والمحرر ٨/١٠٧، والبحر ٨/١٥٦، والدر المصون ١٠/٨٣، ومنار الهدى، والمقصد بهامشه ٣٧٤.

(٤) انظر: المكتفى ٣٣٨، ومنار الهدى ٣٧٤، والمقصد ٣٧٤.

(٥) انظر: القطع والائتناف ٢/٦٩٢.

(٦) انظر: القطع والائتناف ٢/٦٩٢، ومنار الهدى ٣٧٤.

(٧) انظر: معاني الزجاج ٥/٧٠، والتفسير البسيط ٢١/١٢، ومنار الهدى ٣٧٤.

(٨) انظر: تفسير الفخر الرازي ٢٨/٢٨١.

وقدْ تابعَ أبا حاتمٍ الشيخُ زكريا الأنصاري[1]، وأحمد الأشموني، قال:" وقال الأخفشُ وغيرُه: الوقفُ (وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى)؛ لأنَّه داخلٌ في القسمِ، وواقعٌ عليه، وهو كافٍ إنْ جُعلَ ما بعده مستأنفًا، وليس بوقفٍ إنْ جُعِلَ (إِنْ هُوَ) بدلًا من قوله: (مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ)، وهو المختار عندَ أبي حاتمٍ"[2].

أمَّا ابنُ الأنباري فقد تابعه في اعتراضهِ أبا حاتمٍ أبو جعفرٍ النحاسُ، والقرطبيُّ[3]، وابنُ عادلٍ[4]، قال النحاسُ:" وهذا لا نعرفُ في الإبدال التي ذكرها النحويُّون، ولو كانَ على هذا؛ لتعذرَ التمامُ؛ لأنَّ (يُوحى) ليس بتمامٍ"[5].

ويبدو أنَّ الإبدالَ على قولِ أبي حاتمٍ لا بأسَ به؛ لأنَّ (إِنْ) استعملتْ مكانَ (ما) للنفي، كما استعملتْ (ما) للشرط مكان (إِنْ)، قال تعالى: (مَا نَنسَخْ مِنْ ءايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا) [6]، وعليه يكون (إِنْ هو إلا وحْيٌ) داخلا في القسم، ويكونُ الوقفُ على ما قبله غيرُ تامٍّ[7].

****

المسألة الخامسة والأربعون: نوع (ما) في قوله تعالى: (فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ)[8].

قال ابنُ الأنباري عند بيان الوقف والابتداء في الآية السابقة:" فالأصحابُ الأوَّلون مرفوعونَ بما عادَ من الأصحابِ الآخرينَ، و(مَا) تعجبٌ، كأنَّه قال: فأصحابُ الميمنةِ ما هم. **وقال السجستانيُّ**: يجوز أنْ تجعلَ (مَا) صِلةً، كأنَّك قلت: فأصحابُ الميمنة أصحابُ الميمنة. **وهذا خطأٌ**؛ لأنَّه قدْ عُلِمَ أنَّ (أصْحاب الميمنة) ضدُّ (أصحاب المشأمة)، فليس في هذا فائدةٌ، وكلُّ كلامٍ لا فائدةَ فيه محال"[9].

---

(١) المقصد ٣٧٤.
(٢) منار الهدى ٣٧٤.
(٣) تفسير القرطبي ١٠/٢٠.
(٤) اللباب ١٥٨/١٨.
(٥) القطع والائتناف ٦٩٢/٢.
(٦) سورة البقرة من الآية ١٠٦.
(٧) انظر: تفسير الفخر الرازي ٢٨١/٢٨، ومنار الهدى ٣٧٤.
(٨) سورة الواقعة آية ٨.
(٩) إيضاح الوقف والابتداء ٩١٩/٢.

ذكرَ ابنُ الأنباري أنَّ (مَا) في الآية الكريمة معناها التعجب، ونسب إلى أبي حاتمٍ أنَّ معناها عنده أنَّها صلةٌ، يعني: زائدة للتوكيد[١].

وقد تابع ابنَ الأنباري في تخطئة أبي حاتمٍ أبو جعفرٍ النحاسُ؛ حيث قال:" (فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ) قطعٌ كافٍ؛ لأنَّ في الكلامِ معنى التعظيمِ لأمرهم، أي: أصحابُ الميمنةِ ما همْ، وأجازَ أبو حاتمٍ أنْ تكونَ (مَا) ها هنا صلةً، ويكون المعنى: أصحابُ الميمنة أصحابُ الميمنة، كما قال: (والسَّابقونَ السَّابقونَ)[٢]. وغُلِّطَ أبو حاتمٍ في هذا، والغلطُ فيه بيِّنٌ؛ لأنَّه يقولُ الكلامَ لا فائدةَ فيه؛ لأنَّه قدْ عُلِمَ أنَّ أصحابَ اليمينِ هم أصحابُ اليمينِ، ولي هذا مثل: (والسَّابقونَ السَّابقونَ)؛ لأنَّ المعنى: السَّابقون إلى طاعة الله السَّابقون إلى رحمة الله وجنَّته، ويجوزُ أنْ يكون الخبر: (أُولئِكَ الْمُقَرَّبُونَ)[٣]، وقدْ قال محمد بن سيرين: السَّابقون هم الذين صلُّوا إلى القبلتين"[٤].

أمَّا أحمدُ الأشمونيُّ فقدِ انتصرَ لأبي حاتمٍ، فقال – بعدَ أنْ ذكر اعتراضَ ابنِ الأنباري السابقَ –:" وهو في العربية جائزٌ صحيحٌ – يعني كون (ما) صلةً –؛ إذ التقديرُ: فأصحابُ الميمنةِ في دارِ الدنيا بالأعمالِ الصالحةِ هم أصحابُ اليمينِ في القيامة، أو المراد بـ (أصحاب الميمنة): مَنْ يُعْطَوْنَ كُتبَهم بأيمانهم أصحابُ الميمنةِ، أي: المقدَّمونَ المقرَّبون، وكذلك (وأصحاب المشأمة) الذين يعطون كتبهم بشمائلهم هم المؤخرون المبعدون، هذا هو الصحيحُ عندَ أهل البصرة"[٥].

وما عليه جميعُ[٦] أهلُ المعاني[٧]: أنَّ (مَا) ها هنا تفخيمٌ لقصتهم، وتعظيمٌ لشأنهم، وتعجيبٌ منهم، كما تقول: زيدٌ ما زيدٌ؟ أيْ: أيُّ شيءٌ هو؟ للتعجب منه، وهذا كقوله تعالى: (الحَاقَّةُ، مَا الْحَاقَّةُ)[٨]، و(الْقَارِعَةُ، مَا الْقَارِعَةُ)[١].

---

(١) انظر: تفسير الفخر الرازي ٢٨/٢٨١، ومنار الهدى ٣٧٤.
(٢) سورة الواقعة آية ١٠.
(٣) سورة الواقعة آية ١١.
(٤) القطع والائتناف ٢/٧٠٨، ٧٠٩، ويراجع: معاني الفراء ٣/١٢٢، ومعاني الزجاج ٥/١٠٩، وإيضاح الوقف ٢/٩١٩، وإعراب النحاس ٤/٣٢٤، والتفسير البسيط ٢١/٢١٧، والبحر ٨/٢٠٤، والدر المصون ١٠/١٩٤.
(٥) منار الهدى ٣٨١، ويراجع: القرطبي ٢٠/١٨٢.
(٦) انظر: التفسير البسيط ٢١/٢١٧.
(٧) انظر: معاني الفراء ٣/١٢٢، ومعاني الأخفش ٢/٧٠١، ومعاني الزجاج ٥/١٠٨.
(٨) سورة الحاقة الآيتان ١، ٢.

ويكون الإعرابُ على هذا المعنى:

(أصحابُ) الأولى: مبتدأٌ، و (ما) استفهامٌ فيه تعظيمٌ مبتدأٌ ثانٍ، و (أصحاب) الثاني: خبرُه، والجملةُ خبرُ الأولِ، وتكرارُ المبتدأ هنا بلفظِه مُغْنٍ عن الضمير، ولا يكون ذلك إلاَّ في مواضعِ التعظيم(٢).

وهنا سؤالٌ: وهو أنَّ (ما) نكرةٌ، وما بعده معرفةٌ، فكان ينبغي أَنْ يقال (ما) خبر مقدمٌ، (وأصحاب) الثاني وشبهُه مبتدأٌ؛ لأن المعرفة أحقُّ بالابتداء من النكرةِ. وهذا السؤال واردٌ على سيبويه من مثل هذا، وفي قولك: (كم مالُك) و(مَرَرْتُ برجل خيرٌ منه أبوه)، فإنه يُعْرِبُ (ما) الاستفهامية، و(كم)، و(أَفْعَل) مبتدأ، وما بعدها خبرُها(٣). **والجوابُ:** أنه كَثُرَ وقوعُ النكرةِ خبراً عن هذه الأشياء كثرةً متزايدةً، فاطَّرَدَ البابُ ليجريَ على سَنَنٍ واحدٍ. قال السمين:" هكذا أجابوا، وهذا لا ينهضُ مانعاً مِنْ جوازِ أَنْ تكونَ (ما)، و(كم)، و(أفعلُ) خبراً مقدماً. ولو قيل به لم يكنْ خطأً بل أقربُ إلى الصوابِ"(٤).

أمّا الإعرابُ على كون (ما) صلةً للتوكيد فيكون:

(أصحابُ) الأول: مبتدأٌ، و(أصحابُ) الثاني: خبرُه. و(ما) توكيدٌ لا موضع لها من الإعراب. قال ابنُ الأنباري:" ومَنْ حملَ الآيةَ على معنى: (فأصحابُ الميمنة الذين يُعطونَ كتبَهم بأيمانهم هم أصحابُ الميمنة)، أي: وهم أصحابُ التقدُّمِ والأثرةِ وعلوِّ المنزلةِ، جازَ لهُ أنْ يرفعَ الأصحابَ الأوَّلين بالأصحابِ الآخرين، والآخرينَ بالأوَّلين. وتكون (ما) توكيدًا لا موضع لها من الإعراب"(٥).

****

المسألة السادسة والأربعون: توجيهُ قولِه تعالى: (وَحُورٍ عِينٍ) بالجرِّ

قال ابنُ الأنباري في أثناءِ بيان الوقف والابتداء في قوله تعالى: (وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ، وَحُورٌ عِينٌ)(٦):" قولُه تعالى: (وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ) وقفٌ حسَنٌ، ثمَّ تبتدِئُ: (وَحُورٌ

---

(١) سورة القارعة الآيتان ١، ٢، وانظر: التفسير البسيط ٢١/٢١٧.

(٢) انظر: إيضاح الوقف ٢/٩١٩، وإعراب النحاس ٤/٣٢٣، ٣٢٤، والقرطبي ٢٠/١٨٢، والدر المصون ١٠/١٩٤، ومنار الهدى ٣٨١، وفتح القدير ٥/١٩٧.

(٣) انظر: الكتاب ١/٢٩١، والدر المصون ١٠/١٩٤، واللباب ١٨/٣٧٤.

(٤) الدر المصون ١٠/١٩٤، وراجع: اللباب ١٨/٣٧٤.

(٥) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٢٢٠، وانظر: القرطبي ٢٠/١٨٢.

(٦) سورة الواقعة الآيتان ٢١، ٢٢.

عِينٌ) على معنى: (وعندهم حورٌ عينٌ)، وبهذه القراءةِ قرأَ نافعٌ، وابنُ كثيرٍ، وعاصمٌ، وأبو عمرٍو. وكانَ أبو جعفرٍ، والأعمشُ، وحمزةُ، والكسائيُّ يقرؤونَ: (وَحُورٍ عِينٍ) بالخفضِ، فعلى هذا المذهبِ لا يحسنُ الوقفُ على (يَشْتَهُونَ)؛ لأنَّ (الحُور) منسوقاتٌ على (الأكوابِ)(١). وإنْ شئتَ جعلتهنَّ نسقًا على قوله: (فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ)(٢)، وفي (حُورٍ عِينٍ). **وقال السجستانيُّ**: لا يَجوزُ أنْ تكونَ (الحُور) مَنسوقاتٍ على (الأكواب)؛ لأنَّه لا يَجوزُ أنْ يَطوفَ الْوِلْدَانُ بـ (الحور العين). **وهذا خطأٌ منه**؛ لأنَّ العربَ تُتْبِعُ اللَّفظةَ اللَّفظةَ، وإنْ كانتْ غيرَ مُتَّفِقَةٍ لها في المعنى. من ذلك قراءةُ أكثرِ الأئمةِ في سورة المائدة: (وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ)(٣)، فخفضُوا (الأرجل) على النَّسَقِ على (الرؤوس)، وهي تخالفها في المعنى؛ لأنَّ (الرؤوس) تُمسَحُ، و(الأرجل) تُغسَلُ، قال الحطيئةُ:

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا *** وَزَجَّجَنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا(٤).

فنسقَ (العيون) على (الحواجب)، و(العيون) لا تُزجَّجُ إنَّما تُكحَّلُ، وهذا كثيرٌ في كلام العرب"(٥).

بيَّنَ ابنُ الأنباري أنَّ مَنْ قرأَ (وحورٍ عِين) بالجرِّ، لمْ يَحسُنْ له الوقفُ على قوله تعالى: (يَشْتَهُونَ)؛ لأنَّ (الحور العين) منسوقاتٌ على قوله تعالى: (بِأَكْوابٍ)، أو على قوله: (فِي جنَّاتِ النَّعِيمِ) قبلها.

ثمَّ نسبَ إلى أبي حاتمٍ أنَّه لا يُجَوِّزُ أنْ تكونَ (الحور) منسوقةً على (الأكواب)؛ لأنَّه لا يجوزُ أنْ يطوفَ الولدان بـ (الحور العين)(٦). **وخطَّأَهُ** في ذلك معلِّلًا بأنَّ العربَ تُتبعُ اللفظةَ اللفظةَ، وإنْ لم توافقها في المعنى، ثمَّ ذكر بعض الأدلةِ كما في النصِّ السابقِ.

---

(١) في قوله تعالى: (يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ، بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ). سورة الواقعة الآيتان ١٧، ١٨.

(٢) سورة الواقعة آية ١٢.

(٣) سورة المائدة من الآية ٦، والقراءة بالجر هي قراءة: ابن كثير، وحمزة، وأبي عمرو، وأبي بكر عن عاصم. انظر: السبعة ٢٤٢، وإعراب القراءات ٢٤٣/١، والكشف لمكي ٤٠٦/١، وكشف المشكلات ٣٤٠/١، والبحر ٤٥٢/٣، والدر المصون ٢٠٩/٤.

(٤) للراعي النميري في ديوانه ١٥٦، وانظره في: معاني الفراء ١٢٣/٣، وإعراب النحاس ٣٢٨/٤، والخصائص ٤٣٢/٢، والقرطبي ١٩٠/٢٠، والتفسير البسيط ٢٢٥/٢١، والإنصاف ٤٨٨، واللسان (زجج)، وتذكرة النحاة ٢١٧، وأوضح المسالك ٢٤٧/٢، واللباب في علوم الكتاب ٣٨٩/١٨، والخزانة ١٤١/٩.

(٥) إيضاح الوقف والابتداء ٩٢١/٢، ٩٢٢.

(٦) انظر توثيق هذه النسبة في: القطع والائتناف ٧٠٩/٢، ومنار الهدى ٣٨٢.

وقدْ وافقَ ابنَ الأنباري في تخطئةِ أبي حاتمٍ أحمدُ بنُ عبدِ الكريم الأشمونيُّ؛ حيث يقول:" وليس (يَشْتَهُونَ) وقفًا لِمَنْ قرأَ (وحُورٍ) بالجرِّ عطفًا على (بِأَكْوَابٍ). وقدْ أنكرَ بعضُ أهلِ النحوِ هذا، وقال: كيف يُطافُ بالحور العين؟ قلنا: ذلك جائزٌ عربيةً؛ لأنَّ العربَ تتبعُ اللفظَ في الإعرابِ، وإنْ كانَ الثاني مخالفًا للأول معنى..."(١).

ولا أوافقُ ابنَ الأنباري ومَنْ وافقهُ في تخطئةِ أبي حاتمٍ؛ وذلك لئلَّا يكونُ المعنى: أنَّ الحورَ العينَ يُطافُ بهنَّ(٢)، وهذا لا يتفقُ مع صيانةِ الحور، والحفاظِ عليهنَّ؛ حيثُ وُصِفْنَ بأنَّهنَّ مقصوراتٌ في الخيامِ، قال الله تعالى في شأنهنَّ: (حُورٌ مَقْصُورَات فِي الخِيامِ)(٣). ثمَّ إنَّ المعربينَ ذكروا غيرَ تخريجِ لجرِّ الحور، وهذا بيانُها:

أولًا: أنَّه معطوفٌ على (بِأَكْوَابٍ)، وذلكَ بتجوُّزٍ في قوله تعالى: (يَطُوف)، فهو محمول على المعنى؛ إذْ المعنى: (يتنعَّمُون بولدان مخلدون، وكذلك يتنعَّمُون بأكوابٍ، وفاكهةٍ، ولحمٍ، وحورٍ)(٤). وهو قولُ الفراء(٥)، ووافقه ابنُ الأنباري(٦)، وأبو إسحاقَ الزجاجُ(٧)، والزمخشريُّ(٨)، والنحاسُ(٩)، قال الفراءُ:" والخفضُ هو وجهُ الكلامِ، وهو: أنْ تُتبعَ آخرَ الكلامِ بأوَّله؛ وإنْ لم يَحسُنْ في آخره ما حسُنَ في أوَّله، وأنشدني بعضُ العرب:

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا *** وَزَجَّجَنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

فالعينُ لا تزجَّجُ إنَّما تُكحَّلُ، فردَّها على الحواجب؛ لأنَّ المعنى يُعرفُ"(١٠).

وبيَّنَ الزجاجُ هذا الوجهَ فقال:" (وحورٍ) مخفوضٌ على غيرِ ما ذهبَ إليه مَنْ ظنَّ أنَّ معنى الخفضِ فيه أنْ يُطافَ به، ولا يُطافُ بالحور، ولكنْ معنى (يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ

(١) منار الهدى ٣٨٢، ومراده ببعض أهل النحو: السجستاني.
(٢) قال الفراء:" خفضها أصحابُ عبدِ الله؛ وإنْ كان أكثر القراء على الرفع؛ لأنَّهم هابوا أنْ يجعلوا الحور العينَ يُطاف بهنَّ". (معاني القرآن ١٤/١، ١٢٣/٣، ١٢٤).
(٣) سورة الرحمن آية ٧٢.
(٤) انظر: الكتاب ١٧٢/١، والبغداديات ٢١٩، وشرح عيون كتاب سيبويه ١٣٩، وشرح اللمع للأصفهاني ٦٠٤/٢، وغرائب القرآن ٢٤٠/٦، والمحرر الوجيز ١٩٦/٨.
(٥) معاني القرآن ١٢٣/٣، ١٢٤، وانظر: التفسير البسيط ٢٢٦/٢١.
(٦) إيضاح الوقف والابتداء ٩٢١/٢، ٩٢٢.
(٧) معاني القرآن له ١١١/٥، وانظر: القطع والائتناف ٧٠٩/٢، والقرطبي ١٩٠/٢٠.
(٨) الكشاف ٢٦/٦، وانظر: الدر المصون ٢٠٢/١٠، واللباب ٣٨٩/١٨.
(٩) إعراب القرآن له ٣٢٨/٤.
(١٠) معاني القرآن ١٢٣/٣، ١٢٤، وانظر: التفسير البسيط ٢٢٦/٢١.

مُخَلَّدُونَ، بِأَكْوَابٍ): ينعمون بها، وكذلك: ينعمون بلحمِ طيرٍ، وينعمون بحورٍ عينٍ"[(١)]. وهذا معنى قول الفراء: (وإنْ لم يحسن....)، ومعنى قول ابن الأنباري: (لأنَّ العرب تتبع اللفظةَ ....)، يعني: لا يحسنُ الطوافُ في (الحور)، كما حسُنَ في (الكأس)، ولكنْ يُعطفُ عليه في الظاهر؛ لأنَّ المعنى يُعرفُ، كما عطفَ الشاعرُ (العيون) على (الحواجب)، وأراد: وكحَّلنَ العيون، وكما عُطفتْ (الأرجل) على (الرؤوس) – في آية المائدة السابقة في كلام ابن الأنباري – لأنَّ الرؤوسَ تُمسحُ، والأرجلَ تُغسلُ، كذلك هاهنا يُرادُ: ويكرمون، أو: وينعمون بفاكهةٍ، ولحمِ طير، وحورٍ عينٍ[(٢)].

وقال النحاسُ:" والخفضُ جائزٌ على أنْ يُحملَ على المعنى؛ لأنَّ المعنى: يُنعَّمون بهذه الأشياء، ويُنعَّمون بحورٍ عينٍ، وهذا جائزٌ في العربية كثيرٌ ..." [(٣)]، ثمَّ ذكر بعض الأدلة على ذلك، ومنها البيت السابق، وعلَّقَ عليه بقوله:" والعيونُ لا تُزجَّجُ، فحمله على المعنى"[(٤)]، أي: وكَحَّلْنَ العُيُونَا[(٥)].

ثانيًا: أنَّه عَطْفٌ على قوله تعالى: (فِي جَنَّاتِ)، أي: هم في (جَنَّاتِ النَّعِيمِ)، وفي (حورٍ) على تقدير حذف المضاف، كأنه قال: وفي معاشرة حُورٍ عينٍ. وهو قولُ أبي حاتمٍ[(٦)]، وابنِ الأنباري[(٧)]، وأبي عليٍّ الفارسي[(٨)]، والزمخشري[(٩)]، ونسبه أبو عمرٍو الدانيُّ إلى البصريين بعامة، والكسائيِّ، قال:" ومن قرأ ذلك بالخفض لم يقف على (يشتهون)؛ لأنَّ قوله: (وحورٍ عينٍ) معطوفٌ عند البصريين، والكسائي على قوله: (في جنَّات النعيم)، بتقدير: أو في جنات النعيم، وفي حورٍ عينٍ، أو في معاشرة حورٍ عينٍ، فحذف المضاف، كما يُقال: نحنُ في الخير الكثير، وفي الطعام والشراب، وفي النساء الحسانِ"[(١٠)].

---

(١) معاني القرآن له ١١١/٥، وانظر: القطع والائتناف ٧٠٩/٢، والقرطبي ١٩٠/٢٠.
(٢) انظر: التفسير البسيط ٢٢٤/٢١، ٢٢٥.
(٣) إعراب القرآن له ٣٢٨/٤.
(٤) السابق نفسه.
(٥) انظر: أوضح المسالك ٢٤٩/٢، والتفسير البسيط ٢٢٥/٢١.
(٦) انظر: القطع والائتناف ٧٠٩/٢.
(٧) إيضاح الوقف والابتداء ٩٢١/٢.
(٨) الحجة ٢٥٧/٦، وانظر: التفسير البسيط ٢٢٦/٢١.
(٩) الكشاف ٢٧/٦.
(١٠) المكتفى ٣٤٤، ٣٤٥.

وهذا التخريجُ اعترضه أبو حيانَ بأنَّ فيه بعدًا وتفكيكَ كلامٍ مرتبطٍ بعضُه ببعضٍ، قال: وهو فَهْمٌ أعْجميّ(١).

وأجاب عن هذا الاعتراضِ تلميذُه السمينُ بقوله:" والذي ذهب إليه الزمخشري معنى حسنٌ جدًّا، وهو على حذف مضاف أي: وفي مقاربة حورٍ، وهو الذي عناه الزمخشري، وقد صرَّح غيرُه بتقدير هذا المضاف"(٢).

ثالثًا: أنَّه معطوفٌ على (بِأَكْوَابٍ) حقيقة، وأنَّ (الولدان) يطوفون عليهم بالحور أيضاً؛ فإن فيه لذةً لهم إذا طافوا عليهم بالمأكولِ، والمشروب، والمتفكَّهِ به، والمنكوحِ، وإلى هذا ذهب أبو عمرو بن العلاء، وقطرب(٣)، ونسبه الدانيُّ إلى الكوفيين بعامة(٤).

وهذا الوجه هو ما ردَّه أبو حاتمٍ، وغيره بحجة أنهنَّ لا يليقُ أنْ يُطافَ بهنَّ، قال العكبريُّ:" وبالجرِّ عطفًا على (أكوابٍ) في اللفظ دون المعنى؛ لأنَّ الحورَ لا يُطافُ بهنَّ"(٥).

رابعًا: أنَّه مجرورٌ بالجوارِ لا بالعطف، كقولهم: (حجرُ ضبٍّ خربٍ)، قاله السجاوندي(٦).

وهذا الوجه مردودٌ؛ لأنَّ الجرَّ على الجوارِ خاصٌّ بالنعتِ؛ إذا أمن اللبس، على خلافٍ فيه(٧). قال النحاسُ:" وهذا القولُ غلطٌ عظيمٌ؛ لأنَّ الجوارَ لا يجوزُ في الكلام أنْ يُقاسَ عليه، وإنَّما هو غلطٌ، ونظيرهُ الإقواء"(٨).

ويترجح لدينا القولُ الثاني، وهو قول أبي حاتمٍ وغيرِه؛ لحسنِ المعنى عليه، كما ذكر السمينُ. قال أبو عليٍّ:" ووجه الجرِّ أنْ تحمله على قوله: (أُوْلَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ، فِي جَنَّاتِ

(١) البحر المحيط ٢٠٦/٨.
(٢) الدر المصون ٢٠٢/١٠، وانظر: اللباب ٣٨٩/١٨.
(٣) انظر: الكشف لمكي ٣٠٤/٢، والقرطبي ١٩٠/٢٠، والدر المصون ٢٠٢/١٠، واللباب ٣٨٩/١٨، وفتح القدير ١٩٩/٥.
(٤) المكتفى ٣٤٥.
(٥) الإملاء ٢٥٤/٢.
(٦) علل الوقوف ٩٩٢/٣، وكتاب الوقف والابتداء ٤٢٨.
(٧) انظر: البحر المحيط ٤٣٧/٣، والجامع الصغير ١٩٥، والمساعد ٤٠٤/٢، والتصريح ١٥٩/٢.
(٨) إعراب القرآن ٩/٢، ويراجع: مشكل مكي ٢٢١/١، والقرطبي ٣٤٨/٧.

النَّعِيمِ)[1]، التقدير: في جنات النعيم، وفي حورٍ عينٍ، أي: في مقام حورٍ عين، أو معاشرة حورٍ عينٍ، ثمَّ حذف المضاف. فإنْ قلتَ فلمَ لا تحمله على الجارِّ في قوله: (يطوف عليهم ولدان بكذا، وبحورٍ عينٍ)؛ فإنَّ هذا يُمكنُ أنْ يُقالَ، إلَّا أنَّ أبا الحسنِ قال: في هذا بعضُ الوحشةِ"[2]. ولعلَّ الوحشةَ التي عناها أبو الحسن هي: أنَّه لا يُطافُ بالحور العين، كما ذكر السجستانيُّ.

****

المسألة السابعة والأربعون: أوجهُ نصبِ (رَسُولًا)

قال ابنُ الأنباري عند بيان الوقف والابتداء في قوله تعالى: (فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُوْلِي الأَلْبَابِ الَّذِينَ آمَنُوا قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا، رَّسُولاً يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ)[3]:" (قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا) حسنٌ غيرُ تامٍّ. **وقال السجستاني**: هو تامٌّ. **وهذا خطأ**؛ لأنّ (الرسول) منصوبٌ على الإتباع لـ(الذّكر)، ولا يحسنُ الوقف على متبوع دون تابع، فإنْ قال قائل: كيف يكون (الرسول) تابعاً لـ(الذكر) و(الرسول) لا يُنزَّلُ وإنما يُنزَّلُ القرآنُ؟ قيل له: (أَنْزلَ) محمولٌ على معنى (أظهر وبيّن). وقال بعض البصريين: (الرسول) منصوبٌ على الإغراء بإضمار (عليكم رسولا، ابتغوا رسولا). وإنّما صلُحَ وقوعُ الإغراء بنكرة؛ لأنَّها وُصِلَتْ بـ(يَتْلُو) فأَدْنَتْهَا الصِّلةُ من المعرفة. فمن أخذ بهذا القول قال: الوقف على (ذكر) تامٌّ. وفي (رسول) وجهٌ ثالثٌ، وهو أنْ يُنصب بمشتق مِن (ذكر) يُراد به (قدْ أنزل الله إليكم ذكراً يُذَكِّرُ رسولا)، فمن أخذ بهذا قال: الوقفُ على (ذكر) حسنٌ، وليس بتامٍّ"[4].

نسبَ ابنُ الأنباري إلى أبي حاتمٍ أنَّه يقولُ بتمامِ الوقف على (ذِكْرًا)[5]، وخطَّأَهُ في ذلك محتجًّا بأنَّ (الرسول) منصوبٌ على الإتباع لـ (الذكر)، ومراده بالإتباع هنا البدلية، فـ (رسولا) بدلٌ من (ذكرًا)، ولا يحسنُ الوقفُ على المبدَل منه دون البدل.

ولا حقَّ لابنِ الأنباري في هذه التخطئةِ؛ لأنَّ أبا حاتمٍ لم يثبتْ عنه أنَّه قال: إنَّ (رسولا) بدلٌ من (ذكرًا)، بل إنَّ قولَه بالتَّمامِ يَتَّفِقُ مع بعض الأوجه الإعرابية الأخرى، ومنها ما ذكره ابنُ الأنباري نفسُه في نصِّه السَّابقِ.

---

(١) سورة الواقعة الآيتان ١١، ١٢.
(٢) الحجة ٢٥٧/٦، وانظر: التفسير البسيط ٢٢٦/٢١.
(٣) سورة الطلاق الآيتان ١٠، ١١.
(٤) إيضاح الوقف والابتداء ٩٣٩/٢، ٩٤٠.
(٥) لم أقف على هذه النسبة عند أحد – فيما اطلعتُ –.

قال أحمدُ الأشمونيُّ:" (قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا) وقفٌ تامٌّ؛ إنْ نُصبَ (رسولا) بالإغراء، أي: عليكم رسولًا، أي: اتبعوا رسولًا، وكذلك إنْ نُصبَ بنحو: (أرسلَ رسولًا)، أو (بعثَ رسولًا)؛ لأنَّ الرسولَ لم يكنْ منزَّلًا، وليس بوقفٍ إنْ نُصبَ (رسولًا) بـ (ذكرًا)، أي: أنزل عليكم أنْ تذكروا رسولًا، أو على أنَّه بدلٌ منه، أو صفة، ومعناه: ذا رسولٍ، فحذف (ذا)، وأقيم (رسولًا) مقامه، فعلى هذه التقديرات لا يُوقفُ على (ذكرًا)"[(١)].

هذا، وقدْ اختلف أهل التأويل في معنى (ذكرًا)، ومعنى (رسولا) في هذا الموضع، فأمّا (الذكر) فمنهم من قال: إنّه القرآن، ومنهم من يرى أنّه الرسول (محمد –ﷺ–)، ومنهم من يرى أنّه الشرفُ.

وأمّا (الرسول)، فقيل: هو محمد (–ﷺ–)، وقيل: جبريل (عليه السلام)، وقيل: الرسول هنا بمعنى الرّسالة[(٢)].

وقد ذكرَ المعربون أوْجهًا كثيرةً في نصبِ (رسولا) غيرَ التي ذكرها ابنُ الأنباري، ومنها على سبيلِ الإيجاز:

١–أنْ يكونَ مفعولاً به على تقدير: (أرسلَ رسولا)، أو (بعثَ رسولاً)؛ لدلالة (أنزلَ) عليه، والمعنى على هذا: أنزلَ عليكمْ قرآنًا – والذكرُ هو القرآنُ – وأرسلَ رسولًا، وإنزالُ الذكرِ يدلُّ على إرسالِ الرسولِ؛

لأنَّ الذكرَ ينزِلُ على الرسول، وهو قولُ الكسائيِّ[(٣)]، ورجَّحهُ الزجاجُ[(٤)]، واختاره ابنُ عطيَّة[(٥)].

٢– أن يكون منصوباً بالذكر؛ لأنَّه مصدرٌ منوَّنٌ، والمصدرُ المنون يعمل في المفاعيل، كما يعمل الفعل، ويكونُ المعنى: قد أنزل الله إليكمْ أنْ ذَكرَ رسولاً، يعني به: النبيَ –ﷺ–؛ لأنْ يتبعوه فيهتدوا بالاقتداءِ به، واختاره الفارسيُّ[(٦)].

---

(١) منار الهدى ٣٩٦، ٣٩٧، وانظر: القطع والائتناف ٧٤٦/٢، والمكتفى ٣٥٦، وعلل الوقوف ١٠٢٥/٣، والمقصد ٣٩٦.

(٢) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٥٥/٤، والكشاف ١٥١/٦، والتفسير البسيط ٥١٨/٢١، والقرطبي ٦٢/٢١، والفريد ٤٨٤/٤، وفتح القدير ٣٢٧/٥.

(٣) يُنظر: القطع والائتناف ٧٤٢/٢، والتفسير البسيط ٥٢٠/٢١.

(٤) معاني القرآن له ١٨٨/٥، وانظر: التفسير البسيط ٥١٩/٢١.

(٥) المحرر الوجيز ٣٣٦/٨، وانظر: البحر المحيط ٢٨٢/٨.

(٦) انظر: التفسيرُ البسيط ٥٢٠/٢١، والدر المصون ٣٥٩/١٠، واللباب ١٧٨/١٩.

٣-أن يكون (رسولاً) مفعولاً معه، والتقدير: قد أنزل الله إليكم ذكراً مع رسولٍ، وهذا الوجه حسَّنه أبو جعفرٍ النحاسُ(١). ورُدَّ بأنَّ المفعولَ معه لا يكونُ إلّا مع (الواو) التي بمعنى (مع)، كما تقول: استوى الماءُ والخشبةَ، ولا يجوزُ بغير الواو السَّابقة(٢).

٤-أنْ يكون (الرسول) بمعنى الرسالة، فيكون (الرسول) بدلاً صريحاً من غير تأويل، أي: بدل الشيء من الشيء، وهو هو، وهذا الوجه ذكره النحاسُ(٣). وهذا الوجهُ يُبعدهُ قوله تعالى: (يَتْلُوا عَلَيْكُمْ ..) إلى آخر الآية، وهو من صفةِ الرسولِ لا الرسالة، ثمَّ إنَّ الرسالةَ لا تَتْلُوا إلَّا بمجازٍ(٤).

٥-أنْ يكون (رسولاً) بدلا من (ذكراً) على حذف مضاف من الأول، والتقدير: أَنْزَل ذا ذكرٍ رسولاً، نقله ابن عطية(٥).

٦- أن يكون (رسولاً) بدلاً من (ذكراً) على حذف مضاف من الثاني، أي: ذِكْراً ذِكْرَ رسولٍ، ذكره السمين الحلبي(٦)، ولم ينسبه لأحد

٧- أن يكون (رسولاً) نعتاً لـ(ذكراً)، على حذف مضاف من الأول، والتقدير: أنزل ذا ذكرٍ رسولاً، ذكره السمين الحلبي(٧).

٨- أن يكون (رسولاً) نعتاً لـ(ذكراً)، على حذف مضاف من الثاني، والتقدير: أنزل ذكراً ذا رسول، فـ(ذا رسولٍ) نعتٌ لذِكْر(٨).

٩- أن يكون (رسولاً) منصوباً بقوله (أنزل)، و(ذكراً) صفة له، والتقدير: قد أنزل الله إليكم رسولاً ذكراً، أي: مذكورًا، فلمَّا تقدَّم انتصبَ على الحالِ، فقوله (ذكرًا) حال من (رسول)، وهو قولُ الهمذاني(٩).

١٠- أنّ (رسولاً) مفعول به، ويكون (ذكراً) مفعولاً له، والتقدير: أنزل الله إليكم رسولاً للذكر، أي: ليذكركم ويعظكم. ذكره الهمذاني(١٠).

---

(١) القطع والائتناف ٧٤٦/٢، وانظر: التفسير البسيط ٥٢١/٢١.
(٢) انظر: التفسير البسيط ٥٢١/٢١، وأوضح المسالك ٢٣٩/٢.
(٣) يُنظر: إعراب القرآن له ٤٥٥/٤، والقطع والائتناف ٧٤٦/٢.
(٤) يُنظر: التفسير البسيط ٥٢١/٢١، والبحر المحيط ٢٨٢/٨، والدر المصون ٣٥٩/١٠.
(٥) يُنظر: المحرر الوجيز ٣٣٥/٨.
(٦) يُنظر: الدر المصون ٣٥٩/١٠.
(٧) يُنظر: السابق نفسه.
(٨) يُنظر: إعراب النحاس ٤٥٥/٤، ومشكل مكي ٢٧٩/٢، والمحرر الوجيز ٣٣٥/٨.
(٩) يُنظر: الفريد ٤٨٤/٤.
(١٠) يُنظر: السابق نفسه.

والذي يترجح عندي أنّ المراد بالذكر القرآن، وقد سُمِّيَ بالذكر في آيات كثيرة؛ لأنَّه يتضمن تذكيرَ الناسِ بما هم في غفلة عنه، قال الله تعالى: (وَقَالُواْ يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ)[1]، و(الرسول) هو محمد ﷺ.

وأنَّ (رسولاً) منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديره: أرسل رسولاً أو بعث رسولاً، أو يكون منصوباً على الإغراء، والتقدير: الزموا واتبعوا رسولاً، وعليه يكونُ الوقفُ على (ذِكْرًا) تامًّا، كما قال أبو حاتمٍ[2]، وأمّا بقية الأقوال السابقة ففيها تكلفاتٌ لا داعي إليها.

قال الزجاج:" (رَسُولًا) منصوبٌ على أوجهٍ: أجودها: أنْ يكونَ قوله: (قَدْ أَنْزَلَ اللهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا) دليلًا على إضمار أرسلَ رسولًا يتلُو عليكمْ"[3].

وقال ابنُ عطيَّةَ – بعدَ أنْ أوردَ بعضَ الأوجهِ السابقة:" وأبْيَنَ الأقوالِ عندي معنًى أنْ يكونَ (الذكرُ) القرآنَ، و(الرسولُ) محمدًا (-ﷺ-)، والمعنى: بعث رسولًا؛ لكنَّ الإيجازَ اقتضى اختصارَ الفعلِ الناصبِ للرَّسُولِ"[4].(-ﷺ-).

وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ.

****

(١) سورة الحجر آية ٦.
(٢) انظر: القطع والائتناف ٧٤٦/٢، ومنار الهدى ٣٩٦، والمقصد ٣٩٦. والقاعدة في هذه الأوجه: أنَّه كلما كان هناك صلة بين (ذكرا)، و(رسولا) فلا يتم الوقفُ بينهما.
(٣) معاني القرآن له ١٨٨/٥.
(٤) المحرر الوجيز ٣٣٦/٨.

الخاتمة

الحمدُ للهِ الذي بنعمته تَتِمُّ الصَّالحاتِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خَاتمِ أنبيائه ورسلِهِ، وعلى آله وصَحبِهِ أجمعينَ، وبعدُ:

فقدْ وَصلَ البَحثُ – بفضلِ الله وحدَه – إلى نِهَايةِ مَطافهِ ومَشارِفِ ذُراهُ، بعدَ رحلةٍ مَاتعةٍ شائقةٍ معَ القرآنِ الكريم، ومع عَلَمَينِ كَبِيرَينِ منْ أعْلامِ الأمَّةِ، أحدهما بَصريٌّ، والآخر كوفيٌّ، ويَطيبُ لي هنا أنْ أُسجِّلَ أهمَّ ما توصلَ إليه البحثُ من نتائجَ:

١ –أنَّ مآخذَ ابنِ الأنباري في كتابه (إيضاح الوقف والابتداء) على أبي حاتمٍ بَلغَتْ سبعةً وأربعينَ مأخذًا، وهذا العَددُ يُمثِّلُ كلَّ النقولِ عن أبي حاتمٍ في الكتاب المذكورِ، ما عدا نقلًا واحدًا أتَى به ابنُ الأنباري في سَندِ أثرٍ، لأبي الأسود الدؤلي، ولمْ يأتِ به لتوجيهِ حُكمٍ نحويٍّ، أو لتبيينِ وقفٍ أو ابتداءٍ[(١)].

٢– أنَّ ابنَ الأنباري غَلَّطَ أبا حاتمٍ في جميعِ ما نقلَهُ عنه. (ما عَدا النقلَ السَّابقَ الذي أورده في سندِ أثر أبي الأسود)، وكأنَّ غرضَهُ من إيراد أقوالهِ تَغْليطُهُ، وإفْسَادُ رأيِهِ.

٣– أنَّ البحثَ أثبتَ أنَّ ابنَ الأنباري جانبَهُ الصَّوابُ في كثيرٍ من مآخذِهِ على أبي حاتمٍ، وأنَّ غالبَ تلك المآخذِ اتَّسَمَتْ بالعُنْفِ والتَّعصُّبِ للمذهبِ الكوفيِّ، كما هو واضحٌ في البحثِ، كما أثبتَ البحثُ أنَّ بعضَ العلماء تنبَّهَ لذلك؛ ومنهم النَّحاسُ؛ حيثُ قال مُعقِّبًا على تخطئةٍ لابن الأنباري على أبي حاتمٍ: "وهذا تحاملٌ على أبي حاتمٍ..." [(٢)]، وكذا أحمدُ الأشموني؛ قال: "وكان يتحامل (يعني ابن الأنباري) على أبي حاتمٍ، ويسلكُ معه ميدانَ التعصُّبِ، تغمدنا الله وإياهم برحمته"[(٣)].

٤– أنَّ البحثَ وقفَ على بعضِ الأقوالِ التي وَهِمَ ابنُ الأنباري في نسبتها إلى أبي حاتمٍ[(٤)]، كما أثبتَ البحثُ تنبُّهَ بعضِ العلماء لذلك. قال النحاسُ:" ولا أعرفُ هذا عن أبي حاتمٍ إلَّا من حكاية هذا الرَّجل..." [(٥)]. (يعني: ابن الأنباري)، وقال

---

(١) والنقلُ هو: (حدثنا يموتُ، قال: حدثنا السجستاني أبو حاتمٍ، قال: سمعتُ محمد بن عباد المهلبي عن أبيه قال: سمع أبو الأسود الدؤلي رجلًا قرأَ: (أنَّ اللهَ بريءٌ من المشركينَ ورسولِه) – (سورة التوبة آية ٣) – بالجر، فقال: لا أظنني يسعني إلَّا أنْ أضعَ شيئًا أصلحُ به لحنَ هذا، أو كلامًا هذا معناه". انظر: إيضاح الوقف والابتداء ١/٤١، ٤٢.

(٢) القطع والائتناف ٢/٦٣٦، ويُراجعُ: البحثُ، المسألةَ الثالثة والأربعون.

(٣) منار الهدى ٧٣.

(٤) ينظر: البحث، المسألة السادسة، والتاسعة والعشرون، والخامسة والثلاثون.

(٥) القطع والائتناف ١/٣٧٢، ويراجع: البحث، المسألة الخامسة والثلاثون.

الأشموني:" فأخطأَ ابنُ الأنباري في الحكاية عنه (يعني: أبا حاتمٍ)، ولم يَفهَمْ عن الرجلِ ما قاله"[(١)].

٥- أنَّ البحثَ أثبتَ أنَّ أبا حاتمٍ انفردَ بكثيرٍ من الآراءِ والأعاريب، وقدْ ردَّ البحثُ عليه بعضَ هذه الانفرادات[(٢)].

٦- أنَّ البحثَ لاحظَ أنَّ الكوفيين يَميلون إلى الجملةِ البسيطة، مكتفينَ بتركيبها الأساسي، وأنَّ البصريين يَميلون إلى الجملة المركبةِ الطويلة، (أي: الجملة بمكملاتها، ومتعلقاتها)؛ ولذلك يَكثُرُ التأويلُ في توجيههمْ.

٧- أنَّ البحثَ قامَ بالدِّفاعِ عن بعضِ القراءات التي طُعِنَ عليها، سواء أكانت متواترةً أم شاذةً.

٨- أنَّ البحث أكَّدَ على اعتمادِ الوقفِ والابتداءِ النحوَ وأحكامَه أساسًا لتحديدِ مراتبه دليلٌ على أنَّ أوَّل من اشتغلَ به وألَّفَ فيه هم النحاة، وليس القراء.

١٠-أنَّ البحثَ أَكَّدَ على أهميَّةِ الإعرابِ في فَهْمِ نُصُوصِ القرآنِ الكريمِ؛ لكونهِ أساسًا للكشفِ عن معاني آياته ومقاصدِها وأحكامِها، فالمعنى والإعراب صنوانِ متلازمانِ يدلُّ أحدهما على الآخر.

١١-أنَّ البحثَ أَكَّدَ مقولةَ أبي حاتمٍ السجستانيِّ: (مَنْ لم يعلمِ الوقفَ لمْ يعلمِ القرآن)[(٣)]؛ وذلك لأهمية الوقفِ والابتداء في فهم مقاصدِ كلام الله تعالى.

١٢-أنَّ القرآن الكريمَ حمَّالُ وجُوهٍ، لا يَصحُّ قصْرُهُ على معنًى واحدٍ لا يتجاوزه ولا يتعدَّاه، فهو كلامُ اللهِ عزَّ وجلَّ، وهو أعلمُ بمراده منه، ولذا لاحظنا اختلافَ العلماءِ في تحديد مواضعِ الوقف والابتداءِ.

١٣-أنَّ تنوُّعَ مَعارفِ أبي حاتمٍ، ورُسوخَ قدمِه في مجالاتِ الدراساتِ القرآنيةِ والنَّحويةِ، واللغويةِ، جعلَ له مكانةً مَرموقةً في عِلمِ الوقفِ والابتداءِ، فقدْ كان -رحمه الله-لا يَقِفُ إلَّا على حرْفٍ تامٍّ، وكانَ الإمامَ المُقْتدَى في هذا العلمِ، وحَازتْ أقوالُهُ فيه على قصَبِ السَّبقِ في كتبِ الخالفين[(٤)]، إذا قُورنتْ بأقوالِ غيره من العلماء.

١٤- أنَّ ابنَ الأنباري من المعربينَ الذين جمعوا بين الصناعةِ النحويَّةِ والمعنى؛ لذلك اعتمدَ كثيرًا على الإعرابِ لتعيينِ مرتبةِ الوقفِ.

---

(١) منار الهدى ٣٧، وينظر: البحث، المسألة السادسة.
(٢) ينظر: البحث، المسائل: ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣٧، ٣٩، ٤٢، ٤٤، ٤٥.
(٣) انظر: مقدمة البحث.
(٤) يراجع على سبيل المثال: القطع والائتناف للنحاس، والمكتفى للداني، والمقصد للشيخ زكريا الأنصاري، ومنار الهدى للأشموني، وتفسير القرطبي.

١٥- أنّ كتابَ (إيضاح الوقف والابتداء)، لابن الأنباري يعدُّ من أحسنِ مَا صُنِّفَ في بابه؛ لذا تأثرهُ كثيرٌ ممَّنْ جاءَ بعده، كأبي جعفر النحاس، وأبي عمرو الداني، وأحمدَ الأشموني، وغيرهمْ.

١٦- أنَّ البحثَ أكَّدَ على أنَّ أبا حاتمٍ تبنَّى أقوالَ البصريينَ، بلْ تعصَّبَ لآرائهم، كما أكَّدَ على أنَّ ابنَ الأنباري مثَّلَ المدرسةَ الكوفيةَ؛ حيثُ دعَّمَ آراءَ الكوفيينَ، واستعملَ مصطلحاتهمْ.

١٧- أنَّ البحثَ صحَّحَ بعضَ الأخطاءِ الطباعيةِ في نصِّ كتاب (إيضاح الوقف والابتداء)، وخاصة أنَّ بعضها في القرآنِ الكريم[1].

١٨- أنَّ البحثَ أكَّدَ على أنَّ اللغةَ العربيةَ أسمى اللغاتِ وأشرفُها، وأنَّ النحوَ هو عمادُها، وعمادُ الدِّينِ.

وبعدُ: فأرجو اللهَ تعالى أنْ يكونَ البحثُ قدْ حقَّقَ أهدافه، راجِيًا أنْ ينالَ الرضا والقبولَ من اللهِ تعالى، ثمَّ من القارئ الكريمِ.

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾.[هود ٨٨].

(١) انظر: البحث، المسألة: الخامسة، والسابعة.

أهم المصادر والمراجع[1].

-ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، للشَّرْجي الزَّبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي،ط/ عالم الكتب-بيروت-(١٤٠٧هـ).

-إتحاف فضلاء البشر للدمياطي-تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل-عالم الكتب-بيروت-ط ١-١٤٠٧ هـ= ١٩٨٧م.

- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، ط/ دار مصر للطباعة، بدون تاريخ.

- أثر القواعد النحوية في بناء الأحكام الشرعية في تفسير القرطبي، د/ أيمن بيومي الجندي، بحث منشور في حولية كلية اللغة العربية بالمنوفية، جامعة الأزهر، العدد السادس والعشرون، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

-ارتشاف الضرب لأبي حيان-تحقيق د/ رجب عثمان محمد-مكتبة الخانجي-القاهرة-ط ١-١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

-الأزهية في علم الحروف للهروي-تحقيق/ عبد المعين الملوحي-مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق-١٤٠١هـ=١٩٨١م.

- الأضداد، لابن الأنباري، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم-المكتبة العصرية-بيروت-١٤٠٧هـ =١٩٨٧م.

- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين الشنقيطي، عناية/ صلاح الدين العلايلي، ط/ دار إحياء التراث العربي، بيروت.

-إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، تحقيق د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين-مكتبة الخانجي بالقاهرة، (١٩٩٢م).

-إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس-تحقيق د/ زهير غازي زاهد-عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية-بيروت-ط ٣-١٤٠٩هـ=١٩٨٨م.

- إعراب القرآن وبيانه، لمحيي الدين الدرويش، ط/ ٣، دار ابن كثير. ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

- الأعلام، لخير الدين الزركلي-دار العلم للملايين-بيروت-الثانية.

- الإعلام بوفيات الأعلام، للذهبي، تحقيق/مصطفى عوض وزميله، ط/مؤسسة الكتب الثقافية ، ط١-١٩٩٣م.

- الإغفال- وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج- لأبي عليٍّ الفارسي، تحقيق/ عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، أبو ظبي، المجمع الثقافي، ٢٠٠٣م.

(١) مرتبة هجائيا حسب الحرف الأول من الكلمة الأولى بعد إسقاط (أل) أو (ابن) أو (أب) إنْ وُجدتْ.

-أمالي ابن الشجري-تحقيق د/ محمود محمد الطناحي-مكتبة الخانجي-القاهرة-ط ١-١٤١٣هـ=١٩٩٢م.
- إملاء ما مَنَّ به الرحمن للعكبري، تصحيح/ إبراهيم عطوة عوض، ط/ دار الحديث، بدون تاريخ.
- ابن الأنباري — سيرته ومؤلفاته، مع ملحق في: مجلس من أماليه، وشرح خطبة عائشة أم المؤمنين في أبيها، مسألة من التعجب، تحقيق د/ حاتم الضامن ، ط/دار البشائر — ط١-٢٠٠٤م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة-للوزير/علي بن يوسف القفطي (ت ٦٢٤هـ)-تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم-دار الفكر العربي بالقاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت-ط ١-١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- الانتصار للقرآن، للباقلاني، تحقيق/ د. محمد عصام القضاة، ط/ دار الفتح-عمان- الأولى، ١٤٢٢هـ.
- الأنساب تأليف: أبي سعيد عبد الكريم بن محمد ابن منصور التميمي السمعاني ، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، ط/ دار الفكر - بيروت - ١٩٩٨م، الطبعة: الأولى.
-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري-تحقيق د/ جودة مبروك-مكتبة الخانجي-القاهرة-ط ١-٢٠٠٢م.
-أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)-ط مصطفى البابي الحلبي-الثانية-١٣٨٨هـ ١٩٦٨م.
-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام-تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد-المكتبة العصرية-صيدا-بيروت-بدون.
-الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي-تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود-دار العلوم للطباعة والنشر-الثانية-١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
-الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب-تحقيق د/ موسى بناي العليلي-وزارة الأوقاف العراقية.
-الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي-تحقيق د/ مازن المبارك-دار النفائس-بيروت-السادسة-١٤١٦هـ ١٩٩٦م.
-إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله-ﷻ-لأبي بكر بن الأنباري-تحقيق/ محيي الدين عبدالرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٣٩٠هـ-١٩٧١م).
-البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي-تحقيق/ عادل عبد الموجود وآخرِينَ-دار الكتب العلمية بيروت-ط ١-١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.
- البحر المديد، لأحمد بن محمد بن المهدي الإدريسي، ط/ دار الكتب العلمية — بيروت — ط٢، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.
- البداية والنهاية ، لابن كثير ، ط/ مكتبة المعارف — بيروت.

-البرهان في علوم القرآن للزركشي-تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم-دار المعرفة-بيروت.
-البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع-تحقيق د/ عياد بن عيد الثبيتي-دار الغرب الإسلامي-بيروت-الأولى-١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.
- البغداديات=المسائل المشكلة- لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي- بغداد-وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٢م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، لمجد الدين الفيروزآبادي، تحقيق: بركات يوسف هبّود، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
-البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري-تحقيق/ طه عبد الحميد-الهيئة المصرية العامة للكتاب-١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
-البيان والتبيين للجاحظ-تحقيق/ عبد السلام محمد هارون-دار الفكر-بيروت-ط ٤.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي، ت/ د. بشار عواد، ط/ عيسى البابي الحلبي، القاهرة، وشركة الفجر العربي، بيروت.
- تاريخ بغداد أو مدينة السلام، للبغدادي (ت ٤٦٣هـ ، ط/ دار الكتب العلمية - بيروت .
-تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة-تحقيق/ السيد أحمد صقر-المكتبة العلمية.
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري -تحقيق/ علي محمد البجاوي-ط/ عيسى البابي الحلبي.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري، تحقيق: د. زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط/ الثانية، ١٤١٥هـ — ١٩٩٤م.
- ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان، لابن الوزير، أبي عبد الله محمد بن المرتضى، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠٤هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك-تحقيق د/ محمد كامل بركات-دار الكتاب العربي للطباعة والنشر-الجمهورية العربية المتحدة-وزارة الثقافة-١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.
-التسهيل لعلوم التنزيل لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جُزي الكلبي-تحقيق/ محمد سالم هاشم-دار الكتب العلمية-بيروت-الطبعة الأولى (١٤١٥هـ-١٩٩٥م).

-التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري-تحقيق/ محمد باسل عيون السود-دار الكتب العلمية-بيروت-الثانية (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م)، وطبعة عيسى الحلبي-القاهرة، ونسخة دار إحياء الكتب العربية، ط/ عيسى الحلبي، وبهامشه حاشية الشيخ يس.

-تفسير أبي السعود (المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)-تحقيق/ عبدالقادر أحمد عطا-مكتبة الرياض الحديثة.

-التفسير البسيط للواحدي، تحقيق د/ محمد بن صالح الفوزان وآخرين-جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض-ضمن سلسلة الرسائل الجامعية-رقم (١٠١)-الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ).

-تفسير البغوي المسمى (معالم التنزيل)-تحقيق/ محمد عبدالله النمر وآخرين-دار طيبة للنشر والتوزيع بالرياض (١٤٠٩هـ).

-تفسير التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور-الدار التونسية للنشر- تونس.

- تفسير الثعلبي، المسمى (الكشف والبيان)، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، ط/ دار إحياء التراث العربي — بيروت — (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).

-تفسير الفخر الرازي المشتهر (بالتفسير الكبير، ومفاتيح الغيب)-دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع-الطبعة الأولى-(١٤٠١هـ ١٩٨١م).

-تفسير القرآن الجليل المسمى (بمدارك التنزيل وحقائق التأويل) للنسفي-منشورات دار الكتاب العربي-بيروت.

-تفسير القرآن العظيم لابن كثير، تحقيق/ سامي بن محمد السلامة-دار طيبة للنشر والتوزيع-الطبعة الأولى-(١٤١٨هـ ١٩٩٩م).

-تفسير القرآن الكريم، لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق: د. صالحة بنت راشد آل غنيم،مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض،(١٤٣٠هـ).

-تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن الكريم-تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي-مؤسسة الرسالة-الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م).

- تفسير النيسابوري، المسمى (غرائب القرآن ورغائب الفرقان)، تحقيق/ الشيخ زكريا عميران، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى (١٤١٦ هـ — ١٩٩٦م).

- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، دار صادر- بيروت، لبنان.

-تهذيب اللغة-لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ)-تحقيق أ/عبد السلام هارون وآخرين-الدار المصرية للتأليف والترجمة-١٣٨٤هـ=١٩٦٤م.

- التوجيه النحوي للوقف اللازم في القرآنِ الكريم، د/ صالح بن إبراهيم الفراج، بحث منشور بمجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض، العدد الثالث والخمسون ، محرم ١٤٢٧هـ.

-التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني-عني بتصحيحه أوتو برتزل-إستانبول-مطبعة الدولة-١٩٣٠م-لجمعية المستشرقين الألمانية.
-جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر الطبري-تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي-دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان-الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).
- جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، لأبي عمرو الداني، تحقيق: محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى، ١٤٢٦هـ — ٢٠٠٥م.
- الجامع الصغير في النحو، لابن هشام، تحقيق/ أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- الجرح والتعديل، للرازي ط/ دار الكتب العلمية، بيرون- لبنان.
- الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، لأبي الفرج المعافى بن زكريا النهرواني الجريري، تحقيق/ محمد موسى الخولي، دار الكتب، ط الأولى ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين السخاوي، تحقيق د. علي حسين البواب، ط/ مكتبة التراث، مكة المكرمة، الأولى ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.
-جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق: د. رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط/١، ١٩٨٧.
-الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي-تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل-دار الكتب العلمية-بيروت-الأولى (١٤١٣هـ-١٩٩٢م).
- حاشية الأمير على مغني اللبيب-دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي-القاهرة.
- حاشية الجمل على تفسير الجلالين- مطبعة الحلبي، القاهرة.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب-تحقيق/ عبد السلام محمد أمين-دار الكتب العلمية-بيروت-الأولى-١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
-حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي-دار صادر-بيروت.
-حاشية شيخ زاده على البيضاوي-تحقيق/ محمد عبد القادر شاهين-دار الكتب العلمية-بيروت-الأولى-(١٤١٩هـ-١٩٩٩م).
-حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك-المكتبة الجديدة-محمد علي صبيح-القاهرة.
-الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي-تحقيق/ علي النجدي ناصف، د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي-الهيئة المصرية العامة للكتاب-١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ودار الكتب والوثائق القومية-القاهرة-١٤٢١هـ-١٩٨٣م.

-الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، ت-تحقيق/ أحمد فريد المزيدي-دار الكتب العلمية-بيروت-الأولى-١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ونسخة أخرى بتحقيق د/ عبد العال سالم مكرم-دار الشروق-الرابعة-١٤٠١هـ-١٩٨١م.

-حجة القراءات لابن زنجلة-تحقيق/ سعيد الأفغاني-مؤسسة الرسالة-بيروت-الرابعة-١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

- حروف المعاني والصفات، للزجاجي، ت د. حسن فرهود، ط/ دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي-تحقيق/ عبد السلام هارون-مكتبة الخانجي-القاهرة-الثانية-١٤٠٢هـ-١٩٨١م.

-الخصائص لابن جني-تحقيق/ محمد علي النجار-الهيئة المصرية العامة للكتاب-الثالثة-١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- الدرر اللوامع، على همع الهوامع، للشنقيطي، الجمالية (١٣٢٨هـ).

-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي-تحقيق د/ أحمد محمد الخراط-دار القلم-دمشق-الأولى-١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- الدر المنثور للسيوطي-تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي-مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية بالقاهرة-الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

- دور الحرف في أداء معنى الجملة، د. الصادق خليفة الراشد، منشورات جامعة قاريونس-بنغازي، ١٩٩٦م.

- رسم المصحف، دراسة لغوية تاريخية، تأليف: غانم قدوري الحمد، الناشر- االلجنة الوطنية بالعراق، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

-رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي-تحقيق/ أحمد محمد الخراط-مجمع اللغة العربية بدمشق.

-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي-دار إحياء التراث العربي-بيروت-لبنان.

-زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي-المكتب الإسلامي-بيروت-الثالثة (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).

- الزاهر في معاني كلمات الناس-تأليف أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨هـ)-تحقيق د/حاتم صالح الضامن-مؤسسة الرسالة-بيروت-ط ١-١٤١٢-١٩٩٢م.

- سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب، لمحمد أمين البغدادي، ط١/ دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان.

-السبعة في القراءات لابن مجاهد-تحقيق د/ شوقي ضيف-دار المعارف-القاهرة-الثالثة.

-سر صناعة الإعراب لابن جني-تحقيق د/ حسن هنداوي-دار القلم-دمشق وبيروت-الثانية-١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- سنن أبي داود- تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد-دار إحياء التراث العربي-دار إحياء السنة النبوية.
- سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي-مؤسسة الرسالة-بيروت-الأولى-١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، ط، دار الفكر ببيروت، بدون تاريخ.
-شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي-محمد الريح هاشم-دار الجيل-بيروت-(١٤١٦هـ).
-شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي-تحقيق/ عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق-دار المأمون للتراث-دمشق-١٩٧٨م.
-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان-المكتبة الجديدة-محمد علي صبيح-القاهرة.
-شرح التسهيل لابن مالك-تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون-دار هجر-القاهرة-الأولى-١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
-شرح الجمل، لابن بابشاذ، تحقيق: د. مصطفى إمام، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة.
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف-تحقيق د/ سلوى محمد عمر عرب-جامعة أم القرى-مكة المكرمة-الأولى-١٤١٨هـ.
-شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي-تحقيق د/ صاحب أبو جناح-دار الكتب-الموصل.
- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
-شرح شافية ابن الحاجب للرضي مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي-تحقيق/ محمد محيي الدين وآخرين-دار
الكتب العلمية-بيروت.
-شرح شواهد الإيضاح لابن بري - ت د / عيد مصطفى درويش - مطبوعات مجمع اللغة العربية - القاهرة - الهيئة العامة لشئون المطابع ا؟لأميرية - ١٤٠٥هـ.
- شرح شواهد مغني اللبيب للسيوطي-منشورات دار مكتبة الحياة-بيروت.
-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك-تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد-دار التراث-القاهرة-العشرون-١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات. لأبى بكر محمد بن القاسم الأنباري. تحقيق. أ/ عبد السلام هارون. ط، دار المعارف. الطبعة الرابعة (١٤٠٠هـ — ١٩٨٠م).
- شرح قصيدة بانت سعاد، لابن هشام الأنصاري، ط/ مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

- شرح القصيدة اللامية في تاريخ خلفاء الدولة الإسلامية ، لابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ)- تحقيق ودراسة/ أشرف عبد المقصود عبد الرحيم- رسالة ماجستير في تحقيق التراث بمعهد المخطوطات العربية ، بإشراف د/فيصل الحفيان-٢٠١٠م.

-شرح كافية ابن الحاجب للرضي-تحقيق د/ حسن الحفظي وزميله-جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض-الأولى (١٤١٧هـ١٩٩٦م).

-شرح الكافية الشافية لابن مالك-تحقيق/ عبد المنعم هريدي-مطبوعات جامعة أم القرى-مكة المكرمة-دار المأمون للتراث-الأولى-١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

- شرح (كلَّا، وبلى، ونعم)، والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله تعالى، لمكي بن أبي طالب القيسي، ت. د. أحمد حسن فرحات، ط/ دار المأمون للتراث-دمشق، سوريا.

-شرح اللمع، للأصفهاني، ت: د/ إبراهيم أبو عباة، ط/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض،(١٤١١هـ-١٩٩٠م.

- شرح المفصل في صنعة الإعراب، الموسوم بالتخمير، للخوارزمي-تحقيق د.عبد الرحمن العثيمين- دار الغرب الإسلامي-بيروت- ١٩٩٠م.

-شرح المفصل لابن يعيش-مكتبة المتنبي-القاهرة.، ونسخة أخرى بتحقيق. أحمد السيد سيد أحمد، ط/ التوفيقية – القاهرة – بدون تاريخ.

-الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس-تحقيق د/ عمر فاروق الطباع-مكتبة المعارف-بيروت-الأولى-١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

- صحيح البخاري-تحقيق د/ مصطفى ديب-دار ابن كثير-بيروت-الثالثة-١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

- صحيح مسلم-تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي-دار إحياء التراث العربي-بيروت.

-ضوابط الفكر النحوي دراسة تحليلية للأسس الكلية التى بنى عليها النحاة آراءهم-د/ محمد عبد الفتاح الخطيب-دار البصائر للنشر والتوزيع-القاهرة.

- طبقات الحنابلة، تأليف: محمد بن أبي يعلى أبو الحسين، تحقيق: محمد حامد الفقي ، ط/ دار المعرفة – بيروت.

- طبقات القراء ، للذهبي ، تحقيق د/ أحمد خان ، ط/ مركز الملك فيصل –ط١- ١٩٩٧م.

- طبقات المفسرين ، للداودي، تحقيق/ علي محمد عمر، ط: مركز تحقيق التراث بدار الكتب العلمية، ١٩٧٢م.

- طبقات النحاة لابن قاضي شهبة ، تحقيق د/ محسن غياض- النجف ١٩٧٤م.

- طبقات النحويين واللغويين-لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي-تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم-دار المعارف-القاهرة-ط ٢-[١٩٨٤م].

– العبر في خبر مَنْ غَبَر، للإمام الذهبي، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بلا تاريخ.
– علل الوقوف، للسجاوندي، تحقيق د. محمد بن عبد الله العيدي، مكتبة الرشد–الرياض،ط/ الثانية، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م.
– غاية النهاية (طبقات القراء) لابن الجزري، عني بنشره برجيستراسر، مكتبة الخانجي–القاهرة– ١٩٣٣م.
–فتح القدير للشوكاني–تحقيق د/ عبد الرحمن عميرة–دار الوفاء.
– الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمذاني، تحقيق: د. محمد حسن النمر، دار الثقافة، الدوحة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.
–فصول في فقه العربية، للدكتور/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٦ ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.
–الفهرست لابن النديم ، تحقيق د/ محمد عوني عبد الرءوف، و د/إيمان السعيد جلال، ط/ الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الذخائر، العدد"١٤٩".
– في رحاب القرآن، للدكتور/ محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، بالقاهرة.
– القاموس المحيط للفيروز أبادي–المطبعة المصرية–الثالثة–١٣٥٢هـ–١٩٣٣م.
– القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، ط١، دار عالم الكتب–الرياض– ١٤١٣هـ– ١٩٩٢م.
–الكتاب لسيبويه–تحقيق/ عبد السلام هارون–الخانجي–القاهرة–الثالثة–١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.
– كتاب الإرشاد في القراءات عن الأئمة السبعة، لابن غلبون، مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، ط١، ١٤٣٢ هـ–٢٠١١م.
– كتاب الأوراق للصولي ، ط/الهيئة العامة لقصور الثقافة — سلسلة الذخائر.
– كتاب الوقف والابتداء، للسجاوندي، تحقيق د. محسن هاشم درويش، ط/ دار المناهج–عمان– الأردن، الأولى، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م.
– كتاب الوقف والابتداء في كتاب الله، لابن جبارة الهذلي، تحقيق د. عمار أمين الددو، ط/ نادي القصيم الأدبي–بريدة–المملكة العربية السعودية، الأولى ١٤٣١هـ–٢٠١٠م.
–الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل لأبي القاسم الزمخشري–تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين–مكتبة العبيكان بالرياض–الطبعة الأولى (١٤١٨هـ–١٩٩٨م).
– كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
–الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي بن أبي طالب–تحقيق/ محيي الدين رمضان– مؤسسة الرسالة–بيروت.

-كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات-لجامع العلوم-تحقيق د/ عبد القادر عبد الرحمن السعدي-دار عمار-الأردن-الأولى-١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- اللباب في تهذيب الأنساب، تأليف: أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري، ط/ دار صادر - بيروت - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري-تحقيق/ غازي مختار طليمات، د/ عبد الإله نبهان-دار الفكر-بيروت-الأولى-١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
-اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي-تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض-دار الكتب العلمية-بيروت-الأولى-١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
-لسان العرب لابن منظور-تحقيق/ عبد الله الكبير وآخرين-دار المعارف.
- لطائف الإشارات لفنون القراءات، للقسطلاني، تحقيق د. عبد الصبور شاهين، وعامر السيد عثمان، القاهرة، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
-مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى-تحقيق/ محمد فؤاد سيزكين-مكتبة الخانجي.
-مجالس ثعلب-تحقيق/ عبد السلام هارون-دار المعارف بمصر-١٣٧٥هـ.
-محاسن التأويل للقاسمي-محمد فؤاد عبد الباقي-دار إحياء الكتب العربية-الأولى (١٣٧٦هـ-١٩٥٧م).
-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني-تحقيق / علي النجدي، د/ عبد الفتاح شلبي-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية-القاهرة -١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
-المحرر في النحو لعيسى الهرمي اليمني-تحقيق د/ أمين عبد الله سالم-مؤسسة العلياء للنشر والتوزيع-القاهرة-الطبعة الأولى (١٤٣١هـ-٢٠١٠م).
-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية-تحقيق/ الرحالة الفاروق وآخرين-مطبوعات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة قطر-الطبعة الثانية (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).
-مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه-مكتبة المتنبي-القاهرة-بدون.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو-تأليف د/مهدي المخزومي، ط/ المجمع الثقافي – أبو ظبي- ٢٠٠٢م.
- مراتب النحويين، لعبدالواحد أبي الطيب اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي. تحقيق. محمد أحمد جاد المولى، ط، مكتبة دار التراث. الطبعة الثالثة. بدون تاريخ.
-المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل-تحقيق د/ محمد كامل بركات-جامعة أم القرى-مكة المكرمة-الثانية-١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

– مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ، لابن فضل الله العمري، الجزء السابع –النحويون واللغويين وأصحاب البيان، تحقيق أ.د/ محمد عبد القادر خريسان وزميليه، ط/ مركز زايد للتراث والتاريخ– ٢٠٠١م.

–مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب–تحقيق/ ياسين محمد السواس–دار المأمون للتراث– دمشق–الثانية.

– مصطلح الخروج عند الكوفيين، دراسة لمدلوله وأضربه وعلاقته بالوظائف النحوية، للدكتور/ سيف بن عبد الرحمن العريفي، بحث منشور في مجلة العلوم العربية بجامعة الإمام، العدد التاسع، شوال ١٤٢٩هـ.

– معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء، لفضيلة الشيخ محمود الحصري، إصدار المجلس الأعلى للشئون الإسلامية–القاهرة– ١٣٨٧هـ–١٩٦٧م.

–معاني القرآن للأخفش–تحقيق د/ عبد الأمير الورد–عالم الكتب–بيروت–الأولى–١٩٨٥م.

معاني القرآن للفراء–تحقيق/ عبد الفتاح شلبي–دار الكتب والوثائق القومية–الثالثة–١٤٢٢هـ– ٢٠٠٢م.

–معاني القرآن وإعرابه للزجاج–تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي–عالم الكتب–بيروت–الأولى– ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.

–معاني القرآن للنحاس–محمد علي الصابوني–مركز إحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة–جامعة أم القرى–الأولى(١٤١٠هـ–١٩٨٩م).

– معجم البلدان–لياقوت بن عبد الله الحموي، ط/ دار الفكر – بيروت.

– معجم المؤلفين–لعمر رضا كحالة–مكتبة المثنى–دار إحياء التراث العربي–بيروت.

– معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق أ/ عبد السلام محمد هارون ، ط/ دار الجيل – بيروت – لبنان –ط١– ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

– المعجم الوسيط، تأليف: إبراهيم مصطفى، وآخرين، ط/ مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

– معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للإمام الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومعه آخران، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

–مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام–تحقيق د/ عبد اللطيف الخطيب–الكويت–الأولى (١٤٢١هـ–٢٠٠٠م. ونسخة أخرى بتحقيق/ الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، ونسخة ثالثة بحاشية الأمير، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى الحلبي.

–المفصل في علم العربية للزمخشري–دار الجيل–بيروت–الثانية.

-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي-تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا وآخرين-مركز إحياء التراث الإسلامي-جامعة أم القرى بمكة المكرمة-الأولى (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، للبدر العيني، بهامش الخزانة، ط/ بولاق، (١٢٩٩م).
- مقالة (كَّلا)، لابن فارس، ضمن ثلاث رسائل، اعتنى بالتعليق عليها/ عبد العزيز الميمني الراجكوتي، المطبعة السلفية-القاهرة-١٣٨٧هـ.
-المقتضب لأبي العباس المبرد-تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية-القاهرة-١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- مقدمة في الوقف والابتداء، للدكتور/ أحمد خطاب العمر، بحث منشور في مجلة آداب الرافدين-العراق- ١٩٧٧م.
- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد ، تأليف: الإمام برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط/ مكتبة الرشد - الرياض - السعودية - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، الطبعة: الأولى.
- المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتدا، للشيخ زكريا الأنصاري، بهامش منار الهدى للأشموني، ط/ مصطفى الحلبي، ط/ الثانية، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
- المكتفى في الوقف والابتدا، لأبي عمرو الداني، تحقيق د. جايد زيدان مخلف، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، لأحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
- مناهل العرفان، للزرقاني، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، ط/ دار الكتاب العربي-بيروت- الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- المهذب في القراءات العشر وتوجيهها، للأستاذ الدكتور محمد سالم محسن، هذبه: أ. السادات السيد منصور، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ٢٠٠٢م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق د/ إبراهيم السامرائي، ط/ مكتبة المنار بالأردن — ط٣-١٩٨٥م.
-النشر في القراءات العشر لابن الجزري-تحقيق/ على محمد الضباع-دار الكتب العلمية-بيروت.
- نظام الأداء في الوقف والابتداء، لأبي الأصبغ الأندلسي، المعروف بابن الطحان، تحقيق د. علي حسين البواب، ط/ مكتبة المعارف-الرياض- ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- هداية القارىء إلى تجويد كلام البارىء، لعبد الفتاح القاضي، مكتبة المنار-المدينة المنورة- ط/١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م.
-هدية العارفين، لإسماعيل البغدادي، تصوير مكتبة المثنى، بغداد.١٩٨٢م.
-همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي-تحقيق/ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية-بيروت- ط ١-(١٤١٨هـ-١٩٩٨م).
- الوافي بالوفيات للصفدي-تحقيق د/ محمد يوسف نجم-دار صادر-بيروت-١٩٧١م.
- وفيات الأعيان لابن خلكان-تحقيق د/ إحسان عباس-دار صادر-بيروت-١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
- الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم، للدكتور/ عبد الكريم عوض صالح، ط/ دار السلام-القاهرة- ط/ الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

فهرس الموضوعات

الموضـــوع	الصفحة
مُقَدِّمَةٌ	٨٣١
التمهيد	٨٣٦
المبحث الأول: التعريف بأبي حاتمٍ، وابن الأنباري	٨٣٧
أَوَّلًا: التعريف بأبي حاتمٍ	٨٣٧
اسمه ونسبه	٨٣٧
مولده ونشأته	٨٣٧
صفاته	٨٣٨
ثناءُ العلماءِ عليه	٨٣٨
مذهبه النَّحوي والعَقَدِي	٨٣٩
شيوخه	٨٣٩
تلاميذه	٨٤٠
آثاره ومؤلفاته	٨٤١
وفاته	٨٤٢
ثانيًا: التعريف بابن الأنباريّ	٨٤٢
اسمه ونسبه	٨٤٢
مولده ونشأته	٨٤٢
صفاته	٨٤٣
ثناءُ العلماء عليه	٨٤٣
مذهبه النحوي والعَقَدِي	٨٤٤
شيوخه	٨٤٤
تلاميذه	٨٤٥
آثاره ومؤلفاته	٨٤٦
وفاته	٨٤٧
المبحث الثاني: الوقف: تعريفه، أنواعه، صِلته بالنَّحْوِ	٨٤٨
أولًا: تعريف الوقف:	٨٤٨
ثانيًا: أنواعُ الوقف	٨٤٩
تعريف الابتداء	٨٤٩

الموضـــوع	الصفحة
ثالثًا: صِلةُ الوقفِ بالنحْوِ	٤٥٠
المسألة الأولى: عِلَّةُ حَذفِ الواوِ من الفعلِ المرْفوعِ لغيرِ جَازمٍ	٨٥٣
المسألة الثانية: معنى (كَلَّا)	٨٥٨
المسألة الثالثة: أوجه إعراب (ذَلِكَ) في قوله تعالى: (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيْهِ)	٨٦٤
المسألة الرابعة: وَجْهُ الاستئنافِ بقوله تعالى: (اللهُ يَسْتَهْزِىءُ بِهِمْ)	٨٦٦
المسألة الخامسة: مَوْقعُ قوله تعالى: (أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ) من الإعراب	٨٦٩
المسألة السادسة: مَوقعُ جُمْلةِ (ثُمَّ يُمِيتُكُمْ) منَ الإعرابِ	٨٧٢
المسألة السَّابعة: موقعُ قوله تعالى: (تُثِيرُ الأَرْضَ) منَ الإعْرابِ	٨٧٥
المسألة الثامنة: موقعُ قوله تعالى: (أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا) من الإعراب.	٨٧٩
المسألة التاسعة: حكمُ الوقفِ على قوله تعالى: (نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا)	٨٨٠
المسألة العاشرة: حكمُ الوقفِ على قوله تعالى: (وَحِينَ الْبَأْسِ)	٨٨١
المسألةُ الحاديةَ عشرةَ: حكمُ الوقفِ على قوله تعالى: (لِلنَّاس)	٨٨٢
المسألة الثانية عشرة: تَوْجِيهُ رَفْعِ قوله تعالى: (الرَّاسِخُونَ)	٨٨٢
المسألة الثالثة عشرة: حُكمُ الوقف على قوله تعالى: (مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)	٨٨٨
المسألة الرابعة عشرة: توجيهُ إعرابِ قوله تعالى: (مِنَ الْمُقَرَّبِينَ)	٨٨٩
المسألة الخامسة عشرة: موضعُ قولِه تعالى: (بَعضُكمْ مِنْ بعْضٍ) من الإعْرابِ	٨٩١
المسألة السادسة عشرة: إعرابُ قولِهِ تعالى: (مَتَاعٌ قَلِيلٌ)	٨٩٤
المسألة السابعة عشرة: أوْجهُ إعْرابِ قوله تعالى: (وَصِيَّةً)	٨٩٥
المسألة الثامنة عشرة: أوجهُ إعرابِ قوله تعالى: (وَأَخِي)	٨٩٨
المسألة التاسعة عشرة: توجيه النَّصْبِ في قوله تعالى: (مَشَارِقَ الأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا)	٩٠٢
المسألة العشرون: مُتَعَلَّقُ (أَنْ تَقُولُوا) في قوله تعالى: (أَنْ تَقُولُوا شَهِدْنَا)	٩٠٥
المسألة الحادية والعشرون: توجيهُ إعرابِ (مَنْ) في قوله تعالى: (ومَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ المُؤْمِنِينَ)	٩١٠
المسألة الثانية والعشرون: أوجه إعراب قوله تعالى: (فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ)	٩١٧
المسألة الثالثة والعشرون: حقيقة اللامِ في قوله تعالى: (لِيَجْزِيَهُمُ)	٩١٨
المسألة الرابعة والعشرون: حديثه عن قوله تعالى: (وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ)	٩٢٠
المسألة الخامسة والعشرون: قولُه في قوله تعالى: (لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى)	٩٢١
المسألة السادسة والعشرون: حديثُه في قوله تعالى: (لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا)	٩٢٢

الموضـــوع	الصفحة
المسألة السابعة والعشرون: قولُه في قوله تعالى: (لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا)	٩٢٣
المسألة الثامنة والعشرون: كلامُه عندَ قوله تعالى: (لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ)	٩٢٣
المسألة التاسعة والعشرون: موقع جملة (قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ مُّبِينٌ) من الإعراب.	٩٢٤
المسألة الثلاثون: توجيهُ فتحِ همزةِ (أَنَّ) في قوله تعالى: (إِنَّهُ يَبْدَأُ)	٩٢٦
المسألة الحادية والثلاثون: نوع الاستثناء في قوله تعالى: (إِلاَّ مَن سَبَقَ..)	٩٢٩
المسألة الثانية والثلاثون: توجيهُ قراءَتَيْ (يَعْقُوب) بالرَّفعِ والنَّصب	٩٣٠
المسألة الثالثة والثلاثون: موضعُ جملة (وَالَّذِينَ صَبَرُواْ) من الإعرابِ	٩٣٥
المسألة الرابعة والثلاثون: موقع جملة (فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ)	٩٣٧
المسألة الخامسة والثلاثون: موقع جملة قوله تعالى: (هَذَا حَلاَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ) من الإعراب	٩٣٨
المسألة السادسة والثلاثون: الخلافُ في جوابِ (إِذَا) في قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ)	٩٣٩
المسألة السابعة والثلاثون: توجيه الإعراب في قوله تعالى: (يَدْعُو لَمَن ضَرُّهُ).	٩٤٣
المسألة الثامنة والثلاثون: أوجه إعراب (لُؤْلُؤًا) بالنصبِ	٩٤٧
المسألة التاسعة والثلاثون: القول في مفعُولَيْ: (يَحْسَبُونَ)	٩٥٠
المسألة الأربعون: أوجه نصب (شُكْرًا)	٩٥٣
المسألة الحادية والأربعون: توجيهُ رفعِ (سَلَامٌ)، ونصبِ (قَوْلًا)	٩٥٦
المسألة الثانية والأربعون: إعراب قوله تعالى: (أَتَّخَذْنَاهُمْ)	٩٥٨
المسألة الثالثة والأربعون: توجيهُ القراءَات في (وَيَعْلَم) بالنصبِ والجزمِ والرفعِ	٩٦٠
المسألة الرابعة والأربعون: موقع قوله تعالى: (إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى) من الإعراب	٩٦٥
المسألة الخامسة والأربعون: نوع (ما) في قوله تعالى: (فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ)	٩٦٧
المسألة السادسة والأربعون: توجيهُ قولِه تعالى: (وَحُورٍ عِينٍ) بالجرِّ	٩٦٩
المسألة السابعة والأربعون: أوجهُ نصبِ (رَسُولًا)	٩٧٤
الخاتمة	٩٧٨
أهم المصادر والمراجع	٩٨١
فهرس الموضوعات	٩٩٤